جامعة باتنة –1–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

البعـد الهوياتي في رسم توجهات السياسة الخارجيـة التركية حيال المنطقة العربية منذ 2002: دراسة في الفرص والتحديات

أطروحة مقدمة لنيل شهادة **دكتوراه علوم** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص : علاقات دولية

إعداد الطالبة:

أسماء حمايدية

إشرف الاستاذ:

أ.د عادل زقاغ

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د/ صالح زياني	استاذ العليم العالي	جامعة باتنة–1–	رئيسا
أ.د/ عادل زقاغ	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة –1–	مشرفا ومقررا
د/ نبيلة سالك	أستاذ محاضر(أ)	جامعة باتنة–1–	ممتحنا
د/ سفيان منصوري	أستاذ محاضر (أ)	جامعة بومرداس	ممتحنا
د/ ايمان دني	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تبسة	ممتحنا
د/ رضا شوادرة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف2	ممتحنا

السنـــــــــــــة الجامعيـــــــــــــــة

2020/2019

جامعة باتنة –1–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

البعـد الهويـاتي في رسم توجهات السيـاسة الخارجيـــة التركية حيال المنطقة العربية منذ 2002: دراسة في الفرص والتحديات

أطروحة مقدمة لنيل شهادة **دكتوراه علوم** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص : علاقات دولية

إعداد الطالبة:

أسماء حمايدية

إشرف الاستاذ:

أ.د عادل زقاغ

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د/ صالح زياني	استاذ العليم العالي	جامعة باتنة–1–	رئيسا
أ.د/ عادل زقاغ	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة –1–	مشرفا ومقررا
د/ نبيلة سالك	أستاذ محاضر(أ)	جامعة باتنة–1–	ممتحنا
د/ سفيان منصوري	أستاذ محاضر (أ)	جامعة بومرداس	ممتحنا
د/ ايمان دني	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تبسة	ممتحنا
د/ رضا شوادرة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف2	ممتحنا

السنـــــــــــــــة الجامعيـــــــــــــــة

2020/2019

قال تعالى: ﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾

(هود: 88)

إهـــــداء

إلى الوالدين حفظهما الله
إلى إخوتي جدي وأصدقائي
أهدي هذا العمل شاكرة لهم دعمهم وإهتمامهم

شكر وتقدير

بعد الشكر لله على تسهيله وتوفيقه لي في إنهاء هذا العمل

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والإمتنان للأستاذ الدكتور عادل زقاغ على قبوله الإشراف على هذا العمل وعلى تشجيعه الدائم لي، لك مني كل التقدير والإحترام

الشكل موصول أيضا إلى لجنة المناقشة على قبولها مناقشة هذه الدراسة

كما لا يفوتني أن أشكر أساتذتي الذين وقفوا بجانبي طيلة مساري الدراسي

وكل من ساعدني على إتمام هذا العمل ... الأستاذة حفيظ فطيمة و الأستاذ مشري عبد الحميد.

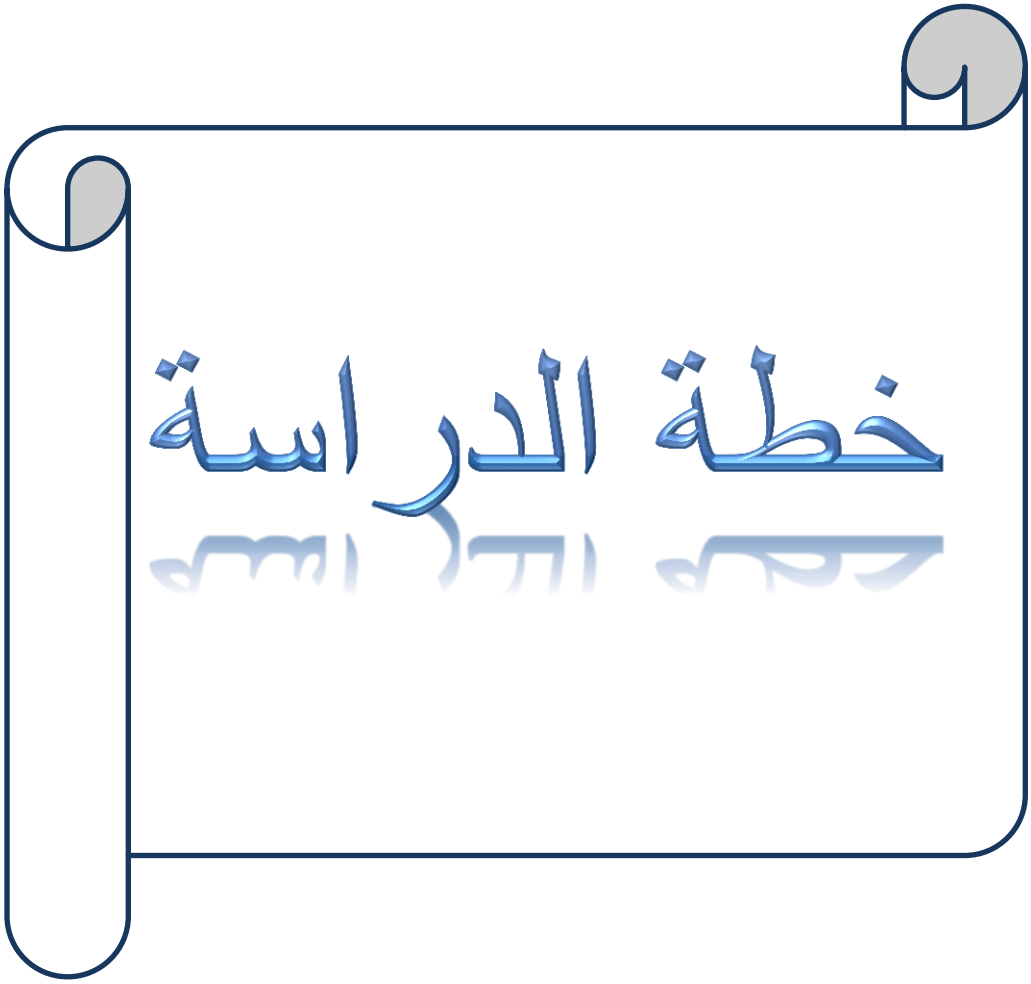
خطة الدراسة

خطة الدراسة

الفصل الأول: البناء المعرفي والنظري لمتغيرات الدراسة

مقدمة الفصل

المبحث الأول: إطار متعدد الأبعاد للهوية الوطنية

- المطلب الاول : الهوية الوطنية: من التعدد الإشتقاقي إلى التنوع الإصطلاحي
- المطلب الثاني: التقاطعات الدلالية للهوية الوطنية.
- المطلب الثالث: الطبيعة المتغيرة والأساس الايديولوجي للهوية الوطنية

المبحث الثاني: المصلحة الوطنية كجوهر للسياسة الخارجية

- المطلب الأول: المصلحة الوطنية: من التأسيس الدلالي إلى التكوين البنيوي
- المطلب الثاني: السياسة الخارجية : من البسط المفهومي إلى المحددات البنيوية
- المطلب الثالث:أساليب السياسة الخارجية لتأمين المصلحة الوطنية (القوة الناعمة والدبلوماسية العامة)

المبحث الثالث: دور الهوية الوطنية في تحديد المصلحة وتوجيه السياسة الخارجية :على ضوء المقاربة البنائية

- المطلب الأول: التحولات الأنطولوجية من منظور بنائي.
- المطلب الثاني: العلاقة بين الهوية الوطنية والسياسة الخارجية حسب " الكسندر وندت"

الفصل الثاني: ديناميات الهوية الوطنية والسياسة الخارجية التركية:

مقدمة الفصل

المبحث الاول: العوامل المحدد للهوية الوطنية التركية

- المطلب الاول: العوامل الثابتة (التاريخ والجغرافية)
- المطلب الثاني: العوامل المتغيرة نسبيا (العوامل الاجتماعية والثقافية)
- المطلب الثالث: العوامل سريعة التغير:(العامل السياسي، الاقتصادي، والعامل الخارجي)

المبحث الثاني: تحولات الهوية الوطنية وانعكاسها على السياسة الخارجية التركية

- المطلب الاول: الفترة العثمانية المتأخرة : السياسات والإصلاحات (1826-1923).
- المطلب الثاني: تركيا من الهوية العثمانية الإسلامية إلى الهوية الكمالية العلمانية(1923-1980)
- المطلب الثالث: الهوية العثمانية الجديدة (1980- الى غاية اليوم)

الفصل الثالث: دور الهوية العثمانية الجديدة في بناء المصالح الاقتصادية في المنطقة العربية

مقدمة الفصل

المبحث الأول : الهوية العثمانية الجديدة وتأثيرها على السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية

- المطلب الأول : مبادئ و أسس السياسة الخارجية التركية
- المطب الثاني : محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية
- المطلب الثالث: أدوات واستراتيجيات السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية

المبحث الثاني: البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية (2002-2018) .

- المطلب الأول: تطور البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية حيال الدول العربية
- المطلب الثاني: التقارب الهوياتي وتفعيل العلاقات الاقتصادية
- المطلب الثالث: الهوية الجيوبوليتيكية لتركيا والسياسات الريعية

الفصل الرابع: ديناميات التغيير والتكيف في السياسة الخارجية التركية في ظل الانتفاضات العربية

مقدمة الفصل

المبحث الاول: تركيا وتحديات الانتفاضات العربية :

- المطلب الاول: من تصفير المشاكل إلى تعميق المشاكل
- المطلب الثاني: معضلة المواءمة بين الأخلاق و المصالح الذاتية والأمن القومي
- المطلب الثالث: تآكل القوة الناعمة وصعود القوة الصلبة

المبحث الثاني: تقييم السياسة الخاجية التركية تجاه الدول العربية بعد الانتفاضات العربية

- المطلب الأول: القابلية للانكشاف والهشاشة.
- المطلب الثاني: العائدية الاقتصادية للسياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية
- المطلب الثالث: تقييم تحليل السياسة الخارجية التركية من المنظور البنائي.

المبحث الثالث: مستقبل السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية

- المطلب الاول: سيناريو استمرارية الوضع الراهن (محدودية الدور)
- المطلب الثاني: سيناريو تنامي الدور التركي في المنطقة العربية
- المطلب الثالث: سيناريو تراجع الدور التركي وانكفائه

مقدمة

أولا: مدخل عام للموضوع:

تعتبر الهوية الوطنية في وقتنا الراهن من بين أهم المحددات التي تؤثر على توجهات السياسة الخارجية، باعتبارها ردود أفعال ناتجة بالدرجة الأولى من البيئة الداخلية، لتحقيق أهداف سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، معبرة عن ثقافة رموز وقيم ومثل ومعان وسمات عامة وخاصة لهذه البيئة، وكون متغير الهوية الوطنية –بما يحمله من مقومات مختلفة منها ما هو ثابت ومنها ماهو متغير– أداة من أدوات القوة الناعمة الأكثر تأثيرا، فإنها تحمل رؤى وتصورات للسياسات والمصالح التي يمكن أن تتباين من مرحلة لأخرى وبحسب طريقة التوظيف .

وبالنظر إلى الخصوصية التي تتمتع وتنفرد بها تركيا، كونها دولة ذات تاريخ عريق تمثل في الامبراطورية العثمانية، ثم أصبحت بعد قيام الجمهورية مثالا للنظام الجمهوري اللائكي، فهي دولة أسياوية وأوربية، تجمع قيم الشرق و الغرب، تتقاسمها توجهات نحو الغرب الذي جعلته مثالا ونموذجا، وتطلعاتها إلى الشرق الذي تربطها به روابط حضارية ودينية وجغرافية لا يمكن إغفالها. كل هذا انعكس على هويتها الوطنية التي عرفت العديد من التحولات، من الهوية الكمالية العلمانية التي سعت لجعل تركيا دولة غربية بعيدة عن تراثها التاريخي وهويتها الأصلية، إلى هوية عثمانية جديدة تدعمت مع صعود حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الاسلامية إلى السلطة في عام 2002، والذي يرنو إلى إحداث تحولات جادة في السياسة الخارجية التركية تستند إلى مقاربة جديدة وهي مقاربة "العمق الاستراتيجي"، التي تسعى من خلالها تركيا إلى توظيف موروثاتها التاريخية والجغرافية والثقافية التوظيف الأمثل، أو بالأحرى هوياتها المتعددة داخل فضائها الجغرافي المتعدد الهويات، وخلق نوع من التوليف الهوياتي العلماني– الاسلامي، الذي ترى فيه فرصة للتقدم في المجال السياسي والاقتصادي وهو موضوع دراستنا .

وبهذا، فقد أدى صعود حزب العدالة والتنمية إلى اجتماع بعدي الهوية والاقتصاد في السياسة الخارجية، و بطبيعة الحال فالبعد الاقتصادي هنا لن يكون منفصلا عن البعد السياسي، لأنه من الصعب تصور نشاط اقتصادي بمعزل عن الإرادة السياسية. وفي إطار البحث عن الفرص التي طرحت أمام تركيا بعد انتهاء الحرب الباردة، وإعادة انفتاحها على تعددية مناطقية مجاورة وموروثات ثقافية، سعى وزير الخارجية الأسبق أحمد داوود اغلو في كتابه المعروف "

العمق الاستراتيجي"، إلى إظهار أن توسيع دائرة نفوذ تركيا في تلك المناطق يحتاج إلى سياسة تعتمد على القوة الناعمة، عبر توظيف مسألتي الهوية الثقافية والاقتصاد. كما رأى أن موقع تركيا الاستراتيجي وحداثتها وديمقراطيتها واقتصادها أو ما يمكن أن نسميها مقومات الهوية الوطنية، تمثل القاعدة السياسية والمنطقية لسياسة خارجية استباقية ومتعددة الأبعاد.

تحتل السياسة الاقتصادية التركية أيضا موقعا مهما في إطار هذه السياسة الخارجية المعتمدة على النشاط والاستباقية، والساعية إلى تصفير المشاكل مع دول الجوار عبر مبادرات إقليمية لتحسين الحوار والتعاون، كما أن هذا التوجه الجديد خاصة مع المناطق التي تربطها بها روابط ثقافية دينية و جغرافية يقوي السياسة التركية ويعزز النهج الاقتصادي في السياسة الخارجية. فجاء التوجه التركي نحو العالم العربي ليعبر عن البعد الهوياتي في السياسة الخارجية التركية خدمة لمصالحها الوطنية، والتي من بينها المصالح الاقتصادية على اعتبار أن المنطقة العربية باتت سوقاً للسلع التركية، ومصدراً مهماً للطاقة التي يتزايد الطلب التركي عليها .ومما لاشك فيه أن المواقف التركية الإيجابية ستؤثر تأثيراً إيجابياً في تقديم تسهيلات سياسية وإدارية واستثمارية كبيرة، خاصة في ظل الإعجاب الشعبي العربي والاستحسان الرسمي لمواقفها، والذي من شأنه أن يشجع على ترويج وتصريف المنتجات التركية في الأسواق العربية .كما أن الأتراك يعرفون جيداً أن تطوير علاقاتهم مع الدول العربية لن يتم إلا عن طريق توسيع مجال تبادل المنافع، فهم مهتمون في الأساس بالبعد الاقتصادي.

وعليه فان تركيا تراهن في استراتيجيتها الاقتصادية مع دول العربية على غياب العقد التاريخية التي تعكر علاقات شعوب المنطقة مع باقي الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، فاعتناق الدين الإسلامي من أغلبية مواطني هذه المنطقة يسعف تركيا المسلمة في إقناع الدول العربية بضرورة الانفتاح الاقتصادي البيني في مواجهة تكتلات الدول الكبرى التي تفرض نفوذها السياسي والاقتصادي تارة بالقرارات الدولية المجحفة وبالقوة العسكرية، تارة أخرى.

لكن التحولات الجارية في المنطقة العربية اليوم وإن أثرت على المبادلات التجارية مع سوريا بسبب الحرب فإنها لم تؤثر على علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى، بل شهدت تطورا ملحوظا في الدول التي عرفت انتفاضات والتي دخلت في مرحلة انتقالية، هذه المرحلة التي تحتوي فرصا كبيرة وتحديات جدية على حد سواء، ترى تركيا أنه يجب على قيادات بلدان

المنطقة القيام بإجراء الاصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تلبي متطلبات العصر وتطلعات الشعوب . وعليه عملت تركيا على نشر هويتها كنموذج يمكن أن يقتدى به في الدول العربية انطلاقا من تجربتها الديمقراطية وخبراتها التاريخية والمؤسساتية والفنية، وبخاصة في المجال الاقتصادي من حيث الآليات والسياسات والمتبعة، إلا أن نموذجها هذا عرف تراجعا كبيرا مع بداية الأزمة السورية.

ثانيا: مبررات اختيار الموضوع:

ينطلق أي مشروع بحث من دوافع ذاتية وأخرى موضوعية لها علاقة بالباحث، ترتبط بمجال تخصصه بالدرجـــة الأولى إلى جانب ميوله ورغبته في الدراسة وكشف الحقائق ولما لها من علاقة بالأحداث الدولية الراهنة، وهـــــــي كالتالي:

1- المبررات الذاتية:

يعود سبب اختيارنا لموضوع الدراسة إلى رغبتنا في إكمال بحثنا في الموضوع الذي سبق وأن ارتبطنا بجانب منه في مذكرة الماجستير، لذا وجدنا أنه من الأهمية بمكان إكمال البحث فيه نظرا لوجود الخلفية العلمية و المراجع التي تخدم الموضوع، كذلك حاولنا تقديم اضافة بالتركيز على تحليل متغير الهوية الوطنية التركية ومدى تأثيرها على السياسة الخارجية، خاصة وأن جل الدراسات والأبحاث المتعلقة بالسياسة الخارجية التركية لم تركز على متغير الهوية في التحليل.

2- المبررات الموضوعية :

فتتمثل في كون متغير الهوية يعتبر كأحد العناصر التي تدخل في التركيبة السياسية والاجتماعية للمجتمعات، ومدى حساسيته وتأثيره في صناعة القرار على المستوى الداخلي والخارجي . كما وأصبح موضوع الهوية الوطنية أهم المشاكل المطروحة اليوم خاصة بعد انتقال الصراع من صراع ايديولوجي إلى صراع قائم على أسس حضارية وثقافية، تلعب فيه الهويات دور بارز، من أسباب اختيارنا للموضوع كذلك هو المكانة الاقتصادية التي تحتلها تركيا اليوم، فقد حاولنا تفسير العلاقة بين السياسة الخارجية والاقتصاد من جهة ومن جهة اخرى تفسير كيف يمكن لتوظيف مقومات الهوية التركية في الدفع بعجلة الاقتصاد.

ثالثا : أهمية العلمية للدراسة:

وبذلك فإن **أهمية** بحثنا تتحدد في تسليط الضوء على أحد المتغيرات التي برزت بعد الحرب الباردة، وكان لها تأثير كبير في توجيه سلوكات الدول، بحيث لم تعد المتغيرات المادية هي وحدها كفيلة بتفسير السلوكات، بل أيضا المتغيرات غير المادية المتمثلة في الهوية والمثل والقيم، والتي أصبحت القوة الدافعة والموجهة لمصالح الدول.

رابعا: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الغايات هي:

1- معرفة كيفية تأثير متغير الهوية الوطنية على التوجهات الخارجية، كمتغير مستقل وكأحد محددات السياسة الخارجية، وأيضا كمتغير تابع يدخل في تشكيله عدة عوامل أخرى.

2- كما ونهدف من خلال هذه الدراسة الربط بين ثلاثة متغيرات والتي تتمثل في متغير الهوية الوطنية الذي يعتبر موجه للسياسة الخارجية وذلك لتحقيق أهداف والمصالح الوطنية، فبالنسبة لتركيا تعتبر الهوية الوطنية الموجه الأساسي لسياستها الخارجية خاصة تجاه المناطق التي تربطها بها علاقات ثقافية حضارية وتاريخية، فكانت الهوية أو هذه السمات المشتركة بمثابة الدافع أو الوسيلة لتحقيق مصالحها التي تتباين بين مصالح سياسية لتحقيق النفوذ في المنطقة ومصالح اقتصادية محور دراستنا .

3- تهدف هذه الدراسة إلى إعطاء تصور عام حول تحولات الهوية التركية وكيف أثرت على توجهات سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية، وهي منطقة ذات أهمية متزايدة في الاستراتيجية التركية الجديدة، كما هي ذات أهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، لكن مع ميزة تختلف عنهم وهو التقارب التاريخي والحضاري مع شعوب هذه المنطقة، الذي يمكن أن يسهل تحقيق مصالح تركيا، أهمها إعطاء صورة تركيا النموذج في المجال السياسي وكذا الاقتصادي، وتحقيق التجارة الثنائية، وضمان تدفق النفط .

4- أردنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على ديناميات التغير والتكيف في السياسة الخارجية التركية في ظل الازمات التي تعرفها المنطقة العربية بعد 2011 وماهي أهم التحديات التي واجهتها وهل أثرت على مبادئ وثوابت السياسة الخاجية التركية .

خامسا: إشكالية الدراسة:

أما إشكالية دراستنا فتتمثل في أنه منذ صعود حزب العدالة والتنمية في عام 2002، بدأت الهوية الوطنية التركية تعرف تحولات ملحوظة، من الهوية الوطنية الكمالية التي انشئت استنادا إلى ايديولوجية علمانية قومية منذ قيام الجمهورية، إلى الهوية العثمانية الجديدة التي برزت معالمها منذ عهد الرئيس "تورغوت أوزال" من خلال الاصلاحات الاقتصادية في ذلك الوقت، غير أن في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية بدأت الهوية العثمانية الجديدة تظهر معالمها أكثر من خلال تطبيق مبدأ "العمق الاستراتيجي" الذي صاغه وزير الخارجية التركية "أحمد داوود أوغلو"، حيث تركز هذه العقيدة على أن السياسة الخارجية التركية لا تقتصر فقط على أوروبا وحدها، و لكن بتبني سياسة منفتحة على جميع الجهات في محيطها التركماني، الاسلامي والعربي، والسعي إلى لعب دور ريادي في عوالمها وهو ما انعكس على تحقيق مصالحها وبخاصة المصلحة الاقتصادية، من خلال فتح فرص للاستثمارات والتبادلات التجارية والترويج للسياحة، أن تكون مركزا للإمدادات الطاقة .

وعليه يمكن صياغة الإشكالية كالتالية:

- **إلى أي مدى ساهم بناء وإعادة بناء الهوية الوطنية التركية في بلورة المصالح الاقتصادية ضمن السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية منذ 2002؟**

وللإجابة عن هذه الاشكالية حاولنا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي العلاقة بين الهوية الوطنية والسياسة الخارجية والمصلحة الاقتصادية؟
- ماهي مقومات الهوية الوطنية التركية وأهم التحولات وتأثيرها على السياسة الخارجية؟
- كيف وظف بعد الهوية الوطنية في العلاقات التركية –العربية لتحقيق المصلحة الاقتصادية؟
- مدى تأثير الانتفاضات العربية على السياسة الخارجية التركية وعلى مصالحها ؟
- كيف يمكننا تحليل السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية على ضوء المقاربة البنائية وهل هي المقاربة الانسب للتحليل؟
- ماهي المسارات المستقبلية المحتملة للسياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية؟

سادسا: فرضيات الدراسة:

- تعبر الهوية الوطنية القوة الدافعة لتشكيل المصالح وتوجيه السياسات الخارجية
- لا يمكن تفسير تحولات السياسة الخارجية التركية منذ 2002 بدون تحليل ملائم للهوية الوطنية وتحولاتها.
- التحول التدريجي في الهوية الوطنية التركية من العثمانية التقليدية إلى الكمالية العلمانية وصولا الى الهوية العثمانية الجديدة كان له تأثير كبير في توجيه السياسة الخارجية التركية، وتحديد المصالح.
- الاستثمار في مقومات الهوية الوطنية خاصة عمقها الاستراتيجي(التاريخي والجغرافي) ساهم في تحقيق المصالح الاقتصادية لتركيا في المنطقة.
- ترتبط قوة تركيا الناعمة القائمة على الهوية، على مدى الاستقرار النسبي في المنطقة .
- يعتبر التحليل البنائي للسياسة الخارجية التركية أكثر فائدة من التحليل العقلاني على الأقل قبل 2015.

سادسا: منهجية الدراسة:

ولدراسة هذه الفرضيات، حاولنا الاعتماد على **مدخل تحليل النظم** الذي يقوم على تصور أن عملية صنع السياسة الخارجية تتأثر بجملة من العوامل الداخلية والخارجية التي تشكل مدخلات للعملية، تنتج مخرجات في شكل قرارات وسلوكيات معينة، والهوية الوطنية وما تعبر عنه من ثقافة و رموز قيم ومثل ومعان وسمات عامة وخاصة، تعتبر مدخلات تؤثر على توجيه السلوكات الخارجية لتركيا.

كما تم الاعتماد على **المقاربة البنائية:** فمعظم الباحثين درسوا السياسة الخارجية التركية من منظور عقلاني من خلال تحديد الأمن باعتباره الهدف الرئيسي لتركيا وتركيزها بشكل أساسي على الضرورات الهيكلية الخارجية باعتبارها العامل الأهم المحدد للسياسة الخارجية التركية. ولكن في دراستها أردنا تفسير السياسة الخاريجة التركية من منظور المقاربة البنائية التي تعتمد على مفاهيم الهوية، القيم، الأفكار... باعتبارها العامل الرئيسي الموجه للسياسة الخارجية

والمحدد الأساس في بناء المصالح . والمقاربة البنائية هي أحسن من يفسر السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية علي الاقل قبل الأزمة السورية .

سابعا :أدبيات الدراسة :

لقد اهتمت العديد من الدراسات بموضوع الهوية الوطنية كمتغير؛ حيث أصبح من أهم المواضيع بعد الحرب الباردة في حقل العلاقات الدولية، لما بات يطرحه من إشكاليات خاصة بعد ظهور مشكلة الاندماج وظاهرة الأقليات، ومن بين الدراسات التي كانت في صلب موضوعنا دور الهوية الوطنية في بناء المصالح وتوجيه السياسة الخارجية التركية –وعلى الرغم من أنها ليست بحجم الدراسات التي تقدم تفسيرات من منظور عقلاني والتي تركز على البعد الأمني باعتباره الهدف الأساسي للسياسة الخارجية التركية– وهي :

–دراسة للأستاذ "يوسيل بوزدغل أغلو، Yücel Bozdaglioglu " في كتابه " السياسة الخارجية التركية و الهوية التركية (مقاربة بنائية) ، Turkish foreign policy and turkish identity(a constructivist Approach)," ، والتي تعرض فيها إلى عناصر مهمة وهي التحديث وتأثيره على الهوية الرسمية التركية، تركيا والغرب، أزمة الهوية التركية والبحث عن الخيارات، والعلاقات التركية مع الشرق الأوسط الإسلامي، وأخيرا العلاقات التركية الإسرائيلية، فقد أراد الأستاذ "Bozdaglioglu " من خلال هذه النقاط أن يصف هوية تركيا العلمانية بعد قيام الجمهورية، ثم يذهب إلى تفسير كيف بدأت تركيا تدريجيا في إعادة النظر في تراثها الاسلامي مع تصاعد الإسلام السياسي، وأخيرا يشرح كيف أن حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الاسلامية يمثل شكلا مختلفا عن الأحزاب الإسلامية التقليدية في الماضي، وكيف أن هذا الحزب قد ساعد على تعزيز وتدعيم الهوية العلمانية ولكنها في نفس الوقت متكيفة مع التقاليد الإسلامية، وهو ما كان له تأثير على تغير السياسة الخارجية.

يعتبر "يوسيل بوزاداغليوغلو" من أول الباحثين الذين اعتمدوا الأفكار الأساسية للمقاربة البنائية في تحليله للسلوك السياسة الخارجية التركية. قال إن سياسة تركيا الخارجية قد تأثرت على امتداد تاريخها الحديث بهويتها الذاتية التي نشأت بعد قيام الجمهورية. وعرض نقدا لأدبيات الاختيار العقلاني على السياسة الخارجية التركية، وقال إن السياسة الخارجية التركية قد تم

تحديدها، ولا تزال، من خلال اعتبارات تتعلق بالهوية، يتم تحليلها من خلال ثلاثة تشكيلات متنافسة: الغربية والإسلامية والقومية. وغالبا ما تكون السياسة الخارجية التركية في فترة ما بعد الحرب الباردة نتاجا لهذه التناقضات الداخلية بين هويتين اجتماعيتين سياسيتين رئيسيتين في البلاد، هما الكماليون والإسلاميون. وبالتالي كتاب بوزداغلوغلو هو إشارة ملحوظة لفهم تأثير الهوية على السياسة الخارجية التركية.

-وأما الاستاذ "إيميت سيزر،Umit Cisre " في كتابه الموسوم ب:" العلمانية والإسلام السياسي في تركيا، " Secular and Islamic Politics in Turkey "، تناول بالدراسة تطور الإسلام السياسي في تركيا بداية بحزب الرفاه وصولا إلى حزب العدالة والتنمية، كما وطرح أهم التغيرات والتطورات التي جاء بها حزب العدالة والتنمية وهل هذه التغييرات تتعارض مع الكمالية العلمانية أم هي استمرارية في السياسة مع بعض الاعتدال.

-الدراسة التي قام بها وزير الخارجية التركية السابق "**أحمد داوود أوغلو**" من خلال كتابه الشهير " **العمق الاستراتيجي**"، والذي تحدث فيه عن الموقع والدور الذي يمكن أن تحتله تركيا كدولة مركز في محيطها انطلاقا من عمقها التاريخي والجغرافي .

وقد استند في كتابه هذا إلى نهج واقعي جديد، حيث قام أحمد داوود أوغلو، بتقديم بدائل جديدة للسياسة الخارجية التركية. ووفقا له، فإن تركيا على حافة مفترق طرق تاريخي، وينبغي أن تجمع بين "عمقها التاريخي والجغرافي مع التخطيط الاستراتيجي الرشيد"، للاستفادة من المصادر المحلية والعالمية للدينامية ولعب دور أكبر في السياسة الدولية. وادعى أن تركيا ليس لديها خيار أن تكون لاعب محيطي لأنها تقع في قلب السياسة العالمية، وبالتالي متجهة إلى القيام بدور مركزي. ودعا دافوتوغلو تركيا إلى "إعادة اكتشاف هويتها التاريخية والجغرافية" التي أهملتها سياستها الخارجية التقليدية، داعيا إلى توجه سياسي مبني على "استراتيجية صفر مشاكل" فيما يتعلق بالعلاقات مع جيران تركيا. وهذا الكتاب هو مصدر تكميلي رئيسي لفهم ديناميات السياسة الخارجية التركية. وبالاضافة الى ذلك، اقترح دافوتوغلو هوية جديدة لتركيا تلعب دورا مركزيا فى السياسة العالمية. وبالتالي، يمكن فهم مقترحاته على نحو أفضل بالمقاربة البنائية بدلا من نظرية الواقعية الجديدة. التي ركز عليها في التحليل.

-دراسة الأستاذ " محمد نور الدين" بعنوان: تركيا في زمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات، ركز فيها على الدوائر الجغرافية لتركيا كونها دولة تقع بين تجاذبات جغرافية عديدة مما جعلها تحظى بتنوع ثقافي وعرقي، فتركيا تتمتع بسمات عديدة فهي إسلامية- علمانية، سنية – علوية، تركية – كردية، ليبرالية- محافظة، اوروبية – أسيوية، كل هذا خلق قلق في هويتها خاصة مع السياسات التي كانت تتبعها النخب الحاكمة، "فكمال أتاتروك" قد اختزل الهوية التركية في الهوية العلمانية التي تنتمي إلى العالم الغربي، بينما " تورغوت أوزال" طرح هوية تركيا من الأدرياتيك إلى سور الصين(العالم الطوراني)، ثم تحدث الكاتب عن صعود الحركات الاسلامية خاصة حزب الرفاه وتأثيره على سياسة البلاد.

إضافة إلى ذلك هناك عدة مقالات تناولت مسألة الهوية التركية، منها:

- مقال للأستاذ " حسان كوسبلبان، Hasan Kosebalaban, " حول: " تاثير العولمة على هوية الاسلام السياسي، دراسة حالة تركيا"، "The Impact of Globalization on the Islamic Political Identity: The Case of Turkey" ، تحدث فيها عن الرؤية العثمانية الجديدة التي تم تبنيها من قبل الرئيس السابق "تورغوت أوزال" والتي تقتضي بإعادة اكتشاف إرث الإمبراطورية العثمانية والعمل لإجماع وطني للهويات التركية العديدة التي يمكن أن تتعايش مع بعضها عن طريق التوليف التركي- الإسلامي.

-مقال للأستاذ " ليونارد ستون،Leonard A. Stone " بعنوان: السياسة الخارجية التركية: الأركان التقليدية الأربعة ,Turkish foreign policy: four pillars of tradition" المنشورة في مجلة الشؤون الدولية ركز فيها على الأركان والركائز التقليدية الأربعة للسياسة الخارجية التركية وهي: مبدأ البراغماتية، المبادئ الكمالية، الموقع الجغرافي، والاقتصاد كركائز أساسية في توجيه السياسة الخارجية التركية، وهو الشيء الذي من خلاله يمكن إحداث نوع من المقارنة بين هذه المبادئ التقليدية وبين المبادئ التي تبناها حزب العدالة والتنمية التي تركز على الهوية العثمانية الجديدة، و هنا يمكن تقصي الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية التركية.

– كتاب لاتيان محجوبيان وأخرون، بعنوان الحوار العربي– التركي بين الماضي والحاضر، الذي تناول العديد من النقاط حول مجالات التعاون بين تركيا والوطن العربي السياسية والاقتصادية وكذا مسألة الهوية بين الطرفين.

– كتاب لمجموعة من المؤلفين حول العرب وتركيا (تحديات الحاضر ورهانات المستقبل)، الذي ركز على البعد التاريخي والاقتصادي والاستراتيجي في العلاقات التركية – العربية.

هناك إجماع في هذه الأدبيات على أن نهاية الحرب الباردة خلقت فرصا جديدة لتركيا. ومع ذلك، استخلصت معظم النصوص استنتاجا مماثلا أن تركيا تواصل سياستها الخارجية الموجهة نحو الغرب والتحولات في النخب السياسية ذات المفاهيم المختلفة بشأن الهوية قد تغير هوية الدولة. وفي هذا السياق، تعيد الدول تحديد مصالحها، الأمر الذي قد يؤدي إلى سلوك مختلف في السياسة الخارجية، وهو ما سوف نعمل عليه من خلال دراستنا بتبيان أن التحولات الهوية تحدث تغيرا في التوجهات الخارجية بناءً على جملة من المصالح التي حددتها الهوية الجديدة ونحن هنا ركزنا على المصالح الاقتصادية، خلافا لبعض الدراسات التي جل إهتمامها البعد الأمني و السياسي.

ثامنا: حدود الدراسة:

في إطار دراستنا لموضوع البعد الهوياتي والاقتصادي في رسم السياسة الخارجية التركية حيال المنطقة العربية بعد 2002. قمنا بحصر هذا البحث في المجال الزماني والمكاني ;

- **في المجال الزماني:** تم تركيز فترة الدراسة من 2002 الى 2018 وهي فترة حكم حزب العدالة والتنمية وذلك بالتركيز على سياساته الخارجية تجاه المنطقة العربية في فترتين زمنيتين من 2002 الى 2011 من 2011 الى 2018 .
- **في المجال المكاني:** يكمن الاطار المكاني للبحث في المنطقة العربية والتي درسنا فيها السياسة الخارجية التركية تجاهها بالتركيز على متغيرين الهوية والاقتصاد.

تاسعا: تقسيم الدراسة:

تمثل البناء الهيكلي لهذه الدراسة في مقدمة واربعة فصول قسمت إلى مابين اثنين الى ثلاثة مباحث تليها الخاتمة بأهم الاستنتاجات، فكانت الخطة على النحو التالي:

تضمن **الفصل الأول**، الذي عنون ب "البناء المعرفي والنظري لمتغيرات الدراسة" ثلاثة مباحث أساسية اين عالجنا فيها الهوية الوطنية مفهومها ابعادها والمتغير والثابت فيها هذا في المبحث الاول، أما المبحث الثاني فكان حول تحديد مفهوم المصلحة والسياسة الخارجية وأهم الأدوات تحقيق المصالحة والتي ركزنا فيها على القوة الناعمة والدبلوماسية العامة، ليكون المبحث الأخير تحديد للعلاقة بين الهوية والمصالح والسياسة الخارجية وفقا للمقاربة البنائية.

الفصل الثاني، المعنون ب ديناميات الهوية الوطنية والسياسة الخارجية التركية، تضمن مبحثين تناول الأول العوامل المحددة للهوية الوطنية التركية والتي قسمنها الى عوامل ثابة عوامل متغيرة نسبيا وعوامل سريعة التغير، أما النقطة الثانية فكانت حول تحولات الهوية وانعكاسها على السياسة الخارجية التركية .

الفصل الثالث، تطرقنا فيه إلى دور الهوية العثمانية الجديدة في بناء المصالح الاقتصادية في المنطقة العربية، قسم هو الاخر الى مبحثين، الأول حول كيف اثرت الهوية الجديدة على التوجه التركي نحو المنطقة العربية ماهي المحددات المبادئ و الأدوات، أما المبحث الثاني: فقد تضمن التركيز على المصالح الاقتصادية التي سعت تركيا لتحقيقها في المنطقة بتوظيف مقومات هويتها الوطنية التاريخية الجغرافية وحتى الثقافية .

الفصل الرابع، فكان حول ديناميات التغير والتكيف في السياسة الخارجية التركية بعد الانتفاضات العربية، تعرضنا فيها إلى أهم التحديات التي شكلتها هذه الانتفاضات وبخاصة الأزمة السورية، ثم تقييم هذه السياسة في المبحث الثاني والذي قسمناه الى ثلاثة مطالب وهي(القابلية للانكشاف والهشاشة، العائدية الاقتصادية ثم تقييم تحليل السياسة الخارجية التركية على ضوء المقاربة البنائية وهل بالفعل مزالت هي الأفضل في تفسير السياسة التركية)، المبحث الأخير، حول المسارات المستقلبية المحتملة للسياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية.

عاشرا: صعوبات الدراسة:

تتمثل أهم الصعوبات التي تعرضت لها الباحثة، هو صعوبة الحصول على معلومات بدون أن يكون فيه نوع من التحيز واللاموضوعية، فتناول هكذا موضوع يمكن أن يوقع الباحثة في جدال لا مناص منه، فكان على الباحثة التركيز على الجانب الاقتصادي و هذا يعني أن الباحثة تتحدث بلغة الأرقام، وعلى أساسها يتم تفسير بعض السلوكات، هذا إلى جانب صعوبة الحصول على بعص الاحصائيات، خاصة ما تعلق بالسنوات الأخير من حيث حجم التبادلات التجارية العربية التركية و عدد الاستمارات سواء في المواقع الرسمية للسياسة الخارجية التركية ومراكز الاحصاء، أو في المواقع المنظمات الدولية وغير الدولية للإحصاء.

الفصل الأول:

البناء المعرفي والنظري لمتغيرات الدراسة

يعتبر موضوع الهوية الوطنية من المواضيع الأساسية التي تتصدر النقاشات السياسية والفكرية في العقود الأخيرة، باعتبارها القالب الذي يجمع أفراد المجتمع بجميع مكوناته المتباينة داخل رابطة مشتركة تقوم على الانتماء والولاء لسلطة الدولة، سماتها الأساسية المواطنة والتوافق المجتمعي، ويبدو أن إثارة هذا الموضوع تأكيدا أو نفيا آخذ في التزايد مع تزايد التحديات التي تفرضها العولمة على الشعوب، والمهم من هذا أن سؤال الهوية هو اليوم سؤال مصيري يحتاج إلى الدراسة والتحليل– خاصة وأن الهوية الوطنية اليوم أصبحت الموجه الأساسي والمؤثر في سياسات الدول سواء الداخلية أو الخارجية– من أجل تحقيق المصلحة الوطنية، إلا أنه ليس بسؤال جديد بل كان يمثل مكانة بارزة لدى علماء النفس والاجتماع، باعتباره كان السبب الرئيسي للاضطرابات والصراعات في أوروبا الوسطى والشرقية وذلك من أجل الاعتراف وتحديد الذات.

وعليه سنخصص هذا الفصل للتعرف على الجانب المفاهيمي والنظري للهوية الوطنية، المصلحة الاقتصادية والسياسة الخارجية، فكان المبحث الأول كإطار متعدد الأبعاد للهوية الوطينة، أما المبحث الثاني فكان بعنوان المصلحة الوطنية كجوهر للسياسة الخارجية، ليكون المبحث الأخير بعنوان دور الهوية الوطنية في تحديد المصلحة وتوجيه السياسة الخارجية: على ضوء المقاربة البنائية .

المبحث الأول: إطار متعدد الأبعاد للهوية الوطنية

لا بد في البداية من التعرف على مفهوم الهوية الوطنية، والذي يختلف حسب اختلاف المدارس والتوجهات كونه مفهوم غامض وواسع وذو أبعاد مختلفة، ولتوضيع المفهوم كان من الأجدر التطرق للهوية كمفهوم في جميع مستوياتها فكما للفرد هوية فكذلك للمجتمع هوية وللأمة هوية، وكذا معرفة العناصر المشكلة لها، بالإضافة إلى علاقتها بالمفاهيم الأخرى التي تتقاطع معها في المنطلقات و الأهداف.

المطلب الأول: الهوية الوطنية : من التعدد الاشتقاقي إلى التنوع الاصطلاحي

يعتبر مفهوم الهوية الوطنية[1] من أكثر المفاهيم اختلافا عليه نظرا لحداثة استخدامه في الدراسات الأكاديمية، فهو يحدد بناء على الدلالات اللغوية والفلسفية والبيولوجية والتاريخية له، فالهوية من **الناحية اللغوية** – في القاموس الفرنسي"Larousse"، وكذلك في الأنسكوبيديا الشاملة Encyclopedia universalist -" تقابل كلمة (identité) في الفرنسية، و (identity) في اللغة الانجليزية، حيث أن مرجعها الأصلي لاتيني وتعني الشيء نفسه، أو الشيء الذي هو ما هو عليه، أي أن الشيء له الطبيعة نفسها التي للشيء الأخر، كما يعني هذا المصطلح في اللغة الفرنسية:" مجموع المواصفات التي تجعل من شخص ما هو عينه شخصا معروفا" .[2]

وكبديل عن لفظ الهوية كان "غروديك، Grudiak " أول من استخدم كلمة الذات(soi) [3] و(id) كمصطلح في التحليل النفسي ليدل به على أمر غير شخصي في الطبيعة الانسانية.

1- إن مفهوم الهُوية الوطنية مفهوم حديث لم يظهر ويتبلور إلا بعد قيام الثورة الفرنسية في عام 1789 وإقامة أول "دولة أمة" في التاريخ الحديث هي الدولة -الأمة الفرنسية، وذلك في عام 1793، حيث ما لبث هذا المفهوم أن انتشر بعد انتشار ظاهرة الدول الأمة في أوروبا خلال القرن التاسع عشر، ثم في مختلف أنحاء العالم بعد تحول الدولة- الأمة إلى وحدة سياسية في نظام عالمي جديد بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. لتفاصيل أكثر أنظر:

2 -ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة العلوم السياسية، (عمان: دار مجدلاوي، 2004)، ص. 383.

3ـ وفي نفس الاتجاه نجد عالم الاجتماع "جورج هبرميد george heber maid" يعرف الذات في قوله:" ان الذات تتكون تدريجيا، غير موجود عند الولادة ، لكنها تظهر في التجربة والنشاط الاجتماعية، تتطورعند فرد نتيجة للعلاقات التي يربطها هذا الأخير بكل السيرورات الاجتماعية ومع الافراد المندرجين فيها". وعليه فالذات عند ميد عبارة عن بنية اجتماعية ناتجة عن التفاعل الاجتماعي .

كما ونجد العالم النفساني freud يتحدث عن الانا، لكن الانا حسبه ليس له هوية محددة للشخصية، فهم ليس مهتم بالهوية، فالانا عنده قبل كل شيء هو محاولة تحقيق الرغبات التي لا تستطيع أن يعترف بها خصوصا في مرحلة الطفولة ، والمراهقة. لتفاصيل أكثر انظر:

Alain de Benoist," Indéracinables Identités ", Available at : https://bit.ly/2myLXHd

كلمة الهوية في اللغة العربية من كلمة (هو)– بضم الهاء وكسر الواو مشددة– والهوية بمعنى الماهية (ما هو؟ وماهي؟)، أي حقيقة الشخص أو الشيء المشتملة على صفاته الجوهرية التي تميزه عن غيره،[1] وأحيانا نجد الهوية بمصطلح الآنية المشتق من "أنا" Ipséité و Ipseity بنفس المعنى، كما وقد استعمله "**الفارابي**" في كتابه " الحروف" في مقابل اللفظ الغربي altérité و alterity ويعني الغيرية، وهو على نقيض الهوية.[2]

أما في المعاجم العربية (هي حقيقة الشيء أو الشخص الذي تميزه عن غيره)، كما أن هوية الانسان: حقيقته المطلقة وصفاته الجوهرية وهو منسوب إلى (هو). أما الهوية الجماعية فهي معالمها وحقائقها المميزة وأصالتها.

كما جاءت الهوية في المعجم الفلسفي للأستاذ "**لمراد وهبة**" على أنها:" عبارة عن التشخص وقد تطلق على الوجود الخارجي، وقد تطلق على الماهية مع التشخيص، وهي الحقيقة الجزئية، وقد تطلق على هوية الذات الإلاهية، فهوية الحق هي عينه".[3]

أما من الناحية الاصطلاحية فقد تناول العديد من المفكرين والباحثين مصطلح الهوية بالتعريف، وأهمها يتمثل في:

عرفها "**الجرجاني**" بأنها: "الأمر المتعلق من حيث امتيازه عن الأغيار"، والامتياز هنا بمعنى الخصوصية والاختلاف لا بمعنى التفاضل، ولعل "**عبد الرحمن ابن خلدون**" **(732هـ–808هـ/1332م–1406م)** قد استطاع أن يبرز هذا المعنى أكثر وضوحا بقوله في المقدمة:" لكل شيء طبيعة تخصه"، وعلى هذا فانتفاء خصوصية الشيء هو انتفاء لوجوده ونفيه.

و عند " **أبو الوليد محمد بن أحمد ابن رشد** " (520هـ–595هـ/1126م–1198م) فإن الهوية تقال بالترادف على الإسم الذي يطلق عليه إسم الموجود، وهي مشتقة من الهو كما تشتق الإنسانية من الإنسان" وهو بهذا يعود إلى مفهوم الهوية أو الذاتية في منطق "**أرسطو**" باعتبارها

1– عبده مختار موسى، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص. 123.

2– حسن حنفي حسنين، الهويـــة، (مصر: المجلس الاعلى للثقافة، 2012)، ص. 19

3– ناظم عبد الواحد جاسور، مرجع السابق الذكر، ص. 384

تماثل الشيء مع ذاته. وهو ما نراه في تعريف "**الفارابي**" (260هـ-338/874م-950م):" فهوية الشيء : عينته وتشخصه وخصوصيته ووجوده المتفرد له والذي لا يقع فيه إشراك."

الهوية عند الاستاذ "**أمين معلوف**" في كتابه الهويات القاتلة " Les identités meurtrières" فهو يقول :"هويتي هي ما يجعلني غير متماثل مع أي شخص أخر".

« Mon identité, c'est ce qui fait que je ne suis identique à aucune autre personne ».[1]

يذهب أيضا إلى أن الهوية هي الانتماء« l'appartenance » الرئيسي الوحيد الذي يستمر في مختلف الظروف أقوى من الانتماءات الأخرى، وقد يكون لدى البعض هو الوطن أو الدين أو الطبقة، ولكن حين نتفحص النزاعات القائمة ندرك أنه ما من انتماء له الغلبة بصورة مطلقة، فعلى سبيل المثال حين يشعر البعض بأنهم مهددون في عقيدتهم الإيمانية يرتفع الانتماء الديني مختصراً لهويتهم، ولو تهددت اللغة الأم أو جماعتهم الأثنية يمكن أن يواجهوا أبناء دينهم. يقول معلوف أيضا: (فالأتراك« les turcs » والأكراد« kurdes » مسلمون لكنهما مختلفون في اللغة، فهل النزاع أقل دموية؟ الهوتو« les hutus » كما التوتسي« tutsis » هم من الكاثوليك، يتكلمون نفس اللغة، فهل منعهما ذلك من الاقتتال؟ التشيكيون« tchèques » والسلوفاك« slovaques » كاثوليك ايضاً فهل يسر ذلك العيش المشترك فيما بينهم؟ [2].

في نفس الاتجاه فالهوية عند المفكر الفرنسي " **أليكس ميكشيلي، Alex Mekshelli** " هي:" منظومة متكاملة من المعطيات المادية والنفسية والمعنوية والاجتماعية تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفي، وتتميز بوحدتها التي تتجسد في الروح الداخلية التي تنطوي على خاصية الإحساس بالهوة والشعور بها".[3]

والهوية حسب المفكر" ميكشيلي" وحدة المشاعر الداخلية التي تتمثل في العناصر المادية والتمايز والديمومة والجهد المركزي، وهذا يعني أن الهوية وحدة من العناصر المادية والنفسية المتكاملة التي تجعل الشخص يتمايز عن ما سواه، ويشعر بوحدته الذاتية.

وعليه يمكن القول بأن الهوية هي مجموعة من الأوصاف والسلوكات التي تميز الشخص عن غيره، وكما أن للفرد هوية فكذلك للمجتمع هوية وللأمة هوية، وهوية المجتمع تنطلق من

1- Amin Maalouf, Les identités meurtrières,(France : Edition grasset & fasquelle, 1998),p. 16.
2- Ibid ,pp 19-20 .
3- أليكس ميكشيلي، الهويـــة ، تر. على وطفة ،(سوريا: دار وسيم للخدمات، 1993)، ص 76.

أفراده، إذ للهوية علاقة أساسية بمعتقدات الفرد ومسلماته الفكرية وبالتالي تحدد سماته الشخصية وأطر سلوكه وتصرفاته، ويمكن لعدة إثنيات أن تشكل هوية واحدة يجمعها الدين أو اللغة، مثل الهوية العربية، والهوية الإسلامية .

بذلك فإن الحديث عن **هوية وطنية** يرتبط بصورة مباشرة بالحديث عن الإثنية والثقافة، لأن هذان العنصران هما أكثر ديناميكية وجدلا، وينطبق هذا الوصف على الدولة حديثة الاستقلال والتي لا تزال تعاني مشكلة بناء الدولة، وتواجه صعوبات في دمج العديد من الإثنيات في بوتقة دولة قومية واحدة، وثقافة أشمل توفر الضمانات الحقيقية لوحدة وطنية مستدامة. [1]

الهوية الوطنية إذا هي مجموع العوامل –والتي أساسها الهوية السياسية التي تقوم على الانتماء والولاء للسلطة المركزية– التي تمنح الإنسان، بصفته الفردية، والمجتمع بصفته مجموعة روابط، الشعور بالوجود والانتماء والمصالح والمصير المشترك. هذا الشعور يضمن استمرارية الجماعة، ويحمي كيانها، وحينما يختفي هذا الشعور تبدأ الجماعة في مواجهة مصير التفكك[2].

كما أن **فكرة التوفيقية** "**Syncretism** " بالتوافق على إذابة الفوارق للهويات المنفصلة المتعددة، وإدارة الفوارق إدارة جماعية واعية وذكية، ورابطة المصالح المشتركة وفكرة المواطنة Citizenshipوحقوقها القائمة على المشاركة السياسية وقسمة الموارد والثروة والعدالة الاجتماعية، جميعها شروط أساسية للهوية الوطنية[3].

ولتقريب معنى مصطلح الهوية يجب أن يكون الحديث عن الهويات بالجمع، خاصة حين ربطها بالهوية الجماعية، فهناك هوية ذات صلة بالقومية الأمة Nationalism، وأخرى هوية وطنية National or Patriot، وأخرى هوية دينية Religious، وهوية اجتماعية Social.

حيث يتميز مفهوم الهوية الوطنية عن غيره من مفاهيم الانتماء والولاء المختلفة والكثيرة، في أنه حالة سياسية وإرادية خالصة، تتسم بطبيعتها الجماعية حصراً، وتقوم على الاتفاق وعن وعي تام بين سكان إقليم معين، على العيش معاً في مجتمع سياسي يتمتع بالسيادة الكاملة،

1– عبده مختار موسى، دارفور : من أزمة دولة الى صراع القوى العظمى،(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص. 16 .

2- Liah greenfeld & jonathan eastwood ,"national identity", the oxford hand books of political science, (New york :oxford,2007) , p 259.

3- أرنت لبهارت، الديموقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، تر. حسني زينه، (بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006)، ص. 10 .

يشترط هذا الاتفاق الإجماع على عناصر أساسية في مقدمتها الإقليم المعرّف والمحدد، والحكومة الواحدة والقانون الواحد الذي يسري على جميع السكان.[1]

بالتالي يمكن وضع تعريف اجرائي للهوية الوطنية والمتمثل في أنها وعي المجتمع لذاته، وعي الوحدة والتماثل، ووعي الاختلاف والتمايز، كما تفصح عنه الايديولوجية السياسية بما تنتهجه من أفكار وتصورات، وبما تحدده من أهداف سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، وكما تعبر عنه الثقافة من رموز وقيم ومثل ومعان وسمات عامة وخاصة، وتبرزه وتكشف عنه أنماط الانتاج الاجتماعية والمنجزات الحضارية والتقنية، وما يجسده الخيال الجمعي للشعب وللأمة، انطلاقا من التاريخ واللغة والكفاح الوطني والمطامح المشتركة. وبمقدار ما الهوية الوطنية مفهوم فلسفي– سياسي– اجتماعي هي استراتيجية لتجسيد الوحدة والإرادة العامة لبناء الدولة الحديثة.[2]

المطلب الثاني: التقاطعات الدلالية للهوية الوطنية

لفهم الهوية بصفة عامة والهوية الوطنية بصفة خاصة وهي موضوع دراستنا علينا أن نحدد **أبعادها** حتى لا نقع في خلط وحتى نتمكن من تحديد مجال وحدود كل هوية، وهنا نجد عالم الاجتماع "ديفيد ميلر، David Miller" يقسم الهوية لثلاثة أقسام كل منها دائرة مستقلة وهي: (الهوية المحورية: وهي هوية الذات وتسمو على الهويات الاخرى، وتعطي نفسها الحق في تعريف نفسها وتعريف الهويات الفرعية الاخرى .ومجموعة من الهويات الفرعية منها الهوية الجماعية والوطنية .واخيرًا الهوية العامة /وهي الهوية الحضارية)

انطلاقا من هذا التقسيم يمكن القول بأن الهوية وعلى اختلاف أبعادها فهي تبرز عنصر التميز والاختلاف، وحتى يمكن القول: أن هوية الشيء هي ما تجعله مختلف عن غيره، أي أن له من الخصائص ما تجعله مختلفا ومتميزا قياسا بغيره، ومهما تشابه الناس واشتركوا في الخصائص الحضارية والثقافية التي تميز الانسان نوعيا عن غيرة من المخلوقات، فانهم لا يعبرون عن انفسهم إلا من خلال أشكال فردية شديدة الخصوصية تميز بعضهم عن بعض، وهو ما نسميه

1- سلافة حجازي، "مقدمات الهوية الوطنية الفلسطينية واشكالياتها 1871-1914"، مجلة رؤية، (فلسطين: الهيئة العامة للاستعلامات، أوت 2001)، على الموقع الالكتروني:
http://www.sulafahijjawi.ps/Studies.aspx?ID=4، تاريخ الدخول:2016/02/22.

2- محمد سعيد طالب، الدولة الحديثة والبحث عن الهوية، (عمان: دار الشروق للنشر التوزيع، 1999)، ص. 38.

بالهوية الفردية التي تحمل مجموعة من الخصائص الجسدية والنفسية التي يتميز بها كل انسان بين أقرانه، وأبرز مثال علمي على ذلك بصمات الأصابع والأحبال الصوتية قزحية العين، الحمض النووي التي تثبت هذا الاختلاف علميا[1]، ولكن إذا ما انتقلنا من الأفراد إلى الأمم، لم تعد الهوية خاصة بالفرد، بل هوية أمة بأكملها، أو ما يمكن أن نسميه **بالهوية القومية** [2] وهي: " مجموعة الصفات أو السمات الثقافية العامة التي تمثل الحد الأدنى المشترك بين جميع الأفراد الذين ينتمون اليها، والتي تجعلهم يعرفون ويتميزون بصفات تلك عمن سواهم من أفراد أمم أخرى" [3].

وتختلف الهوية القومية عن الهوية الوطنية، فالأولى تتعلق بالأمة، و الثانية بالدولة، فإذا كانت **الهوية الوطنية :" تعني إيجاد التطابق أو التوافق، أو التوازي بين الكتلة الاجتماعية ديموغرافيا ورقعتها الجغرافية التي تمارس عليها نتاجها الاجتماعي، وتعبر من خلالها عن نفسها عبر نمطها الثقافي الخاص بها** " فإن الهوية القومية هي السمات المميزة (للأنا) للبشر في عملية الانتاج التاريخي عن الغير بما تحدده العناصر الثقافية كعناصر مشتركة تخص هذه الكتلة البشرية.

علاوة على ذلك إذا أقامت الأمة دولتها الواحدة، كان لها هوية وطنية يمكن اعتبارها لقاء طبيعيا بين الأمة والدولة، كما أن هويتها القومية تؤكد بأنها أمة متميزة عن غيرها من الأمم، أما اذ كانت الأمة مقسمة إلى عدة دول، كالأمة العربية مثلا، فإن هويتها تبقى عرضة للضعف و الانتكاس بسبب ما يخترقها يوميا من عوامل التفتت والهدم، المتمثلة في الدعاوي القطرية والعشائرية والطائفية وغيرها.[4]

1- أحمد بن نعمان، الردود العلمية على الأطروحات العرقية وتعدد الهوية في الجزائر، (الجزائر: دار الأمة، 2005)، ص. 11 .

2ـ هنالك فرق بين القومية nationalism والأمة nation، فالأخيرة تستخدم بمعنى الشعب أو مجموعة من الناس الذين يتقاسمون **ثقافة وتاريخ ولغة مشتركة ولهم شعور بالوحدة القومية**، مما يعني أن القومية هي ذلك الشيء المشترك والذي يطلق عليه بالوعي القومي وبغياب هذا الوعي لا وجود للأمم، كذلك يفرق الالمانيون بين المصطلحين ، بحيث أن الامة تحمل بالنسبة للعقل الألماني فكرة شعب عظيم وقوي، أما لفظ قومي فيستخدم إلا في مفاهيم سامية مثل: الشرف القومي، الوحدة القومية، اللواء القومي، بمعنى أن القومية تراعي الجانب العاطفي ... للمزيد من الاطلاع انظر: فردريك هرتز، القومية في السياسة والتاريخ، تر. عبد الكريم احمد، (مصر: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2011)، ص. 11

3 - المرجع نفسه، ص 10.

4- محمد صالح الهرماسي، مقاربة في إشكالية الهوية (المغرب العربي المعاصر)، (لبنان: دار الفكر المعاصر، 2001)، ص. 21 .

وليس من الموضوعية حصر **الهوية الوطنية** لأمة متعددة الدول في توحيد الأمة في دولة قومية واحدة، ففي حالة الأمة العربية مثلا، تبرز أمامنا الهوية القومية، بالرغم من ضعف التعبير عنها في الأقطار العربية، أو حتى غيابها، إلا أنها تبرز كهوية عامة ومشتركة بين هذه الدول من حيث اللغة والدين والتاريخ المشترك، و تبرز الهوية الوطنية الخاصة بكل دولة، كالهوية الجزائرية، الهوية السورية ...، لكن علاقة الهوية الوطنية بالهوية القومية الأم ليست علاقة انفصال وصراع، بل علاقة تفاعل وتكامل بين العمومية القومية والخصوصيات الوطنية.[1]

هنالك من الآراء التي تنفي أصلا وجود **الهوية القومية**، لأن عند هؤلاء التنوع داخل الهوية الواحدة يعد تناقضا بين الجزء والكل، فتتم التضحية بالكل لصالح الجزء، وتصبح الهوية مرادفة للهوية الوطنية، إلا أن هذا الطرح ينفي حقيقة وجود التنوع و التعدد داخل **الهوية الوطنية** في حد ذاتها فهل يمكن استبدال الهوية الوطنية بمئات الهويات التي تقع داخلها؟[2].

أما في ما يخص **الهوية الثقافية** فلها ارتباط وثيق بالهوية القومية، حتى أن بعض الباحثين لا يفرقون بينها، على أساس أن الهوية القومية هي ذات سمات ثقافية بالدرجة الأولى، [3]والخصوصيات الثقافية داخل الدولة في حد ذاتها، كاللهجات...، لا تشكل عامل خطر أو طمس **للهوية الوطنية**، بل عامل إثراء إذا لم يتم تسييسها.

وإذا سلمنا بأن مصطلح القومية يعني تلك الروابط الموضوعية والروحية والشعورية، والتي تجعل جماعة ما تختلف عن غيرها، وأن الهوية الثقافية هي محصلة النشاط المعنوي والمادي للمجتمع، فسوف نستخلص: أن الهوية القومية محققة في التاريخ، ومعطى يكاد يكون جاهز، في حين الهوية الثقافية تغلب عليها السيرورة والتطور والتفاعل سلبا أو ايجابا مع غيره من الهويات الثقافية [4].

إلى بعد آخر من أبعاد الهوية التي تقترحها علينا العولمة، أو ما يمكن أن نسميه **الهوية العولمية**، إلا أن هذا المصطلح يحمل في جعبه تناقضين هما: العولمة التي تعمل على

1- محمد صالح الهرماسي ،المرجع السابق الذكر، ص. 22 .

2- المرجع نفسه، ص 15.

3- أحمد بن نعمان، الهوية الوطنية،(الجزائر: دار الأمة، 1996)، ص. 23.

4 - Liah greenfeld & jonathan eastwood ,Op.Cit, p.262.

محو الهويات، والهوية التي تقف أمام الغزو العولمي، وإذا كان المفهوم العام للهوية يعني ذلك التنوع والاختلاف والتميز عن الغير، فإن هذا لا يمكن أن ينطبق على الهوية العولمية– التي تنادي بسيادة هوية واحدة ترفض التميز– لأن الفرد يتميز عن غيره من الأفراد، والأمة عن غيرها من الأمم، والثقافة عن غيرها من الثقافات. إلا أن الأمم التي لم تستطع حماية نفسها من تداعيات العولمة تصبحت ضعيفة ويتولد عنها القابلية للاختراق، بحيث نجد أن كل تدفق من شأنه أن يعمل في اتجاه تبديد هويتها حتى تتعرى هوياتها الفرعية، هذه الهويات يمكن أن تتفاعل مع الهويات العالمية دون وساطة الهوية الوطنية، ما يؤدي إلى بروز **الهويات المحلية**، مناطقية أو اثنية على حساب الهويات الوطنية[1].

وبعيدا عن العولمة وأثارها السلبية على الهويات و الخصوصيات، فإن ما يعرفه العالم اليوم من التطورات التكنلوجية والمعلوماتية و الاتصالية الهائلة، فتح المجال للانفتاح والتفاعل مع ثقافات الغير، وهذا يضفي بعدا جديدا للهوية هو البعد العالمي، ما يجعنا نتحدث عن **هوية عالمية** تتفاعل فيها هويات وثقافات الأمم والشعوب، دون أن تفقد خصوصيتها وتذوب في بوتقة واحدة كما تنادي العولمة [2]، كما أن هذه التطورات في تكنلوجية الاتصال والمعلوماتية، خلقت لنا نوع أخر من الهوية وهي **الهوية الهجينة** التي قد تتشكل من عناصر كانت متنافرة، غير أن الظروف تدفع المتنافرين إلى أن يشكلوا هويات جديدة، مثلا الهوية الأوروبية التي تتولد اليوم، كذلك الأقليات المهاجرة إلى المجتمعات الغربية، والتي تندمج مع هذه المجتمعات مكونة هوية هجينة بين هوية وافدة وهوية متأصلة[3].

كما و يرتبط مفهوم الهوية الوطنية بعدة مفاهيم أخرى متشابكة ومتداخلة فيما بينها، ناهيك عن أن بعضها يدخل في صلب مكونات الهوية الوطنية في حد ذاتها، وبعضها يمكن أن يساعد على تثبيت وترسيخ الهوية الوطنية أو إلى تفكيكها واندثارها، ومن بين هذه المفاهيم على سبيل الذكر لا الحصر :

1– علي ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة "اختراق الثقافة وتبديد الهوية"،(مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 2012)، ص. 203.

2– محمد صالح الهرماسي، المرجع السابق الذكر، ص. 24.

3– علي ليلة، المرجع السابق الذكر، ص. 204.

أولا: الهوية الوطنية و الثقافة السياسية:

يمكن أن نعرف الثقافة السياسية[1] كما عرفها (جيمس س. كولمان،James.S Kolman) بأنها:" منظومة من المواقف والمعتقدات والقيم السائدة فيما يخص النظام السياسي." وهي بهذا تحتوي جوانب متعددة مثل: عوامل التنشئة الاجتماعية والسياسية وأساليبها، والعلاقات السائدة بين القيم السياسية والإجراءات التي يطبقها النظام السياسي، والمواقف من القيادة والسلطة والهوية السياسية(الولاء/الانتماء) سواء للأفراد أو المجموعات [2]، كما و تعكس الهوية الوطنية بمفهومها العصري سمات الشعب أو الأمة وتحددهما، وبما أن الهوية الوطنية هي نتاج خصائص الثقافة الجماعية والتي تعطي للأمة شعوراً محدداً، وتضع للدولة أسسا تبني عليها حياتها السياسية، فهذا يعني أنها تسعى لتحقيق التماسك الاجتماعي والوحدة السياسية، بمعنى آخر أن الهوية الوطنية بمفهومها العصري تتخطى الولاءات الأخرى كافة دون أن يؤدي ذلك إلى محوها بالضرورة[3].

وتبرز معالم الارتباط ما بين الثقافة السياسية والهوية الوطنية، في أن الدول التي تسودها ثقافة سياسية مشاركة نجد أن مواطنيها الذين يشاركون في الحياة العامة ويسهمون في النهوض بمستوى مجتمعهم يتميزون بولائهم الكبير لوطنهم مما يعزز من الهوية الوطنية لتلك الدول[4]، أما الدول التي تسودها ثقافة سياسية خاضعة فنجد أن أفرادها لا يبالون بالمشاركة في الحياة العامة، ويشعرون بالاغتراب داخل مجتمعاتهم، لا تتعدى مسؤوليتهم تجاه الأخرين خارج نطاق عائلتهم، ولا يثقون بالسلطة السياسية التي يرون فيها أداة لتحقيق مصالح القائمين بها، يتميزون بقلة ولائهم لوطنهم مما يضعف الهوية الوطنية لتك الدول.[5]

1- وتتمحور الثقافة السياسية حسب التصنيف الذي اورده **غبريال الموند** "Gabriel A. Almound" **وسيدني فيربا** "Sidny Verba"في كتابهما (الثقافة المدنية) حول 3 انماط تحددها 4 موضوعات هي : النظام السياسي، المدخلات أي نشاط الافراد السياسي مثل الترشيح والانتخاب، والمخرجات أي نشاط الحكومة مثل تقديم المساعدة الاقتصادية للمواطنين، وتنظيم شؤونهم ورعاية مصالحهم، وتصور الافراد لذواتهم كمشاركين في فعاليات السياسة، وهذه الانماط هي : الثقافة الضيقة (التقليدية)، والثقافة التابعة (الخاضعة)، والثقافة المشاركة. للمزيد من الاطلاع انظر:
علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغير، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،200)، ص 124.

2- ابتسام محمد عبد، "دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في العراق ما قبل وبعد الاحتلال"، مجلة السياسة الدولة، (عدد 35، 2011)، ص .136 .

3- Nazaré Torrão, Culture et Identité nationales dans le monde globalisé, Available at : https://bit.ly/2lUKDxM

4- Ibid.

5- ابتسام محمد عبد، المرجع السابق الذكر، ص. 139.

ثانيا: الهوية الوطنية و اللغة:

تعتبر اللغة [1] هي أول ثابت من ثوابت الهوية عبر الأزمنة والتاريخ، فهي العنصر المركزي والوحيد الذي جعل الناس" جماعة " واحدة ذات خصائص محددة ومتميزة بعاداتها وثقافتها وطقوسها وحضارتها وجغرافيتها (هوية)، ومن هنا كان هذا التلاحم بين اللغة والهوية إلى درجة أنه يتم الربط بينهما ويتماهيان إلى درجة تكاد تجعلهما شيء واحد.[2]

وتقول الأستاذة "لطيفة إبراهيم النجار" :" ترتبط اللغة ارتباطا قويا بهوية الإنسان، فهي مكون أساسي من مكونات تميزه عن الآخرين، وتماثله مع من يشاركونه فيها، وهي الوعاء الحافظ لتاريخه وتراثه، وهي الرابط المتين الذي يربط الفرد بأمته وأهله وأرضه، فلا شيء كاللغة يعبر عن هوية الناس، ولعلها تكون الملحظ الأول الذي يصف الناس عند من يختلط بهم ويتحدث معهم".

و تظهر العلاقة بين اللغة والهوية بوصفها المكون والوعاء في آن واحد الذي يصون مكونات الهوية القومية فضلا عن كونها الرابط بين الفرد ووطنه وأمته، وأساس اتصاله مع الأمم الأخرى، فالإنسان لا يمكن أن يعرف إلا من خلال أهم مكون للهوية وهو اللغة.[3]

ثالثا: الهوية الوطنية والهوية الإثنية :

تشير الهوية الاثنية [4] إلى إحساس الفرد بنفسه عضوا و جزءا في جماعة اثنية محدد تتصف هذه الجماعة حسب "رولان بريتون، Roland Breton " :" بأنها مجموعة من الأفراد مرتبطين فيما بينهم بمجموعة من الخصائص المعقدة من جنس، العرق، العادات

1- للغة عدة وظائف منها التواصل مع الغير والتمثل (Representation) ، كما يقول سقراط تمييز لأشياء عن بعضها البعض، وتلقين بعضنا هذه الاشياء. ومنه تمييز الاشياء عن بعضها البعض يقصد به التمثل، إما تلقين احدنا هذه الاشياء فيعني التواصل .
اضافة الى هاتين الوظيفتين للغة هناك وظيفة اخرى تتعلق بالتعبير أو الانفعال(Expression)، حيث تكمن الاشياء المعبر عنها في المشاعر والعواطف، ولانفعالات التي عادة ما تصدر عن فرد او احيانا عن اثنية برمتها، أو عن تجمع آخر، إلا أن هذا كله مرتبط مباشرة بالجسد على خلاف التمثل والتوصل اللذين يمثلان عملية عقلية .
والوظيفة التعبيرية والانفعالية للغة الانسان لها اهتمام عميق بتصور الذات الفردية ، ومن ثم الهوية . للمزيد من الاطلاع انظر:
هشام محمود الأقداحي، العرق واللغة والهوية القومية، (مصر: مؤسسة شباب الجامعة،2010)، ص. 401.

2- فيصل الحفيان، " اللغة والهوية، إشكاليات المفاهيم وجدل العلاقات"، على الرابط الالكتروني:
تاريخ الدخول : 2016/01/22، http://،www.lukah.net./literature_language/o

3- صالح النصيرات وباسم البديرات، "الهوية واللغة في البلدان العربية"، مجلة القراء والمعرفة،(مصر، عدد 133، 2013)، ص 205 .

4- هنالك من يفرق بين الاثنية والعرقية، اذ أن هذه الأخيرة تعتمد عل المميزات البيولوجية وهي أكثر قابلية للاندماج داخل المجتمع، بينما الاثنية فأقل اندماج، فانتماءها لا ثنيتها والتعصب لها اي انها منغلقة على نفسها.

والتقاليد والتاريخ"، كما وتعرف على أنها تجمع من البشر يشترك أفراده في بعض المقومات الفيزيقية(كوحدة الأصل) أو الثقافية(كوحدة اللغة أو الدين، أو التاريخ، أو غيرهما من المقومات الثقافية) .[1]

وهذا ما يشكل الفرق بين الهوية الإثنية والهوية الوطنية التي تعتبر أكثر تعقيد وتشابكا سواء في محتواها أو مكوناتها وهي تتطلب في وجودها تكامل هذه الهويات وإحساسها بالانتماء والولاء للأمة و لصالح هوية وطنية جامعة، واغتراب هذه الهويات بطبيعة الحال سيؤدي تفكك الأمة وعدم استقرارها.

رابعا: الهوية الوطنية و المواطنة:

حددت الأمم المتحدة تعريف حديث للمواطنة [2] والمحددات التي تبنى وتشكل عليها، في أن المفهوم الحديث للمواطنة يفترض وجود مجتمع مدني وسياسي ومجموعة من الحقوق الالتزامات، يقوم على نسق أخلاقي (مشرعن) مجاله تشريع دستوري وقانوني، يصدر عبر أبنية واقنية هيكلية رسمية وقانونية يحض على المشاركة والتضامن.

بالتالي يعتبر مبدأ المواطنة أحد مداخل إرساء النظام الديمقراطي و أساس عملية الاندماج الوطني والانتماء الى الدولة – الأمة أو القطرية، كونه مفهوم يدعو إلى المساواة بين جميع المواطنين دون تميز، مهما كانت مبرراته أو الأسس التي يقوم عليها كالأصولية العرقية أو اللغة الدين أو الثقافة ...[3]، كما يتحدى العلاقات و الروابط والهويات الاجتماعية كالقومية والعشائرية والمذهبية و الاثنية و يدعو إلى الانتماء إلى الوطن و الدولة و القانون المدني، والى تشكيل هوية وطنية/ قومية واحدة تجمع في بوتقة واحدة جميع الهويات الفرعية الاخرى،[4] خاصة في ظل

1- محمود هشام الاقداحي، المرجع السابق الذكر، ص. 77 .

2- المواطنة كلمة تتسع للعديد من المفاهيم و التعريفات، فالمواطنة لغويا: مأخوذة من الوطن وهو محل الإقامة والحماية، أما المواطنة سياسيا: هي صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى الوطن.. وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريف المواطنة: بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة) ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول (المواطن) الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق أنظمة الحكم القائمة. ومن منظور نفسي: فالمواطنة هي الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية وبذلك فالمواطنة تشير إلى العلاقة مع الأرض والبلد. للمزيد من الاطلاع أنظر:
- سامح فوزي، المواطنة، (مصر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2007)،ص. 16.

3- عبد الغفار رشاد القصيبي، التطور السياسي والتحول الديموقراطي(الحراك السياسي وإدارة الصراع)، ط2، (مصر: ب د ن،)2006، ص 104 .

4- منى مكرم عبد، "المواطنة"، مجلة مفاهيم(الأسس العليمة للمعرفة) ، (مصر: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ع15، السنة الثانية مارس 2006)، ص. 5.

التعدد الاثني الثقافي تسعى الدول الديموقراطية الحديثة إلى بناء كيان سياسي منظم قائم على أساس الإرادة العامة المشتركة، وتشجيع اختيار مبدأ الانسجام السياسي والاجتماعي وذلك لتحقيق دولة المواطنة التي تضمن هذا التعدد الثقافي.[1]

سادسا: أزمة الهوية:

تلعب الهوية الوطنية دوراً بارزاً في تعزيز الوحدة الوطنية، وإرساء دعائمها على أسس متينة وراسخة، فتمنح أبناءها الشعور بالأمن والطمأنينة والاستقرار، فالهوية الوطنية عامل توحيد توفّر فرصة حقيقية للمجتمع لتحقيق التكامل والاندماج الوطني، مما يعزّز فرص المجتمع في التقدم والازدهار وزيادة حجم مشاركة المواطنين في الحياة السياسية.

أما أزمة الهوية الوطنية [2] هو تعبير عن معضلات أخرى في كيان الدولة، فأزمة الهوية دليل على ضعف مستويات الاندماج الوطني، وضعف مستوى المشاركة السياسية، وضعف الشعور الوطني، وفي ظروف كهذه يصبح الحديث عن الهوية الوطنية الجامعة لغواً، وذلك لضعف وهشاشة مكوناتها[3].

سابعا: الهوية الوطنية والايديولوجية[4]:

---

1 - ياسين البكري، الهوية الوطنية العراقية منظور المخاوف ومسارات البناء، الحوار المتمدن، ع 2576، 2009/03/5 على الرابط الالكتروني :https://bit.ly/2m17KHd
تاريخ الدخول: 2016/01/15.

2 - برز مفهوم الأزمة في اطار نظريات التنمية السياسية، كمفهوم يعبر عن حالة انتقالية، تمر بها المجتمعات غير اوروبية، وهي في طريقها الى الحداثة حيث ان عملية التحديث تفرز العديد من الازمات والمشاكل التي تستوجب تحقيق التنمية للتغلب عليها. للمزيد انظر:
محمد نصر عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصر(دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الاسلامي)، مصر: دار القارئ العربي، 1981، ص 247.

3- عبيدة الربابعة،" تغيير الهوية الوطنية باستمرار أدى الى ضعفها وضبابيتها"، صحيفة بيلا الاخبارية، الاردن،2014/02/4،على الرابط الالكتروني:http://bellanews.net/index.php/ تاريخ الدخول: 2016/02/13

4- يعود استخدام مصطلح الايديولوجية في بادئ الامر إلى الفيلسوف الفرنسي دستيت دي تراسي Destutt de Tracy عام 1798 ، للدلالة على علم الافكار science of ideas، وذلك للتفرقة بين هذا العلم الجديد و الافكار الفلسفية الميتافيزيقية، وكان علم الافكار نتيجة معايشة الفيلسوف للثورة الفرنسة ، والتي انتقد من خلالها الطروحات الفلسفية لعدم مواكبتها للمتغيرات ، للمزيد انظر:

-The Palgrave Macmillan, (Dictionary of political thought), 3ed edition,(london ;roger scruton, 2007), p. 317 .

وقد حدد عبد الله العروي ثلاثة معان للأيديولوجية:
1- كل ما ينعكس في الذهن من أحوال الواقع انعكاساً محرفاً بتأثير غير واع من المفاهيم المستعملة.
2- نسق فكري يستهدف حجب واقع يصعب تحليله أو يمتنع.
3- نظرية مستعارة لم تتجسد كلياً بعد في المجتمع الذي استعارها، لكنها تتغلغل فيه كل يوم أكثر فأكثر. وألصق بكل مفهوم من المفاهيم التي تدخل في نسيج الأيديولوجية معنى طبقياً ناجماً عن أثر البيئة الاجتماعية التي نشأ فيها المفهوم، للمزيد انظر:عبد الله العروي، الايديولوجية العربية المعاصرة، (المركز الثقافي العربي، 1995)، ص. 61.

انطلاقا من كون الهوية مجموعة من المضامين والتعريفات التي تعكس انتماءات الأفراد وثقافاتهم وخصوصيتهم المجتمعية التي تميزهم عن الأخرين تمييزا كليا لا يجوز معه التفاوض أو النقاش، لأن أصولها ثابتة وفروعها متغيرة (أي الاستمرارية في السياق الزمني) خاصة ما تعلق بالجانب الثقافي، وباعتبار الايديولوجية مجموعة من المبادئ المتماسكة التي تستطيع أن تخلق انسانا جديدا مبرمجا (تملك تأثيرا في تكوين الأنا) و كإنتاج فكري لأشخاص معينين ضمن ظروف محددة بقصد تحقيق أهداف خاصة، نستشف أن العلاقة بين المصطلحين تتمثل في أن الايديولوجية هي جزء من الهوية الوطنية ذات المفهوم الهلامي الواسع غير المقيد بجميع ملامحها، أي أن الهوية أسبق وأعم لأنها نتاج لتراكم خبرات انسانية، بينما الايديولوجية هي إنتاج إنساني خاص مضبوط وله حدود تجب إبرازه على أرض الواقع بشتى الطرق، فهذا الرأي – حسب حدود علم الباحثة– يفسر العلاقة بين الهوية والإيديولوجية من خلال احتواء الهوية الوطنية للإيديولوجيا.

إلا أن هنالك من يرى أن مفهوم الهوية هو مصطلح **أيديولوجي** أكثر منه علمي. وذلك لأن الهوية يمكن التعبير عنها أو تجسيدها من خلال الدين أو اللغة أو الدولة الوطنية أو القومية. وكل هذه خصائص متغيرة حسب طريقة استخدامها وتوظيفها، لذلك يمكن لمجتمع واحد ان يبدل (هويته) حسب المراحل المختلفة تاريخياً ووفقاً للظروف الحاكمة.[1]

ثامنا: الهوية الوطنية والانتلجنسيا :

الانتلجنسيا "intelligentsias " هي في الأصل كلمة روسية صاغها مثقفو الحركة البلشفية في الستينيات من القرن التاسع عشر –يقابلها لفظ المثقف "intellectual" في اللغة الفرنسية [2] وهو مصطلح لا يرتبط بالمؤهل أو الشهادة العلمية أو الاختصاص فقط بل برفض الواقع السائد من منظور المضطهدين من الشعب. وبهذا أصبح مصطلح الإنتلجنسيا يستخدم في وصف فئة

1- حيدر ابراهيم علي، "الهوية والاندماج القومي"، على الرابط الالكتروني: https://bit.ly/2oaAuxK تاريخ الدخول: 2016/02/11.

2– هناك من يفرق بين الانتلجنسيا والمثقفون، حيث يرون أن الأولى تشمل فئة أوسع بكثير من المثقفين، أي أنها تشمل كل عمل ذهني، ابداعي او تنظيمي او مهني (موظفون، اصحاب مهن حرة، مدرسين ، اطباء ...) بينما المثقفون تلك الفئة التي تعمل على وجه التحديد في الكتابة والخطابة سواء باختراع الافكار او شرحها او اختصارها وتبسيطها من كتاب وصحفيين، والمثقفون داخل الانتلجنسيا هو صفوتها. للمزيد انظر:

– شريف يوسف، سؤال الهوية، الهوية وسلطة المثقف في عصر ما بعد الحداثة، (ب ب ن: ب د ن ، ب س ن).

المتعلمين والخبراء العاملين في مجال" التفكير" كمهنة، مدرسين كانوا أو صحفيين أو خبراء مهندسين أو علماء من العاملين في أي مجال من مجلات المعرفة والعلم، والذين يرون أن من واجبهم اتخاذ مواقف من المجتمع والدولة وغيرها.[1]

فالإنتلجنسيا لا تعني كما قد يتبادر للذهن للوهلة الأولى وكما يشير معناه القاموسي : مجموع المثقفين في بلد من البلدان، فبما أن الإنتلجنسيا هي بالتعريف حاملة الوعي الثوري و أداة العمل الثوري فإنها لا تضم في صفوفها سوى تلك الشريحة من المثقفين المنتمين اليها، فالمثقف لا ينضوي تحت لواء الإنتلجنسيا إلا عندما ينتهي إلى مفاهيم وتصورات رافضة للوضع القائم وداعية الى تعديله جذريا [2].

وفي هدا السياق ركز عالم الاجتماع الألماني "كارل مانهايم، karl manhiem "على النخبة المثقفة "intellectual elite "، أو كما جاءت بتعبير الأستاذ "حافظ عبد الرحيم" الانتلجنتسيا (intelligentsia) فهي فئة ليست بأي حال متجانسة بل أنها من التباين بدرجة لا يمكن معها اعتبارها طبقة واحدة، لكن الرابط الذي يجمعها هو رابط التعليم [3].

تؤثر النخبة السياسية في تفاقم أو احتواء أزمة الهوية، وذلك تبعاً لتكوين النخبة ذاتها ومدى ما تحمله من مؤهلات للتأثير بما تمليه عليه خصوصيتها التكوينية، فمثلاً إذا كانت النخب ريفية وترتبط بقيم تقليدية معينة فإنها قد تكون عاجزة عن التعامل مع الحس الاجتماعي العام داخل المجتمع، وهذا يعود إلى طبيعة النخب ذاتها والتي لا تمكنها من تكوين هوية موحدة في الدولة إن كانت تعبر عن طيف مجتمعي محدد، وعلى العكس من ذلك فيما إذا كانت النخبة تتسم بالتنوع وبالمستوى العالي من الثقافة السياسية المتجددة، فإنها سوف تمتلك ما تستطيع من خلاله بناء الهوية الوطنية، إذ انه وحسب رأي أحد المتخصصين يمكن أن تتجاوز الثقافة حدود القوميات الضيقة المتنازعة في نقطة ما، و التي يكوِّنها الاقتصاد أو السياسة أو التاريخ الماضي العرقي، لتقيم توازناً جديداً بصورة شاملة، وتتجاوز الصراعات الناجمة عن الانقسام[4]، وهذا يعكس إمكانية

1-عزمي بشارة، "عن المثقف والثورة"، مجلة تبين، (المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ، العدد 04 ، ماي 2013)، ص. 138

2- سعيد شبار، "في مفهوم النخبة ... ودور الوسيط او المصادر الثقافي "، على الرابط الالكتروني : https://bit.ly/2nv8AfM ، تاريخ الدخول: 2016/01/12،

3- حافظ عبد الرحيم، الزابونية السياسية في المجتمع العربي (قراءة اجتماعية _سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس)، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص. 75.

4- برهان غليون ، مجتمع النخبة ، (بيروت: معهد الإنماء العربي ،1986)، ص.127 .

الدور الإيجابي الذي يمكن إن تلعبه النخبة السياسية الحاملة لثقافة واسعة في إرساء الهوية الوطنية للمجتمع وتقليل الآثار السلبية للانتماءات الأخرى .

وعليه فإن **الهوية الوطنية** هي **ايديولوجية نخبوية** دولتية بالدرجة الأولى، فبمجرد قيامها على فكرة معينة فهي تصبح حكرا للانتلجنسيا التي تملك وحدها قدرة تفسيرها وتطبيقها على أرض الواقع، فمع ان جميع أطياف المجتمع مدعوون لتبني الهوية الوطنية والتضحية بمصالحهم الحقيقية من أجلها، فان السبيل في ذلك تحدده الانتلجنسيا القائدة بجعل ايديولوجيتها ايديولوجية الدولة، وذلك من خلال العديد من الإجراءات التي تقضي بضرورة أدلجة المجتمع في اطار الدولة من خلال الهوية الوطنية[1] .

إلى جانب ذلك، فقد تحدث الأستاذ "بيل مكسويني، Bill Mcsweeney" عن الهوية الجماعية وربطها بالإنتلجنسيا في قوله[2]: " الهوية الجماعية ليست هناك وتنتظر من يكتشفها، ما هو هناك هو خطاب الهوية من جانب القادة السياسيين والمثقفين وغيرهم، الذين ينخرطون في عملية بناء، تفاوض، تلاعب أو تأكيد الاستجابة للطلب عن الصورة الجماعية – التي تكون غالبا غائبة في أوقات الازمة–[3].

وفي الأخير يمكن أن تكون الإنتلجنسيا حارسة الهوية المقدسة، والمطالبة بحمايتها من تأثير الاتجاهات الثقافية الأخرى خاصة ونحن في عصر العولمة باعتبارها لا تعترف بخصوصيات الهوية ومن ثم تسعى الى تدميرها، وبذلك فان بؤرة الهوية الصراعية أو صراع الهويات[4] تتميز بأنها روح نخبوية وسلطوية و بالتالي يمكن تسييسها لخدمة مصالح معينة.

---

1 – شريف يوسف، "الوداع الاخير للحرس القديم"، الكتابة الأخرى، عدد 15/14، ماي 1996، نقلا عن : كتاب سؤال الهوية، الهوية وسلطة المثقف في عصر ما بعد الحداثة، (ب ب ن: ب د ن ، ب س ن)، ص. ص .97–100

2 -"Collective identity is not out there, waiting to be discovered. What is `out there' is identity discourse on the part of political leaders, intellectuals and countless others, who engage in the process of constructing, negotiating, manipulating or affirming a response to the demand - at times urgent, mostly absent - for a collective image…"

3- Bill McSweeney, Security, Identity and interests .a sociology of international relations, (New York: Cambridge University Press, 2004), p.p 77-78.

4– والتي تكون عندما يقوم المضطهدين ليس بمقاومة السلطة المهيمنة التي تريد تهميش هويتهم وانكارها، بل بتحديها إلى درجة ممارسة الاضطهاد الانتقامي منها، وهنا يكون المضطهد– بفتح الهاء، مضطهد للمضطهد– بكسر الهاء، وهو ما نسميه بصراع الأنساق .

المطلب الثالث: الطبيعة المتغيرة و الأساس الايديولوجي للهوية الوطنية

تشتمل الهوية على العديد من العوامل التي تدخل في تكوينها سواء أكانت الهوية الفردية أو الجماعية (وطنية، قومية) وعليه يمكن التساؤل : ماهي هذه المكونات؟ وهل هوية شعب ما هو الثابت والمشترك بين أفراد ذلك الشعب؟ وهل مفهوم الهوية في حد ذاته ثابت وغير قابل للتغير؟

أولا: التكوين البنيوي للهوية الوطنية :

إن مكونات وعناصر **الهوية الفردية** و قبل التعرف على مكونات الهوية الجماعية للتفريق بينهما، و كما قال "**أمين معلوف**" في كتابه الهويات القاتلة أن هوية أي شخص هي:" مجموعة من العناصر لا تقتصر بالطبع على تلك المدونة في السجلات الرسمية أو بطاقة التعريف « la pièce d'identité » بل هناك بالنسبة للغالبية من الناس الانتماء إلى تقليد ديني « l'appartenance à une tradition religieuse » أو إلى جنسية وأحيانا جنسيتين، وإلى مجموعة اثنية أو لغوية « groupe ethnique ou linguistique » ، وإلى عائلة أكبر أو أقل اتساعا، وإلى مهنة ومؤسسة ووسط اجتماعي ما ..." [1]

هذه العناصر المشكلة للهوية الفردية يمكن أن نقول عنها حسب **أمين معلوف** بأنها موروثات « les gènes de l'âme » بشرط أن نوضح أن معظمها ليس فطريا « innés » بل فيها ما يتغير بتغير الزمن، وتغير التصرفات. [2]

وتشكيل الهوية الوطنية عملية اجتماعية – نفسية ثنائية الاتجاه يحمل هو أيضا العديد من المضامين، بحيث أن الهوية الوطنية كمتغير غير ثابت يتحدد بمجموعة من العوامل التي تساهم في تشكيله والمتغيرة حسب الزمان والمكان والتي **تشمل على عناصر محلية ودولية على حد سواء.**

فالمصادر الداخلية للهوية الوطنية تشير إلى الأمة والذكريات الجماعية أو التفسيرات لماض الأمة. "و في إطار التفسيرات السائدة للأمة، حاول العديد من الباحثين فك الأساس المحدد

1- Amin maalouf, op.cit , p. 17
2 - Ibid, p. 17

للهوية الوطنية، ومن بينهم نجد " انطوني سميث" الذي قدم مفهوم "إثني" له أهمية في تسليط الضوء على جوهر الهوية الوطنية – فهي حسبه "مجتمع إنساني يدعى أساطير من أصول مشتركة، وذكريات تاريخية مشتركة، وعناصر أو أكثر من عناصر الثقافة المشتركة، بما في ذلك الارتباط مع الوطن" ومن ناحية اخرى، يضيف "سميث: الأراضي التاريخية، والخرافات المشتركة والذكريات، والثقافة العامة الجماعية، والحقوق والالتزامات القانونية والاقتصاد المشترك كمصادر للهوية الوطنية.

فالأمة إذا حسب انطوني سميث:" هي جماعة سكانية تجمعهم منطقة تاريخية، ولهم أساطير و ذكريات مشتركة، وثقافة عامة عريضة، واقتصاد واحد، وحقوق وواجبات يتساوى فيها الجميع. وفي هذا التعريف إشارة إلى أن مفهوم الأمة يرجع إلى ضرب محدد من المجتمعات الثقافية والاجتماعية، وهو مجتمع اقليمي ذو تاريخ وثقافة مشتركة.

أما الحداثيون فيميلون إلي أن الأمة ظاهرة حديثة إلى حد ما، برزت قبل الثورة الفرنسية مباشرة أو خلالها، وهي نتاجا للتحديث وملامح الحداثة، وكثير من نظريات الحداثيين انما هي مادية الجذور[1]، لكن سميث يقول لا يمكن فهم القوميات السياسية الحديثة دون الرجوع إلى تلك الروابط والذكريات العرقية السالفة، وفي بعض الحالات، إلى الهويات والمجتمعات العرقية ما قبل الحديثة .[2]

بخصوص المصدر الثاني وهو الذاكرة الجماعية فنجد **رافائيل نارفيز**" **Rafael Narvaez**" يوضح أن"الذاكرة الجماعية لا تتذكر فقط (الماضي) أو عن النظام الاجتماعي والعمل (الحاضر)، ولكن هو حول كيف تطور المجموعات الاجتماعية نفسها نحو المستقبل ." بناءً على ذلك، و في إطار هويتنا، الذاكرة الجماعية هي تصور شخصي قائم على مجموعة من الماضي، مما يعطي معنى لوجود المجموعة وينقل الطموحات المستقبلية المحتملة. هذا لماذا الصور الذاتية المعاصرة للأمة التي تغذي الهوية الوطنية تستند إلى ذكريات عن الإنجازات

1 - Lorette. C. Salajan ; Discoursing on European Identity, a study of Romania's national identity and foreign policy in 1990-1996, (Presa univirsitara clujeana, 2017), p.36.

2– ادوارد مورتيمر و روبيرت فاين، مرجع سابق الذكر ، ص. 94

والمسارات الماضية مشابه للمستوى الفردي، وذاكرة المجموعة تجمع بين الماضي والحاضر والمستقبل لتحديد هويتها.

كيف تصور الدول بأنفسها، وما تؤمن به، وردود فعلها إزاء حالات سياسية خارجية حرجة أو أقل، بالطريقة التي تتذكر بها التجارب السابقة. و تشديد على العلاقة الوثيقة بين الهوية والذاكرة يقول **جون جيليس**"**john gellis** :"مفهوم الهوية يعتمد على فكرة الذاكرة، والعكس بالعكس .إن المعنى الأساسي لأي هوية فردية أو جماعية، أي الشعور بالتأمل على مر الزمن والفضاء، لا يزال مستمرا بالتذكر؛ و ما هو متذكر يتم تعريفه من قبل الهوية المفترضة." كذلك يمكن وصف الذاكرة الجماعية بأنها "قوة متماسكة تربط أعضاء الأمة المتباينة معا ، ترسم حدودا بين الذات والآخرين كونها "مرت من جيل إلى جيل" و "تنتقل عبر سياقات تاريخية متعددة " [(1)].

في إطار ما تقدم يمكن القول أن **الهوية الوطنية** تشمل على العديد من العناصر والعوامل المحلية والتي يمكن تفصيلها في :[(2)]

1- **العامل التاريخي:** يشكل تاريخ الجماعة منطلقا أساسيا لتحديد هويتها، بحيث أن للأصول التاريخية، والأثار التاريخية من عادات وتقاليد وأعراف انعكاسات على تشكيل هوية الفرد والمجتمع، وفي هذا الاطار يقول "**نديم البيطار**" في دراسته عن (حدود الهوية القومية) بان: "هوية الأمم هي هوية تاريخية والتاريخ هو الذي يشكلها، وهو يعني ألا وجود لهوية خارج المجتمع والتاريخ...." و هو بهذا يربط الهوية بالمحدد التاريخي، إلا أن الهوية لا تتحد بالتاريخ فحسب بل أن هناك محددات أخرى.

2- **العامل الجغرافي:** أو ما يمكن أن نسميه بالحدود "The Borders" وهي أساس تشكيل الهويات الوطنية والحفاظ عليها،[(3)] وقد مال إليه ابن خلدون في مبدئه (العصبية) فهو يرى أثر ذلك في تشكيل المجتمع مما يجعله يحمل صفات موحدة، ويمتلك رؤية موحدة تجاه مجمل القضايا التي تحيط به، وله رؤية محددة للعلاقة مع الطبيعة وطريقة التعامل معها، ولهذا قسمت الأمم بحسب هذا المحدد إلى مجتمعات جبلية وسهلية.

---

1 - lorette.C.Salajan, Op.Cit , p.p44-43.

2- أليكس ميكشيلي، المرجع السابق الذكر، ص. ص 18-20.

3- Mathias albert & others, identities borders orders(rethinking international theory), (vol18, London:university of minnesota,2001),p 129.

3- **العامل الاجتماعي** :من حيث الطبقة والمكانة والوظيفة (الدور والمركز) أو عناصر المكون البيولوجي المتشكلة من العرق، اللون و الجنس، كما يمكن التعبير عن الهوية بطريق الانتماء والتبعية والعضوية الإثنية أو القبيلة أو العائلة أو الأسرة .

4- **العامل الثقافي:** من حيث الدين أو اللغة أو العادات والتقاليد والعرف و القيم الاجتماعية المشتركة، الملبس، وسائل الإنتاج، طرائق الأكل والشرب، نظام أسلوب الإدارة والتنظيم الهيكلي للقوة والسلطة والقانون المنظم، كما يندرج فيها وحدة المصالح والمصير والتاريخ المشترك.

5- **العامل السياسي** :من حيث الدولة الوطنية أو القومية ونظام الحكم وشكل الدولة ونظام الإدارة والسيطرة على جهاز إدارة الدولة، المواطنة، الجنسية، البناء الدستوري والقانوني فيها أو الأيديولوجيا الموجهة للبناء السياسي الرئيسي والفرع، الحكومة والتنظيمات السياسية كالأحزاب وتنظيمات المجتمع المدني والأهلي.

6- **العامل الاقتصادي:** والذي يتعلق بالموارد والثروات التي تتمتع بها الدولة أو المجتمع، وكذلك النشاط الاقتصادي، والذي يحدد طبيعة المجتمع أن كان مجتمع زراعي أو صناعي [1].

أما المصدر الخارجي فيتمثل في الصورة الذاتية للدولة معترف بها دوليا (international recognition) ، تلك الروابط تزيد أو تنقص بالشعور بتقدير واحترام الذات self– esteem تبعا إذا تم قبول أو عدم قبول هذه الصور الذاتية في الساحة العالمية (global arena). [2]

هذا يعني أن الهوية الوطنية تتطلب أيضا التحقق والاعتراف من قبل الآخرين لتكون فعالة في الممارسة الاجتماعية . ويتداخل التحقق من الهوية مع احترام الذات، وهوحافز هام في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية. إذا تم التحقق من الهويات من خلال ردود الآخرين، هذه الآلية تزيد في المشاعر الإيجابية وتعزز احترام الذات، و عدم الاعتراف يمكن أن يكون مصدرا هاما للقلق النفسي إلى الحد الذي يهدد شعور الفاعل من إحترام الذات والنفس.

1–أليكس ميكشيلي، المرجع السابق الذكر، ص. 24.

[2] - Lorette. C. Salajan , Op. Cit. p. 12

والسعي لتحقيق احترام الذات يفسر لماذا تسعى الدول لكسب الاعتراف الدولي لهوياتهم ويتم التفاوض على الصور الذاتية والهوية الوطنية بين الذات والأخر، وإذا لم تكن معترف بها دوليا، فإن الدولة تلجأ إلى استراتيجيات مختلفة للتأقلم مثل محاولة تكييف صورها الذاتية أو إعادة تعريفها، وذلك لإقناع الجمهور الخارجي بصحتها وكسب الشرعية.[1]

ثانيا: العوامل المؤثرة على تغيير الهوية الوطنية (القيادة، الصراعات العرقية، المؤثرات الخارجية).

الواقع أن مسألة ثبوت الهوية الوطنية أو تغيرها قد طرحت على محك المسائل والنقاش، وأثبتت المجادلات العلمية أن هوية أي مجتمع ليست أمرا ثابتا، بل ترتبط **بالمؤثرات الخارجية** وبالتداول العلمي للأفكار والثقافات، كما ترتبط **بالصراعات العرقية** بين الجماعات باستمرار والتي يمكن أن يكون لها التأثير الأقوى على تغيير الهوية الوطنية **و كذلك الصراع على السلطة وتغير القيادة،** وهذه الصراعات هي نفسها يمكن ان تكون نتيجة التأثيرات الخارجية ولعبة التوازنات.[2]

فالهوية الوطنية ظاهرة ديناميكية يمكن أن تتغير بمرور الوقت وبشكل تدريجي، وهذا التغيير هو ما يدفع إلى إنتاج أنماط جديدة من السياسات الخارجية، ولكن هناك بعض الأسباب التي تتسبب في التحولات السريعة و الجذرية للهوية وفي فترة قصيرة من الزمن. تتمثل هذه الأسباب في :

1- يمكن للهزائم العسكرية والدبلوماسية تحقيق التحولات السريعة في هويات الدول : فخيبة الأمل وسلبية مخلفات الحرب قد تؤدي إلى إضعاف تماسك الهوية الوطنية والاعتراف بأن هناك شيء خاطئ مع النظام القائم يدفع الشعب و النخب إلى مراجعته وفرض أنماط جديدة من السلوك تتواكب مع التصورات الجديدة للدولة عن دورها في النظام الدولي.

2- واحد من العناصر الهامة لتغيير هوية الدولة هو" مسخ أو اختفاء مجموعه 'الآخر' فمثلا تفكك الاتحاد السوفييتي أثر على السياسة الداخلية والخارجية و أولويات دول أوروبا الشرقية. هذا التحول في حياتهم الداخلية والسياسات الخارجية هو نتيجة طبيعية لتغير معنى الآخر "أوروبا

1 -lorette.C.Salajan, Op.Cit , p. 37
2 -Shibly tehami, Michael barm, ' Identity and foreign policy in the middle East' , (cornell university press, USA), p. 169

الغربية" بالنسبة لهم خلال سنوات الحرب الباردة و القيم الليبرالية الأوروبية الحديثة اصبحت نماذج جذب لهذه البلدان؛ خلافا لسنوات الحرب الباردة عندما كانت هذه القيم تعبر عن 'الآخر'. أدى هذا بأن تكون هذه الدول أعضاء في حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي.

3- التغييرات الجذرية النظامية أو الإقليمية التي تخلق فرص لمصالح جديدة أو تبرز تهديدات تغير هوية الدولة. على سبيل المثال تفكك الاتحاد السوفياتي خلق المجال التركماني في أسيا الوسطى الذي استغلته تركيا لتحقيق مصالحها عبر تحسين العلاقات الاقتصادية والتجارية مع هذه الدول .

4- في أوقات الأزمات، وخاصة أزمات الهوية والفترات الانتقالية العالمية مثل الانتقال من النظام الإقطاعي إلى الرأسمالي؛ إلى جانب الأزمات الداخلية مثل الثورات، الانقلابات والأزمات الاقتصادية هي أيضا لها تأثير في تغيير هوية الدولة . أخيرا، يمكن للتغيرات الأجيال أيضا أن تغير الهوية الوطنية للدول.[1]

كما يجب النظر للهوية الوطنية على أنها مشروع متطور فاعل، مفتوح على المستقبل، وهي ليست من ناحية أخرى مغلقة على ذاتها مكتفية بها وإنما ذات طابع علائقي متفاعل مع غيرها، إن تطور وتفاعل الهوية لا يلغيها بل يغنيها ويجعلها قيمة فاعلة لا قيمة جامدة راكدة، لهذا فهوية الإنسان ونفس الشيء هوية الدولة هي بالضرورة في تجدده لا في جموده، وفي تفاعله و تفتحه لا في عزلته. [2]

لذلك تحتاج الهوية إلى إعادة تعريف باستمرار بما يتواكب مع المتغيرات الحادثة وبالطبع يحتاج إلى **معرفة عميقة بالتاريخ، وتقدير واضح وواقعي للحاضر، وإدراك واع لما هو مطلوب في المستقبل،** لأنه لكل مرحلة مجتمعية وتاريخية هويتها المعبرة عن مكتسباتها ومنجزاتها وممارساتها وأفكارها وعقائدها وقيمها وأعرافها السائدة ولكن ليست ثمة استمرارية لهوية ثابتة جامدة

1- Kilinç, Ramazan , "The Place of Social Identity in turkey's foreign policy options in the Post-Cold War Era in the light of Liberal and Constructivist Approaches" , A Master's Thesis, (Department of International Relations, Bilkent University, Ankara, September 2001). P.33

2- Amin Maalouf, Op.Cit , p. 17.

محددة طوال التاريخ، وإنما لكل مرحلة جديدة هويتها التي هي تطور متجدد للهوية في المرحلة السابقة، أو انحدار وتدهور لها.[1]

وحسب الأستاذ "**محمد صالح الهرماسي**" أن الهوية عرضة للتبدل والتحول والتجدد في ملامحها، لكن بعض مكوناتها تميل إلى الثبات، وهذا ما نسميه **بالمكونات الثابتة**، كالدين واللغة. وحتى هذه لا تسلم من التغيير البطيء (تغير فهمها وتأويلها) ولكنها أقل تأثرا بالمتغيرات، لكونها تدخل في صلب العقيدة، وبعضها الآخر يميل إلى التغير، لأنه أكثر تأثرا بالمتغيرات، باعتباره يقع خارج مجال العقيدة مثل(العادات، التقاليد،...) [2]

إذا كانت مكونات الهوية معطيات موضوعية مستقلة، فإن وعيها مجال واسع للميول والرغبات الذاتية والتأويلات الخاصة، وبالتالي للاختلاف وحتى للتصادم، ويبدو هنا تأثير **الايديولوجية** حاسما في اختلاف النظرة لهذه المكونات، فالعلمانيون لا يعترفون بالدين مقوما من مقومات الهوية، بينما يرى فيه الإسلاميون المقوم الأوحد [3].

1 –نسيمة، مخداني ، الهوية، المثقف والعولمة، "الملتقى الدولي الأول حول الهوية والمجالات الاجتماعية"،27–28 فيفري 2011 .

2 –محمد صالح الهرماسي، المرجع السابق الذكر، ص. 30.

3– المرجع نفسه، ص. 31.

المبحث الثاني: المصلحة الوطنية كجوهر للسياسة الخارجية

تتأثر السياسة الخارجية كونها ذلك السلوك الموجه نحو الخارج من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف والمصالح، بجملة من المحددات الداخلية والخارجية التي تتمايز في تأثيرها من دولة إلى دولة ومن حقبة زمنية إلى أخرى، ولا يخفى في عصرنا الحالي ما للهوية الوطنية من تأثير ذا أهمية في توجيه هذه السلوكات وحتى تحديد المصالح، وعلى هذا فإننا سنتعرض في المطلب الأول إلى المصلحة الوطنية: من التأسيس الدلالي إلى التكوين البنيوي، لنخصص المطلب الثاني للسياسة الخارجية : من البسط المفهومي إلى المحددات البنيوية، أما المطلب الثالث فبعنوان آليات السياسة الخارجية في تأمين المصلحة الوطنية .

المطلب الأول: المصلحة الوطنية: من التأسيس الدلالي إلي التكوين البنيوي

إن السياسة الخارجية لكل أمة تصاغ على أساس مصلحتها الوطنية وهي دائما تعمل على تحقيق أهدافها، إنه حق مقبول عالميا لكل دولة في تأمين مصالحها الوطنية وهي تحاول دائما تبرير أفعالها وسلوكاتها على أساسها وبالتالي فمن الضروري بالنسبة لنا أن نعرف معنى ومحتوى المصلحة الوطنية.

أولا: التأسيس الدلالي للمصلحة الوطنية:

المصلحة الوطنية مصطلح غامض يحمل معنى وفقا للسياق الذي يستخدم فيه وقد استخدمها رجال الدولة وصانعو السياسات دائما بطرق مناسبة لهم ولهدفهم المتمثل في تبرير إجراءات دولهم، وهذا الغموض يعوق عملية صياغة تعريف مقبول عالميا للمصلحة الوطنية.ومع ذلك، يمكن اعطاء أهم التعريفات المعجمية :

ففي القاموس العربي تعني:" التعبير عن حاجة من خلال الوعي بضروريتها" هي كذلك " فائدة أو منفعة تكتسب من عمل أو نتيجة" . أما في القاموس الفرنسي " le petit Larousse " كلمة intérêt هي كل ما يحقق الفائدة أو ما يرتبط مباشرة بتحقيق الافضلية. [1]

1– عبد السلام قريقة،"تطور مفهوم المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية الامريكية"، اطروحة دكتوراه، (جامعة باتنة ، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2011–2012)، ص. 05 .

كما تعرفها موسوعة علم السياسة لناظم عبد الواحد جاسور" بأنها مفهوم واسع، يختلف من دولة لاخرى، متغيرة من طرف دولي لأخر يحتوي على تلك المظاهر التي تسعى لها الدولة لتحقيق آمالها والتي تحمل الصفة الدائمة والثابتة لظروف تلك الدولة".[1]

كما حاول العديد من الباحثين تحديد المصلحة الوطنية في انها:

1- تعني المصلحة الوطنية: "إنه الهدف العام والطويل الأجل والمستمر الذي ترى الدولة والأمة والحكومة أنهم يخدمونه". – تشارلز ليرش "Charles Lerche I"

2- المصلحة الوطنية هي: "ما تشعر به الأمة أنه ضروري لأمنها ورفاهها (...) المصلحة الوطنية تعبر عن الغايات العامة والمستمرة التي تتصرف بها أمة " – مؤسسة بروكينغز"Brookings Institution " .

3- المصلحة الوطنية تعني: "القيم والرغبات والمصالح التي تسعى الدول إلى حمايتها أو تحقيقها فيما يتعلق ببعضها البعض. من جانب الدول ذات السيادة ". فيرنون فون دايك "Vernon Von Dyke "

4- وتعني حسب مورغانتو Morgenthau " البقاء – حماية الهوية المادية والسياسية والثقافية ضد التعديات من قبل الدول القومية الأخرى".[2]

5- والمصلحة حسب "صامويل هنتنغتون" يستلزم انسجامها مع طبيعة الدولة والتي تحدد مصلحتها حسب هويتها "

ويستخدم مفهوم المصلحة الوطنية في التحليل السياسي والعمل السياسي كليهما، فكأداة تحليلية، تستخدم لوصف أو شرح أو تقييم مصادر أو كفاءة السياسة الخارجية للدولة وباعتبارها أداة من أدوات العمل السياسي، فإنها تستخدم كوسيلة لتبرير السياسات أو شجبها أو اقتراحها و هي الادعاء الذي غالبا ما يثير الدعم اللازم للتحرك نحو تحقيق الأهداف . ويعتبر هانس مورغانتو من اشد المدافعين عن هذا المفهوم ويعتبره " المقياس الدائم الذي يمكن على أساسه

1- موسوعة العلوم السياسية، ناظم عبد الواحد الجاسور، (دار مجدلاوي، عمان2004)، ص. 332.

2- Hifza Shaheen, "What do you mean by National interest? " Available at : https://bit.ly/2oguxQ9 , accessed on : 08/04/2018

توجيه وتقويم العمل السياسي. ويشير كل من الاستخدامين، بعبارة أخرى، إلى ما هو أفضل للمجتمع الوطني، ما هو أفضل لأمة في الشؤون الخارجية. [1]

لكن للمصلحة الوطنية تاريخ أطول كأداة عمل أكثر من كونها أداة للتحليل، فعند تتبع الاستخدامات السابقة للمصطلح، قدم الفاعلون السياسيون ادعاءات نيابةً عن المصلحة الوطنية في وقت مبكر من القرن السادس عشر في إيطاليا والقرن السابع عشر في إنجلترا في ذلك الوقت، المطالبات التي قدمت كانت باسم "إرادة الأمير"، "مصالح الاسرة الحاكمة"، وبدأت الكلمات القديمة الأخرى تفقد فعاليتها كشكل جديد من التنظيم السياسي،وظهرت الدولة القومية إلى حيز الوجود، وكانت بمثابة الوحدة السياسية التي يدين بها الرجال ولائهم .وهكذا، تم استبدال المصطلحات القديمة تدريجيا بعبارات جديدة تعكس الولاءات الجديدة، وكانت المصلحة الوطنية واحدة من تلك، كما كان "الشرف الوطني"، "المصلحة العامة"، و "الإرادة العامة". [2]

إن المصالح الوطنية يمكن تعريفها إذا على أنها الأهداف ،المطالب والمصالح التي تحاول الأمة دائما الحفاظ عليها وحمايتها والدفاع عنها وتأمينها في علاقاتها مع الدول الأخرى. والتي يمكن أن تتضمن حسب "دانيال باب" ايديولوجيا الدولة اضافة الى كونها زيادة القوة حسب المفهوم الواقعي، ويضيف بانها تتضمن الامن القومي والاخلاق والثقافة والقيم "[3]

إضافة الى هذا يحدد الدكتور " صبري مقلد" **مظاهر المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية** من خلال أهدافها الاساسية والمتمثلة في: [4]

1- العمل على حماية السيادة الوطنية ودعم الأمن القومي والسلامة الإقليمية للدولة، ويرتبط هذا الهدف بالحاجة إلى التغلب علي التهديدات الموجهة ضد القيم والمصالح الحيوية لأمن الدولية.

2- **تنمية قدرات الدولة من حيث امكانات القوة وسعيها الدائم لتطوير ترسانتها العسكرية، وتنمية قدرتها الاقتصادية والارتقاء بمنظومتها الحضارية الثقافية والقيمية إلى مستوى أعلى.**

1- "National Interest." International Encyclopedia of the Social Sciences. (August 20, 2017). Available at : https://bit.ly/2mJuOub 08/04/2018

2- زوهير بوعمامة، أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة ، (بيروت: دار الكتاب، 2011)، ص 49.

3-عبد السلام قريقة، مرجع سابق الذكر، ص. 7.

4- نفس مرجع ، ص. ص 9-10.

3- **زيادة مستوى القوة الاقتصادية من خلال تثمين ثرواتها الوطنية والبحث عن زيادة مداخيلها وتفعيل انتاجيتها، وهي مؤشر هام لمكانة الدولة على المستوى الدولي .كما تتضمن المصلحة الاقتصادية** والتي هي محو اهتمامنا في هذه الأطروحة كل ما تحققه الدول وتسعى للوصول إليه من **تنمية اقتصادية، تحقيق للرفاهية** و **تعزيز للتجارة الخارجية والقدرة على المنافسة الدولية في الميدان الاقتصادي.**

4- الدفاع عن ايديولوجية الدولة والعمل على نشرها في الخارج، وهو هدف أصبحت الدول تسعى إلى الحرص عليه ليكون عنوانا لسياستها الخارجية .

5- حماية الثقافة الوطنية من أخطار الغزو الخارجي، وبوسائل متنوعة كدعم الاستقلال الوطني وحماية الثوابت والقيم الوطنية من أي غزو ثقافي وفكري يهدد الكيانات الحضارية للدولة والمجتمع، ويشوه خصوصيتها الاجتماعية.

6- تحقيق السلام وتفادي الحروب والنزاعات المدمرة التي ما فتئت تضعف قدرات الدول وتحل بها الماسي وتستنزف الثروات.

ثانيا: التحديد البنيوي لمكونات المصلحة الوطنية:

وفي وصف المصالح الوطنية التي تسعى الدول إلى تأمينها تصنيف مزدوج (عناصر ضرورية أو حيوية للمصلحة الوطنية و عناصر متغيرة أو غير حيوية للمصالح الوطنية).

أ) المكونات الضرورية أو الحيوية:

وفقا لمورغنتو، فإن المكونات الحيوية للمصالح الوطنية التي تسعى السياسة الخارجية إلى تأمينها هي البقاء أو الهوية. وهو يقسم الهوية إلى ثلاثة أجزاء: (الهوية المادية، الهوية السياسية والهوية الثقافية) تشمل الهوية المادية الهوية الإقليمية، الهوية السياسية تعني النظام السياسي والاقتصادي، والهوية الثقافية تقف على القيم التاريخية التي تحظى بتأييد الأمة كجزء من تراثها الثقافي .وتسمى هذه العناصر الحيوية لأنها ضرورية لبقاء الأمة ويمكن التعرف عليها وفحصها بسهولة بل إن الأمة تقرر الذهاب إلى الحرب لتأمين مصالحها الحيوية أو حمايتها.

فالأمة تصوغ دائما قراراتها المتعلقة بالسياسة الخارجية بغية ضمان أمنها وتعزيزه و إن محاولات تأمين السلم والأمن الدوليين، التي تقوم بها الأمم حاليا، تبذل لأن أمن كل دولة اليوم

يرتبط ارتباطا وثيقا بالسلم والأمن الدوليين .وبالتالي فإن الأمن عنصر حيوي من عناصر المصلحة الوطنية فكل دولة تحاول دائما تأمين مصالحها الحيوية حتى عن طريق الحرب .[1]

ب) العناصر غير الحيوية أو المتغيرة للمصلحة الوطنية:

والمكونات غير الحيوية هي تلك الأجزاء ذات المصلحة الوطنية التي تحدد إما بالظروف أو بضرورة تأمين المكونات الحيوية .وتحدد هذه العوامل مجموعة من العوامل – صناع القرار، والرأي العام، وسياسة الأحزاب، والمصالح القطاعية أو الجماعية، والطوائف الشعبية السياسية والأخلاقية.

"هذه المصالح المتغيرة هي رغبات الدول الفردية التي، دون شك، تود أن ترى الرفاء ولكن لن تذهب إلى الحرب. وعلى الرغم من أن كل دولة تحدد هذه الأهداف بطريقة تناسب مصالحها في الظروف المتغيرة، إلا أن هذه الأهداف يمكن وصفها بأنها مشتركة بين جميع الدول تقريبا .وهكذا، فإن المصلحة الوطنية التي تسعى الدولة إلى تأمينها يمكن تصنيفها عموما إلى هذين الجزأين.[2]

من أجل أن نكون أكثر دقة في دراسة المصالح التي تسعى الدولة لتأمينها، يقدم توماس روبنسون **Tomas Robinson**ستة تصنيفات للمصالح التي تحاول الدول تأمينها: [3]

1. المصالح الرئيسية:

وهذه هي المصالح التي لا يمكن لأية دولة أن تواجهها، وتشمل الحفاظ على الهوية المادية والسياسية والثقافية ضد التعديات المحتملة من قبل الدول الأخر، وعلى الدولة أن تدافع عن هذه عنها مهما كان الثمن.

. 2الاهتمامات الثانوية:

وهي أقل أهمية من المصالح الرئيسية، المصالح الثانوية حيوية جدا لوجود الدولة، وتشمل على حماية المواطنين في الخارج وضمان الحصانات الدبلوماسية للموظفين الدبلوماسيين.

.3المصالح الدائمة:

وهي تشير إلى المصالح الثابتة نسبيا للدولة على المدى الطويل، و هي عرضة لتغيرات بطيئة جدا .

1- https://bit.ly/2o8Af6u , Accessed on : 09/04/2018.
2- Ibid.

3- عبد السلام قريقة، مرجع سابق الذكر، ص. 10.

-4المصالح المتغيرة:

وهذه المصالح تعتبر حيوية للسلامة الوطنية في مجموعة معينة من الظروف، وبهذا المعنى يمكن أن تختلف هذه المصالح عن المصالح الأولية والدائمة، وتحدد المصالح المتغيرة إلى حد كبير من خلال "التيارات المتقاطعة للشخصيات والرأي العام والمصالح القطاعية والسياسة الحزبية والطوائف الشعبية السياسية والأخلاقية."

5- المصالح العامة:

إن المصالح العامة للأمة تشير إلى تلك الظروف الإيجابية التي تنطبق على عدد كبير من الدول أو في عدة مجالات محددة مثل العلاقات الاقتصادية والتجارية والعلاقات الدبلوماسية وما إلى ذلك. إن صون السلم الدولي مصلحة عامة لجميع الأمم، كما هو الحال بالنسبة لنزع السلاح وتحديد الأسلحة.

6- الاهتمامات الخاصة:

وهي مصالح محددة في الزمان و المكان مرتبطة بسياسة معينة، كمحاولة الإبقاء على حالة التوازن الاقليمي مثلا .

وإلى جانب هذه الفئات الست ذات المصلحة الوطنية، يشير روبنسون أيضا إلى ثلاث **مصالح دولية:** المصالح المتماثلة والمصالح التكميلية والمصالح المتضاربة.

وتشمل الفئة الأولى تلك المصالح المشتركة بين عدد كبير من الدول؛ أما الفئة الثانية فتشير إلى تلك المصالح، وإن لم تكن متطابقة، فإنها يمكن أن تشكل أساسا للاتفاق على بعض المسائل المحددة؛ أما الفئة الثالثة فتتضمن تلك المصالح التي ليست تكميلية أو متماثلة.

غير أن هذا التصنيف ليس مطلقا ولا كاملا، ويمكن للمصالح التكميلية، مع مرور الوقت، أن تصبح مصالح متطابقة، ويمكن أن تصبح المصالح المتضاربة مصالح تكميلية .وتتضمن دراسة المصلحة الوطنية لأمة ما دراسة جميع هذه العناصر الحيوية وغير الحيوية ذات الأهمية الوطنية .ومن الممكن أن يساعدنا البرنامج التدريجي الست الذي قدمه روبنسون في تحليل المصالح الوطنية لجميع الأمم، ويمكن أن تساعدنا هذه الدراسة على دراسة سلوك الدول في العلاقات الدولية. [1]

1 - https://bit.ly/2o8Af6u , Accessed on : 09/04/2018.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية: من البسط المفهومي إلى المحددات البنيوية

يتضمن المطلب نقطتين هما تعريف السياسة الخارجية ثم تحديد المتغيرات والمحددات التي تؤثر في توجيه السياسة الخارجية.

أولا: مفهوم السياسة الخارجية

تتعدد دلالات السياسة الخارجية وتتنوع، ومرجع ذلك التعدد إلى اختلاف إدراكات مفسري هذه الظاهرة المعقدة، و يمكن ملاحظة ذلك من خلال التعاريف المتنوعة التي يكاد يبرز كل واحد منها جانبا أو جوانب تظهر مدى التركيز على متغير أو مجموعة من المتغيرات، ويضاف إلى هذه العوامل المتضافرة، ما تأخذه الظاهرة من تشعبات وأنماط وتعدد تجلياتها من وحدة دولية إلى أخرى، وتنوع القضايا والمجالات التي تواجهها، وكذا تأثر العلماء المتخصصين بإدراكهم وتصوراتهم، حيث يصعّب تشابك هذه العوامل تعريف ظاهرة السياسة الخارجية.

بالإضافة إلى ما سبق اختلاف المدارس والمفكرين المنتمين لها بحسب رؤية كل اتجاه لموضوع السياسة الخارجية، كما أن بيئة الدول الداخلية و مكانة الدولة على المستوى الدولي وقوة تأثيرها ينعكسان بصفة مباشرة على أجندة مصالحها وبالتالي على تعريفها لسلوكها الخارجي، ومن خلال ذلك يمكن إعطاء التعاريف التالية لمفهوم السياسية الخارجية:

يعرفها الأستاذ "جيمس روزناو" " **James Rosenau**" [1] على أنها "الأنشطة السلطوية التي تتخذها الحكومات – أو هي ملزمة باتخاذها – سواء فيما يتعلق بالمحافظة على الجوانب المرغوبة من البيئة الدولية أو بتعديل جوانبها غير المرغوبة". [2]

1- يعتبر **"جيمس روزنو"** من الأوائل الذين قدموا مساهماتهم في بداية وضع نموذج نظري للدراسة المقارنة للسياسة الخارجية بعدما كانت جل الدراسات تركز على دراسة الحالة في فهم و تفسير السياسة الخارجية. حيث يهدف نموذج روزنو إلى تقديم إطار نظري عام لترتيب وتصنيف عوامل التأثير في السياسة الخارجية للدول حسب درجة هذا التأثير ووزن هذه العوامل.. وقد انطلق نموذج روزنو من حالة الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة هذه الفترة لها صفات محددة تساعد دارسي السياسة الخارجية حسب روزنو، وعموما مي:

- مقارنة السياسة الخارجية لدولتين أو أكثر خلال فترة معينة (حقبة زمنية محددة) كتفسير السياسة الخارجية للدول الكبرى خلال مرحلة الحرب الباردة.
- مقارنة السياسة الخارجية لدولتين أو أكثر تجاه قضية معينة مثل السياسة الخارجية للولايات المتحدة والصين تجاه القضية التايوانية أو دراسة الاتجاهات العامة في السياسة الخارجية لكل من أمريكا وروسيا نحو الشرق الأوسط. .
- مقارنة السياسة الخارجية لدولة معينة وواحدة بين فترتين مختلفتين مثل استيعاب السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط قبل 2002 وبعده.

2 -James Rosenau "Comparing Foreign Policy : Why, What How, " in James Rosenau (ed.**),** Comparing Foreign Policies: Theories, Findings and Methods**, (**New York: Sage Publications, 1974), p.6.

ومن جهته يفرق الاستاذ دانيال باب "**Daniel papp**" بين عملية السياسة الخارجية و المقصود بالسياسة الخارجية، فالاولى تعني:" مجموع منتظم للافعال التي تتبعها الدول في صياغة سياستها الخارجية"، أما السياسة الخارجية فتعني "الاهداف الموجهة في شكل منتظم التي تقوم بها الدول من اجل انجاز اهداف سياستها الخارجية ".[1]

و يرى الأستاذ "جورج مودلسكي" "**George Modelski**"، أن السياسة الخارجية هي نسق من التفاعلات السياسة الخارجية، و نسق الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوك الدول الأخرى وتعديل أنشطتها وفقا للبيئة الدولية.[2]

و في نفس السياق تعرفها مجلة السياسة الخارجية الأمريكية "**Foreign Policy**" على أنها مجموعة الأهداف السياسية التي توضح كيف أن هذا البلد سوف يتفاعل مع سائر بلدان العالم وهي تصمم لمساعدة الدول على حماية مصالحها الوطنية[3] و أمنها القومي وخدمة الأهداف الإيديولوجية والازدهار الاقتصادي، وتحدث نتيجة التعاون السلمي مع الدول الأخرى أو من خلال العنف والحروب الاستغلال.

كما يمكن أيضا تعريف السياسة الخارجية كونها مجموعة من التوجهات تتألف من مواقف وإدراكات وقيم تمليها الخبرة التاريخية و الظروف الاستراتيجية و التي تميز الدولة في السياسة الدولية والمتأصلة في التقاليد و الطموحات الكبرى للمجتمعات .[4]

و بناء على ذلك، فإنه يمكن النظر إلى السياسة الخارجية على أنها برامج العمل التي يرسمها صناع السياسة الرسميون لفاعل دولي – غالبا ما يكون دولة – وخطط هذا الفاعل

1– زوهير بوعمامة، مرجع سابق الذكر، ص. 30.

2 - George Modelski, "A Theory of Foreign Policy Action, " in James Barber and Michael Smith (eds.), The Nature of Foreign Policy ,(Edinburg: Holmes Macdougall, 1974), p. 273.

3– من ما سبق ذكره أنه لا يمكن القول أن كل نشاط خارجي يتضمن بالضرورة سياسية خارجية، فما لم تكن هذه الأنشطة مرتبطة بتحقيق أهداف عامة للدولة، فإنها لا تصنف على أنها سياسة خارجية، بالإضافة إلى أن السياسة الخارجية لا تتضمن الأنشطة وحدها، و لكنها تتضمن البرامج و الأدوار و الأهداف و السياسات بالإضافة إلى الأنشطة، للمزيد من الإطلاق أنظر:

– محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2،(القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1997)، ص.07.

4 – ميلود العطري، "السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة"، مذكرة ماجستير، (جامعة باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2008) ، ص. 10.

ومواقفه، وسلوكه، وأهدافه، واستراتيجياته، وقراراته التي يستهدف بها تحقيق مصالحه في المسرح الدولي[1] .

والملاحظ من هذه العينة من التعريفات انها تنظر الي السياسة الخارجية على انها سلوكية الدول تجاه بيئتها الدولية، والتي قد تأخذ أشكالا مختلفة، الشيء الذي يؤخذ علي هذه النظرة هو اغفالها للوحدات الدولية غير الدولة بتركيزها على الدول كفاعل وحيد، على ان نطاق وحدات السياسة الخارجية اصبح يمثل الى جانب الدول فاعلين آخرين .

وفي المقابل نجد تعاريف تتجنب التركيز على الدولة فقط في تحديد الوحدة الفاعلة في السياسة الخارجية فأتت صياغتها اكثر شمولية، ومن بين هذه التعريف نذكر تعريف **محمد السيد سليم** على أن :" السياسة الخارجية هي برنامج عمل العلني الذي يختاره المسؤولون الرسميون للوحدة الدولية من مجموعة من البدائل من اجل تحقيق اهداف محددة في المحيط الدولي".

من جهته يعرف **حامد ربيع** السياسة الخارجية على المنوال ذاته على أنها:" جميع صور النشاط الخارجي حي وان لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، ان نشاط الجماعة او التغييرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية."[2]

من خلال التعريفات التي تناولناها حاولنا تقديم تعريف اجرائي، فالسياسة الخارجية هي ذلك السلوك و النشاط الخارجي الذي يقوم به فاعل دولي في اطار تفاعله مع باقي وحدات المنظومة الدولية من أجل تحقيق جملة من الأهداف والمصالح.

ثانيا: محددات السياسة الخارجية:

اختلف العديد من دارسي العلاقات الدولية عامة والسياسة الخارجية خاصة في تقسيم هذه المحددات حيث نجد من قسمها الى ثلاثة (3) مجموعات أساسية بين متغيرات موضوعية تشمل(متغيرات القيادة، الخصائص القومية، النظام السياسي، ومتغيرات البيئة الخارجية والتي تشمل متغيرات النسق السياسي، المسافة الدولية، التفاعلات والمواقف الدولية)، المتغيرات النفسية (ادراكات صانع السياسة الخارجية)، واخرى متغيرات وسيطة (المرتبطة بعملية صنع السياسة

1 – محمد شلبي، "السياسة الخارجية للدول الصغيرة: الأردن و عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي (1979– 1994)"، أطروحة دكتوراه ، (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية ، 2006)، ص 21.

2– زوهير بوعمامة، مرجع سابق الذكر، ص 31.

الخارجية)[1] ، وهنالك ايضا من يرى أن هناك ثلاثة (3) محددات للسياسة الخارجية في أي دولة معينة، والتي تشمل قوة الدولة " power "وهذه القوة تتمثل في (الموقع، السكان، الموارد الطبيعية، درجة النمو الاقتصادي، التكنلوجيا، والقوة العسكرية)، اهداف السياسة الخارجية"Objectives of Foreign Policy"، و أخيرا محدد القيادة "Leadership".[2]

ويمكن إجمال محددات السياسة الخارجية في محددات داخلية و أخرى خارجية التي تؤثر في توجيه السياسة الخارجية وهي:

1- المحددات الداخلية:

و تشمل على عدة عوامل منها ما هو ثابت ومنها ما هو متغير وهي كالتالي:

- المحددات الجغرافية: للمحددات الجغرافية دورا أساسيا في تحديد أهداف وطبيعة السياسة الخارجية لوحدة سياسية معينة، وتعرف هذه العوامل وما تفرزه من انعكاسات وأهمية ما اصطلح على تسميته الجغرافيا السياسية، ويدخل في اطار هذه العوامل الجغرافية المحددة للسياسة الخارجية(الموقع الجغرافي، المساحة، المناخ، طبيعة وطول حدود الاقليم).[3] فمثلا الدولة المطلة على البحر تختلف عن الدولة التي لا تمتلك سواحل بحرية كما أن دول المضايق والمسيطرة على المداخل البحرية لها استراتيجيات معينة وهكذا فلكل موقع خصوصيته وهذه الخصوصية هي التي تفرض خيارات معينة دون غيرها.

- **المحددات المجتمعية:** تعتبر الشخصية الوطنية أحد المحددات المجتمعية الأكثر تأثيرا في السياسة الخارجية وهي مجموعة سمات وصفات عامة والتي يشترك فيها جميع مواطنو الدولة وتكون دينية ومذهبية ولغوية ثقافية وتتكون الشخصية الوطنية من عدة مصادر كالتنشئة الاجتماعية والسياسية والأحزاب وجماعات المصالح والرأي العام وهذا الأخير يختلف تأثيره بين الدول المغلقة والمفتوحة من حيث نظامها السياسي.[4]

1- محمد السيد سليم ، المرجع السابق الذكر، ص. ص 137-138.

2- Anthony M. Wanjohi , "State's Foreign Policy: Determinants and Constraints ",2011, available at : www.kenpro.org/papers

3- قحطان أحمد سليمان الحمداني، الأساس في العلوم السياسة، (عمان: مجدلاوي، 2001)، ص 441 .

4- لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم، (الرياض: عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود،1989)، ص317 .

ومن الجوانب المجتمعية المؤثرة في السياسة الخارجية حجم السكان, الذي يمكن أن يكون عامل معزز ايجابي، فالدول ذات الاعداد الكبيرة من السكان اكثر نشاطا من غيرها في العلاقات الدولية، اذ يدفعها هذا الاعتبار إلى الخروج خارج اطارها الاقليمي للبحث عن موارد سواء في اطار تعاون سلمي أو في علاقات صراعية لتلبية الاحتياجات الهائلة التي يفرضها عدد السكان، ومن ناحية اخرى فان العدد الكبير للسكان يشكل مصدرا رئيسيا وقوة عمل هائلة لتنفيذ اهداف السياسة الخارجية ويقترن هذا بالاستعمال العقلاني لهذه الموارد البشرية[1] – فالصين نتيجة استغلالها لهذه الثروة البشرية استطاعت ان تتغلغل تقريبا في العالم بكامله، وقد حقق لها هذا مكاسب كثيرة – بينما نجد ان هنالك من الدول ذات عدد مرتفع من السكان لكن ذلك لا يؤثر كثيرا في سياستها الخارجية (الهند مثلا). كما أن نسبة التعليم المرتفعة لدى السكان سيكون لها تأثير ايجابي في السياسة الخارجية عكس عندما تكون نسبة الأمية مرتفعة.

بالإضافة إلى أن التنوع العرقي داخل الدولة له أثر كبير فهذا التنوع قد يلعب دورا سلبيا وذلك بتشكيل جماعات ضغط ولوبيات تدافع عن مصالح الهويات التي ينتمون إليها كما أن التركيبة العرقية المنسجمة تنعكس إيجابا على السياسة الخارجية وتساهم في انسجامها [2] .

- المحدد الاقتصادي و العسكري: يحظى المحدد الاقتصادي بدورا بارز في بلورة السياسة الخارجية للدول، فالدول اليوم تتحد قوتها ومكانتها من خلال هذا العامل وليس أدل على بروز الصين التي كان يطلق عليها العملاق النائم، ودخولها بقوة في مواجهة أكبر الدول وهي الولايات المتحدة الامريكية كمنافس لها في المجال الاقتصادي وتفوقت عليها في كثير من الأحيان .

يتمثل المحدد الاقتصادي في (الثروات الطبيعية، الانتاج الصناعي والزراعي)، ففي عصر الاعتماد المتبادل لا توجد اي دولة مكتفية ذاتيا بصفة كلية في كافة المجالات، ومع ذلك فان هنالك دول بحكم موقعها الجغرافي واحتوائها على موارد طبيعية هائلة تتمتع بمزايا عدة تجاه الدول الاخرى من خلال منتجات وخدمات معينة، وبطبيعة الطلب على هذه الموارد والمنتجات تتحدد الى درجة كبيرة طبيعة تبعية الدول الاخرى للدول المنتجة، فكلما زادت هذه التبعية كلما تقلصت

1– قحطان احمد سليمان الحمداني، المرجع السابق الذكر، ص443 .

2– فيليب برايار ومحمد رضا جليل، العلاقات الدولية، ترجمة، حنان فوزي حمدان، (بيروت: دار مكتبة الهلال،2009)، ص. 82.

حرية الدول التابعة في سلوكاتها، وفي تحقيق اهداف سياستها الخارجية [1] . وبهذا فالموارد الاقتصادية تعتبر من أهم دعائم الأمن القومي، فالاعتماد على الأخرين، في موارد ومنتجات حيوية، يضعف الأمن القومي ويعيق تحقيق استراتيجية الدول .

كذلك امتلاك الدول للقوة العسكرية وتكنلوجيا خاصة منها النووية يجعلها تكتسب نوعا من الردع، وتكون حرة في سياستها الخارجية، واستعمال هذه القوة الردعية في المساومة، وتحقيق أهدافها (مثال كوريا الشمالية ومساومتها للولايات المتحدة في كثير من القضايا) .

- **المحدد الشخصي:** كذلك تؤثر شخصية صانع القرار أو صانعي قرارات السياسة الخارجية، في توجيه السياسة الخارجية، فالصفات الشخصية لهؤلاء الافراد تحدد بدرجة كبيرة محتوى وطبيعة السياسة الخارجية، ومع ذلك فان هناك مجموعة من الشروط والمتغيرات تحدد درجة ونوعية تأثير المحددات الشخصية على السياسة الخارجية وهي:

- مدى اهتمام وتركيز صانع القرار بالسياسة الخارجية.
- من ناحية اخرى فان طبيعة المواقف والظواهر الدولية موضوع التصرف الخارجي، تحدد نسبة التأثير المتغيرات الشخصية، فالمواقف او الظواهر الدولية، التي تتسم بنوع من الروتينية او بمعنى اخر انها مواقف غير مستعجلة فان الفصل فيها عادة ما يمر عبر القنوات العادية لاتخاذ القرار، مما يقلل من دور المحددات الشخصية، اما المواقف المستعجلة، أو ما يعرف بحالات الازمات التي تتطلب ردود افعال وحلول سريعة، مما يسمح ببروز المحددات الشخصية [2].

- **محددات النظام السياسي:** بحيث أن قوة النظام السياسي تعكس قوة الدولة وسياستها الخارجية، فالنظام الذي يستند إلى الشرعية الدستورية، ديموقراطية وحرية الشعب في اختيار ممثليه، والتداول على السلطة، وتمتع السكان بالحقوق والحريات العامة، ويتمتع بالفعالية في اداء وظائفه، كل هذا يؤدي الى سياسة الخارجية معبرة على مصالح الشعب .والعكس من ذلك في الانظمة الشمولية اين سيطرت نخبة معينة على صناعة القرار، تغييب دور الفواعل الأخرى من

1- محمد نصر مهنا، علم السياسة ، (القاهرة: دار غريب للطباعة، ب س ن)، ص. 525 .

2- فيليب برايار ومحمد رضا جليل، المرجع السابق الذكر ، ص. 85 .

أحزاب وجماعات ضغط وراي عام، وتفرض ارادتها بالقوة، وتحتكر وسائل الاعلام لصالحها، وبالتالي فالسياسة الخارجية تعبر عن مصلحة ضيقة تخص تلك السلطة الحاكمة .[1]

2- المحددات الخارجية :

هنالك مجموعة من الاعتبارات التي تفرزها البيئة الخارجية لها دور محدد في السياسة الخارجية ويأتي في مقدمة هذه المحددات ما اصطلح على تسميته بالفعل ورد الفعل، في تحليل السلوكات الخارجية، ووفقا لهذا النموذج فإن مجموعة كبيرة من التصرفات الدولية، يمكن تفسيرها في إطار فرضية الفعل ورد الفعل، اذ ان الدول تميل في غالب الأحيان الى التجاوب مع سلوكات غيرها من الدول بردود افعال تحدد طبيعتها (عدوانية، أو سلمية) أفعال أو سلوكات هذه الدول، فإن واجهت أو استقبلت الدول سلوكا عدوانيا فإنها ترد عليه بسلوك عدواني مماثل قد يكون بنفس درجة الفعل وذلك وفقا لما تسمح به قدراتها وامكانياتها، ولذلك فانه يصدر عن الدولة سلوكا عدوانيا اذا كانت مصدرا لسلوكات عدوانية من طرف الغير، فالدول تميل الى مبدا المعاملة بالمثل في علاقاتها الدولية، ولكن هذا المبدأ يتحكم فيه العديد من الامور اضافة الى مقدرات الدولة، كذلك **مصالح الدولة** ان كانت تقتضي ان ترد بنفس المعاملة او تغيرها .[2]

إضافة إلى فرضية الفعل ورد الفعل، فإن هناك متغيرات أخر يمكن أن تحدد السياسة الخارجية للدول وهي:

1- بيئة النظام الدولي من حيث :توزيع الإمكانات والقوى وهو الذي يحدد شكل النظام إن كان أحادي أو ثنائي أو تعددي، وطبيعة العلاقة بين وحدات النظام ان كانت (تعاونية، وقائية أو صراعية) وطبيعة التحالفات القائمة (مرنة أو جامدة، أو عقائدية).

2- بنية النظام الاقليمي النظام أو النظام المحيط مباشرة بالدولة

3- كذلك يمكن للموقع الجيو استراتيجي للدولة أن يعرضها للتجاذب من قبل القوى الرئيسية في النظامين الدولي والاقليمي.

1- قحطان أحمد سليمان، الحمدان، المرجع السابق الذكر، ص. 444 .

2- بدر عبد العاطي، "اثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول"، مجلة السياسة الدولية، (عدد،153، مجلد38، نوفمبر 2003)، ص. ص. 8-9 .

محدد أخر من المحددات الخارجية وهو **الالتزام الخارجي**، والذي يمكن أن نعرفه على أنه كل تعاهد ترتبط بموجبه الدولة خارج حدودها، وتهدف سلسلة الالتزامات التي تبنيها الدولة مع غيرهما من الوحدات السياسية الى تحقيق مجموعة من **الأهداف والغايات خدمة للمصلحة الوطنية.** [1]

وبالتالي فإن هذه الالتزامات يمكن تحدد وتؤثر في السياسات الخارجية للدول الملزمة بها، وعليه لن يكون للدولة الحرية المطلقة في سلوكاتها الخارجية، فمثلا الدول التي تكون داخل تحالفات أو تكاملات، فمن الطبيعي أن تكون سلوكاتها الخارجية لا تخرج عن اطار ذلك التحالف أو التكامل، مثلا سياسات الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي، أو الدول حلف الناتو لا يمكن أن تحيد عن مبادئه.

المطلب الثالث: أساليب السياسة الخارجية لتأمين المصلحة الوطنية (القوة الناعمة والدبلوماسية العامة)

إن الترابط السياسي والاقتصادي والمعلوماتي الذي يميز عصر العولمة، جعل استخدام القوات العسكرية التقليدية مكلفًا للدول، وفي ظروف معينة قد يضر بمصالحها، كان للقوة العسكرية دور رئيسي في الدراسات الدولية منذ عهد "ثوسيديدس". ومع ذلك ، يدين الرأي العام استخدامه في جميع أنحاء العالم اليوم، كما أنه يعرقل عمل الاقتصادات الوطنية التي أصبحت مترابطة بدرجة كبيرة. بدلاً من ذلك، قد تستخدم الدول قوتها الاقتصادية لفرض عقوبات على نظرائها أو دفع مبالغ للحصول على نتائج معينة. ومع ذلك، فإن العقوبات تعرقل التجارة الدولية أيضًا . وبالتالي، فإن القوة في العالم الحديث "تعتمد بشكل متزايد على قدرة أي دولة على خلق و التلاعب بالمعرفة والمعلومات "، وبالتالي، تلجأ البلدان بشكل متزايد إلى أدوات بديلة للتأثير على سلوك الجهات الفاعلة الأخرى. [2]

1- زوهير بوعمامة، مرجع سابق الذكر، ص. ص.38-40 .

2 - Michelangelo Guida and Oğuzhan Göksel, "Reevaluating the Sources and Fragility of Turkey's Soft Power after the Arab Uprisings", Chapter 10 from book (Turkey's Relations with the Middle East, Political Encounters after the Arab Spring, 2018), (Springer International Publishing AG 2018) , p 151.

في سياق تحول الأساليب في تسيير الشؤون الدولية، في عام 1990، قدم جوزيف ناي بعدًا جديدًا للقوة في كتابه"وثبة نحو القيادة،Bound to Lead "، حيث أشار إلى أن الولايات المتحدة كانت أقوى دولة ليس فقط من الناحية العسكرية، والقوة الاقتصادية (التي أشار إليها مجتمعة باسم القوة الصلبة) ولكن أيضًا من حيث البعد الثالث الذي عرفه باسم "**القوة الناعمة، Soft Power.**" ثم أعاد استخدامه في كتابه « مفارقة القوة الأميركية The Paradox of American Power" عام 2002.

أوضح المفهوم لاحقًا في كتابه "القوة الناعمة" الذي صدر في 2004، بالنسبة إلىNye ، القوة الناعمة هي القدرة على تشكيل تفضيلات الآخرين من خلال الجذب، بدلاً من إكراههم باستخدام الإغراءات أو التهديدات. تعتبر القوة الناعمة شكل من أشكال قوة الدولة، حيث تستخدم الدولة "أ" قدراتها على تشكيل تفضيلات ورغبات وأفكار ومشاعر الدولة "**ب**". وهناك فرق حاسم آخر بين القوة الصلبة والقوة الناعمة هو أن الحكومات ليس الوحيدة التي تسيطر على القوة الناعمة، لأن الكثير منها الأن ينبع من المجتمع المدني. على سبيل المثال، تعتمد القوة الناعمة الثقافية الأمريكية إلى حد كبير على تصرفات الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل هوليوود أو جامعة هارفارد أو Apple أو Microsoft ...[1]

وفقًا لـNye، فإن ثلاثة مصادر – التأثير الثقافي، وقرارات السياسة الخارجية، والقيم والمؤسسات السياسية – تشكل الوسيلة الرئيسية لاكتساب القوة الناعمة وممارستها في السياسة الدولية. يقدم Nye إطارًا واضحًا إلى حد ما، يحدد بوضوح الدور الخاص الذي يلعبه كل عامل منهم في ظهور قدرات القوة الناعمة:

1- **التأثير الثقافي:** ينظر إلى التأثير الثقافي على أنه مجموعة القيم والممارسات الجذابة" التي يمكن أن يستخدمها أي بلد لاكتساب تعاطف و / أو دعم البلدان الأخرى. يتم الحصول على هذا المصدر للقوة الناعمة عن طريق تصدير السلع الثقافية مثل الأدب والفن،الأفلام والمحتوى التلفزيوني بالإضافة إلى وسائل أخرى للتفاعل الثقافي بين المجتمعات مثل السياحة وبرامج تبادل الطلاب وتبادل المعلومات عبر الوكالات

1 -Joseph S. Nye Jr, soft power : the meaning to success in the word politics, (Publicaffairs, New York, 2004), P.17

الحكومية أو وسائل الإعلام التي ترعاها الدولة أو الجامعات أو غيرها من مؤسسات البحث .

2- **السياسة الخارجية:** تؤثر قرارات السياسة الخارجية للدول تأثيراً كبيراً على صورة الدولة حيث تغير الدول الأخرى ومواطنيها سلوكهم تجاه تلك الدولة بناءً على تصرفاتها في جميع أنحاء العالم. على هذا النحو ، "يمكن للسياسات الخارجية التي يبدو أنها منافقة أو متعجرفة أو غير مبالية برأي الآخرين أو تستند إلى نهج ضيق تجاه المصالح الوطنية أن تقوض القوة الناعمة"، ينبغي على الدول إظهار الاحترام الواضح للقانون والمعايير والمؤسسات الدولية والتصرف ضد العنف لاكتساب الشرعية في أعين المجتمعات الأخرى، كما تعد المشاركة النشطة للدول في المنظمات الدولية، وتعزيز السلام والاستقرار، والمساعدات الخارجية، وسياسة التأشيرة كلها أدوات لكسب التاييد من الآخرين.

3- **القيم والمؤسسات السياسية:** العنصر الثالث والأخير في القوة الناعمة هو القيم والمؤسسات السياسية في أي دولة. [1] والتي ترتبط في الغالب بالديمقراطية والاستقرار السياسي، حيث يتم تصوير الأنظمة الديمقراطية الليبرالية والاقتصادات المتقدمة في الغرب مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا على أنها بلدان تتمتع بدرجة كبيرة من القوة الناعمة .

أما الدبلوماسية العامة فمثلت عامل ومصدر أساسي للقوة الناعمة والتي من خلالها تظهر الممارسة العملية للقيم والمؤسسات، والثقافة، والسلوك الخارجي للدول أو هي باختصار طريقة لتحويل القوة الناعمة إلى سياسة كمفهوم شامل. في الواقع ، تم تعريف الدبلوماسية العامة لأول مرة بمعناها المعاصر في عام 1965 من قبل إدموند أ. جوليون Edmund A. Gullion ، وهو دبلوماسي سابق وعميد كلية فليتشر للقانون والدبلوماسية على النحو التالي: "الدبلوماسية العامة ... تتناول تأثير المواقف العامة على تشكيل وتنفيذ السياسات الخارجية. [2]

[1] -Ibid, P.P.11-15.
[2] Muharrem EKŞİ, The Rise and Fall of Soft Power in the Turkish Foreign Policy During AK Party Era The rise and fall of the turkish model in the muslim world, (Lap lanbert acadimic publishing , 2016) , P.18.

تُعرف الدبلوماسية العامة الجديدة عمومًا بأنها الجهود الحكومية للتأثير على الجمهور والمفكرين في أي بلد لاكتساب مزايا في سياساتها، تستخدم الدبلوماسية العامة الجديدة ، مثل العلاقات العامة، وسائل الإعلام والحوار من أجل ممارسة الاستراتيجيات الترويجية والمقنعة، يصفها هانز توك "**Hans Tuch**" بأنها "... عملية حكومية للتواصل مع الجماهير الخارجية في محاولة لتحقيق فهم لأفكار ومُثُل الدولة ومؤسساتها وثقافتها، فضلاً عن أهدافها الوطنية وسياساتها الحالية" ، يركز هذا النوع من التعريف على الحوار والتواصل مع المواطنين والمسؤولين المنتخبين في البلدان الأخرى. ومع ذلك، فإن " **جيفورد مالون، Gifford D. Malone**" لديه فهم أكثر تحديداً للدبلوماسية العامة، لأنه يعرّفها بأنها "تؤثر على سلوك حكومة أجنبية من خلال التأثير على مواقف مواطنيها"، لذلك، يؤكد أنه من المهم التأثير على مواقف المواطنين أكثر من سلوك مسؤولي الدولة. [1]

وبالتالي تعتبر الدبلوماسية العامة أداة من أدوات السياسة الخارجية والموجهة للرأي العام أكثر من الحكومات من أجل تحقيق الأهداف والمصالح الوطنية، كما لا ينبغي أن نقتصر الدبلوماسية العامة على المنظمات الحكومية، لأن هناك أنواعًا أخرى من المنظمات غير الحكومية التي تشارك في أنشطة الدبلوماسية العامة .

وكثيرا ما تُعتبر الدبلوماسية العامة نوعًا من أنواع الدعاية " Propaganda " التي تُعرَّف بأنها "المحاولة المتعمدة للتأثير على آراء الجمهور من خلال نقل الأفكار والقيم لغرض محدد، ومصمم بوعي لخدمة مصلحة خاصة للدول، إما بشكل مباشر أو غير مباشر، ولكن يمكن ان نميز اختلافين رئيسيين بين الدعاية والدبلوماسية العامة:

- أولاً، الدعاية لها إشارات سلبية بسبب الدعاية النازية والسوفياتية، وصراعات وتكتيكات الحرب الباردة لأن هذه الأنواع من الدعاية كانت تعتمد بشكل أساسي على الإكراه.
- ثانياً، للدبلوماسية العامة دلالات إيجابية مقارنة بالدعاية لأنها تعتمد على القوة الناعمة.

هذا يعني ان مصطلح الدعاية يحتوي على رسائل أحادية الاتجاه تخبر الناس بما يجب عليهم فعله، في حين تعتمد الدبلوماسية العامة على التأثير على الجماهير الأجنبية والتلاعب بها من

1- Emrah Ayhan, The New Public Diplomacy and Soft Power in Developing Countries: The Case of Turkey, The Journal of MacroTrends in Social Science (JMSS),(Vol. 4, Issue 1 , 2018) , p48.

خلال إقناعهم بممارسة الأهداف الاستراتيجية. علاوة على ذلك ، تستخدم الدبلوماسية العامة الحوار كوسيلة ليبرالية للتواصل، لأنها تدرس ما يقوله الناس أيضًا، لذا فهي تختلف عن الدعاية. (1)

كما تختلف الدبلوماسية العامة عن الدبلوماسية التقليدية، في أنها تركز على الأفراد والمجتمعات بدلاً من الممثلين الرسميين للدول في الدبلوماسية التقليدية، بالإضافة إلى ذلك، فإن الهدف الأساسي في الدبلوماسية التقليدية هو تنفيذ العلاقات الدبلوماسية بين الدول، في حين تهدف الدبلوماسية العامة إلى بناء العلاقات المدنية بين المجتمعات وكذلك الدول وتطوير التفاهم المتبادل والحوار الثقافي بين الثقافات المختلفة. وبالتالي، تهدف الدول إلى كسب قلوب وعقول الأفراد والمجتمعات من خلال الدبلوماسية العامة. لذلك، تحاول الدول زيادة قوتهم الناعمة عن طريق بناء صورة جذابة. من خلال الدبلوماسية العامة والقوة الناعمة، تشارك الدول في سياسة الصورة وتصور هويتها في الدبلوماسية لزيادة جاذبيتها. هذه السياسة هي نوع من المواقف لزيادة مكانة الدول في السياسة العالمية. (2)

في هذا الإطار، تسعى الدول للصعود كقوة ناعمة من خلال تمييز هوياتها وصورها وجعلها جذابة للمجتمعات الأخرى. بمعنى آخر، تقوم الدول بسياسة تسويق لهويتها الثقافية من أجل جعل ثقافتها وقيمها وسياساتها الخارجية جذابة لمجتمعات الدول الاخرى والمجتمع الدولي. لذلك ، تفكر الدول في النهوض كقوة ناعمة من خلال استخدام أدوات وطرق الدبلوماسية العامة

كذلك، تعد الدبلوماسية العامة الآلية الفعالة للقوة الناعمة التي تقوم على تحويلها من القوة إلى القدرة العملية و الممارستية (3) ، هذا يعني أن جميع موارد القوة الناعمة التي ذكرناها انفا مدعومة حتما بواسطة احتياطيات القوة الصلبة لأن موارد القوة غير الملموسة مثل التأثير الثقافي والقيم السياسية لا يمكن أن تنتشر إلا من خلال موارد القوة الاقتصادية والسياسية الملموسة.(4)

1 Emrah Ayhan, Op. Cit.p.49.
2- Muharrem EKŞİ, Op. Cit. p.19
3- Ibid, p.19
4- Michelangelo Guida and Oğuzhan Göksel, Op. Cit. p. 153.

المبحث الثالث: دور الهوية الوطنية في تحديد المصلحة وتوجيه السياسة الخارجية : على ضوء المقاربة البنائية

لكل موضوع بحث في الدراسات السياسية عدة مقاربات ونظريات تسهل علينا دراسة الموضوع وتحليله، وموضوع دور الهوية الوطنية في تحديد المصالح وتوجيه السياسة الخارجية يمكن دراسته من خلال المقاربة البنائية، وهو ما سنتناوله في المطالب التالية:

المطلب الأول: التحولات الانطولوجية من منظور بنائي

تعتبر المقاربة البنائية من المقاربات المستحدثة تبلورت بعد الحرب الباردة، أين أصبحت سلوكات وتوجهات الدول لا تتأثر فقط بالمتغيرات المادية بل أيضا بجملة من المعايير والقيم والعوامل المجتمعية والهوية، وقد ظهرت المقاربة البنائية مع كتابات "الكسندر واندت، Alexander Wendt"و"نيكولاس أونوف، Nicolas Onuf " و" إيمانويل أدلر، Emmanuel Adler"، في نهاية الثمانيات وبداية تسعينيات القرن العشرين، أي بعد الحرب الباردة، وذلك لما يشكله هذا السياق التاريخي – نهاية حرب الباردة على وجه التحديد – من نقطة تحول أكاديمية ومنهجية في حقل علم العلاقات الدولية، [1] فقد ظهرت، من جهة، مدارس فكرية جديدة تنادي ببدء تسليط الضوء على عوامل أخرى في العلاقات الدولية كالهوية، والنسوية، والأقليات العرقية، والبيئة والتغير المناخي، غير ما تقوم عليه المدارس الكلاسيكية. ومن جهة أخرى فقد ساعدت سياسات جورباتشوف الإصلاحية الداخلية (البيريسترويكا Perestroika) والتي انعكست بالتبعية على هوية الدولة وسياستها الخارجية الأمر الذي أدى إلى انتهاء الحرب الباردة، دفع العديد من المفكرين للتركيز أكثر على أهمية الهوية والمنظومة الفكرية التي تتبناها الأطراف المختلفة.

ويرجع ذلك لما وجده البنيويون آنذاك من أن أحد الأسباب الرئيسية لاستمرار الحرب الباردة هو وجود هويتين متنازعتين تحمل كلا منهما عقيدة فكرية مختلفة ومضادة للأخرى الأمر الذي انعكس على بناء مصالح كل منهما الخارجية. وبالتالي فبمجرد تولي جورباتشوف حكم الاتحاد السوفيتي الأسبق في عام 1985، وإعلانه عن سياسات البيريسترويكا الإصلاحية، فقد قام بوضع حجر الأساس نحو تغيير سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية من الدائرة التنافسية وسباق

1 - I.J. Benney worth, "The Great Debates in International Relations Theory", E-International Relations, 2011, available at : https://bit.ly/2nEsSU0 , Accessed on : 10/2/2017.

التسلح مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى سقوط جدار برلين بعام 1989، وانتهاء الحرب الباردة بطريقة سلمية وهو ما عجزت عن التنبؤ به النظريات العقلانية، وعدم تسليمهم أن التغيير الذي وقع في الاتحاد السوفياتي سابقا هو بفعل تغير الأفكار وقيم النخبة الحاكمة، وهذا ما تتبني عليه البنائية مسلمتها.[1]

إذا تقوم المقاربة البنائية على افتراضات أساسية لدراسة السلوك الخارجي على النحو التالي:

1- العوامل المجتمعية المؤثرة في السلوك الخارجي للفواعل:

- دور التنشئة الاجتماعية في تشكيل السلوك الخارجي
- أهمية الأفكار والمعرفة الى جانب القوة المادية في تشكيل البنيات والسلوك الخارجي.

2- أهمية الخطاب السائد في المجتمع الذي يعكس ويشكل المعتقدات والمصالح، ويؤسس المعايير المقبولة للسلوك الخارجي

3- دور الهويات وتأثيرها على سلوكات الوحدات ومصالحها، لكن الهوية لوحدها لا تفسر الأفعال و السلوكات الخارجية، وهذا يعني أن الهويات بدون مصالح تفتقد إلى الرغبة الدافعة، كما أن المصالح بدون هويات تفتقد إلى الواجهة والطريق[2]، وهو ما سيبينه الشكل أدناه.

الشكل رقم (1) افتراضات المقاربة البنائية (The constructivist arguments)

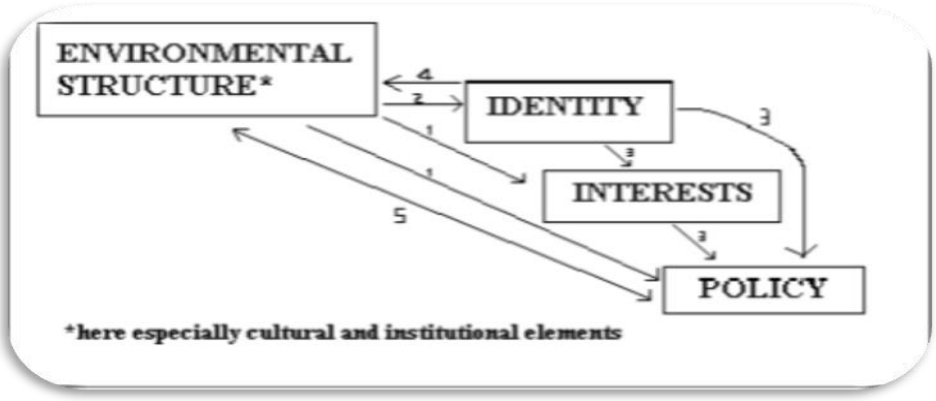

Source; Stefano Guzzini and Anna Leander, Op.Cit, p3.

1- Stefano Guzzini and Anna Leander, Constructivism and International Relations (Alexander Wendt and his critics), (London& new york: routledge, 2006),p 2.

2- Ibid, p. 94.

ومن خلال هذا المخطط يمكن القول أن :

1- تأثير المعايير (المتضمنة العناصر الثقافية والمؤسسية لبيئات الدول) على تشكيل مصالح الأمن الوطني أو (مباشرة) السياسات الأمنية للدول.
2- تأثير المعايير (العناصر الثقافية والمؤسسية للبيئات الداخلية أو الخارجية للدول) على تشكيل هوية الدول.
3- تأثير الهوية والاختلافات أو التغييرات في هوية الدولة على مصالح الأمن القومي للدول و على سياساتها.
4- تأثير هوية الدول وتكويناتها على الهياكل المعيارية بين الدول، مثل الأنظمة أو أمن المجتمعات .
5- تأثير سياسات الدول على السواء في بناء البنية الثقافية والمؤسسية للدول.[1]

و عليه ترجع البنائية كمقترب السلوك الخارجي للدول إلى تلك الضوابط المعيارية، التي تتلقاها الفواعل من بيئتها الاجتماعية، إذ ترفض البنائية معاملة الفواعل الاجتماعية كوحدات عقلانية تتخذ قراراتها بناء على حسابات عقلانية دقيقة، وبدلا من ذلك تعتبر أن قراراتها تتخذ على أساس المعايير والقواعد، التي تعكس عوامل تذاتنية، وتجارب تاريخية ثقافية ومضامين مؤسساتية بحجة أن هذه الفواعل مندمجة باستمرار ضمن السياق الاجتماعي الذي يؤثر بشكل حاسم ولا يمكن تفاديه، وبالتالي فإن البنائية تناقض نموذج العقلاني المهتم بمصلحته والمتجه نحو تحقيق أهدافه أو ما يعرف بالرجل الاقتصادي[2]، وتقترح النموذج الاجتماعي، الذي يفترض أن التوجهات الخارجية تخضع ليس فقط للمصلحة بل بما يلاءم دوره الاجتماعي وهويته . وان بناء الهويات والمصالح ليست معطى خارجي، ولكنها مبنية بالتفاعلات الطارئة تاريخياً. [3]

كذلك يرفض روّاد هذه المدرسة افتراض المدارس الكلاسيكية أن حالة الفوضى ماهو إلا أمر مسلم به في الساحة الدولية، فالفوضى كما أكد ووندت – أحد رواد هذه المدرسة – هي نتاج تفاعلات الدول وما يجسدوه من هويات ومنظومات قيمية تم بناءها اجتماعياً. "الفوضي هي نتاج

1- Ramazan Kilinç, Op.Cit, p. 37.

2- Scott Burchill and others, Theories of International Relations, 3ed edition,(new york: palgrave macmillan, 2005), p. 188.

3 - Alexander Wendt, " Collective identity formation and the international state", American political science Review ,(88/2, 1994), p.385.

ما تصنعه الدول" وبالتالي فإن أفعال الدول على الساحة الدولية لا تعكس فقط مصالحهم بل تشير بالأساس إلى هوياتهم وهو ما اكّد عليه ووندت: "الهويات هي أساس المصالح" (Identities are the basis of Interest). [1] واذا ما قمنا بالأخذ في الاعتبار المنظور البنائي فإننا سننظر للساحة الدولية كما لو كانت هيكل "Structure" تتفاعل فيه الدول والمنظمات المختلفة وفقاً لهوياتها ومنظومتها القيمية وما يتم الاتفاق عليه من معان ذاتية متبادلة بين الأطراف المختلفة الأمر الذي يؤدي في النهاية إما إلى علاقات تعاونية تحالفية أو علاقات عدائية قد تصل إلى حروب ونزاعات. وعلى الرغم من أن الاقتراب البنائي يولي اهتمام كبير لصيرورة البناء الاجتماعي لهويات الدولة وتأثيرها على تحديد مصالحها وممارساتها، إلا أنه لم يعط تعريف محدد لهوية الدولة. ويعزو ذلك إلى تركيز البنائيين بدرجة أكثر على تفاعل المعتقدات والأفكار بالساحة الدولية وتأثيرها على تشكيل المصالح. [2]

والشكل أدناه يبين موقع البنائية والتي يعتبرها "Wendt " جسرا رابطا بين المناهج الوضعية وما بعد وضعية في العلاقات الدولية.

الشكل رقم (02) موضع البنائية المتوسط بين الاتجاهات النظرية الوضعية و المابعد وضعية :

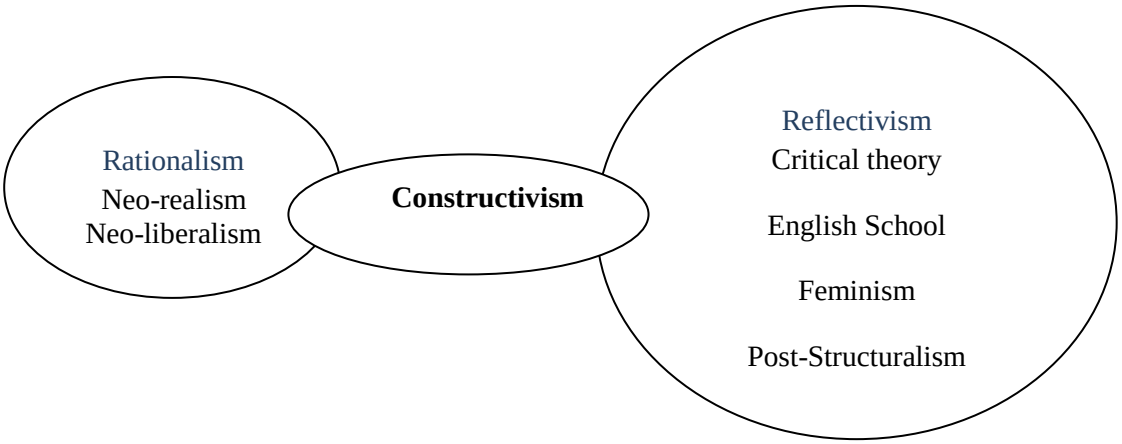

Source : Toru Oga, From Constructivism to Deconstructivism : theorising the Construction and Culmination of identities, available at: https://bit.ly/2nGayKa

1 - Alexander Wendt, "Anarchy is what states make of it: The social construction of power politics", International Organization,(Vol. 46, N. 2, Spring 1992), p398, available at : https://bit.ly/2opIxXN , accessed on: 10/2/2017

2- Alexander Wendt, "Collective identity formation and the International state", op.cit , p.p. 384-396.

وبهذا فإن البنائية المجتمعية(Societal Constructivism) التي نقوم بدراستها [1]، ينصرف اهتمامها إلى القيم و المعايير المشتركة ضمن المجتمع الداخلي والتي يمكن تلخيصها في **الهوية الوطنية**، التي تشمل الرؤى حول ما تمثله الدولة لمجتمعها والأدوار التي يفترض أن تضطلع بها من خلال سياستها الخارجية، والتي يتم بناءها من خلال السياسات الداخلية، والبيئة الخارجية. والدولة من هذا المنطلق قد يكون لها عدة هويات: فقد تكون دولة سيادية، دولة ليبرالية، إلخ، [2] كما عمد بعض البنائيون للتفرقة بين هويات الدولة الداخلية التي تتربط بالأساس ببنية مجتمعها الداخلي، وهويتها الخارجية التي تتعلق بالأساس بمكانتها وسط باقي الدول كأن تكون دولة عظمى على سبيل المثال، أو دولة صغرى... إلخ. [3]

يمكن القول أن النظرية البنائية أدخلت لغز الهوية في العلاقات الدولية، من خلال رفض افتراضات العقلانية التي تعتبر الهويات والمصالح الوطنية ثابتة وغير مشكوك فيها، بل على العكس من ذلك، فإن الهويات لها أساس إيديولوجي ولا تمتلك طبيعة ثابتة، وتعرف ويعاد تعريفها تحت تأثير كل من العوامل النظامية الخارجية والعوامل الداخلية. وتشكل التنشئة الاجتماعية فيما بين الدول، فضلا عن السياقات المحلية المحددة مثل القيم الثقافية وتفسيرات التاريخ، الهوية الوطنية. وعلى الرغم من طبيعتها المائعة، فإن الهوية الوطنية تستمد صورا ذاتية من المعاني الطويلة الأمد والمفاصل التي نشأت في الماضي التاريخي الذي تم تذكره وهذه الصور الذاتية، بدورها تشكل الهوية الوطنية على الترابط الذاتي – الآخر، وتعتمد على الاختلاف، والعلاقة بين الذات والآخرين ليست معادية بالضرورة. [4]

1- هذا لان النظرية البنائية للسياسة الخارجية تقوم على تقليدين بحثيين هما: البنائية المجتمعية (societal constructivism)،اضافة الى البنائية فوق قومية (transnational constructivisim)
التي تهتم بتأثير المعايير المشتركة للمجتمع الدولي او احد مكوناته على توجهات السياسة الخارجية لدولة ما، بالرغم من ان بعض الدول لا تهتم بهذه المعايير ، فان ذلك لا يستثني حقيقة انها تبقى منشغلة بها، ولا يمكن تجاهلها طويلا، لأنها ستجد نفسها في معزل دون مراعاتها.

2 - Alexander Wendt, op. cit, p.p. 398.
3- V. Kubalkova, N. Onuf & P, Kowert (Eds.), International Relations in a constructed world, (New York, M. E. Sharp).
4 - lorette.C.Salajan, Op.Cit , p. 37.

المطلب الثاني: علاقة الهوية الوطنية بالسياسة الخارجية حسب" ألكسندر واندت"

إن الحديث عن علاقة الهوية الوطنية بالسياسة الخارجية لا يخفي وجود متغير أخر وسيط يربط بينها وذلك لكونه المؤثر في توجيه السلوكات الخارجية للدول (foriegn behavior)، وبانتفائه لا معنى للحديث عن سياسة خارجية، ألا وهو متغير **المصلحة الوطنية،** وهذا ما عبر عنه بالضبط " الكسندر واندت،Alexander Wendt" في المقاربة البنائية (Constructivist Approach).

فلاريب في أن للهوية الوطنية بجميع عناصرها المكونة لها تأثير في تغيير السلوك الخارجي للدول، إلا أن الجدل هنا هو أي من الهوية الوطنية والمصلحة له علاقة سببية في التأثير على الآخر من ثم على السلوك الخارجي، فمن جهة يرى الأستاذ "Wendt " أن المصالح والتفضيلات تعتمد على الهوية في تحديدها وتكوينها، ومنه فإن التحول من الهوية الذاتية (الوطنية) إلى هوية تعاونية(مثلا الاتحاد الاوروبي) هو شرط ضروري لتغيير المصالح ومما يترتب عليه تغيير السلوك، وهنا يبدو منطقيا إعطاء الأولوية للهوية على المصالح–نحن وماذا نريد أن نكون– وتصبح الهوية متغير مستقل في تحديد المصالح ومن ثم السلوك الخارجي، بحيث أن سلوك الدول يعزو إلى تلك الضوابط المعيارية التي تتلقاها الفواعل من بيئتها الاجتماعية، وبالتالي تأثره بها بشكل يعبر عن التطلعات العامة والمصلحة المشتركة. لكن هذا الطرح حسب الأستاذ"Wendt"يضح قيودا على المصالح الانسانية.[1]

ومن جهة أخرى نجد حسب الأستاذ" Wendt" أن الهوية الوطنية هي متغير تابع، قابل للتغيير والتعديل من خلال عملية السياسة الخارجية، فقد نرى أنه بوجود مجموعة من المصالح الواجب تحقيقها، يمكن أن تتسبب في إعادة تعريف الهوية الوطنية حيث يبرز فيها أحد العناصر ويطغى على بقية العناصر الأخرى(ككون دولة ذات هوية إسلامية، لكن في وقت لاحق تحولت إلى هوية علمانية وهذا ما ينطبق على تركيا بعد انهيار الدولة العثمانية وقيام الجمهورية التركية والتي عملت على تغيير الهوية الوطنية بما يتواكب مع مصلحة الدولة في أن تصبح دولة علمانية تنتمي الى العالم الغربي)، وقد تكون الهوية الوطنية أكثر تفردا وأنانية فتكون سياستها الخارجية حيادية، ويمكن أن تكون أكثر تفتحا وتعاونية في إطار إقليمي أو دولي فتكون سياسة خارجية

1- Bill McSweeney, Op.Cit, p.p . 126-127.

متعددة التوجهات، مما قد يدفعها إلى تكوين هوية مشتركة مع دول، وهنا تتشكل لدينا هوية مكتسبة ناتجة عن عملية التفاوض بين الدول لتحقيق مصالح معينة، تتفق بالضرورة مع ما يميز الجماعة المحلية .

وقد ثبت بالتجربة أن المصالح يمكن أن تحدث تعديلا في الهوية الوطنية، ولا يوجد أفضل من نموذج الولايات المتحدة فمصلحة الولايات المتحدة الامريكية في بناء سياسة أمنية مشتركة دفعها إلى خلق هوية جماعية (النموذج الفدرالي)، وعليه تلعب المصلحة دورا حاسما في تحريك عملية التحول في الهوية الوطنية، وبالتالي تغير السياسة الخارجية.[1]

وما يمكن أن نستنتجه أن السياسة الخارجية لأي دولة مهما كانت مكانتها أو حجمها تتحكم فيها مجموعة من المحددات والتي كانت قبل نهاية الحرب الباردة تقوم بالدرجة الأولى على المحددات المادية فقط، لكن التطورات التي حصلت في ما بعد، أظهر ما لي للأفكار، الخطابات، الهويات و القيم من تأثير على توجيه سلوكات الفاعلين .

1- Ibid, p.p . 127-128.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراسة الإطار المفاهيمي والنظري للهوية الوطنية، المصلحة الوطنية والسياسة الخارجية يمكن رصد الاستنتاجات التالية:

- إن مفهوم الهوية الوطنية مفهوم حديث ظهر بظهور الثورة الفرنسية، لذلك اختلفت وجهات النظر في تحديد تعريف دقيق خاصة وانه يتشابك مع العديد من المصطلحات إلى درجة تصعب معها الفصل بينهما، وبالنظر أيضا إلى اختلاف أبعاده من الهوية الفردية الى الهوية العالمية تتحول فيه الهوية من بعد لآخر كلما تطور النظام الاقتصادي بمختلف مراحله وصولا العولمة التي تنادي بتجاوز هذه الهويات، إلى هوية اسمى منها وهي الهوية العولمية.

- تبقى الهوية الوطنية في وقتنا الراهن من بين أهم المحددات التي تؤثر على توجهات السياسة الخارجية باعتبارها ردود أفعال ناتجة بالدرجة الأولى من البيئة الداخلية لتحقيق أهداف سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، معبرة عن ثقافة رموز وقيم ومثل ومعان وسمات عامة وخاصة لهذه البيئة.

- تحدد مصالح الدول مباشرة بعد تعريف هوياتهم والفضاءات التي ينتمون إليها وبالتالي تصبح الهوية الوطنية هي المحدد للمصلحة الوطنية و الموجه للسياسة الخارجية.

- تعتبر الدبلوماسية العامة كعنصر أساسي في القوة الناعمة، وأداة مهمة للدول التي تسعى إلى زيادة تأثير سياساتها الخارجية، واكتساب المزيد من المزايا في ممارسة سياساتها.

الفصل الثاني:

ديناميات الهوية الوطنية والسياسة الخارجية التركية:

يحتل متغير الهوية الوطنية مكانة بارزة في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية التركية، فالتغيرات التي طرأت عليه من مرحلة إلى أخرى وتغير مفهوم الأمة التركية معه والأزمة التي عرفتها جراء هذا التحول من المفهوم التقليدي للهوية التركية العثمانية إلى المفهوم الحديث الذي يقوم على مفهوم الأمة القومية إلى هوية تجمع بين الموروث التاريخي لتركيا وموقعها الجغرافي، مع المبادئ التي قامت عليها تركيا الحديثة، كل هذا جعل تأثير الهوية الوطنية على السياسات والتوجهات يطفو على السطح ليجلب انتباه العديد من الباحثين والمحللين ويكون محل اهتمامهم ودراساتهم.

انطلاقا مما سبق، سنتطرق في هذا **الفصل والمعنون ب ديناميات الهوية الوطينة والسياسة الخارجية التركية إلى مبحثين لكل مبحث ثلاثة مطالب، وهو ما سوف نتناوله في العرض التالي:**

المبحث الاول: العوامل المحددة للهوية الوطنية التركية

نتناول في هذا المبحث العوامل المحددة للهوية التركية والعناصر المشكلة لها، والمتمثلة بالأساس في العامل التاريخي والجغرافي وهي عوامل ثابتة نسبيا، العامل الاجتماعي والثقافي وهي عوامل متغيرة نسبيا، والعامل السياسي والاقتصادي الأكثر تغيرا من بين عوامل الهوية الوطنية التركية، إضافة إلى العامل الخارجي وهو الاعتراف الدولي.

المطلب الأول: العوامل الثابتة نسبيا (العامل التاريخي والجغرافي)

إن الهوية المجتمعية نتاج لوعي مشترك بالتراكم التاريخي الذي يحمل في داخله العالم الثقافي والنفسي والديني والقيم الاجتماعية، والذي ينعكس في مساحة جغرافية محددة، كما أنها نتاج لنمط الرؤية التي تحدد وضع هذا المجتمع بالنسبة للعالم ككل، وبالتالي فإن هذه التصورات هي التي تشكل المحدد الأساسي في التأثير على توجهات وتشكيل السياسات الخارجية للمجتمعات.

اذا شاركت العديد من العوامل مجتمعة في تشكيل الهوية الثقافية والسياسية لتركيا كالخصائص الجيوسياسية و الجيوثقافية، الإرث التاريخي، وهما المتغيرين الأكثر ثباتا في هوية أي أمة.

أولا: الإرث التـاريخي:

إن أهم عامل تاريخي يميز الدولة التركية عن غيرها من الدول هو أنها كانت مركزا لحضارة عملت على بناء نظام سياسي تمثل في الدولة العثمانية والتي عمرت لمدة طويلة ما يزيد عن الستمائة عام (620عاما) من (1288–1924)، متضمنة داخلها العديد من مناطق التقاطع الواقعة ضمن القارة الأساسية لجغرافية العالم(أوراسيا)، وهو ما يميز الثقافة السياسية التركية التي تستند إلى الإسلام والثقافة الأسيوية والثقافات الأخرى التي شكلت فيما سبق النسيج العثماني. [1]

و من خلال التعرض لتاريخ الدولة العثمانية ولتطوراتها فإنه لا يمكن أن نوصف هويتها توصيفا واحدا طيلة عمر الدولة، فهي في مرحلتها الأولى عصبية أسرية(**بتعبير ابن خلدون)** انطلقت من عشيرة " **قايي**" واحدة من العشائر التركية التي كان موطنها الأول في أسيا الوسطى، في البوادي الواقعة بين جبال " **الطاي**" شرقا وبحر قزوين غربا، إلا أن هذه العشيرة نزحت في عهد زعيمها" كندز ألب" إلى المراعي الواقعة غربي أرمينيا، وبعد أن توفي " **كندز ألب**" خلفة ابنه سليمان، ثم حفيده " **أرطغرل**" الذي

1- منصور عبد الحكيم، تركيا من الخلافة الى الحداثة،(دمشق: دار الكتاب العربي، 2013)، ص. 12.

إرتحل مع عشيرته إلى مدينة **أرزينجان**، التي كانت مسرحا للقتال بين السلاجقة والخارزميين، ونظرا لبطولات "**ارطغرل**" وشجاعته الحربية إلى جانب السلاجقه منحه السلطان علاء الدين السلجوقي منطقة في أقصى الشمال الغربي من الأناضول على الحدود البيزنطية، في المنطقة المعروفة باسم" سويوت" **(söğüt)**[1]، التي اتسعت مساحتها مع مرور الزمن لتشمل جميع أقاليم حضارات العالم القديم، عن طريق " **عثمان بن أرطغرل بن سليمان بن كندز ألب**" الذي تعود إليه تسمية الإمبراطورية العثمانية و تواصلت الفتوحات باتجاه أوروبا، حيث في سنة 1396 انتصر السلطان "بايزيد الأول" على التحالف الأوروبي الصليبي في معركة " **نيقوبولوس**"، وفتحت القسطنطينية عاصمة الإمبراطورية البيزنطية على يد محمد الثاني الملقب بـــ محمد الفاتح عام 1453، منهيا بذلك أحد عوامل وجود الإمبراطورية البيزنطية، لتصبح القسطنطينية عاصمة الدولة العثمانية بعد أن اطلق عليها إسلامبول (**اسطنبول حاليا**) [2]، ثم انتصار السلطان" سليم الأول" على الصفويين في معركة " **جالديران**" الشهيرة عام 1514، وبلغت الإمبراطورية أوجها في عهد إبنه" سليمان القانوني" (1520-1566)، فكانت أقوى وأكبر إمبراطورية في العالم، حكمت منطقة تمتد على مستوى قارات العالم الثلاث القديم في آسيا الصغرى والحجاز، وبلاد العراق والشام، مصر والسودان، والمغرب العربي، والصومال، البلقان، النمسا، ايطاليا و رومانيا، وبلغاريا وأرمينية، جورجيا، وأخيرا اليونان.

في أوج الإمبراطورية العثمانية كانت هويتها تصنف على أنها عصبية عامة لدولة سلطانية(بتعبير ابن خلدون و الماوردي) شرعن سلطانها وأنه تشريع استمر على المنطق نفسه، والقانون نفسه، قانون التغلب: وهنا التغلب الذي يصبح شرعيا بالاستقواء بالدعوة الدينية، والقيام بجزء كبير أو صغير من مهمات " الخلافة" دون ادعائها بالضرورة .

هذه مرحلة ما يمكن أن نسميه مرحلة الدولة السلطانية، أو الدولة التقليدية (Patrimonial) بتعبير ماكس فيبر، أما في مرحلة التنظيمات، ثم في مرحلة الدستور وأزمته الممتدة من عام 1876 إلى عام 1908، فإن العثمانية اكتسبت معنى الوطن (patrie)، ومعنى الأمة (nation)، وذلك بتأثير الفلسفة الوضعية الوافدة من كل من ألمانيا وفرنسا.[3]

1- نفس المرجع، ص. 12.

2- ياسر احمد حسن، تركيا: البحث عن المستقبل، (القاهرة: مكتبة الاسرة، 2006)، ص. 16.

3- اتيان محجوبيان واخرون، الحوار العربي- التركي بين الماضي والحاضر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص. 351.

وبهذا فإن الدولة العثمانية أتاحت إمكانية تحول دولة ذات عصبية عامة عثمانية إلى دولة/أمة عثمانية متعددة القوميات، إن هذه المرحة الانتقالية بين هوية عامة جامعة إلى هوية قومية، قد أحدث شرخا كبيرا ومأزقا هوياتي زاد بإعلان مصطفى كمال أتاتورك قيام الجمهورية التركية ذات التوجه الغربي العلماني 1923، و الذي أعتبر البطل القومي[1] الذي أنقض تركيا وتمكن من طرد اليونانيين من الأراضي التركية في 1922، وخلصها من معاهدة سيفر التي وقعها السلطان محمد السادس مع الحلفاء في 1920 وقد منحت بنود هذه الاتفاقية الاستقلال لبعض مناطق الدولة حيث تضمن دولة للأرمن في شرق تركيا، حكم ذاتي للأكراد في جنوب شرق تركيا، بينما تتقاسم اليونان وفرنسا وانجلترا وايطاليا جنوب تركيا وغربها، ليبقى للأتراك سوى وسط الأناضول وشمالها، لكن كمال أتاتورك بعدما ألغى منصب السلطان، وافقت دول الحلفاء على عقد اتفاقية سلام جديدة مع القوميين، وتم توقيع **معاهدة لوزان** في 1923 التي تحددت بمقتضاها حدود تركيا بالوضع الذي هي عليه اليوم.[2]

ثانيا: العامل الجغرافي والأهمية الجيوستراتيجية:

يعتبر العامل الجغرافي من العناصر المهمة في تشكيل الهوية السياسية والثقافية لأي دولة وبما أن الهوية في أي بلد تمثل عنصر ربط بين المعطيات الثابتة التي تتدخل في معادلة القوة لهذا البلد وهي الجغرافيا، التاريخ، السكان والثقافة والمعطيات المتغيرة وهي النظام السياسي، الاقتصاد، التكنولوجيا، القدرة العسكرية، فإن قدرة الدولة على استثمار الخصائص الجغرافية بما ينسجم مع الخصائص السابقة يؤدي هذا إلى انسجام داخلي وخارجي، بينما عدم قدرتها على ذلك سوف يؤدي إلى ظهور أزمات هوية تنعكس على الصعيدين الداخلي والخارجي[3].

1- العديد من المغالطات التي اعتبرت مصطفى كمال أتاتورك بطلا قوميا انقض تركيا من معاهدة سيفر ومن الاحتلال اليوناني، لكن هنالك من الحقائق التي اثبتت ان كمال اتاتورك كان صنيعة بريطانية بامتياز، والتي ارادت ان تصنع منه زعيما قوميا والذي بإمكانه ان ينهي الخلافة بشكل كامل، فافتعلت حربا بين الدولة العثمانية واليونان وساندت بريطانيا اليونان في هذه الحرب، ليقود كمال اتاتورك الجيوش التركية ويحقق انتصارا ساحقا على الجيوش ليونانية المدعومة بريطانيا، وبهذا ذاع صيت كمال على انه البطل القومي الذي حقق انتصارا كبيرا، (حرب لم يمت فيها جندي واحد من الطرفين) بعد سلسلة الخسائر التي منيت بها الدولة العثمانية . لتزيد شعبية وشرعيته في الحكم. للمزيد من الاطلاع انظر:

– عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج1، ط4، 1999)، ص.27.

2– محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة (مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية)، (بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث و التوثيق، 1997)،ص. 14.

3- محمد ثلجي، "أزمة الهوية طرق جديدة للمعالجة"، من كتاب : تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج،(قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2009)، ص. 88.

و في نفس السياق، ساهمت الجغرافيا والخصائص الجيوثقافية المكتسبة من خلال موقعها في هذا المحور الفاصل بين عوالم مختلفة مساهمة فعالة في تكوين الهوية التركية من خلال التفاعلات السياسية والثقافية وإعطائها فرصة للقيام بأدوار إقليمية فاعلة ثقافيا وسياسيا جعلها تتأرجح بين هوية أسيوية وشرق أوسطية وهوية أوروبية[1]

بناء على ما سبق، فإن الموقع الجغرافي لتركيا من حيث أنها دولة أسيوية وأوروبية تقع بين خطي طول 45-26 شرقا وبين دائرتي عرض 34-43 شمالا[2]، وهي تتواجد جنوب غربي آسيا وجنوب شرقي أوروبا، تحدها كل من جورجيا وأرمينيا على طول 610 كلم وإيران على طول 454 كلم والعراق على طول 331 كلم، واليونان على طول 212 كلم، وبلغاريا على طول 296 كلم، ولها إطلالة بحرية على البحر الأسود بطول 1695 كلم وعلى البحر الأبيض المتوسط بطول 1577 كلم، بالإضافة إلى بحر ايجة و مرمرة بطول 2805 كلم و927 كلم على التوالي.

بلغ مساحة تركيا الإجمالية حوالي 779452 كلم^2، حيث تقدر مساحتها المتواجدة على القسم الأوروبي بـ23.764كلم^2، أما المساحة المتبقية المتواجدة بقارة آسيا فتقدر بـ75.688كلم^2. و تعتبر قمة جبال آرارات أعلى قمة فيها والتي يبلغ ارتفاعها 5165 م، كما تقدر أطول مسافة بين نقطتين طوليا حوالي 1565 كلم ومتوسطة العرض 550 كلم^2 [3].

الخريطة رقم (1) : الموقع الجغرافي لتركيا

المصدر: الجزيرة نت www.aljazeera.net/NR/exeres/d31688A9-C958

1- المرجع نفسه، ص.89.

2- عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق الذكر، ص.809.

3- مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، (ج6، لبنان: الشركة العالمية للموسوعات، 2002)، ص.187.

بالإضافة إلى أنها، تمتاز تركيا بمناخ بحري فالأمطار غزيرة (1000 ملم بالسنة) بالقرب من البحر الأسود، أما في جنوب البلاد وغربها فيسوده المناخ المتوسطي، أما المناخ الجاف والقاسي والتي لا تتعدى أمطاره معدل 400 ملم سنويا فيسود المناطق الوسطى من تركيا، في حين تتساقط الثلوج على المناطق الجبلية شتاء؛ ولتركيا ثروة مائية ضخمة حيث تنبع منها مياه نهري دجلة والفرات والتي تستثمر في الطاقة الكهربائية وتوليدها قبل دخولها دول المصب[1].

جدول رقم (1) حول معلومات جغرافية عامة:

المساحة	783.562كلم^2
اليابسة	769.632كلم^2
الماء	13.930كلم^2
الحدود البرية	2648كلم
الشريط الساحلي	7200كلم
الارتفاع عن سطح الماء	
أعلى نقطة	5166م (جبل أرارات)
أدني نقطة	0م (البحر المتوسط)

المصدر: علي حسين باكير، "تركيا الدولة والمجتمع- المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية"، من كتاب: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، المرجع السابق الذكر، ص.21.

وبهذا فان موقع تركيا يمنحها أهمية جيو استراتيجية هامة جدا من حيث أنها:

1- تعتبر نقطة التقاء بين آسيا وأوروبا من حيث امتدادها بين قارتي آسيا وأوروبا حيث يقع 97% من مساحتها غرب آسيا ويضم هذا الجزء العاصمة أنقرة ويدعى الأناضول[2]، أما المساحة المتبقية والتي تمثل 3% فتقع جنوب شرق أوروبا وتضم اسطنبول وتسمى تراقيا [3]، بالإضافة إلى انتماءها إلى دوائر البلقان، القوقاز والشرق الأوسط، كما تنتمي إلى دول العالم الإسلامي والعالم التركي وهذا ما يمنحها القدرة على التفاعل مع الوحدات السياسية والعناصر الاقتصادية

1- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المرجع السابق الذكر، ص.810.

2- الاناضول: شبه جزيرة جبلية في غرب آسيا على البحر المتوسط تشمل معظم الأراضي التركية وتعرف بآسيا الصغرى، تقدر مساحتها بـ : 743000 كلم^2 - تحيطبها بحار إيجة، مرمره، والبحر الأسود.

3- تراقيا : هي منطقة تاريخية وجغرافية في جنوب شرق البلقان بشرق أوروبا، وتتقاسمها بلغاريا، اليونان، وتركيا الأوروبية .تجاور تراقيا ثلاثة بحار : البحر الأسود، وبحر إيجة، وبحر مرمره.

والاجتماعية والثقافية الواقعة في محيطها[1]، ويجعلها ضمن منطقة تتقاطع فيها هويات ثقافية مختلفة ومتعددة فتؤدي بها إلى أزمات هوية وانتماء عميقة[2].

2- تعتبر تركيا دولة وسيطة متحكمة في "قلب الأرض-Heartland " لوجودها في منطقة الحزام الأوراسي، فهي تحتل موقعا متوسطا بين قارات العالم الثلاث: آسيا، أوروبا وإفريقيا وذلك وفقا لنظرية «هارولد ماكيندر-Harold Mackinder " [3] الجيوبوليتيكية وهو ما يكسبها دورا محوريا في مجالها الجيوبوليتيكي[4]،ولهذا فقد عمل سكرتير عام جمعية دول شمال الأطلسي "بيتر كورتيريبي- Peter conterier " على تحديد مركزها الجيو سياسي بقوله: " **تطلع فقط إلى مناطق الأزمات الرئيسية في المحيط الأورو آسيوي (eurasien) منذ نهاية الحرب الباردة : القوقاز، البلقان، الخليج، الشرق الأوسط وسوف تجد دولة (واحدة) هي تركيا**"[5].

3- تعتبر تركيا دولة قارية ذات منافذ بحرية تحدها 8 دول وهي: إيران، جورجيا، أرمينيا، أذربيجان، اليونان، بلغاريا، سوريا، العراق وهذا ما يمنحها فرص لاختيار سياسات أكثر تنوع بحكم مركزية موقعها ووجود العديد من الدول على حدودها.

4- لها ثلاث منافذ بحرية حيث يحدها البحر المتوسط في الجنوب والبحر الأسود في الشمال ويحدها ايجة في الغرب، كما تشرف على ممرين مائيين غاية في الأهمية هما مضيقا البوسفور والدردنيل بحيث يصل الأول بين البحر الأسود وبحر مرمرة ويقع في شمال تركيا(طوله حوالي 30 كلم وعرضه 1 كلم)، أما الثاني فيقع في الجنوب الغربي يصل بحر مرمرة بالبحر الأبيض المتوسط عن طريق بحر ايجة (طوله 60 كلم وعرضه من 1-6 كلم) [6]وتعتبر هذه المضائق التركية رصيدا استراتيجيا مهما لتركيا حيث تستعمل كطريق بحري

1- أورهان كولو أغلو وآخرون، العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)، ص.589.

2- محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 1997)، ص. 24.

3- يعتبر أحد المؤسسين لعلم الجيوبوليتيك، و هو بإجماع المختصين أبرز ممثلي المدرسة الأنجلوسكسونية في هذا المجال.

4- علي حسين باكير، "تركيا الدولة والمجتمع- المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية" ، المرجع السابق الذكر، ص.20.

5- أورهان كولو أغلو وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص.589.

6- علي حسين باكير،"تركيا الدولة والمجتمع- المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية"، المرجع السابق الذكر، ص. 20.

لنقل المواد الطاقوية نحو الغرب عبر البحر الأسود وبحر قزوين[1]،الشيء الذي جعل من تركيا ذات أهمية كبرى على المستويين الإقليمي والعالمي فهي تشكل إحدى القنوات الأربعة التي تصل بين المحيطات والبحار الداخلية [2].

ويرى الخبير السياسي التركي" سينجر ديفتش أوغلو" أن تركيا تقع وسط بنية سياسية جغرافية على النحو التالي:

- الاتحاد المسيحي الممتد من الأطلسي إلى الأورال الذي يشمل أيضاً روسيا وجورجيا وأرمينيا.
- الجمهوريات التركية الجديدة التي ظهرت عقب تفكك الاتحاد السوفياتي.
- الحزام الإسلامي الذي يشمل المشرق العربي وإيران وباكستان.

ويعتقد أوغلو أنه سيكون لتركيا بحكم توسطها هذه الدوائر الثلاث إمكانية أن تؤدي دوراً سياسياً واقتصادياً مهماً جداً [3].

ولهذا، اعتبرت تركيا بلدا باستطاعته التحرك في العديد من المناطق الجغرافية المحيطة به وهو ما أكده وزير الخارجية التركي الأسبق "أحمد داود أوغلو"[4] بقوله: " تحتل تركيا من حيث الجغرافيا مكانا فريدا، فباعتبارها دولة مترامية الأطراف وسط أرض واسعة بين إفريقيا و أوراسيا يمكن أن يتم تعريفها على أنها بلد مركزي ذو هويات إقليمية متعددة لا يمكن اختزاله في صفة واحدة موحدة (.....) فتركيب تركيا الإقليمي المتعدد يمنحها القدرة على المناورة في العديد من المناطق ومن ثم فهي تتحكم في منطقة نفوذ في جوارها المباشر." [5].

1-Tolga Bilener"les détroits atouts stratégique moyen de la turque", AFRI ,(volume VIII ,2007) P.P. 750-754.

2- أورهان كور أوغلو وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص. 589 .

3 – حسين دلي خوشيد، تركيا و قضايا السياسة الخارجية، (ب ب ن: دراسة من منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999)، ص. 12.

4- وزير خارجية تركيا ومهندس سياستها الخارجية عمل رئيسا لقسم العلاقات الدولية في جامعة بايكنت قبل أن يعين مستشارا لرئاسة مجلس الوزراء اثر تشكيل العدالة والتنمية للحكومة سنة2002.

5"-I'm term of geography, turkey occupies a unique space, as large country in the midst of afro-Eurasia's vast landmass, it may defined as a central country with multiple regional identities that cannot be reduced to one unified character (……) turkey's diverse regional composition bends it the capability of maneuvering in several regions simultaneously, in the sense it controls an area of influence in its immediate environs " in:

-Ahmet Dawtoglu ,"turkey's foreign policy vision ,an assessment of 2007", insight Turkey , (vol. 10, N°1 2008), P. 80.

انطلاقا من هذه المكانة الجغرافية والأهمية الجيوبوليتيكية التي تحتلها تركيا يحاول صناع القرار الأتراك استغلال هذه المزايا لبلدهم والاستفادة منها في جعله بلدا مركزيا في إقليمه وفاعلا على المستوى الإقليمي و العالمي، وهو عكس ما كانت عليه توظيف العامل الجغرافي قبل نهاية لحرب الباردة، بحيث كانت تركيا مرتبطة فقط بالغرب وبمؤسساته، لكن الحرب الباردة وما تبعها من تحولات دفع تركيا إلى الالتفات إلى دوائرها الجغرافية الأخرى، وانتهاج سياسة فعالة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى و البلقان والقوقاز، وبهذا بدأ العالم التركي في مجالها الجغرافي، ولكن هذه التغيرات أيضا وضعت تركيا بين مجموعتين من التحديات : الأولى تتضمن التحديات التقليدية والمتعلقة بالأمن الوطني والتوترات الحدودية والاستقرار السياسي، أما الثانية فتشمل الكيفية أو الطريقة التي تساعد للوصول الى سياسات ناجحة، منها كيفية الوصول إلى الاسواق العالمية، ضمان الاستقرار الاقتصادي، تأمين مستلزماتها من الطاقة، وأكبر تحدي لها عضويتها في الاتحاد الاوروبي[1].

المطلب الثاني: العوامل المتغيرة نسبيا (العامل الاجتماعي والثقافي):

يشكل الشعب التركي كتلة بشرية موازية بأهميتها للموقع الجغرافي للبلاد، بحيث تحتل تركيا المرتبة 17 عالميا من حيث عدد السكان والذي يبلغ 80810525 نسمة أي ما يقارب 81 مليون نسمة سنة 2017، والمتوقع أن تصل إلى 82 مليون نسمة مع نهاية 2018، وهذه الزيادة في عدد السكان مقارنة بالسنوات الماضية راجعة إلى مجموعة من المحفزات والسياسات التي تبنتها الحكومة التركية من أجل التشجيع على الانجاب بنسبة لا تقل عن 3 أطفال لكل أسرة، وتعتبر الفئة العمرية الغالبة على تركيبة الشعب التركي هي فئة الشباب، وتتمركز أغلبية السكان في المدن، مما يعني أن تركيا دولة فتية مقارنة بشعوب أوروبا التي تعاني من انخفاض في الفئة العمرية حتى وصفت قارة أوروبا " بالقارة العجوز"، ما يمكنها هذا من لعب دور هام على الصعيد الاقليمي والدولي في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والدينية [2].

1-Kirisci Kemel, "Turkey's foreign policy in turbulent times", chaillot paper, (institute for security studies,N. 92, September 2006), p .07.

2- علي حسين باكير، "تركيا الدولة والمجتمع- المقومات الجيوسياسية والجيوإستراتيجية "، المرجع السابق الذكر، ص. 21.

جدول رقم (2) خاص بالإحصاء السكاني[1] 2017

تحتل تركيا المرتبة الثامنة عشر عالميا لسنة 2017 بعدد سكان يبلغ:	
عدد السكان	80810525 (بالتقريب 81 مليون نسمة)
نسبة الحضر	%92.5
أسرع معدل للنمو	في منطقة جنوب شرق تركيا
التركيبة العمرية	
ذكور	40535135 نسمة
إناث	40275390 نسمة
0-14 سنة	23%(9769101 ذكور مقابل 9264987 إناثا)
15-64 سنة	67%(الذكور 27732601 مقابل 27149051 إناثا)
65 سنة فما فوق	8.5%(الذكور 3033433مقابل 3861952 إناثا)
معدل نمو السكان السنوي	%1.24
الديانة الغالبة	الإسلامية>99 %
العرق الغالب	التركي 70-80%
الأقليات	الأكراد (20-30%)، الرازيون (فرع من الأكراد يتكلمون لهجة خاصة بهم وهي فرع من اللغة الكردية)(2-3%)، العرب(2%)، الشركس (0.5%)، الجورجيون (0.5%) أقليات أخرى : أرمن، يونان، أشوريون، آراميون، كبلدان (مع العلم أن الأشوريون السريان الكردان الآراميون) هم شعب واحد وقومية واحدة ينتمون لكنائس متعددة، بوسنيون، ألبان، شيشانيون، بلغار، الآريون وغيرهم، تعد الأقليات القومية، التتارية، الأذرية، الغاغارية، الأوزبكية، القرغيرية، التركمانية، الكازانية، أقليات تركية.

المصدر: علي حسين باكير، "تركيا الدولة والمجتمع- المقومات الجيوسياسية والجيوإستراتيجية ، المرجع السابق الذكر، ص. 25. (بتصرف)

1 - **Turkish statistical institute ,** see more in ;
http://www.turkstat.gov.tr/UstMenu.do?metod=istgosterge

كما تعتبر اللغة التركية هي اللغة الرسمية في تركيا التي كانت تكتب بالأبجدية العربية إلى أن جاء كمال أتاتورك وفرض كتابتها بالأبجدية اللاتينية من ضمن برنامجه العام القاضي بتغريب تركيا، وبالإضافة إلى اللغة التركية، تنتشر في بعض الأوساط اللغة العربية و الكردية، أما رجال الأعمال وكبار الموظفين فعادة ما يستعملون اللغة الفرنسية أو الانجليزية[1] .

أما بالنسبة للديانة فيدين غالبية الأتراك بالدين الإسلامي حيث تمثل نسبة المسلمين 99% من مجموع السكان أغلبيتهم ينتمون إلى مذهب السنة بنسبة 85 %، كما تتواجد مجموعات من الشيعة تقدر 15-20 مليون شخص، 30% منهم من الأكراد، كما نجد نحو حوالي 25000 إلى 30.0000 يهودي وعدة ملايين من المسيحيين الشرقيين يعيشون في جنوب شرق تركيا وحوالي 3000 من اليونان الأرثودوكس[2].

رسم بياني رقم (01) يوضح : المجموعات الدينية في تركيا

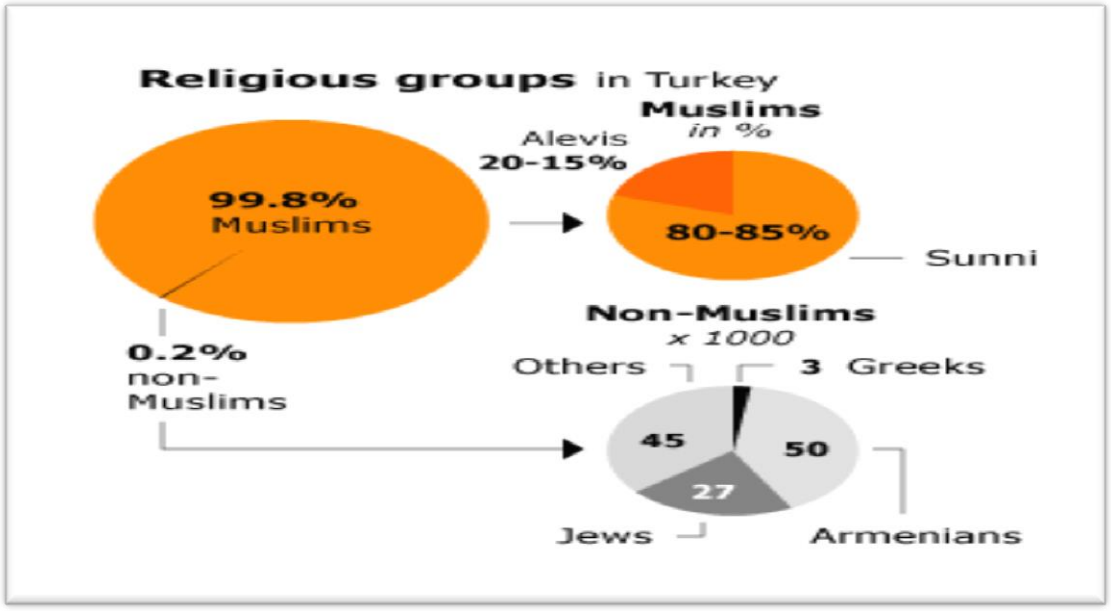

Source : https://bit.ly/2SSHBJH, accessed on ; 12/11/2018.

في هذا الصدد لم تقلل عمليات التحديث والتحضر في تركيا، من مستوى التدين في البلاد، فعلى الرغم من جهود العلمنة والتحديث، فإن القيم الإسلامية بقيت صامدة، ولم تنجح عملية العلمنة والتغريب في أن تحل محل وظيفة الدين الميتافيزيقية.

1- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، (ج1، ط4، ب ب د: مركز الطباعة الحديث، ب س ن)، ص. 710.

كما يُعتبر المجتمع التركي، مجتمعًا أكثر محافظة من غيره من المجتمعات مقارنة بالعديد من الدول الغربية، فعلى الرغم من أن هناك عمليات تحول ديني مستمر في تركيا، إلا أن هناك ازديادًا في نسبة التدين كذلك، فقد انبثقت رؤى جديدة تجاه الإسلام وقد انتشرت في المجتمع التركي بشكل واسع، ويرى عدد من الباحثين أن التدين في تركيا لا يتحدى عملية الحداثة والتحديث[1].

بالإضافة إلى كذلك، تشكل تركيا اليوم من ناحية التعدد العرقي والديني والثقافي صورة مصغرة عن السلطنة العثمانية ولو بنسب و أحجام مختلفة، حيث تحتوي (كما جاء في الجدول السابق، وكما هو موضح ضمن الدائرة النسبية أدناه) على الأرمن، اليونان، الأكراد، العرب، الجورجيون، الشركس، القوقازيون واليهود، لكن هذا لا يمنع أن الأتراك يمثلون أغلبية الشعب التركي إلى جانب أكبر أقليات وهما الأكراد والعرب.

رسم بياني رقم (02) يوضح: المجموعات الاثنية في تركيا

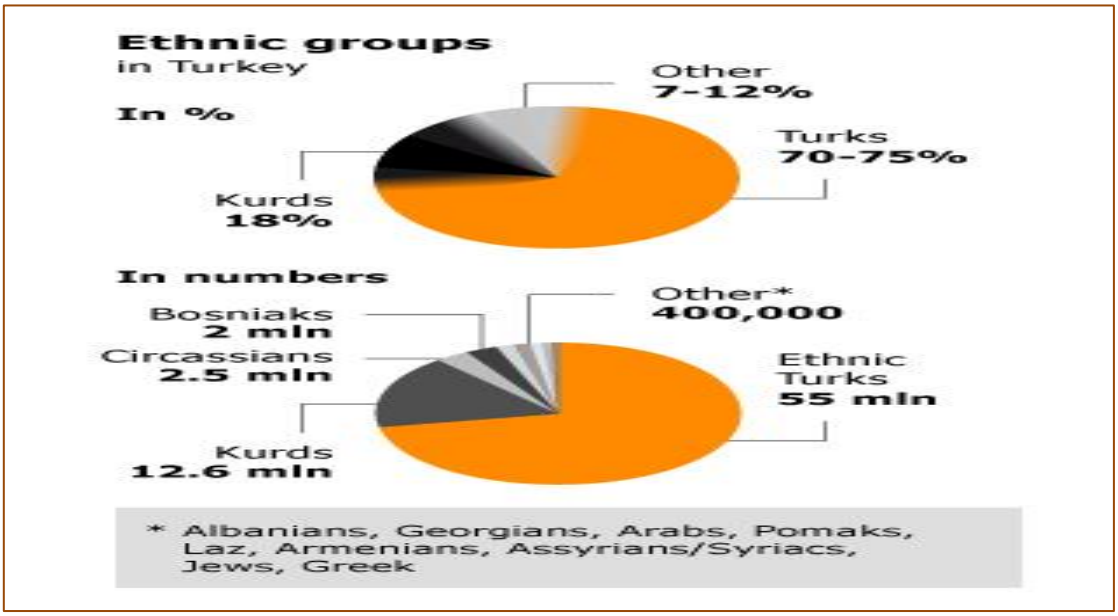

Source : https://bit.ly/2NksaUF, accessed on ; 12/11/2018.

1- غمزة جوشكن، "التدين في تركيا: الإيمان وأنماط الحياة من خلال التجاذبات الاجتماعية"، مركز الجزيرة للدراسات، 31 ديسمبر 2012، على الرابط: https://bit.ly/2T8Rimz ، تاريخ الدخول: 2016/01/16

تعتبر الأقليات المتعددة أهم المعضلات التي تواجه الدولة التركية مما يخلق ضرورة بناء أسس اجتماعية قوية للدولة وذلك لتحقيق تكامل قومي يقف في وجه أي أطماع خارجية لاستعمال هذه الأقليات كورقة ضغط بهدف خلق اضطرابات داخلية للدولة التركية[1].

و هو ما نجح في تحقيقه "مصطفى كمال أتاتورك"[2] إبان إعلان الجمهورية سنة 1923 حيث ألغى مفهوم الأقليات العرقية ليحصره فقط في الجانب الديني، وذلك أثناء بناءه الدولة حيث أراد توحيد الأتراك عرقيا ليكون كل الموجودين في تركيا أتراكا من حيث الثقافة واللغة والتراث.

في نفس السياق، تعمل تركيا على تفعيل تعايش الحضارات والأديان بدلا من صدامه وذلك من خلال العمل على ضمان حقوق الأقليات خاصة الأقلية الكردية بشكل يعمل على تأسيس الدولة القوية متعددة الأعراق والأديان[3].

المطلب الثالث: العوامل سريعة التغير (العامل السياسي، الاقتصادي و الخارجي):

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى طبيعة النظام السياسي التركي وكذا أهم ما يميز اقتصاده باعتبار أن هذان المتغيران أساسيان في تشكل الهوية الوطنية التركية ومعالم خصوصيتها ويعتبران أكثر العوامل تغيرا من فترة إلى أخرى اضافة الى العامل الخارجي المتمثل في الإعراف الدولي.

أولا: النظام السياسي في تركيا:

نص الدستور التركي لعام 1982 –قبل التعديل– على أن النظام السياسي في التركيا جمهوري برلماني ديمقراطي وعلماني، وبالنظر إلى هذا النظام من الناحية النظرية، فإننا لا نجد ما يميزه على اعتبار أنه نظام ديمقراطي محدود الأطر، وقواعد اللعبة السياسية فيه مضبوطة على ايقاع العلمانية الأتاتوركية التي يحميها الجيش، لذا فقبل 2002 لم تشهد الحياة السياسية في تركيا أي تغييرات جوهرية

1– كمال السعيد حبيب، الأقليات والسياسة في الخبرة العثمانية من بداية الدولة البنيوية وحتى نهاية الدولة العثمانية (621م–1908م)، (مصر: مكتبة مدبولي، 2002)، ص. ص. 205–206 .

2– يعد مؤسس تركيا الحديثة بحيث قاد حركة المقاومة العسكرية والسياسية ضد "معاهدة سيفر" المنعقدة في 10اوت1920والتي جردت تركيا بموجبها من أراضي واسعة، كما قام بإلغاء الخلافة العثمانية وأصبح رئيسا للجمهورية التركية وأسس حزب تركيا الفتاة، ولمزيد من المعلومات عن كمال أتاتورك أنظر:

– عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، المرجع السابق الذكر، ص. 27.

3– علي حسين باكير، "تركيا الدولة والمجتمع– المقومات الجيوسياسية والجيوإستراتيجية" ، المرجع السابق الذكر ، ص.21.

تنعكس على توجهات الدولة في الخارج، وحتى بارغم من إمكانية التغيير، كان الجيش يتدخل لاجهاضه وإعادة الأمور إلى نصابها.

في مقابل ذلك، نجحت تجربة حزب العدالة والتنمية منذ 2002 في جعل النظام السياسي في تركيا نموذجا يلفت الإنتباه خاصة في الدول الإسلامية والعربية، وأصبح الجميع اليوم يتحدث عن " **النموذج التركي**" (**The Turkish Model**) الذي يجمع بين ثلاثة قيم أساسية هي **الديمقراطية، العلمانية والإسلام.**[1]

وقد جرى نقاش واسع حول طبيعة النظام السياسي التركي حول جدوى اعتماد النظام الرئاسي من قبل حزب العدالة والتنمية وقبله الرئيس الثامن لتركيا" تورغوت أوزال " والرئيس التاسع سليمان ديميريل على شاكلة الولايات المتحدة الأمريكية، لكن هذا المسعى لقي رفض من قبل الأحزاب المعارضة (الحزب الجمهوري والحركة القومية)، بحجة أن هذا النظام سيفتح عهد جديد لسيطرة حزب العدالة والتنمية على الحياة السياسية في البلاد، إلا إن النظام السياسي وخاصة بعد تعديل 2007 الذي يتيح انتخاب الرئيس بشكل مباشر عن طريق الاقتراع العام أصبح أقرب إلى النظام شبه رئاسي الفرنسي (French semi-presidency)[2].

في أفريل 2017، صوت 51.4% مقابل 48.6% من الناخبين الأتراك بالموافقة على تعديلات دستورية واسعة اقترحها الرئيس رجب طيب أردوغان بهدف تحويل نظام الحكم من نظام برلماني إلى نظام رئاسي، يمنح الرئيس صلاحيات أوسع وأكبر – وهو المشروع الذي نجح في تمريره الرئيس أردوغان على خلفية محاولة الانقلاب الفاشلة في جوان 2016– لكن الشارع التركي شهد انقساما حادا حول هذه التعديلات الدستورية، حيث اعتبر مناصرو أردوغان أنها ستعزز من فعالية السلطة التنفيذية، في حين رأى المعارضون أنها ستمنح إردوغان صلاحيات واسعة كفيلة بتقويض الديمقراطية في تركيا. لتدخلت هذه التعديلات الدستورية حيز التنفيد مع الانتخابات الرئاسية و التشريعية المسبقة في جوان 2018، ليصبح نظام الحكم في تركيا نظاما رئاسيا، يقوم على: [3]

1- المرجع نفسه، ص. 26.

2 - Omer Faruk Ertürk," Winner Pays It All: Who is Loser Then? The Current Parliamentarism In Search of Presidentialism in Turkey" **,** TJP Turkish Journal of Politics, (Vol. 2 No. 1 Summer 2011),p. 76

3-https://bit.ly/2BN5p7f- ، accessed : 18/12/2018.

1- المؤسسات الدستورية:

يتكون النظام السياسي في تركيا حسب التعديلات الدستورية والمعمول بها الآن- والذي ينص على أنه نظام رئاسي يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات- من:

أ/ السلطة التشريعية :

تمثلها **الجمعية الوطنية -أو المجلس الوطني التركي الكبير**- "البرلمان"، تمارس صلاحية التشريع وفقا للمادة 7 من الدستور، وقد شكلت التعديلات الدستورية، التي اقترحها أردوغان وتم إقرارها في استفتاءٍ شعبي لحظة فارقة في تاريخ الحياة السياسية التركية. وبموجب التعديلات الدستورية التي تم العمل بها بعد الانتخابات التشريعية والرئاسية التي عقدت في جوان 2018، تم رفع عدد نواب البرلمان من 550 إلى 600 عضواً، بالتزامن مع خفض سن الترشح لخوض الانتخابات من 25 إلى 18 سنة. وستصبح عضوية البرلمان لمدة خمس سنوات، بعدما كانت لمدة أربع سنوات. وسيحق للبرلمان ممارسة دوره في الرقابة والتفتيش- بعدما كان هناك تشابك في النظام السابق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية تمنع البرلمان من أداء دوره- فضلاً عن طلب فتح تحقيق مع الرئيس أو نوابه أو الوزراء، دون ان يدعو الرئيس لإجراء انتخابات عامة. وسيكون في مقدور البرلمان الدعوة لإجراء انتخابات تشريعية جديدة في حال موافقة ثلاثة أخماس أعضائه على ذلك. وستسقط العضوية البرلمانية عن النواب الذين يتم تعيينهم في منصب نائب رئيس أو وزير.[1]

ب/ السلطة التنفيذية :

منذ إقرار نظام التعددية الحزبية، أشرف مجلس الوزراء ورئيسه على السلطة التنفيذية، بالتزامن مع تمتع رئيس الجمهورية التركية بسلطة "رمزية" باعتباره ممثلاً للجمهورية ووحدة الشعب التركي. وكان رئيس الوزراء يحصل على الثقة بتصويتٍ من أعضاء البرلمان وغالباً ما كان زعيم أكبر الأحزاب الممثلة فيه. بعد التعديل الدستوري في أكتوبر 2007، أصبح الرئيس يُنتخب من قبل الشعب عن طريق الإقتراع العام بالأكثرية المطلقة للأصوات الصحيحة، من بين النواب الذين أتموا الأربعين من العمر ممن أكملوا

1 -https://bit.ly/2BN5p7f, accessed on : 25/12/2018.

الدراسة العليا أو من بين المواطنين الأتراك المؤهلين للانتخاب نوابا. فترة ولايته خمس سنوات، ويمكن انتخابه لفترتين على الأكثر، علما أنه يجب أن يتنحى عن عضوية الحزب حال اعتلائه السلطة.[1]

إلا أن النظام السياسي التركي شهد تحولاً كبيراً في أعقاب إقرار التعديلات الدستورية في أفريل 2017، والتي نصت على إلغاء منصب رئيس الوزراء ومنح صلاحياته التنفيذية للرئيس ومنها تعيين كبار مسؤولي الدولة كالوزراء ونواب الرئيس- فالملاحظ أنه في النظام السابق كان هناك نوع من التداخل بين صلاحيات الرئيس ورئيس الوزراء وهو ما يفتح دائما مجالا لسوء الفهم والخلافات، مع الأخذ في الاعتبار الخلاف الأخير الذي حدث بين الرئيس رجب طيب اردوغان و أحمد داوود اغلو، وبالتالي فإن الهيكل المزدوج سوف يخلق باستمرار اضطرابات جدية في عمل السلطة التنفيذية، وكان هذا سبب إلغاء منصب رئيس الوزرء، إضافة إلى مهام أخرى أنيطت للرئيس حيث أنه سيتولى قيادة الجيش، وسيكون في مقدوره إعلان حالة الطوارئ وإعداد الميزانية العامة دون أن يتوجب عليه قطع صلته بحزبه. وسيصدر الرئيس المراسيم المتعلقة بالمسائل التنفيذية التي لا ينظمها القانون بشكلٍ واضح. وستمتد فترة ولايته إلى 5 أعوام يمكن تجديدها لمرّة واحدة فقط . [2]

بالنظر الى الصلاحيات الواسعة لمؤسسة الرئاسة استدعت استحداث عدد من الهيئات الاستراتيجية والسياسية التابعة للرئاسة التركية، والتي سوف تكون الى جوار الرئيس في هندسة السياسة الداخلية والخارجية للبلاد وهي: (هيئة العلوم والتكنلوجيا وسياسات التجديد، هيئة سياسات التعليم والتدريس، هيئة السياسات الاقتصادية، هيئة السياسات الامنية والخارجية، هيئة السياسات القانونية، هيئة السياسات الثقافية والفنية، هيئة السياسات الغذائية والصحة، هيئة السياسات الاجتماعية، هيئة السياسات الادارية المحلية). وكذلك استحداث اربعة مكاتب نشطة مرتبطة برئيس الجمهورية وهي : (المكتب المالي، مكتب الموارد البشرية، مكتب التكنلوجيا، ومكتب الاستثمار)، بالاضافة الى تقليص عدد الوزارات ودمج بعضها في بعض، والتي أصبح عددها 16 وزارة بعدما كانت 26 وزارة ، وهو ما سوف توضحه الصورة أسفله[3].

---

1 -Recep Türk," Feasibility of Presidential System in Turkey", TJP Turkish Journal of Politics, (Vol. 2 No. 1 Summer 2011), p 35.

2- https://bit.ly/2BN5p7f, accessed : 18/12/2018.

3- "تركيا النظام السياسي والتوجه الخارجي"، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، على الرابط:

www.fikercenter.com

تاريخ الدخول، 2018/12/12 .

شكل رقم(3) التشكيلة الرئاسية للجمهورية التركية[1]

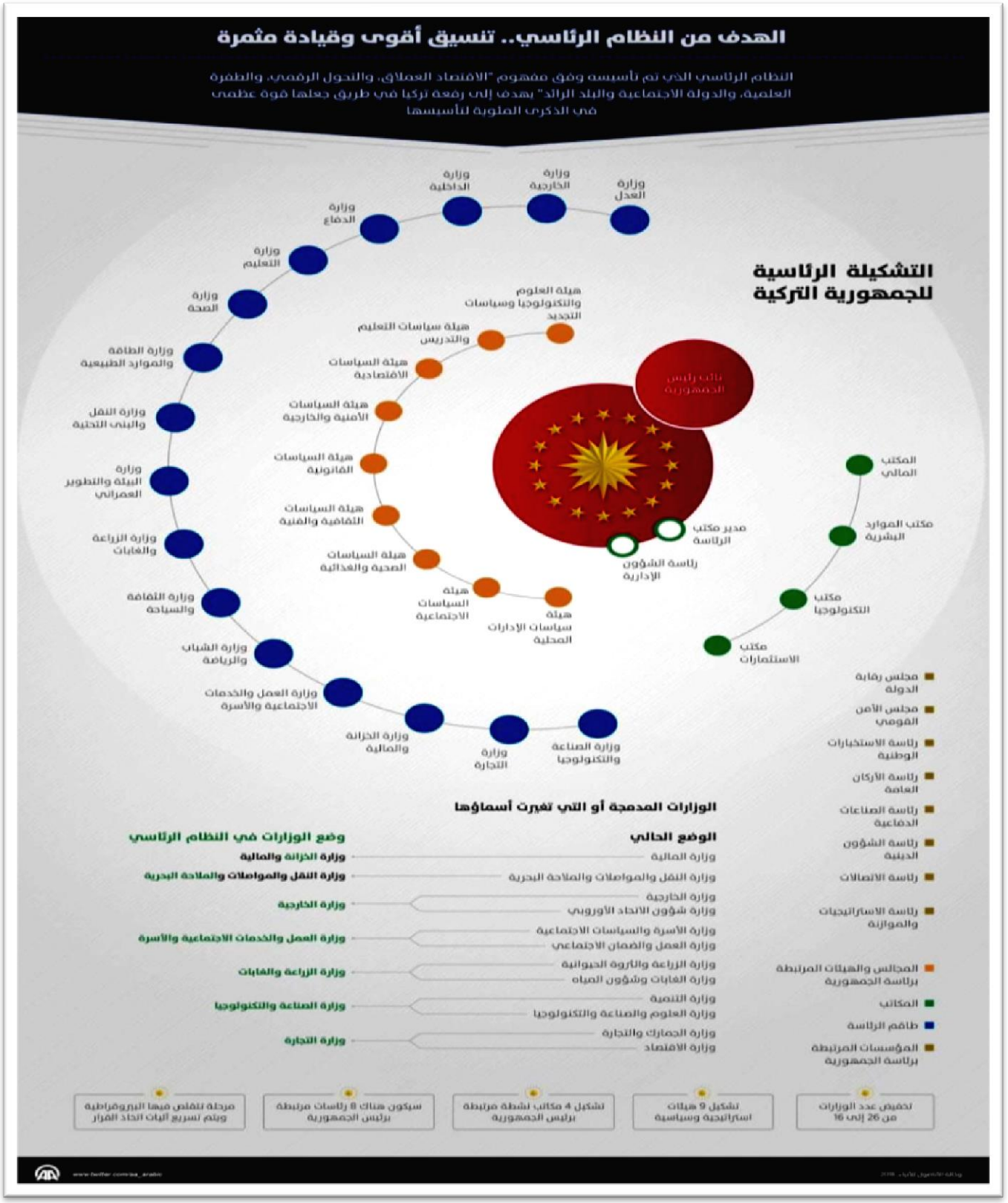

1- المرجع نفسه.

ج/ السلطة القضائية:

تمارس السلطة القضائية في تركيا محاكم مستقلة وجهات قضائية عليا نيابة عن الشعب التركي. يستند القسم القضائي في الدستور إلى مبدأ سلطة القانون، تم تأسيس السلطة القضائية وفقًا لمبادئ استقلال المحاكم وتأمين مدة تولي القضاة لمناصبهم، ويعمل القضاة بشكل مستقل؛ فهم يحكمون وفقًا لقناعتهم الشخصية واستنادًا إلى أحكام الدستور والقانون والنظام القانوني. يجب أن تنصاع الجهات التشريعية والتنفيذية لأحكام المحاكم ولا يمكنها تغيير أو تأخير تطبيق هذه الأحكام. وبشكل عملي، تبنى الدستور النظام القضائي ثلاثي الجهات وتبعًا لذلك، انقسم النظام القضائي إلى 3 فئات هي: القضاء العدلي و القضاء الإداري والقضاء الخاص.[1] وتدخل المحاكم العسكرية ضمن نطاق القضاء العسكري.

واعتبر الدستو، فيما يخص بالقضاء الدستوري المحكمة الدستورية، وبالنسبة للقضاء العدلي محكمة التمييز، وبالنسبة للقضاء الإداري المحكمة الإدارية العليا، وفيما يخص بالقضاء العسكري محكمة التمييز العسكرية والمحكمة العسكرية الإدارية العليا، وبالنسبة للخلافات الناجمة عن الطرق القضائية محكمة فصل المنازعات كمحاكم عليا في الدولة. وهناك أيضا ضمن السلطة القضائية ديوان المحاسبة والمجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين.

لقد أخذت حكومة العدالة والتنمية "خطوات جادة واضحة محددة نحو إعادة هيكلة مؤسسات تركيا وتشريعاتها الدستورية والقانونية لتتواءم مع معايير كوبنهاجن؛ تلك التي تركز على استقرار المؤسسات بالشكل الذي يمثل ضمانة للديمقراطية وترسيخ دولة القانون، واحترام حقوق الإنسان وحماية الأقليات" [2] وقد تركزت معظم هذه التغييرات على تعزيز وترسيخ الحقوق والحريات الأساسية وتقليص دور المؤسسة العسكرية وتطوير وتوطيد الكيان الديمقراطي في البلاد.

2- المؤسسة العسكرية ودورها في الحياة السياسية التركية:

المؤسسة العسكرية هي واحدة من أبرز مؤسسات النظام السياسي في تركيا، وهي الأقدم والأكثر تنظيما في تاريخ الدولتين السلطانية والجمهورية، كانت ولا تزال عماد الدولة، فمصطفى كمال اتاتورك لم يكتفي بتأسيس جيش على أسس تنظيمية وتقنية حديثة فحسب، وأنما بناه أيضا على أسس عقيدية

1- «لمحة عن تركيا، البنية القانونية والسياسية». تاريخ الدخول: 5 ماي 2016. نقلا عن موقع: https://bit.ly/2T8dNIt

2- طارق عبد الجليل، "الجيش و الحياة السياسية_تفكيك القبضة الحديدية"، من كتاب: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، المرجع السابق الذكر، ص. 78.

وسياسية تتضمن رؤية للسياسة العامة وللدور في بناء الدولة، والحفاظ على هويتها [1]، ليكون بهذا حامي للمبادئ الأتاتوريكة وللهوية العلمانية.

يمكن تلمس أثر الجيش التركي في مجمل الأحداث التي جرت بعد تأسيس الجمهورية، لكن هذا الجيش تدخل بشكل مباشر من خلال أربعة انقلابات عسكرية خلال أقل من40عاما، لتغيير حكومات مدنية منتخبة لأسباب مختلفة في مقدمتها حماية النظام العلماني.

كان أول الانقلابات وأكثرها عنفا في27 ماي1960عندما أطاح الجيش بحكومة "عدنان مندريس "بعدما وجهت له اتهامات بالسماح للقوى الدينية بالعمل بحرية كانت الحكومات العلمانية السابقة قد منعتها تماما، ورغم أن "مندريس" في الأصل إسلاميا فإن مجرد محاولته تخطي شكل العلمانية الذي شرعه أتاتورك كان كفيلا بمحاكمته وإعدامه مع ثلاثة من وزرائه بتهم غير جدية [2].

جاء الانقلاب الثاني في مارس1971، و هذه المرة لحماية الحسابات الأميركية حيث كانت البلاد تشهد صراعات دموية بين القوى اليسارية التي تصدت لها القوى اليمينية(الإسلامية و القومية) بدعم من الدولة المدعومة من واشنطن التي كانت تتخوف للتيار اليساري أن يتحول إلى قوة جدية في الشارع التركي، خاصة بعد أن قام اليساريون الذين تدربوا في مخيمات المنظمات الفلسطينية في لبنان بعمليات مسلحة استهدفت القواعد الأميركية، و العاملين فيها وقتلوا القنصل الإسرائيلي في إسطنبول.

الانقلاب الثالث في سبتمبر1980وسط ظروف داخلية مماثلة لكن هذه المرة بأبعاد إقليمية، حيث كانت تركيا تعيش ظروف التمرد الكردي في جنوب البلاد بالإضافة إلى صعود القوى اليسارية، في وقت شهد إقليميا تداعيات الثورة الإيرانية واندلاع الحرب العراقية – الإيرانية والاحتلال السوفياتي لأفغانستان، و كان كل ذلك يجري في غمرة الحديث عن نظرية الحزام الأخضر لبريجنسكي ضد الاتحاد السوفياتي.

أما الانقلاب الرابع فجرى في1997و كان انقلابا " نظريا " اكتفى فيها لجيش بإخراج الدبابات إلى الشوارع في أنقرة ليضطر رئيس الوزراء نجم الدين أربكان إلى الاستقالة، قبل أن يصل الجيش إلى مقر رئاسة الحكومة [3].

1- عقيل سعيد محفوظ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسية العامة، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص. 148.

2- فلاديمير افانوفيتش دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا: الاحزاب السياسية والجيش، (تر. يوسف ابراهيم الجهماني، سوريا: دار حوران للنشر، 1999)، ص. 21.

3 – المرجع نفسه، ص. 22.

و ما يميز تدخلات الجيش التركي، كونها تتم على خلفية حماية الوحدة الترابية، والحفاظ على الأسس التي قامت عليها الجمهورية التركية، وأن تدخلاته لا يتم من خلال استيلاء العسكريين على السلطة السياسية، بل تتبع بعودة طبيعية إلى واصلة الحياة السياسية على أسس ديموقراطية، من خلال الانتخابات والحكم المدني، وهذا على عكس التدخلات العسكرية في بقية دول العالم الثالث، التي تؤدي الى قيام دكتاتوريات عسكرية[1].

في نفس الاطار، تستمد المؤسسة العسكرية مكانتها المتميزة، من قوة الوضع السياسي والمؤسساتي الذي تتمتع به بموجب الدستور التركي، فنجد تدخلاتها في السياسة أساسا شرعيا لها من خلال المادة 35 من قانون المهمات الداخلية للجيش، التي تنص على أنه من حقه التدخل في السلطة إذا رأى خطرا على الجمهورية أو على ديمقراطيتها، لذا لم يتجرأ أحد طيلة عمر الجمهورية التي شهدت ثلاثة انقلابات –على الأقل من الناحية القانونية– على القول أن تدخل الجيش في السلطة غير شرعي، بل أحيانا ما يتقدم السياسيون لتذكير المجتمع بأن للجيش واجبات دستورية يقوم بها[2]، و يتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية التركية من خلال مؤسستين: مجلس الأمن القومي، والمكتب الحكومي لإدارة الازمات، والذي يرأسه الأمين العام لمجلس الأمن القومي، وتتساوى صلاحيته إلى حد ما بصلاحيات رئيس الوزراء، كما يملك صلاحيات اصدار القرارات الملزمة في حالات الطوارئ[3].

بتراكم كل تلك السلطات والصلاحيات، أصبحت المؤسسة العسكرية التركية قوة تسيطر وتدير السلطة السياسية من خلف الستار، وفاعلا أساسي لا يمكن تجاهله عند دراسة وتحليل طبيعة النظام السياسي في تركيا، إلا أنه وفي الفترة الأخيرة ومنذ صعود حزب العدلة والتمنية للحكم، ومع التغيرات التي طرأت على البيئة الداخلية والخارجية الإقليمية، بدأ دور الجيش يتراجع في الحياة السياسة، كنتيجة لحزمة من القوانين المعدلة والتي تحدد العلاقة المدنية– العسكرية وهذا حتى تتواءم مع معايير كوبنهاكن لتحقيق الشروط اللازمة للعضوية في الاتحاد الأوروبي، كان آخر هذه التعديلات في 2010، التي تمس مواد تخص الاصلاح السياسي وتطور العلاقات المدنية–العسكرية والدمقرطة والعلاقات الاثنية والحريات، لكن

1 – شفيعة حداد،" توجهات السياسة الخارجية التركية بعد للحرب الباردة"، مذكرة ماجستير، (باتنة: جامعة الحاج لخضر ، كلية الحقوق، قسم لعلوم السياسية، 2003)، ص. 33.

2- ياسر احمد حسين، المرجع السابق الذكر، ص. 50.

3 – جلال عبد معوض، "صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية"، المستقبل العربي، (العدد127، جانفي1998)، ص. 21.

أهمها شملت مواد ومفردات تتعلق بالمجلس العسكري الأعلى والقضاء العسكري، وأصول المحاكمات، والنظم الانتخابية وقانون العقوبات.

و بناء عليه، عدلت المادة 125 من الدستور، التي تقضي حصانة على قرارات المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وتمنع الطعن فيها، جاء التعديل بما يسمح بالطعن في هذه القرارات أمام القضاء، وهذا تطور غير مسبوق في العلاقات المدنية –العسكرية في تركيا، وطالت التعديلات أيضا القضاء العسكري، الذي اقتصر اختصاصه بعدها على الجرائم العسكرية، ولا تجوز محاكمة مدنيين أمام القضاء العسكري إلا في وقت الحرب.

كما تبعت تلك التعديلات تغيرات نسبية في " وثيقة الأمن القومي"، أو ما يعرف باسم " الكتاب الأحمر"، فقد قرر مجلس الأمن القومي في (أكتوبر 2010) إجراء تعديل عبر تحديده لطبيعة التهديدات الداخلية للأمن القومي، من الأصولية الإسلامية إلى المنظمات الراديكالية الارهابية، كما تغيرت مصادر التهديد الخارجية باسقاط إسم سورية وروسيا، وإضافة " إسرائيل" إلى قائمة مصادر التهديد[1].

وتواصلت حملات الاعتقالات و المحاكمات التي شنتها الحكومة ضد افراد من الجيش على خلفية اتهامهم بالتحضير لانقلاب عسكري في قضيتي " **باليوز و ارغنكون**" وهما خطتان انقلابيتان كانت قد عملت مجموعة من ضباط الجيش التركي على وضعهما بغية تنفيذها ضد الحكومة، إلا أن عام 2014، شهد الافراج عن عدد منهم، ومن بينهم ضباط من اعلى المراتب، كذلك في 31 مارس 2015 وتحضيرا للانتخابات البرلمانية، قامت الدائرة الرابعة لمحكمة الجنايات في اسطنبول بترئة 236 عسكريا كان الحكم عليهم بالسجن بتهمة التحضير للانقلاب. [2]

ولكن سرعان ما شهدت تركيا في جويلية 2016 محاولة انقلاب أخرى فاشلة ضد الرئيس رجب طيب إردوغان. واتهم حزب العدالة والتنمية رجل الدين المعروف فتح الله غولن وحركة "خدمة" التابعة له، والتي وصفت بـ"الكيان الموازي"، بالوقوف وراء محاولة الانقلاب. كما شهدت مرحلة ما بعد محاولة الانقلاب اعتقال عشرات الآلاف من أفراد الجيش وحتى أفراد خارج القطاع على خلفية اتهامات بالانتماء إلى حركة "خدمة".

---

1 – عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية– التغيير، المرجع السابق الذكر، ص. 77.

2 - Hürriyet Daily News, "236 acquitted in Balyoz coup case", March 31, 2015. Accessed on : 31/12/2018, available at: https://bit.ly/2SX5P5T

3- منظمات المجتمع المدني:

تعد تركيا من الدول القليلة في العالم التي تتقدم فيها حركة المجتمع المدني على حركة الدولة، غير أن المنظمات الأهلية مزالت تصطدم في حركتها بمبادئ الكمالية والتي تحول دون الانفتاح الكامل للمجتمع على المفاهيم المعاصرة في الحرية والديموقراطية وحقوق الانسان.

يحدد الدستور التركي لسنة 1982، الحريات والحقوق الساسية، مثل الاضراب والتظاهر وحرية الصحافة، غير أن حرية النشاط السياسي مقتصرة على فئات محددة، بينما تمنع فئات أخرى، فلا يحق للنقابات والجمعيات ممارسة أي نشاط سياسي، كما يحظر على الموظفين، القضاة، العسكريين، أساتذة الجامعة، ولطلبة عضوية الأحزاب السياسية ولا يحق لهم امتلاك أي فروع نقابية.

بالرغم من هذا يوجد في تركيا ألاف المنظمات الأهلية والنقابية والفكرية والاقتصادية، التي تعكس تنوع المجتمع التركي وغناه العرقي والاجتماعي، ولكن ازمة المجتمع في غلبة الريف وطابعه، وحتى أن ما يبدوا مدنا هي في الحقيقة قرى كبيرة في نظامها الاجتماعي، ولم ينزع الناس الى التمدن اذ مزالوا ينتمون ألى مجتمعانهم التقليدية، أو هم في مرحلة انتقالية قلقة بين الريف والمدينة، وهذا من أسباب الإقبال الكبير على الأحزاب الاسلامية في تركيا في رأي العديد من الباحثين[1].

وما دعم قوة المجتمع المدني في تركيا تلك الإصلاحات التي اتخذها الرئيس "**تورغوت أوزال**" بالغاءه بعض مواد قانون العقوبات (163،141،142)، التي كانت تعاقب بالإعتقال كل من يقوم بالدعاية الدينية أو اليسارية المتطرفة وكل من يقوم بانشاء تجمعات فكان هذا العامل مساعدا ومطمئنا لمنظمات المجتمع المدني خصوصا الدينية منها، كما وشهدت حركة المجتمع المدني التركي قفزة نوعية في عهد حكومة العدلة والتنمية حيث زاد عدد مؤسساته ليتجاوز في الوقت الراهن 173 ألف جمعية أهلية، وأكثر من 110 آلاف وقفية منتوعة تقدم خدمات صحية وتعليمية واجتماعية وبيئية ورياضية وتكنلوجية، يغطي نشاطها كل انحاء تركيا، كذلك وجود اكثر من 50 حزب سياسي، وعشرات الروابط الأهلية والنقابية، واتحادات الطلابية المنتخبة انتخابا حرا [2]، ليصل عددها في سنة 2011 إلى 88210 منظمة مجتمع

1- محمد نور الدين، حجاب وخراب: الكمالية وأزمات الهوية في تركيا، (دار رياض الريس للكتب والنشر، 2010)، ص. 67.

2- ابراهيم البيومي غانم،" الرؤية العربية لتركيا الجديدة"، مجلة السياسة الدولية، (عدد169، مجلد 42، جوان 2007)، ص. 189.

مدني، إلا أنها تبقى مقارنة بعدد السكان أقل بكثير مما عليه في دول الاتحاد الاوروبي، أين وصل عددها في ألمانيا إلى 2.1 مليون منظمة، وفي فرنسا إلى 1.47 مليون منظمة. [1]

4- النظام الانتخابي والأحزاب السياسية:

في بداية عهد الجمهورية التركية هيمن نظام الحزب الواحد حتى نهاية الأربعينات وقد اعتمد الحزب المبادئ الكمالية التي ترتكز على الأفكار العلمانية والقومية والإلغاء الكامل لمختلف الأفكار الأخرى وهو ما أدى إلى قيام ثورات وردود أفعال شعبية معارضة لهذه السياسة كالثورات الكردية وحركات المعارضة الإسلامية وقد تعرضت تركيا لعملية انسلاخ تام عن تاريخها ودينها من خلال حركة التغريب التي بدأت فعليا مع تأسيس الجمهورية[2]، مع ما قام به "أتاتورك" من تغيرات كبرى في هذا المجال لذلك فقد عاشت تركيا وضع الدولة الحائرة على مختلف الأصعدة فعلى المستوى الداخلي كانت فكرة العلمانية وفصل الدين عن الدولة هي الفكرة الكلية للحكم ولهوية الدولة، في المقابل نجد أن كل هذه الأفكار تمثل خروجا عن ثوابت تركيا التاريخية دولة وشعبا سواء بالنظر إلى الدور التاريخي الذي قامت به تركيا في العالم الإسلامي أو بالنظر إلى الاختلاف بين الشعب المسلم والدولة العلمانية المتعصبة التي تحارب التدين و تحظره[3].

واستمرت هذه الأوضاع إلى غاية 1950 حيث بدأت تركيا تعرف نوعا من الانفتاح الديمقراطي من خلال صعود الحزب الديمقراطي إلى الحكم بزعامة "عدنان مندريس" الذي فاز في الانتخابات العامة على الحزب الجمهوري بأكثرية الأصوات وقد أفرز هذا الصعود للأحزاب الديمقراطية نوعا من التغيير في أوضاع البلاد السياسية وقد حاول "مندريس" إحداث تغيرات جزئية تخص تقليص سيطرة بعض قيادات الجيش على أجهزة الدولة بالإضافة إلى قيامة ببعض الإصلاحات للحد من الإجراءات الأمنية الصارمة وإدخال نوع من المرونة في سياساته إزاء الظاهرة الدينية [4].

---

1 - بكر محمد رشيد البدور، المكانة الاقليمية لتركيا حتى عام 2020، دراسة مستقبلية،(قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2016)، ص. 122.

2- محمد ثلجي، المرجع السابق الذكر، ص. ص. 92-93.

3- طلعت رميح، "هل حسمت تركيا خيارها الحائر"، جريدة الشرق الأسبوعي، (العدد 7653، 30 ماي 2009)، ص.13.

4- سيف الدين وعبد الفتاح وسيد صدقي عابدين ، الأفكار السياسية الأسيوية الكبرى في القرن العشرين ، (مصر: مركز الدراسات الأسيوية ،2001)، ص. 455.

نتيجة لما سبق، بدأت التعددية تأخذ مسارها ، وعرفت السنوات اللاحقة ولادت العديد من الأحزاب التي يمكن تصنيفها في إطار مؤلف من ثلاثة (3) خانات : أحزاب اليسار و أحزاب اليمين و الأحزاب الاسلامية. اليسار احتفظ بوجوده عبر " حزب الشعب الجمهوري" Partisi ;CHP/ Republican People's Party)Cumhuriyet Halk) لسنوات ثم ما لبث عقب الانقلاب العسكري عام 1980 أن ترك موقعه لأحزاب يسارية أخرى أهمها " حزب الشعب الاشتراكي الديموقراطي" و" حزب اليسار الديموقراطي" و" حزب الشعب الجمهوري" مجددا.[1]

أما اليمين الذي مثله " الحزب الديمقراطي" بزعامة " عدنان مندريس" والذي تم حضره بعد انقلاب 1960 ترك موقعه لحزب " العدالة" بزعامة " سليمان ديميريل" وتلاه حزب " الوطن إلام" بزعامة " تورغوت أوزال" في الثمانيات وحزب " الطريق القويم" في التسعينيات.

من جانب آخر، بدأت الحركة السياسية الإسلامية مسيرتها بزعامة " نجم الدين أربكان" في مطلع الستينات تحت إسم " حزب النظام الملي"، واصلت طريقها مع " حزب السلامة الوطني" ثم " حزب الرفاه الإسلامي" ثم "حزب الفضيلة" الذي تمخض عنه حزب السعادة *Saadet*(Party/ (AK Parti; *–Partisi Adaletve Kalkınma* " حزب العدالة والتنمية و) *Partisi* ;SP/Felicity (Justice and Development Party)[2]. إلا أن هناك تيارات أخرى قومية تم حضرها في الانقلابات العسكرية وبقي منها " حزب الحركة القومية" (MHP; Nationalist *Milliyetçi Hareket Partisi* Movement Party) و" حزب الوحدة الكبرى".

في نفس السياق، يقوم النظام الانتخابي حسب ما ينص عليه الدستور على وجوب حصول الحزب المرشح على 10% من الأصوات العامة ليدخل البرلمان، كما أنه منذ إعلان التعددية والانفتاح الديمقراطي، لم يتمكن أي حزب من الحصول على الأغلبية التي تسمح له من تشكيل الحكومة بشكل منفرد بل كانت جميعها تقريبا تشكل حكومة ائتلافيه باستثناء انتخابات 1987، لكن بعد وصول حزب العدالة والتنمية **JDP** ذو الميول الإسلامية في 2002 استطاع منذ ذلك الوقت أن يشكل حكومته ويترأسها دون الدخول في ائتلاف.

1- منصور عبد الحكيم، تركيا من الخلافة الى الحداثة، (مصر: دار الكتاب العربي، 2013)، ص. 83.

2 - İsmail Hamdi Köseoğlu, "Is a Two-Party System Possible in Turkey?"TJP Turkish Journal of Politics ,(Vol. 2 No. 1 Summer 2011), p. 51.

بالإضافة إلى ذلك، كانت هذه الانتخابات الأقوى من حيث عدد المقاعد الذي يشغله منذ 1960 [1]، حيث تحصل الحزب في انتخابات الثالث من نوفمبر 2002 على 34,22 % من الأصوات و بالتالي تحصل على 356 مقعدا من أصل 550 مقعد، وهذا ما أهله لاستلام السلطة السياسية في البرلمان كما في الحكومة، و أن يحكم وحده دون الحاجة إلى ائتلاف، كما أن رئيس الدولة التركية "عبد الله غول " أحد أعضاء الحزب [2]، وفي هذا الصدد، نجد انتخابات 2002 أنهت عقود من الانقسام السياسي وضعف الحكومات، ومهدت لتغييرات جذرية في الداخل والخارج لا زالت تتفاعل إلى يومنا هذا وترسم معالم الدور الذي يمكن أن تلعبه تركيا في إقليمها.

بهذا استطاع حزب العدالة والتنمية الفوز خمس مرات على التوالي، ففي 2011 تحصل على حوالي 50% من نصبة الأصوات، كما هو مبين في الجدول رقم (03) أدناه:

جدول رقم (03) يبن نسبة الأصوات التي تحصل عليها حزب العدالة والتنمية في انتخابات 2011

	حزب العدالة والتنمية	حـــزب الشـــعب الجمهوري	حزب الحركة القومية	مستقلون(حزب لسلام والديموقراطية كردي)
نسبة الأصوات	%50	26%	13%	6.5%
عدد المقاعد	327	135	53	35

المصدر: حسين علي باكر، "حزمة الاصلاحات الديموقراطية في تركيا: التفاعلات الداخلية والتوقعات المستقبلية"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 2013/10/20، ص6.

أما في الانتخابات البرلمانية في جوان 2015 فقد تحصل الحزب على 41% من عدد الأصوات وهو ما يبينه الرسم البياني أسفله:

1 -UmitCizre, Secular and Islamic Politics in Turkey; The making of the Justice and Development Party, (London & new york; Routledge, 2008), p. 110.

3- جون ماركو ،"حول انتصار حزب العدالة و التنمية في الانتخابات التشريعية"، مجلة السياسة الدولية، (مجلد 38، عدد 151، جانفي 2003)، ص 158.

شكل رقم (4): يبين نتائج الانتخابات البرلمانية التركية 7 جوان 2015.

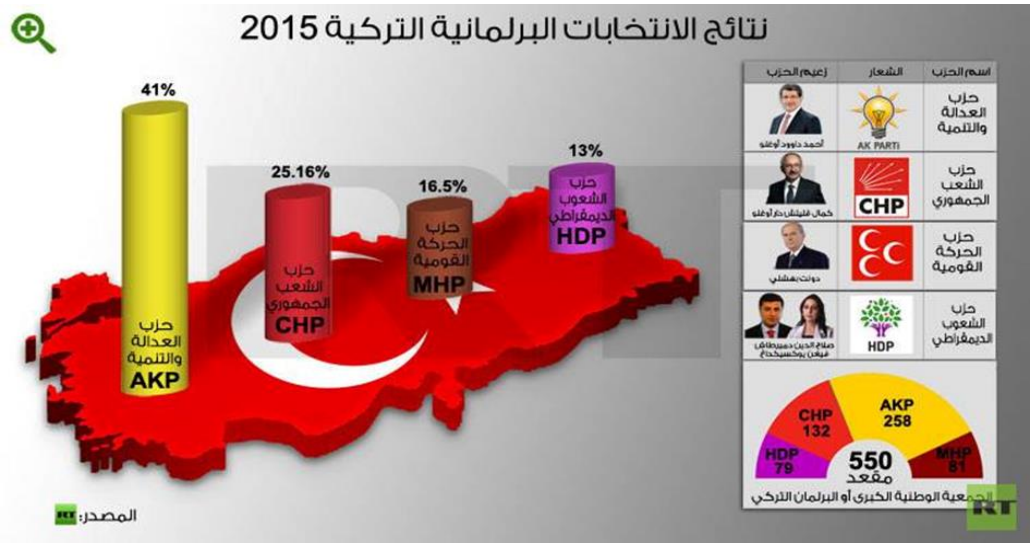

لا يمكننا أن ننفي أن الاستقرار السياسي منذ صعود حزب العدالة والتنمية في 2002 كان هو الاستثناء وليس القاعدة في تاريخ السياسي التركي، الذي اتسم بالاضطرابات السياسة والأزمات الحكومية، إلا أن طبيعة نظام الحكم السابق كانت سوف تؤدي الى عدم الاستقرار بعد انتخابات 7 جوان 2015 عندما لم يحقق أي حزب الأغلبية البرلمانية المطلوبة لتشكيل حكومة أحادية الحزب، وفشلت الأحزاب في تشكيل حكومة ائتلافية[1] ، في مواجهة هذا المأزق، اضطرت تركيا للعودة إلى صندوق الاقتراع في 01 نوفمبر 2015، والتي استطاع فيها حزب العدالة والتنمية تشكيل الحكومة بشكل منفرد بحصوله على 49.5% من الأصوات، مكنته من الاسحواذ على 317 مقعدا في البرلمان من أصل 550 مقعد [2]. وهو ما يبينه الجدول أسفله:

جدول رقم (04) يبن نسبة الأصوات والمقاعد في انتخابات نوفمبر 2015

	حزب العدالة والتنمية	حزب الشعب الجمهوري	حزب الحركة القومية	حزب الشعوب الديمقراطية
نسبة الأصوات	%49.5	25.3%	11%	10.8%
عدد المقاعد	317	134	40	59

Source ;" MPs Distribution in November 2015 General Election Parliament", Op.Cit.

1 - Fadi farasin," Turkey Needs a New Political System ", Daily Sabah, may 10,2016.
2 -MPs Distribution in November 2015 General Election Parliament, available at : https://bit.ly/2nFqw7u , accessed on : 14/12/2017

فكانت التحول نحو النظام الرئاسي ضرورة حتمية من أجل الحفاظ على الاستقرار وتعزيز الديمقراطية من خلال التخلص من الوصاية العسكرية والبيروقراطية وسد الفجوة بين الشعب والدولة. وقد بدأ العمل بالنظام الجديد بعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي أجريت في 24 جوان 2018، أين تحصل فيها حزب العدالة والتنمية على 42.6% من الأصوات و 295 مقعد في البرلمان من مجموع 600 مقعد بعد تعديل الدستور، أما عن النتائج العامة للانتخابات الرئاسية فقد فاز فيها طيب رجب أردوغان بنسبة 52 % متقدما على منافسه محرم انجة مرشح حزب الشعب الجمهوري والذي تحصل على 30% من عدد الأصوات .[1]

على مستوى آخر من التحليل، يلعب عامل القيادة دور في تحديد معالم الهوية الوطنية والتأثير عليها ومن ثم انعكاس هذه الأخيرة على توجهات السياسة الخارجية، فقد رأينا كيف أن حزب الشعب الجمهوري بقيادة كمال أتاتورك قد غير هوية الإمبراطورية العثمانية إلى هوية قومية تركية، ثم ومع الإصلاحات السياسية والانفتاح الديمقراطي بعد 1950، ساعد على فسح المجال لبروز تيارات ونخب إسلامية عملت على تغيير معالم الهوية الكمالية تدريجيا رغم محاولات العلمانيين إفشال أي خطوة للتغيير، لتأتي التغيرات الحاصلة بعد انقلاب 1980، وتنبي "تورغوت أوزال"[2] لإصلاحات اقتصادية وسياسية سمحت بالانفتاح على الشرق الأوسط والعالم الإسلامية والتي رسمت الطريق لعثمانية جديدة، قام بتدعيمها وترسيخا حزب العدالة والتنمية منذ 2002 أي أكثر من عقد من الزمن من خلال حكوماته المتتالية.

ثانيا: العامل الاقتصادي:

و فيما يتعلق بالاقتصاد التركي فقد كان يعتمد بالأساس على الزراعة وذلك نظرا للموقع الاستراتيجي الذي تحتله وطبيعتها المتنوعة التي جعلت منها بلدا غنيا بالموارد الطبيعية ما مكنها من أن تحتكر الموردين الأكثر أهمية على صعيد المنطقة وهما المياه والغذاء، وهما موردين تتوقع الدراسات المستقبلية أن يتسبب بصراعات دولية للاستحواذ عليهما في ظل الشح الذي تعاني منه الدول جراء تناقص منسوب المياه والافتقار إلى الاكتفاء الغذائي في ظل تنامي السكان.[3]

---

1 - "Presidential Elections Turkey General Results", available at : https://bit.ly/2Xk5OqP, accessed on : 14/12/2017.

2- تورغوت أوزال، اقتصادي ليبرالي، بدأ مهندسا للسدود في ستينيات القرن الماضي، قبل أن يأخذه العمل السياسي إلى قمة هرم السلطة في الدولة التركية بعد أن وجد فيه قادة انقلاب عام 1980 الشخصية الأفضل لتولي الحكم وسط مناخ إقليمي ودولي مضطرب، ليكون عهده زمن هدنة في صراع الهوية بين الاسلاميين والعلمانيين.

3 - حسن علي بكير، المرجع السابق الذكر، ص . 24.

الملاحظ في البناء الاقتصادي التركي أنه الوحيد في المنطقة إلى جانب إسرائيل في الشرق الأوسط الذي يفتقر إلى النفط والغاز كمصادر للطاقة، بل أصبحا يشكلان عبئا ثقيلا على الميزانية إلا أنها شهدت نموا صناعيا كبيرا حيث دخلت المكننة إلى الزراعة في تركيا فأصبحت من الدول المصدرة إلى السوق الأوروبية المشتركة والدول العربية في المنتجات الزراعية [1]، بالإضافة إلى قيامها بالعديد من الإصلاحات التي انتهجها الرئيس "تورغوت أوزال" منذ 1980في سبيل تطوير اقتصاداتها ورفع مستوياتها لجعلها تتكيف مع الاقتصاديات الأوروبية، وذلك عن طريق تبنيها لسياسات الخوصصة وتشجيع القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية والعمل على رفع الناتج القومي الإجمالي عن طريق زيادة معدل النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى التركيز على مشاريع البنى الأساسية وتطويرها للقطاعين المالي والمصرفي ودعم التكنولوجيا وتطوير التجارة الخارجية، والانفتاح على الشرق الأوسط الذي يمثل سوق تجارية كبيرة لمنتجاتها.

بالرغم من هذه الإصلاحات فقد مر هذا الاقتصاد بأزمة أدت إلى انخفاض قيمة الليرة التركية في أسعار الصرف الدولية انخفاضا ملحوظا مقارنة بالسنوات الماضية، بالإضافة إلى زيادة معدلات التضخم وتزايد الفقر والبطالة وكذلك الديون الخارجية وعجز الميزان التجاري. [2]

في مقابل فترة ما بين الأزمتين الداخلية سنة 2001 والعالمية سنة 2008 مر الاقتصاد في تركيا بتحولات عميقة– نتيجة للمنهج الاصلاحي الذي أدخله حزب العدالة والتنمية– أدت إلى ارتفاع الناتج القومي إلى 750 مليار دولار بعدما كان 300 مليار دولار بين سنتي 2002– 2008 أي بنسبة 6.8 % كذلك ازداد معدل الدخل الفردي إلى 10.000 دولار بعدما كان 3300 دولار، بالإضافة إلى ارتفاع حجم الاستثمارات فقد تزايد الاستثمار الخارجي بعد عام 2004 حيث تجاوز ما نسبته 30% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2006–2007 وكذا تناقص معدل التضخم، الشيء الذي دفع بتركيا إلى احتلال المرتبة 16 عالميا في ترتيب أكبر الاقتصاديات فيما احتلت المرتبة السادسة أوروبيا.[3]والجدول أدناه يبين أهم المؤشرات الاقتصادية لسنة **2017** :

1- مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج6، المرجع السابق الذكر، ص. 188.

2- محمد السيد سليم وسيد صدقي عابدين، آسيا والعولمة،(مصر: مركز الدراسات الأسيوية، 2003)، ص. ص. 457–458 .

3 - إبراهيم أوزتورك، التحولات الاقتصادية التركية بين عامي2002-2008، (قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص. ص. 47-53.

جدول(5) يبين مؤشرات الاقتصاد التركي حسب إحصائيات 2017

الاقتصـاد	
المؤشرات الكلية	
الناتج المحلي الإجمالي	850.7 مليار دولار
المرتبة	**16** عالميا واكبر اقتصاد في الشرق الاوسط
حصة الفرد من الناتج المحلي	592. 10دولار
التجارة الخارجية	
المجموع الكلي	334 مليار دولار
الواردات من الناتج المحلي والإجمالي	%27.2
الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي	%17.8
نسبة الديون الحكومية	%38.9
نسبة الديون الخارجية	39.7%
التضخم	5.8%
مساهمة القطاعات في الناتج المحلي	
الزراعة	%8.5
الصناعة	%28.6
الخدمات	%62.9
الثروات الطبيعية والقطاعات الرائدة	
أبرز الزراعات	الحمضيات،القطن، الشاي، التبغ، الزيتون، العنب، الفاكهة، الخضروات، الحبوب، الشعير والبندق.
أبرز الصناعات	المنتوجات والمواد الغذائية والمشروبات، الكهربائيات، السيارات والكيماويات، المناجم، الصناعة المصرفية، السياحة.
تركيا بالنسبة لأوروبا	الأولى في صناعة الاسمنت، الأولى في الصناعات النسيجية، الأولى في تصنيع أجهزة التلفزيون، الأولى في إنتاج الأسمدة، الثالثة في تصنيع الفولاذ.

المصدر: علي حسين باكير، "تركيا الدولة والمجتمع– المقومات الجيوسياسية والجيوإستراتيجية"، من كتاب : تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، المرجع السابق الذكر ،ص25 (بتصرف)

كما يوضح الرسم البياني رقم (03) أدناه زيادة نسبة الصادرات التركية من سنة 1980 إلى غاية 2010.

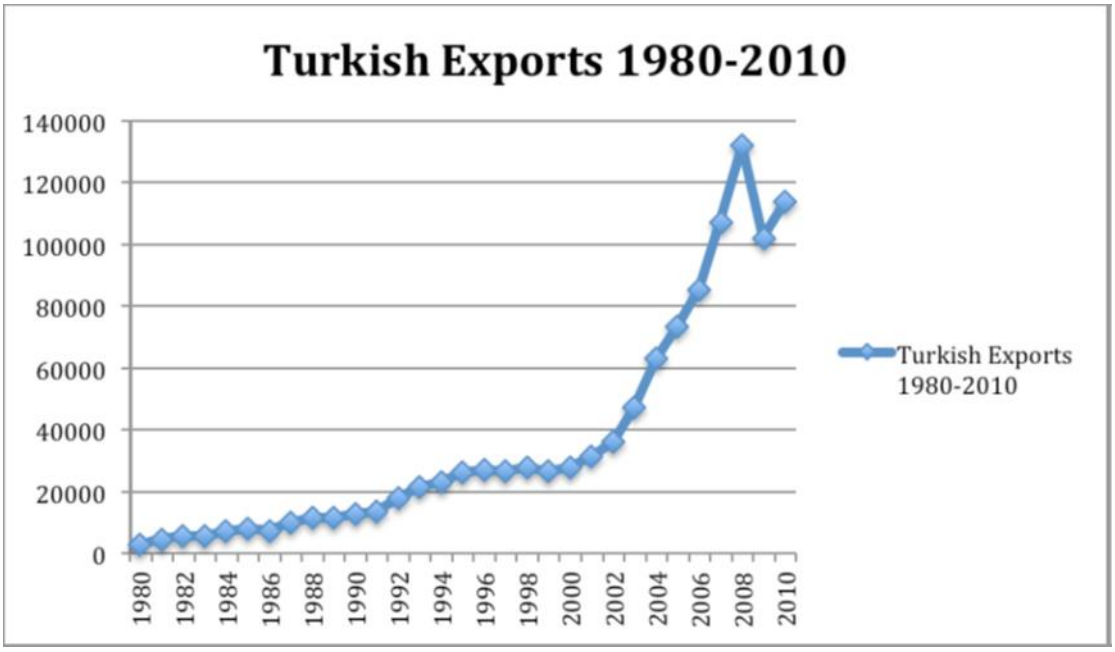

Source: Henri J. Barley,"Turkish Foreign Policy and The Middle East", CERI Strategy Papers, N10,06 juin2011 , p 05.

بناء على البيانات الواردة في المخطط، يتضح أن الاقتصاد التركي عرف نموا متزايدا ابتداء من 1980، بالرغم من أنها مرت بمحطات من التراجع حيث يوضح الرسم البياني كيف انخفضت الصادرات في عام 2009 كنتيجة للازمة الاقتصادية العالمية 2008، إلا أنها لم يكن لها وقع كبير على الاقتصاد التركي، الذي استطاع الخروج من هذه الأزمة، بل وتحقيق أرقام قياسية في كافة المجالات، معتمدا على عدد من الاجراءات والاصلاحات الهيكلية التي جعلته يتفوق على معظم الاقتصاديات الاسلامية الريعية، ليبقى سبب النمو الاقتصادي هو سياسات الانفتاح على الشرق الأوسط وأسيا الوسطى وبلدان أسيوية أخرى (التوجه الأوراسي) و التي تدعمت أكثر في فترة حكم حزب العدالة والتنمية الذي أعطى أهمية بالغة في البحث عن أسواق جديدة للتصدير تتجاوز الأسواق التقليدية التي كانت مرتبطة بالاتحاد الأوروبي بالرغم من أنها عضو في السوق الأوروبية، حيث انخفضت حصة الاتحاد الأوروبي في الصادرات التركية من 56 %إلى 46 %بين عامي 2006 وعام 2010، إلا أن السوق الشرق أوسطية وأسواق آسيا الوسطى والقوقاز هي أيضا فرصة لا يمكن تجاوزها للرفع من قيمة الصادرات، حيث تشير الإحصائيات تزايد قيمة الصادرات التركية إلى الشرقين الأدنى والأوسط من حوالي 10مليار دولار في عام

2005 إلى 19مليار في 2009، وبهذا فقد شكل المحدد الاقتصادي أهم عامل في تغيير السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط والمناطق الأخرى خاصة بعد 2002 [1].

والمخطط أدناه من قاعدة البيانات التجارية للأمم المتحدة فيه نوع من التفصيل حول تطور اجمالي والواردات والصادرات التركية من 1995 إلى غاية سنة 2017، حيث وصلت الصادرات التركية إلى 157 مليار دولار في حين الواردات وصلت في نفس السنة إلى 233 مليار دولار، فالرغم من الأزمات التي مرت على الاقتصاد التركي من أزمة الاقتصاد العالمي إلى الانتفاضات العربية، إلا أنها لم تحدث تحولا تكتونيا في الاقتصاد التركي في فترة حزب العدالة والتنمية بل حافظ على قوته واستمرارية والمخطط أسفله يبن ذلك :

مخطط رقم (4) يبين اجمالي الصادرات والواردات من 1995 إلى غاية 2017 (بالمليار دولار)

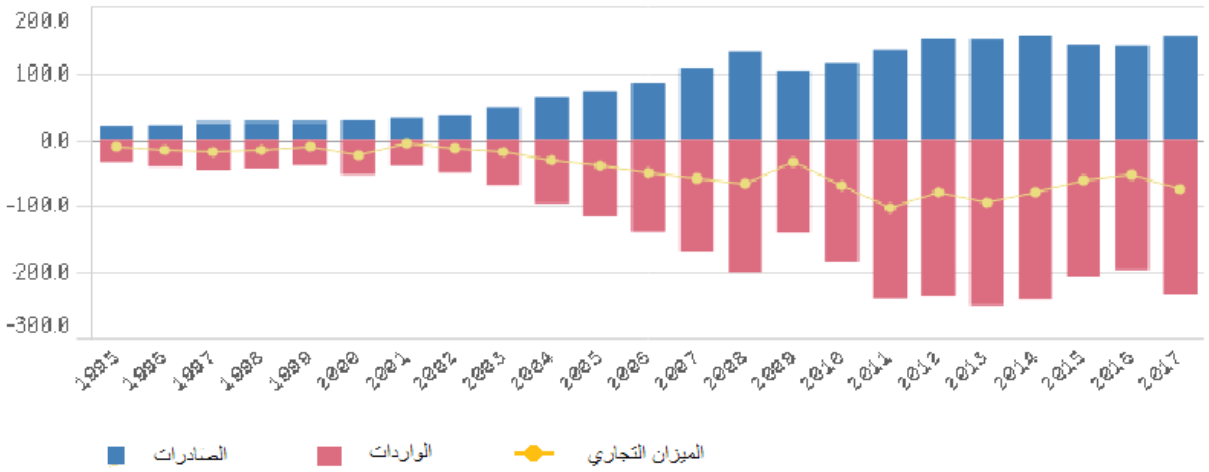

Source:UN Comtrade database

ثم إن الحديث عن الاقتصاد التركي، كمحدد من محددات الهوية الوطنية يدفعها إلى الحديث عن جانب مهم يعكس حجم النمو الاقتصاد التركي ألا وهي البنية التحتية، التي عرفت تطور كبير ومشاريع ضخمة في فترة حكم حزب العدالة والتنمية . إن العديد من هذه المشاريع مستمدة من خطط نشرت عام 2011 لتعزيز الناتج المحلي الإجمالي لتركيا، الذي بلغ 850 مليار دولار في عام 2017، ويهدف الى الوصول إلى 2 تريليون دولار بحلول عام 2023. فقد وصف الرئيس أردوغان بنفسه هذه المشاريع بأنها "مجنونة." فالمشاريع ضخمة في تنوعها، تماما كما هو حال حجمها، إذ تتمركز الكثير منها حول

1 -Ibid , p. 05.

اسطنبول، أكبر مدن تركيا، وهي تشمل جسرا ثالثا يمتد فوق مضيق البوسفور، ونفق من ثلاثة طوابق يتضمن ممرات للسيارات وسكك حديدية أسفل مضيق البوسفور، وهو ثلاثة أضعاف حجم نظام المترو في اسطنبول، وأكبر مطار في العالم –الذي من المتوقع أن يعزز من اقتصاد تركيا بنسبة 5%، مما يعزز من مكانة اسطنبول– وتركيا بالمجمل– كمركز للاقتصاد العالمي– وقناة لتنافس تلك الموجودة في السويس وبنما.[1]

خريطة رقم (2) : مشاريع البنية التحتية الضخمة في تركيا

Source: https://bit.ly/2T9Zx1H

كذلك الحديث عن الاقتصاد التركي، يدفعنا بالضرورة لاستحضار مورد مهم وأساسي لنمو اقتصادها المتمثل في قطاع السياحة، الذي ترمي تركيا من خلاله إلى احتلال مكانة بين أول 5 دول في

1- "The Pet Projects of a Sultan: Turkey's Mega Infrastructure Projects" , accessed on : 26/12/2018 ; available at ; https://bit.ly/2SkyFYu .

مجال استقطاب السياح عالميا، فهي تأتي حالياً في المرتبة السادسة في مجال السياحة العالمية – التي توصف بأنه "**صناعة بلا دخان.**"

فقد عرفت السياحة التركية تطوراً سريعاً بعد 1980، ففي حين كان عدد السائحين القادمين إلى تركيا مليون و288 ألف عام 1980، ارتفع إلى 26 مليون و336 ألف عام 2008. أمّا الدخل السياحي ففي حين كان 326 مليون دولار أمريكي في عام 1980، أرتفع إلى 21 مليار و910 ملايين دولار أمريكي في عام 2008 [1].

وعلاوة على ذلك، أوضح المسؤول في اتحاد وكالات السياحة التركية "أكين تشام أوغلو"، أن البلاد تحقق تقدماً في جذب السياح، حيث بلغ عددهم في تركيا، (34 مليون) و(914) سائحاً خلال عام 2013، وقد وصل عددهم في 2018 إلى بالتقريب 39.5 مليون سائحا بدخل قيمته 35 مليار دولار

إن هذا التطور في مجال استقطاب السياح كان نتيجة تطبيق وزارة الثقافة والسياحة استراتيجيات تعريفية جديدة في إطار «المفهوم الجديد في السياحة التركية». إن هدف الحملات التعريفية، التي بدأت في جانفي 2008، هو تعريف تركيا، إلى جانب تنوع منتجاتها السياحية، بطبيعتها الفريدة كإحدى بلدان البحر الأبيض المتوسط، ومنشآتها السياحية، ووضعها الجغرافي المتميز ، وميراثها الثقافي الغني، فتركيا تعتبر معقل هام للسياحة الدينية خاصة في منطقة الأناضول، الخاصة بالإسلام والمسيحية واليهودية، والتي تعتبر مراكز زيارة هامة [2].

ثالثا: العامل الخارجي:

تتطلب الهوية الوطنية أيضا التحقق والاعتراف من قبل الآخرين لتكون فعالة في الممارسة الاجتماعية . ويتداخل التحقق من الهوية مع احترام الذات، وهو حافز هام في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية. إذا تم التحقق من الهويات من خلال ردود الآخرين، هذه الآلية تزيد في المشاعر الإيجابية وتعزز احترام وتحقيق الذات، و عدم الاعتراف يمكن أن يكون مصدرا هاما للقلق النفسي إلى الحد الذي يهدد شعور الفاعل من إحترام الذات والنفس.

1- للمزيد من المعلومات انظر: https://bit.ly/2BPNblM

2- المرجع نفسه.

لقد وجد تسويق النموذج التركي في العالم الاسلامي والعربي دعما أمريكيا- كونها تتبني ديمقراطية إسلامية محافظة، واقتصاد نيوليبرالي وفي نفس الوقت عضو في حلف الشمال الاطلسي وبلد مرشح للانضام الى الاتحاد الاوربي، و لاسيما أن تركيا تعد دولة إسلامية تجمعها الكثير من القواسم المشتركة مع باقي الدول الاسلامية والعربية. وقد نجحت تركيا في تبني النموذج الغربي والتفاعل معه بشكل ايجابي مما يدعم إمكانية نجاحه في الدول العربية. فالولايات المتحدة الامريكية عملت منذ عهد جورج بوش الابن على دعم حزب العدالة والتنمية الذي وصل إلى السلطة أواخر 2002 ، وتقديمه كنموذج حداثي الذي يقوم على يمكن تسويقه داخل المنطقة العربية وبديل للانظمة المستبدة وللجماعات المتشددة، وهذا في حد ذاته يعتبر اعترافا بالهوية التركية من قبل المجتمع الدولي، حتى أن التوجه الجديد لتركيا لاقى استحسانا عربيا واعترافا به خاصة الأدوار التي تقوم بها في منطقة الشرق الأوسط وسعيها الى تحقيق الاستقرار وتجاوز الاضطرابات والتوترات في المنطقة.

وهذا ما أكد عليه محرم اكشي(Muharrem EKŞİ) أستاذ العلاقات الدولية بجامعة كركلارلي (Kerklareli University) في كتابه صعود و أفول القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية في فترة حزب العدالة والتنمية (صعود وأفول النموذج التركي في العالم الاسلامي)، أن الولايات المتحدة بدأت بتنفيذ استراتيجيتها لإدارة التحول المحكوم للمجتمعات الإسلامية بعد الإعلان عن مبادرة شراكة الشرق الأوسط الكبير في عام 2002 بناءً على تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وان مبادرة شراكة الشرق الاسط (MEPI) في عام 2004 كانت أحد العوامل الأساسية التي شكلت سياسة تركيا في الشرق الأوسط. في الواقع، لا يمكن تقييم سياسة الشرق الأوسط دون النظر إلى السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. من وجهة النظر هذه، فإن سياسة الولايات المتحدة لتحويل المجتمعات الإسلامية في الشرق الأوسط في إطار إستراتيجية كبرى للإسلام المعتدل ضد الإسلام الجهادي المتطرف شكّلت الى حد كبير سياسة تركيا الشرق الأوسطية. وبالمثل، فإن رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان أعرب صراحة أنه كان رئيسًا مشاركًا في المبادرة، التي أنتجت شراكة تركيا كدولة نموذجية في سياسة الولايات المتحدة لتحويل المجتمعات المسلمة على أساس الإسلام المعتدل. [1]

1- Muharrem EKŞİ, The Rise and Fall of Soft Power in the Turkish Foreign Policy During AK Party Era ,The rise and fall of the turkish model in the muslim world, (Lap lanbert acadimic publishing , 2016), P.15

وهو ما أدى بتركيا الى تبني مقاربة لسياستها في الشرق الأوسط قائمة على الهوية والخطاب الإسلامي. إذا كان للهوية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية الحاكم، دور تيسيري لتركيا للتوجه نحو سياسة الشرق الأوسط ذات الهوية الإسلامية. فمن وجهة نظر محرم اكشي، إن الولايات المتحدة دعمت تركيا لإظهار هويتها الإسلامية تحت قيادة حزب العدالة والتنمية. كما اشار جراهام فولر (Graham E. fuller)، إلى أن الهوية التركية تطورت في إطار المكونات الإسلامية وأن الحكومة حافظت على الدور التاريخي لتركيا في العالم الإسلامي. [1]

بناء على ما جاء في عناصر المطلب الأول من الدراسة و بعد معرفة مقومات الهوية التركية يتضح جليا بأن البناء الهوياتي لتركيا قد خضع لقانون التغير في الأزمة التاريخية، وفقا للتوصيف الذي قدمه الأستاذ "فرناند بروديل"، أي التفاوت في سرعة التغير بين الزمن الجغرافي– التاريخي شبه الثابت، وبين الزمن الاجتماعي– الثقافي البطيء التغير، وبين الاقتصادي– السياسي السريع التغير[2].

1- Ibid.p.15.

2 – اتيان محجوبيان وأخرون، المرجع السابق الذكر، ص. 349.

المبحث الثاني: تحولات الهوية الوطنية التركية وانعكاسها على السياسة الخارجية

عرفت الهوية الوطنية التركية تحولات عديدة وديناميكية بين النخب العلمانية والاسلامية، هذه التحولات من الهوية العثمانية الإسلامية التقليدية إلى الهوية الكمالية العلمانية وصولا للتحول نحو الهوية العثمانية الجديدة–حيث لعبت النخبة السياسية دورا مهما ومؤثرا في هذا التحول– كان لها انعكاسات على سلوكيات وتوجهات السياسة الخارجية التركية، وهو ما سوف نفصل فيه في المطالب التالية:

المطلب الأول: الفترة العثمانية المتأخرة : السياسات والإصلاحات (1826–1923).

مرت الدولة العثمانية منذ تأسيسها أواخر القرن الثالث عشر وحتى هزيمتها في الحرب العالمية الأولى بمرحلة من التطور، وكان الحكم الإسلامي هو الطابع السائد لذلك النظام و كان السلطان العثماني يلقى دعما من قبل علماء الدين المسلمين باعتباره خليفة للمسلمين، وعلى أثر الهزائم العسكرية التي منيت بها الدولة العثمانية وفساد مؤسساتها القديمة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، التي زعزعت كيانها وبنيانها الإداري والسياسي، وما توصلت إليه الثورة، وانتشار مفاهيم جديدة في تلك الدولة منها الوطن والدستور والبرلمان والحرية والقضاء على الاستبداد.

و في هذا الإطار، تنبه أولئك السلاطين في القرن التاسع عشر إلى أهمية القيام بالإصلاحات في دولتهم، وهكذا فقد بدأت أولى الاصلاحات العثمانية "**The First OttomanReforms**" هذه على يد الخليفة **العثماني سليم الثالث(1789–1807) Selim III**، و من أهم هذه الإصلاحات تلك التي اتجهت صوب إعادة تنظيم القوات المسلحة على أسس حديثة تضاهي و تنافس تلك التي نهجها الجيش الأوروبي، إلا أن هذه الإصلاحات عرفت نجاحا واضحا ابتداء من سنة **1826**م، مع السلطان العثماني **محمود الثاني Mahmut II** (1808–1839)، حيث عرفت هذه الإصلاحات ذات الطابع الغربي باسم(**التنظيماتTanzimat**) و من أهم مظاهرها بعث الطلاب الأتراك من أجل استكمال تعليمهم العالي في المدارس الغربية، و بخاصة في فرنسا، و إعلان الزي الأوروبي إجباريا في الأعمال الرسمية.[1]

1- Yücel Bozdaglioglu, Turkish Foreign Policy and Turkich Identity (a Constructivist Approach), (New York & London:Routledge, 2003), p. 38.

خلال عهد **محمود الثاني** يمكن القول بأنه بدأت البذور الأولى لعملية العلمنة [1]، و التغريب تتسرب إلى هياكل الدولة، ساعد على ذلك مراحل متعاقبة لإصلاحات أخرى في عهد السلطان عبد المجيد لأول(1839-1861) أبرزها ما تضمنه مرسوم خطي شريف كولخانه (سنة1839) وأعقبهم رسوم آخر خطي (هما يون- Humayun Hatt-*i*) سنة1856 واستهدف هذان المرسومان الإصلاحيان تحديث(الإدارة وتحسين الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية للسكان، والأهم من ذلك إصدار سلسلة من القوانين الإدارية منها إصدار القانون المدني الجديد(1869-1876) و بموجبه أحدثت محاكم مدنية موازية في الظاهر للمحاكم الشرعية ولكنها في الواقع قلصت نطاق أحكامها، أما في النواحي الاجتماعية فقد صار المجتمع العثماني يحث الخطى نحو الحياة العصرية وبدت علامات ذلك في تنظيم دوائر الدولة، كما حلت البزة الرسمية الغربية والطربوش محل الأثواب الفضفاضة والعمائم[2].

بلغ الإصلاح ذروته بإعلان دستور 1876 من قبل السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909) الذي ارتكز على القوانين الأوروبية لتكملة القانون الذي كان معمولا به في الإمبراطورية العثمانية، والمرتكز على الشريعة الإسلامية بشكل كامل، كما اتخذت تدابير جديدة في الإدارة ، تمكنت من إزاحة التصور القديم للدولة ليحل محله التصور الفرنسي لدولة مركزية موحدة تدار بواسطة بيروقراطية تلغي ما كان معروفا في ظل الخلافة العثمانية بالحكومات الإقليمية و المركزية[3].

كنتيجة لذلك، نشأت طبقة متعلمة جديدة كانت نتاج المدارس الأوروبية، حيث أصبحت هذه الطبقة ومن خلال ما سمحت لها ظروف هذه المدارس وما توافر لديها من احتكاك بأطرها أصبح لديها إلمام و إدراك لأفكار و مبادئ جديدة، و حدثت لها حالة من التوتر الداخلي، أعلنت عنه من خلال طرح العديد من الأسئلة حول محيطها، و أدى هذا الأمر إلى حدوث اضطراب داخلي نبع من حاجة هذه الفئة إلى إثبات الذات، و قد أفرز هذا الوضع ظهور ثلاثة توجهات أو ثلاثة تيارات داخل المجتمع العثماني إلى جانب التيار التقليدي الذي عرف باسم " الرابطة العثمانية" التي تشير إلى أن على السلطة صياغة علاقات وارتباطات مع شعوبها، بعيدا عن النظر لانتماءاتها الدينية أو العرقية أو المذهبية بحيث يصبح

1- العلمانية: يذهب بعض المؤلفين العرب إلى أن العلمانية ترتيب للحياة العامة تأمر به المسيحية عملا بالعبارة الشهيرة التي ينسبها الإنجيل إلى السيد المسيح، والتي يذهب فيها إلى ضرورة إعطاء ما لله لله، و ما القيصر لقيصر ،أي الفصل بين الدين والسياسة، و العلمانية secularism مشتقة من secular، وبالفرنسية laicisme من laic أي العلماني (بفتح العين) وهو غير الديني- وغير اللاهوتي.

2- Yücel Bozdaglioglu , Op.Cit, p. 39.

3- Ibid.p. 39.

جميع هؤلاء " عثمانيين" يتساوون في الحقوق والواجبات أمام الدولة بما يحول دون محاولات الانشقاق أو الانفصال، التي تنشب من هذه الأجناس بين الحين والأخر[1].

– **التيار الأول:** "الرابطة الاسلامية" يرى أصحابها أن السبب الحقيقي في تدهور أحوال السلطنة هو ابتعادها عن تطبيق أحكام الإسلام بحذافيره على الملل والشعوب التي تعيش داخل حدودها، وإن منع انهيار الدولة في ضرورة التشبث والمحافظة على الكيان الإسلامي للدولة، و المحافظة على الدين الإسلامي كأساس للحياة في مختلف مناحيها و مستوياتها.

– **التيار الثاني:** وسمي "بالرابطة الطورانية" و هم تيار تزعم الدعوة إلى القومية التركية، رأى أن الدولة العصرية المتقدمة تبنى على فكرة الدولة/ القومية، التي تتأسس على إشراك أفراد المجتمع في الجنس واللغة والثقافة بأكثر من تأسيسها على روابط أخرى مثل الدين، وأنه يتعين الاهتمام فقط ببناء دولة تركية، شعارهم لا **صديق للتركي إلا التركي**، كما سعى هذا التيار إلى إتحاد الشعوب الطورانية في جسم واحد.

– **التيار الثالث:** سمي الغربيون وهم تيار تعرف على الأفكار الغربية سواء في ديار[2] الدولة العثمانية أو في ديار الغرب، وقد كان للرحلات العلمية لبعض الطلاب العثمانيين دور كبير في الاحتكاك المباشر لهذه الأفكار، فولّد لدى الكثير منهم قدرا من الإعجاب بها، بل و الدعوة إلى اعتمادها، و نتج عن ذلك الاندفاع الكامل من أصحاب هذا التيار نحو مقاطعة التقاليد الإسلامية و الالتحاق بالغرب وتقليد الهوية الاوروبية .

بالإضافة إلى ذلك، فإن التيار الثالث الذي سيشتد صراعه مع التيارين الأولين، و بخاصة مع التيار الإسلامي، برزت الأفكار العلمانية و وجدت من يتبناها من النخبة المثقفة المدنية و من النخبة العسكرية[3].

و في نفس السياق، هناك عدة عوامل سهلت تحقيق هذا الهدف(**الهوية العلمانية**)، تفاعل فيها ما هو ذاتي مرتبط بما حل بالدولة العثمانية، من إنهيار داخلي في أواخر عمرها كما سبق الإشارة إلى ذلك، و ما نتج عن ذلك من ضعف في سيطرتها على مجموعة من الأراضي الداخلة تحت حكمها، و ما هو

1– ياسر أحمد حسن، المرجع السابق الذكر، ص. ص.21–22.

2– المرجع نفسه، ص.23.

3– أمين حسن عمر، المرجع السابق الذكر، ص.23.

خارجي مرتبط بالنفوذ الأوروبي المطرد، و الذي اكتملت له شروط الانقضاض على الرجل المريض، و تقسيم تركته[1].

والشاهد على كل ما سبق أن الخطوات التي جرت في العهد الأخير للدولة العثمانية مثلت المقدمات الأولى لعملية التغيير الشاملة والجذرية وهي التنحي عن الهوية الاسلامية وانتهاج الهوية الاوروبية، التي أطلقتها النخبة الكمالية بعد 1923 في جمهوريتها الجديدة، بل واعتبرت مثلما يصفه لبعض" الأصول العثمانية الكمالية".

المطلب الثاني: تركيا من الهوية العثمانية الإسلامية إلى الهوية الكمالية العلمانية(1923-1980)

إن الخطوات العملية لعلمنة الدولة التركية لم تكتمل إلا في أعقاب إعلان الجمهورية في 1923، وقد جرى ذلك بطريقة تدرجية، حرص من خلالها "كمال أتاتورك" لتأسيس دولة قومية تركية تكون بديلة للخلافة و للهوية الإسلامية، و تكون هذه الدولة حديثة وعصرية ترتقي إلى مصاف الدول الغربية المتقدمة، وأخذ يؤكد مسألة مهمة وهي أن الوقت قد حان لأن ينظر الأتراك القوميين إلى مصالحهم و يقطعون صلتهم بالشعوب الإسلامية التي عاشوا معها قرونا طويلة [2].

وبناء عليه، فإننا نذكر بأن النخبة الكمالية عملت على إعادة تشكيل الهوية التركية لتكون هوية علمانية بحتة و دعمت هذا الخيار بعدة إجراءات نقف عند أبرزها وهي:

1 – العلمنة الرمزية:

وقد حملت بعدا هاما في الإصلاحات الكمالية، وبرزت في خطوتين:

-**الخطوة الأولى** :و تمثلت في :

- إلغاء الخلافة سنة1924، انطلاقا من كون الخليفة كان يرمز لوحدة المسلمين ورمزا للشرعية، كما كانت مؤسسة الخلافة تحمل دلالة وقيمة رمزيتين بالغتي التأثير على المسلمين عامة.

1- المرجع نفسه، ص.39.

2 – إبراهيم خليل العلاف، "القومية بديلا للخلافة (تغيير مفهوم الامة في تركيا)"من كتاب، تركيا وصراع الهوية، تحرير: لقاء مكي، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات والبحوث، أكتوبر 2006)، ص. 7.

- حل في العام نفسه منصب شيخ الإسلام وجميع الأجهزة المرتبطة به سواء كانت شرعية أم قضائية .
- إلحاق المدارس الدينية بوزارة مدنية كما أغلق جميع المحاكم الدينية وتوقف العمل بالقضاء الديني[1].

-**الخطوة الثانية:** تمثلت في عملية الإصلاح التي بوشرت عبر مجموعة من الإجراءات من أهمها:

- إلغاء العمل بالتقويم الهجري الإسلامي وذلك مع بداية 1926 وبدأت تركيا العمل بالتقويم الميلادي.
- إلغاء استخدام الحرف العربي في اللغة التركية في عام 1928وألزم استخدام الحرف اللاتيني.
- ترجمة القرآن إلى اللغة التركية وكذلك تلاوة الصلاة باللغة التركية [2]
- تبديل يوم العطلة الأسبوعية من يوم الجمعة الذي له قدسية في الدين الإسلامي إلى يوم الأحد في عام 1935 [3].
- إلغاء الطربوش العثماني و القلبق الشركسي والعمة الكردية واستبدلها بالقبعة الأوروبية، حيث كان أتاتورك يعتقد أنه قادر على تبديل كل شيء من البناء المؤسسي للدولة إلى الملبس الخارجي لرجل الشارع [4].

بالإضافة إلى ذلك، فمن بين الإجراءات التي اتبعها لعلمنة وتغريب المجتمع التركي عمل على اتخاذ مجموعة من الاجراءات والتدابير من بينها :

- حظر تعدد الزوجات وفرض المساواة في الحقوق والواجبات بين الرجال والنساء.
- بناء المدارس التي تعلم فن الرقص و الرقص من الشرق والغرب.
- حظر الحجاب وتحرير المرأة على العمل في أي مكان.

1- سيّار الجميل، العرب والأتراك، الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص. 151.

2 – حسين دلي خوشيد، تركيا و قضايا السياسة الخارجية، (دراسة من منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999)، ص. 19.

3– سيّار الجميل، المرجع السابق الذكر، ص. 154.

4– حسين دلي خوشيد، المرجع السابق الذكر، ص. 20.

- تغيير مسجد آيا صوفيا و آل الفاتح إلى متحف.
- إزالة عيد الفطر و عيد الأضحى من الأعياد الدينية، ويحظر على المسلمين الأتراك من أداء فريضة الحج.

2 – العلمنة الدستورية:

صمم هذا الشكل من العلمنة لإزالة القوة الدستورية للإسلام، وإزاحته عن أن يقوم بأي دور فيما يخص الشؤون الدستورية للمجتمع التركي، وذلك من خلال:

- إلغاء السلطنة عام 1922 كأولى الخطوات، ونص دستور الإصلاحات الكمالية على استمداد شرعية السلطة الدستورية من مفهوم السيادة القومية و ليس من الإرادة الإلهية..
- حذف المادة الثالثة من دستور 1924التي كانت تذكر بأن الإسلام دين الدولة سنة 1928

3 – العلمنة السياسية:

بدت جلية وواضحة من خلال:

- القضاء على دور السلطان الديني في مجال القضاء والتعليم.
- تغيير جملة من المراسيم القديمة بأخرى جديدة يلمس منها النمط الغربي.

4 – العلمنة القانونية :

بدأت منذ فرض نظام التنظيمات، ورغم ذلك استمرت بعض النصوص القانونية المستمدة من الشريعة الإسلامية سارية المفعول إلى جانب ما أقررته الحكومة الكمالية من تبنى للقانون المدني السويسري، والقانون الجنائي الإيطالي، والقانون التجاري الألماني، مع إدخال تغييرات خفيفة لا تؤثر على القوانين المستوردة [1].

أراد أتاتورك بناء دولة معصرنة على غرار الدول الأوروبية والنمط الغربي، منطلقاً في ذلك من أيديولوجيته التي تركزت على مبادئه الستة (الجمهورية– الوطنية التركية– الشعبية– الدولتية– الثورية– العلمانية) [2]، هادفاً إلى تحقيق قطيعة تاريخية مع الماضي الإسلامي سعياً إلى إبعاد تركيا عن المجموعة العربية والإسلامية (بوصفها متخلفة) وتحقيق الحضارة الغربية[3].

1– إدريس بووانو، "من القطيعة الإيديولوجية إلى التقارب الديمقراطي"، من كتاب، تركيا وصراع الهوية، المرجع السابق الذكر، ص. 31 .

2– سيّار الجميل، المرجع السابق الذكر، ص. ص. 118– 119.

3– المرجع نفسه، ص.121.

وبذلك، فإن الأفكار المؤسسة للأيديولوجية الكمالية هي:

1- الفكرة الجمهورية: أي ان يستبدل النظام الملكي (السلطاني العثماني) بالنظام الجمهوري.
2- الفكرة القومية الملية (القومية): أي أن يستبدل بالرابطة السياسية الدينية (الإسلامية) بالرابطة السياسة الوطنية التركية (القومية).
3- الفكرة الشعبية: والتي كان معناها ضرب الارستقراطية السلطانية والملاك الإقطاعيين ورجال الدين .
4- الفكرة الدولاتية: أي أن تكون الدولة أداة علمنة وتغريب وتحديث تركيا في جميع الميادين الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية .
5- الانقلابية: أي الثورة من أعلى على الأفكار والمؤسسات و الأوضاع التي اعتبرت تقليدية ومتخلفة.
6- العلمانية: التي عنيت في السياق التركي على سيطرت الدولة على المجال الديني وليس فصل الدين عن الدولة[1].

تقوم الدولة التركية الحديثة على هذه المبادئ والتي من بينها علمانية الدولة، بحيث تعتبر الدولة المسلمة الوحيدة في العالم التي لا ينص دستورها على أن الإسلام هو دين الدولة، بينما ينص دستورها على أن العلمانية هي مبدأ من مبادئ نظام الحكم. و تنص المادة الثانية من دستور 1982 على ذلك بوضوح بأن:" الجمهورية التركية، هي دولة ديمقراطية علمانية اشتراكية محكومة بقواعد القانون (...)".

يعد مبدأ العلمانية كما طورته الثورة الكمالية أكثر شمولا وجدلية من نظيره الغربي، التي تعني العلمانية عنده فصل الدولة عن الدين، وبالرغم من أن الدول الغربية تتبنى نظاما قانونيا علمانيا، إلا أنها لا تعتبر الفصل الصارم بين الدولة والدين شرط ضروري لنمو الديمقراطية، كما ولا تعرف نفسها على أنها دول علمانية، باستثناء دولتين الوحيدتين في أوروبا، اللتان تنصان على اللائكية بشكل دستوري هما فرنسا والبرتغال، وينظر إلى اللائكية فيهما على أنها شرط ضروري من أجل حماية الحريات الدينية والاعتقاد، وهي السبيل الوحيد لضمان المساواة بين الأديان، والرؤى السياسية والفلسفية، و اللائكية بهذا متقيدة

1 - رضا هلال، السيف والهلال تركيا من أتاتورك الى أربكان: الصراع بين المؤسسة العسكرية والاسلام لسياسي، (مصر: دار الشروق ، 1999)، ص .87.

بالحياد تجاه جميع الأديان، ولا تسمح بأي شعارات دينية في الأماكن العامة، ولا تقدم الدولة أي دعم أو مساعدة للمجموعات الدينية[1].

أما بالنسبة للعلمانية في تركيا فهي سعت إلى خصخصة العامل الديني وإقصاء جميع الرموز والسلطات والمنظمات الدينية من الحياة العامة واستنباط القوة السياسية من المبادئ الأخلاقية الدنيوية، وهي لا تعني فصل الدين عن الدولة شأنها شأن باقي الدول الغربية، وإنما حرصت الجمهورية الكمالية مثل اللائكية في فرنسا إلى تأكيد خضوع الدين لسلطة الدولة ومؤسساتها، ويعتقد بعض العلمانيين أن العلمنة تعود بجذورها إلى مراحل متأخرة من الإمبراطورية العثمانية، وحتى بداية الدولة الحديثة، التي كانت قد عرفت بأن الدين والدولة فضاءان منفصلان ولكن نظرت إليهما على أنهما في تبعية متبادلة. وهي من ثمة ليس بدعا في الجمهورية الحديثة التي أسسها مصطفى كمل أتاتورك. وتدير الدولة في تركيا الدين وشؤونه من خلال وزارة الشؤون الدينية، والتي تتمتع بميزانية تفوق أحيانا غالبية ميزانيات الوزارات الأخرى، ولكن هذه المؤسسة الدينية كما يقول دانكورت روستو:" لم تكن أبدا منفصلة عن الدولة... وعملية فصل الدين عن الدولة بمفهومها الغربي لم تتم ابدا في تركيا الحديثة، فان كان تحرير الدولة من الدين فان العكس لم يتم وبقيت العلاقة القائمة هي "تبعية وخضوع" الدين للدولة وسيطرتها[2].

الإيديولوجية الكمالية، فضلا عن علمانتيها الصارمة، لم تترك ولو هامشا ضيقا للتعدد والتنوع القومي الموجود، اذ عمدت على صهر كل هذا التنوع في بوتقة واحدة وهوية واحدة والتي اعتبرها أتاتورك مسألة جغرافية (تتحدد بالانتماء إلى جغرافية تركيا) وليست مسألة قومية أو عرقية، ويرجع تعريف الهوية التركية بهذا الشكل وبحسب كمال أتاتورك إلى مقتضيات تاريخية فرضها تفكك الإمبراطورية العثمانية، وجد فيها أتاتورك نفسه أمام تحدي لحماية ما تبقى من الأراضي التركية المتعددة الإثنيات والعرقيات والثقافات والديانات، وهذا ما فرض عليه تبني رؤية توحيدية صارمة، أساسها فقط الانتماء إلى الأرض، متصديا لأي عامل من شانه تهديد أو زعزعة الوحدة القومية .

1- Gemal Karakas, Turkey :"Islam and Laicism Between the Interests of state and Society", PRIF Reports ;(Peace Research Institute Frankfurt, No 78, 2007), p.8.

2 - جلال ورغي، الحركة الاسلامية التركية (معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي)، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص. ص. 29-30.

فمن هذه الزاوية المتعلقة بالأمن القومي التركي، فقد نجح كمال أتاتورك في حماية الكيان الجغرافي التركي في عالم تتكالب فيه القوى الكبرى على الهيمنة، وتتصارع على بسط سيطرتها على أوسع رقعة جغرافية ممكنة، وبالتالي استطاع بناء تركيا الحديثة، وهذا ما دفع المستشرق البريطاني "برنار لويس" "**bernard lewis**" إلى القول :" أن تركيا هي الدولة الوحيدة المنهزمة التي فرضت شروطها على المنتصرين".

وعليه فإن الإيديولوجية الكمالية متمسكة بأطروحة الوحدة وعدم قابلية الدولة للانقسام، جغرافية وشعبا، وهي الأطروحة التي مثلت المنطق الذي تقوم عليه تركيا الحديثة، تؤكد على أن الشعب التركي شعب واحد، ويشكل مواطني تركيا، يتمتع جميعهم بنفس الحقوق وعليه نفس الالتزامات، وهو مبدأ أثبته الدستور الذي صدر في 7 نوفمبر 1982[1].

في نفس الاتجاه، تعتبر مبادئ الكمالية هي هوية و كذلك أيديولوجية الجمهورية التركية، و قد تم إتباع هذه المبادئ من قبل النخب السياسية الكمالية الذين اعتمدوا في السياسة الخارجية على بناء علاقة قوية مع الغرب، وخاصة مع الاتحاد الأوروبي على حد سواء الاقتصادية والسياسية والعسكرية وتركز تركيا في علاقتها مع العالم الغربي من خلال التزامها التعامل مع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، منظمة التعاون والتنمية، فضلا عن أنها من الدول الأعضاء في مجلس أوروبا منذ عام 1949، وهي عضو في حلف شمال الأطلسي منذ 1952، وكانت من أوائل الدول التي اعترفت بإسرائيل في عام 1949 كوسيلة لتأكيد الطابع العلماني الغربي للدولة التركية، وفي جوان عام 1959 تقدمت تركيا بطلب العضوية إلى السوق الأوروبية المشتركة، ونجحت في عام 1963 في توقيع اتفاقية أنقرة للشراكة الاقتصادية مع أوروبا، ومنذ عام 2005، وتركيا هي الدولة الإسلامية الوحيدة التي دخلت في التفاوض مع الاتحاد أوروبا، هي أيضا من الأعضاء في الأمم الصناعية G20 مجموعة العشرين وهي البلدان الأكبر اقتصاديا في العالم [2].

---

1 - المرجع نفسه، ص. ص. 23-24

2 – عبد المالك محزم، " البعد الاقليمي للساسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الامنية الجديدة "، مذكرة ماجستير، (جامعة الحاج لخضر، باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولة، 2008-2009)، ص. 79.

و يعتبر أهم أهداف السياسة الخارجية في الفترة الكمالية، كسب تأييد الغرب من خلال الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لأنه ينظر إلى العضوية في الاتحاد الأوروبي كخطوة إلى الاعتراف بهوية التغريب(westernization identity) التركية والأوروبية، لكن من جانب أخر، عزل اتاتورك تركيا عن الدول العربية والاسلامية، فقد كان يؤمن ايمانا راسخا بأن حركة التغريب التي يقوم بها، من متطلباتها **قطع الروابط بين تركيا والعرب خصوصا.**

المطلب الثالث: الهوية العثمانية الجديدة (1980- الى غاية اليوم):

إن نقطة التحول في الهوية الوطنية التركية كانت في فترة ما بعد 1980 والتغيرات التي عرفتها، أين برز خطاب جديد فيما بين النخب التركية التي مثلت أكبر مرجعية للطابع الاسلامي التركي، هذا الخطاب الجديد الذي تحول من "الكمالية – العلمانية" "Kamalism– Secular" إلى التركيز على الهوية الإسلامية للأتراك وأهمية الدين والقيم[1]، في هذه المرحلة أصبح للإسلام دورا هاما في التنمية السياسية و الاجتماعية والاقتصادية، بفضل الإصلاحات التي أقدم عليها الرئيس التركي "تورغوت وزال، Turgut Ozal," بعد فوز حزبه الوطن الأم "The Motherland Party"في الانتخابات البرلمانية التي كانت في خريف 1983.

وخلال فترة حكمه رئيسا للوزراء من (1983–1989) ثم رئيسا للبلاد من عام 1989 حتى وفاته في عام 1993، كان له دور مساعد في فتح الطريق أمام تأكيد الإسلاميين لحضورهم في الساحة السياسية، وهذا ما اكتسبه مؤيدين إلى جانب حزبه من ذوي الطرق الصوفية والذين ساهموا كثيرا في فوزه مرة ثانية سنة 1987 ، وقد شمل من بين قياداته وجوها إسلامية معروفة، وقد زادت في مرحلته المدارس الدينية(مثلا زيادة عدد مدارس الإمام الخطيب ,imam–hatip schools من 72 في سنة 1970 إلى 374 في سنة 1980 وإلى 389 مدرسة في سنة 1992[2] وعدد هذه المدارس اليوم 561 والتي يصل عدد طلابها حوالي 492.809 [3] وأن أغلب هؤلاء الطلبة قد توجهوا إلى الجامعات لدراسة أحد التخصصين العلوم السياسية والإدارة العامة، حيث شكل طلبة مدارس الإمام الخطيب في جامعة أنقرة في

1- Dov Waxman," Islam And Turkish National Identity: A Reappraisal", The Turkish Yearbook, VOL. XXX, p. 16 , available at; arsiv.setav.org/ups/dosya/24678.pdf

2- Sami Zubaida, "Turkish Islam and National Identity", Middle East Report, April-June, 1996, p. 13.

3- Dov Waxman ,OP. CIT, p. 15

قسم الإدارة العامة (public administration department) % 40 والتي ارتفعت في سنة 1992 إلى 60% و هذا ما خلق جيل جديد بعقلية متشبعة بالدين.[1]

كما أكد "**أوزال**" صراحة على أن الإسلام عنصر لا يتجزأ من الهوية الوطنية التركية في قوله [2]:" ما يحملنا معا، أو بالأحرى ما يجمعنا معا، وحدتنا وتماسكنا، هو في الحقيقة أننا جميعنا مواطني الجمهورية التركية، وهذه هي النقطة الأساسية، كل شخص يعيش في هذه الأرض، كل شخص ولد هنا، كل شخص داخل حدود الجمهورية التركية هو مواطن في هذه الدولة بالدرجة الأولى دون أن يحدث هناك تمييز، **دولتنا هي علمانية**، لكن ما يجمع أمتنا معا، ما يخدمها في الغالب كوسيلة قوية لتماسك أمتنا وما يلعب الدور الأساسي هو **الإسلام**".[3]

علاوة على ذلك فقد حاول "أوزال" –السياسي الكردي والعضو الطريقة النقشبندية– لتجسيد الهوية التركية الجمع بين التقدم و البراغماتية السياسية مع التقاليد الدينية وبناء جسور جديدة بين الدولة والمجتمع، ما فتح الباب أمام الإسلام والتراث العثماني ليلعبا دورا في الحياة العامة من جديد. ويمكن أن نفهم هذا على أنه محاولة للبرهنة أن أهداف الدولة التركية العلمانية لا تتعارض مع أن أن تكون مسلما وأن يكون لك مواقف ايجابية تجاه الحياة الحديثة او الغربية.[4]

في نفس السياق، عرف عهد أوزال في سياساته الداخلية منها **والخارجية انفتاحا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا على الدول العربية الإسلامية**، خاصة بعد التغيرات التي شهدتها المنطقة بعد الحرب الباردة التي وفرت لتركيا مجال جديد للنفوذ و التموقع وتعويض تقلص قيمتها الاستراتيجية بالنسبة للعالم الغربي في أواخر الثمانينيات، فقد أدى ظهور جمهوريات آسيا الوسطى و القوقاز الإسلامية على أنقاض الاتحاد السوفياتي السابق إلى أن تجد تركيا نفسها فجأة محط أنظار شعوب كاملة ناطقة بالتركية و تعتنق

1- Jeremy Salt, "Nationalism and the Rise of Muslim Sentiment in Turkey", Middle Eastern Studies, Vol. 31, No. 1, January 1995, p. 19.

2 – " What holds together, or rather brings together, our unity and our cohesiveness is the fact that we are all citizens of the Turkish Republic. This is the first point. Everybody who lives in this land, everybody who was born here and everybody within the boundaries of the Turkish Republic who is a citizen of this country is a first-class citizen of this country with no distinction being made. Our state is secular. But what holds our nation together, what serves in a most powerful way in our national cohesiveness and what plays the essential role is Islam "

3- Dov Waxman, Op.Cit, p. 17

4 - Ibid, p. 17.

الإسلام، ترتبط معها بعلاقات تاريخية و عرقية، و تجعل منهـــا المركـــز الطبيعـــي للعالم التركي الطوراني و جسرا ممهدا إلى الغرب و الولايات المتحدة. هذا من جهة ، ومن جهة أخرى انهيار منظومة الأمن القومي العربي إثر غزو العراق للكويت 1990 الذي أعاد تذكير الغرب الحريص على إمداداته النفطية، بأهمية أنقرة الحيوية بالنسبة إلى أمنه [1]، وبهذا كانت تركيا في موقع المستفيد أو كما وصفها "تورغوت أوزال" حرفيا بأنها "**نعمة من الله على تركيا**".[2]

كل هذه المعطيات الايجابية، فتحت الباب أمام رؤوس أموال عربية وإسلامية لدخول السوق التركية، كما شهدت البلاد صعود طبقة جديدة من الصناعيين والتجار ورجال أعمال في المناطق المهمشة لاسيما في منطقة الأناضول اطلق عليهم تسمية " نمور الأناضول – Anatolian tigers" والذين شكلوا رابطة الصناعيين ورجال الأعمال المستقلين [3] (الموصياد، Musiad)[4] هذه الطبقة عبرت عن ارتياحها لليبرالية الاقتصادية والتي من مقتضياتها تخفيف تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي والاجتماعي، وأيضا السماح بحرية أكثر في مستوى الحريات الدينية، وقد ساعد قانون البنوك الذي أصدره "أوزال" في 1983، على تمكن هذه الطبقة الإسلامية من دخول عالم المال والمشروعات الضخمة، حيث تأسس بنك " البركة التركي"، وبنك " فيصل فينانس السعودي"، و" بنك التركي–الكويتي"، وهو ما عزز من النفوذ المالي والتمويلي للحركات الإسلامية، فأقاموا العديد من المشروعات الصناعية والتجارية واستطاعوا النفوذ إلى العالم العربي و الإسلامي من الباب الاقتصاد[5].

من جانب آخر، عرفت توجهات السياسة الداخلية والخارجية "لأوزال" بالنزعة "العثمانية الجديدة **neo–ottomanism**"" وهي مبادرة أطلقها في ديسمبر1992 كان "جنكيز تشاندر –**cengiz**

---

1 - ميشال نوفل، عودة تركيا الى الشرق(الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية)، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص. 20.

2 - خالد المعيني "القرن التركي الجديد"، مركز دراسات الاستقلال، على الرابط الالكتروني:
www.istiqlal-cnt.com تاريخ الدخول : 2016/05/15.

3- الموصياد، رابطة الصناعيين ورجال الأعمال المستقلين(The Association of the Independent Industrialists and Businessmen)، تأسست في 5 ماي عام 1990 في اسطنبول من عدد من الشباب المؤيد للإسلام والهادف إلى خلق " النظام اقتصادي إسلامي" كبديل عن "النظام الرأسمالي" الموجودة في تركيا. للمزيد من الاطلاع انظر:
Nilufer Narh, "The Rise of the Islamist Movement in Turkey", Middle East Review of International Affairs, (Vol. 3, No. 3, September 1999).

4-Ibid, p. 40.

5- عبد الجليل طارق: "قراءة في كتاب الجمهورية التركية الجديدة تركيا .....لاعب إقليمي متنامي"، على الرابط الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/nr/exeres تاريخ الدخول:2016/06/12

candar" –وهو مستشار "أوزال" – أول المنظرين لها، إن هذه النزعة أو ما يعرف" **بفكرة تركيا من سور الصين إلى بحر الأدرياتيك مرورا بالشرق الأوسط**" والتي حاولت أن تطور سياسات تتماشى والوضع الدولي القائم لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، وعملت على تكوين هوية سياسية وثقافية جديدة تقلص من دور النزعة القومية التي أصبحت تهدد الدولة، ومحاولة خلق ثقافة سياسية جديدة توازن بين القيم الغربية والقيم التاريخية ومحاولة التكامل مع النظامين الأوروبي والأمريكي، بمعنى تحقيق توليف بين الغرب والإسلام لإنهاء أزمة الهوية .[1]

إن التركيز المتزايد على الإسلام كمكون رئيسي للهوية الوطنية التركية لم يكن فقط مع أوزال أو النخب الجديدة ذات التوجه الإسلامي، بل في الواقع كان قبل ذلك ، ففي أعقاب الانقلاب العسكري في سبتمبر 1980، الذي وضع حدا لعهد من الاستقطاب الأيديولوجي وارتفاع العنف السياسي، دعت النخب العسكرية إلى ما كان يسمى " التوليف التركي– الإسلامي" "Turkish– Islamic synthesis"الذي يهدف إلى الجمع بين الإسلام السني Sunni Islam و القومية التركية[2] Turkish nationalism، وتعزيز الدولة التي محورها الوعي الإسلامي التركي حيث يقول الأستاذ "يفيز ،yavuz" :" **أنه من خلال أسلمة المجتمع، يسعى قادة الانقلاب لهندسة شكل جديد من الثقافة الإسلامية التركية غير المسيسة التي من شأنها توحيد المجتمع**".

"Through islamization of society, the coup leaders sought to engineer a new form of depoliticized Turkish-Islamic culture that would reunify society..."[3]

إلا أن فكرة التوليف التركي–الإسلامي وضعت لأول مرة في أوائل 1970 من قبل مجموعة من اليمين التركي المثقفين الذين كانوا أعضاء في منظمة «The Hearth of Enlightened »، وهي منظمة تشكلت في 14 ماي 1970، شعرت بالقلق إزاء انتشار الأيديولوجية اليسارية في تركيا، خاصة في الجامعات و أنها سعت لمواجهة هذا الاتجاه من خلال تعزيز القومية اليمينية، وبما أن تركيا بلد ذو أغلبية مسلمة فإنهم يعتقدون أن هذا يمكن أن يتحقق من خلال تأكيد دور الإسلام في الجمهورية التركية

1 - عبد المالك محزم، المرجع السابق الذكر،، ص. 69.

2- Banu ElIgür, The Mobilization of Political Islam in Turkey, (New York; Cambridge University Press, 2010), p. 85.

3 - Hakan M. Yavuz, "Political Islam and the Welfare (Refah) Party inTurkey", Comparative Politics, (Vol. 30, No. 1, October 1997), p. 68.

العلمانية ودمج ذلك مع القومية التركية، التوليف إذا ينظر **للدين** على أنه جوهر الثقافة والرقابة الاجتماعية، وبالتالي تعزيزه في نظام التعليم وليس تسييسه (Not Politized) [1].

حيث اعتمد هذا الهدف في ما بعد من قبل قادة الجيش في انقلاب 1980، ردا على **تغلغل الماركسية** في الجامعات خلال 1960-1970 ، ونمو التعليم الديني خارج **رقابة الدولة**، كذلك للتصدي **لقيم الثورة الإيرانية ومنع امتدادها لتركيا**، فكان التعليم هو المجال الرئيسي الذي طرحه التوليف التركي – الإسلامي، حيث اقترح قادة الجيش إعادة إدماج القيم الإسلامية في التعليم العام من أجل تعزيز الوحدة الوطنية، من خلال جعل تعليم الدين إجباري في المدارس الابتدائية والثانوية، وتكرس ذلك الدستور التركي الجديد 1982 ، وبالتالي كان النظام العسكري يهدف إلى ضمان سيطرة الدولة على تعليم الإسلام ، بهذه الطريقة حسبهم سوف يتعلم الشاب التركي الإسلام الرسمي "Official islam " بدلا من الرجعية "Reactionary" والأصولية"Fandamontalist"، علاوة على ذلك ومحاولة لمواجهة الانقسامات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي ظهرت خلال 1960-1970، أكد قادة الجيش على أن الإسلام هو الطابع المشترك بين المجموعات المختلفة في الدولة وبالتالي كانت نخب الدولة وسياستها قد ساعدت على إحداث التحول والتركيز على الإسلام كعنصر أساسي للهوية الوطنية التركية [2].

كل هذه المتغيرات الداخلية و المتمثلة في تراجع الإرث الكمالي، وإعادة اكتشاف و إحياء العادات والتقاليد وانتشار شبكة من المدارس والمعاهد الدينية (مثل مدارس النور)، إلى جانب مسار الديمقراطية (democratization) وصعود طبقة متوسطة متدينة ومنفتحة، كما ساهمت في هذه الصحوة الدينية موجة النزوح الكبيرة خلال العقود الأخيرة باتجاه المدن، وما صاحبها من تقاليد وقيم جديدة في غالبها متشبعة بالدين، لا عهد للأتراك في المناطق الحضارية المتمدنة بها، على الرغم من كل الجهود التي بذلتها السياسة الكمالية لتحييد الدين[3]، أدت إلى وصول التيار الإسلامي إلى الواجهة السياسية التركية بعدما ظل ينظر إليه طوال العقود الماضية على أنه تيار هامشي لا وزن له في العملية السياسية التركية[4].

1- Dov Waxman, Op.Cit, p. 18.

2- Ibid , p. 19.

3 – جلال ورغي، المرجع السابق الذكر، ص. ص. 22.23

4 – محمد ثلجي، المرجع السابق الذكر، ص. 94.

في نفس الإطار، ظهرت انعكاسات النزعة الإسلامية في انتخابات 1996 حيث استطاع حزب الرفاه الإسلامي" the islamist welfar party" الوصول إلى الحكم بزعامة نجم الدين أبركان الذي ألف حكومة ائتلافية مع حزب الطريق القويم" the thrue path party"، وقامت هذه الحكومة بالعمل على ترسيخ الهوية الإسلامية للمجتمع التركي وسعت لإقامة سوق إسلامية مشتركة وبناء علاقات جيدة مع الدول الإسلامية، عارضت الانضمام للاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، لكن الجيش قام بإجبار الحكومة على تقديم الإستقالة بحجة حماية أمن الدولة و علمانيتها، كما قام بتجميد نشاطات أعضاء الحزب بعد ذلك، إلا أنه ظهر تحت إسم أخر هو حزب الفضيلة الذي انقسم إلى تيارين الأول تقليدي والثاني تجديدي اصلاحي بزعامة رجب طيب أردوغان الذي أسس حزبا جديدا تمثل في حزب العدالة والتنمية [1] .

ومع تزايد قوة الإسلاميين في تركيا على الساحة السياسية، وصل حزب العدالة والتنمية "the Justice and Development Party (Adalet ve Kalkınma Partisi, JDP) إلى سدة الحكم عام2002، وقدم الحزب نفسه، كونه حزبا إسلاميا متطورا أو منفتحا على الآخر، له رؤية عصرية لأهم القضايا الأمنية والمجتمعية التي تواجه تركي وتهم قطاعات عريضة داخل المجتمع التركي، وجاءوا بفهم واع لقضايا المرأة والأقليات، وقدموا أدوات جديدة في التعامل مع القضايا الشائكة في المجتمع التركي، خاصة قضايا الأقليات.

بالإضافة إلى ذلك فقد تبنوا سياسة "الديمقراطية المفتوحة" في التعامل مع قضية الأكراد، واتخذوا خطوات ثقافية وسياسية لضمان مشاركة الأكراد، كما اتخذوا خطوات و إجراءات جادة اقتصاديا، وسياسيا، ومؤسسيا، وتشريعيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، مستغلين الضغوطات الخارجية من أجل المزيد من الاصلاحات وفق معايير كوبنهاغن، وقدموا رؤية إسلامية متطورة أكثر ليبرالية وانفتاحيه، كما أعاد الحزب اكتشاف منطقة الشرق الأوسط كمنطقة ذات خصوصية في السياسة التركية في إطار العالم الإسلامي[2].

1- المرجع نفسه، ص. 95.

2 – جيني وايت، "الاتراك الجدد: تأثير صعود الهوية الاسلامية على العلمانية التركية" ، على الرابط الالكتروني :

https://bit.ly/2mGjmjf تاريخ الدخول: 2016/04/15

في نفس الاتجاه، وضع الإسلاميون في تركيا تعريفا بديلا لمفهوم الأمة القائم لدى العلمانيين على النقاء العرقي والقومي التركي، وتمثل مفهوم الإسلاميين للأمة في العودة إلى الماضي العثماني التركي، حيث حولوا الاهتمام من المفهوم التقليدي القائم على رابطة الدم إلى مفهوم أكثر انفتاحا على الآخر، ولم يروا أي تعارض في أن يقود الإسلاميون دولة علمانية، وأصبح الأمر بالنسبة للجيل الناشئ أن الدين والهوية القومية أصبحا أمرا من الإختيار، وصورة من التعبيرات الشخصية، فقد أدت الهوية الإسلامية الصاعدة في المجتمع التركي إلى طمس الخط الفاصل بين العلماني والإسلامي، كما دعم الإسلاميون العولمة، والليبرالية السياسية، و الانفتاح الاقتصادي، وقبول الآخر.

بهذا انتقل الإسلاميون الأتراك من مرحلة "المدرسة الإخوانية" المهووسة بفكرة " الدولة الإسلامية" و "تطبيق الشريعة" إلى مرحلة يصفها حزب العدالة و التنمية بـ :"الديمقراطية المحافظة" التي تفصل من ناحية المسجد عن السياسة و تحاول من ناحية ثانية تأسيس تجربة "اليمين الإسلامي الديمقراطي المحافظ"، على غرار تجارب الأحزاب المسيحية الديمقراطية اليمينية المحافظة .وفي كلتا الحالتين، تشكل القيم الاجتماعية والعائلية السائدة إطار عاما للبرامج السياسية و الاجتماعية التي تتبناها تلك الأحزاب [1].

بمعنى آخر، يمكن القول إن "الديمقراطية المحافظة" – والتي تحتوي على خصائص متداخلة من الممارسات المحافظة الموجودة في عامة العالم، بالإضافة إلى أنها تحتوي على أسلوب سياسي تشكل بواسطة الديناميكية المحلية وعلى محتوى تشكل بواسطة المميزات الاجتماعية – الثقافية التركية– هذه الديموقراطية قد تحولت إلى الهوية السياسية لتركيا والتي قام بتطويرها حزب العدالة والتنمية الى مؤسسة تحظى بمركز سياسي كبير، كما وأنها أصبحت بمثابة أحد مصادر الالهام التي يمكن أن تشكل نموذجا لدول المنطقة.

تأسيسا على ما سبق، فإن الهوية العثمانية الجديدة التي دعمها حزب العدالة والتنمية تعتبر مزيج من الهوية الكمالية التي تركز على النظرة الغربية و مجد الماضي التركي في عصر الامبراطورية العثمانية دون أن تنوي استبدال الهوية الكمالية و هو وارد أصلا في الدستور و الأيديولوجيا تركيا حتى الآن، ونتيجة لهذا التحول في الهوية الوطنية الذي كان نتيجة لعوامل داخلية وخارجية، تغيرت السياسة

1 - خالد الحروب، التيار الاسلامي والعلمنة السياسية: التجربة التركية وتجارب لحركات الاسلامية لعربية، (فلسطين: جامعة بيرزيت، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية 2008)، ص. 9.

الخارجية التركية " ليتبين أن الهوية تلعب دورا هاما في وضع وتنفيذ السياسة الخارجية، فقد اعتمد **حزب العدالة والتنمية** منذ تسلمه للسلطة في نوفمبر 2002 على سياسة خارجية متوازنة استندت إلى عقيدة "العمق الاستراتيجي "وهي عقيدة تأتي في الواقع من الكتاب الذي كتبه وزير الخارجية أحمد داود أوغلو، بعنوان (العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية) "، والذي نشر في 2001 حيث قال بأن: " السياسة الخارجية التركية لم تكن متوازنة نتيجة تركيزها المفرط على أوروبا والولايات المتحدة، وتجاهل مصالحها مع الدول الأخرى خاصة في الشرق الاوسط، وهو يزعم بأنه ولمدة 80 عاما الأولى بعد تأسيس الجمهورية التركية في عام 1923، تجاهلت تركيا معظم البلدان التي كانت تشكل سابقا مقاطعات من الامبراطورية العثمانية في المشرق والمغرب العربيين، وأنها تحتاج إلى الاضطلاع بدور أكبر في هذه الدول".[1]

يتضح أن هذا التصور **العثماني الجديد** الذي يتبعه حزب العدالة والتنمية يختلف نوعا ما عن ذلك الذي تبناه "نجم الدين أربكان" في سنوات التسعينيات، والذي اعتمد على إقامة حلف إسلامي واضح للتواصل مع الدول الإسلامية كبديل عن العلاقات تركيا مع الغرب، لكن حزب العدالة والتنمية فقد أراد إقامة هذا التواصل مع الدول العربية والإسلامية لاستكمال علاقاتهم مع الغرب، وذلك عن طريق إعادة اكتشاف إرثها التاريخي ومحاولة تحقيق إجماع قومي جديد يمكن الهويات المتعددة فيها من التعايش، إن هذا التشديد على اكتشاف الإرث التاريخي يتعلق بإرادة الموازنة بين الهوية الغربية لتركيا وإرثها الإسلامي التاريخي حيث يقول الرئيس التركي السابق عبدالله غول ما يلي: " **في الوقت الذي يتحدث فيه الناس عن صراع الحضارات تعتبر تركيا جسراً طبيعياً بين الحضارات، كلما نحاول عمله هو استخدام موقفنا بين الإسلام والغرب**"، من خلال هذا الاستعداد التركي للرجوع إلى الإرث التاريخي تسعى تركيا ليس لإقامة نظام إسلامي بل إلى التقليل من العلمانية المتشددة داخلها وإقامة سياسة حيوية في الخارج تعتمد على "القوة الناعمة –The soft Power" تجاه الدول المنفصلة عن الدولة العثمانية وهو ما يتطلب إعادة تعريف لهوية تركيا القومية والاستراتيجية [2].

1 -Hakan Yavuz, Secularism and Muslim Democracy in Turkey, (Cambridge University Press, New York, 2009), p 82–99.

2 - Umit cizre, Secular and Islamic Politics in Turkey(The Making of Justice and Development Party) , (London & new york:routledge,2008), P. P.86-87.

إن فكرة "العثمانية الجديدة" التي تعمل وفق عملية التصالح مع أجزاء الدولة العثمانية سابقا ستفسح المجال أمام تغيير حول مفهوم "المواطنة" ليعبر عن الانفتاح على مفهوم التعددية الثقافية أكثر من اعتماده على البعد القومي، لذلك فالعثمانية الجديدة تفضل التعايش مع الأقليات التركية وكذا مطالبهم فيما يخص الحقوق الثقافية والسياسية بدل العمل على تذويبها داخل المجتمع التركي [3].

نخلص من خلال ما سلف ذكره، أن التحول في الهوية الوطنية التركية قد نشأت من تغيير الحكومة في تركيا أي عامل القيادة، من الحكومة السابقة بقيادة كمال أتاتورك وخلفائه العلمانيين منذ عام 1923 حيث برزت الهوية الكمالية التي تركز سياستها الخارجية على الغرب، وخاصة الاتحاد الأوروبي، ثم حدثت نقلة نوعية في الهوية الوطنية في تركيا في عهد تورغوت أوزال دعمت أكثر في فترة حكم حزب العدالة والتنمية في عام 2002 لتبرز لنا الهوية العثمانية الجديدة – ساعدتها على التكون عوامل خارجية متمثلة بالأصل في تغير النسق الدولي والاقليمي إضافة إلى الضغوطات الخارجية خاصة شروط كوبنهاغن للانضمام إلى الاتحاد الاوروبي والتي استغلتها القيادة لإحداث مزيد من الاصلاحات بما فيها تحييد المؤسسة العسكرية التي نصبت نفسها حامي العلمانية في البلاد – التي لا تتعارض مع الهوية الكمالية لكن مع تمجيد الماضي العثماني و انتهاج سياسة خارجية متعددة الأبعاد بين الشرق الاسلامي والذي يربطها به علاقات تاريخية و ثقافية والغرب العلماني الحداثي والذي تريد أن تكون جزءا منه أيضا.

كنتيجة لذلك فإن، تنوع النخب التركية كان له تأثير عميق على الهوية الوطنية التركية، فالتسلسل التدريجي لنخب جديدة ذات التوجه الإسلامي في المستويات العليا في الحكومة، والمجالات الاقتصادية والثقافية أثرت ليس فقط على سياسات الدولة، ولكن أيضا في التعبير عن الهوية الوطنية التركية.

---

3 - عمر تشيبتار، "سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية و العثمانية الجديدة"، مركز الشرق الأوسط، ، (العدد10، سبتمبر 2008)، ص. ص. 16-17.

من العرض السابق يتبين أن هناك ظاهرة جديدة تستدعي المناقشة و إجراء الدراسة في السياسة الخارجية التركية اليوم، وهي وجود تحول في الهوية الوطنية نشأ من تغير الحكومة في تركيا وكذا ادراكاتها للهوية الوطنية، ما شكل عاملا جوهريا في تغيير توجهات السياسة الخارجية ، وهذا ما يمكن ان نبينه في المخطط أدناه : [1]

شكل رقم (5) : ديناميةالهوية الوطنية والسياسة الخارجية التركية

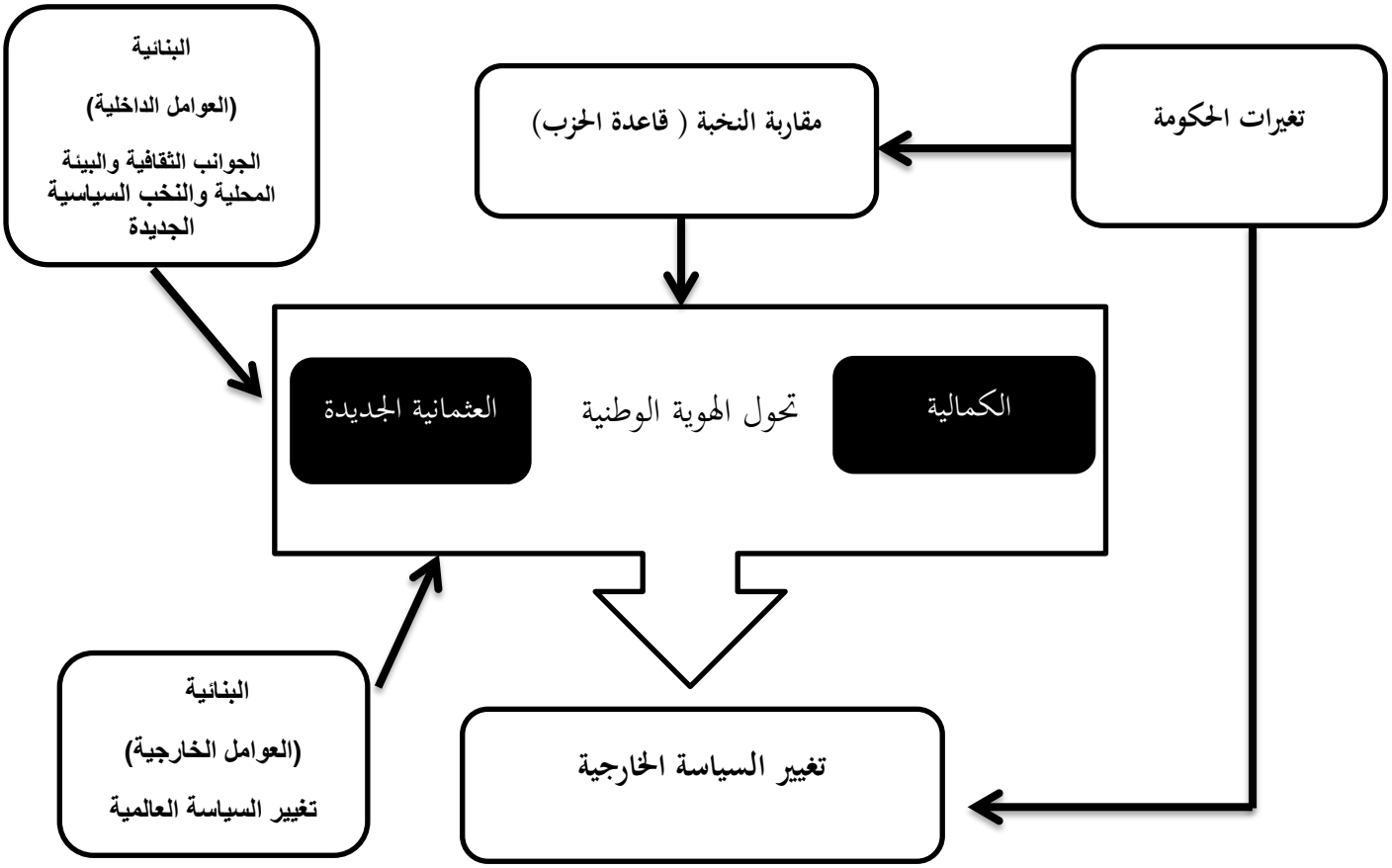

Source : Restu, Dianty, Op. Cit, p. 13

1- Restu, Dianty. "the dynamic national identity and the foreign policy in turkey under the AKP government".(2011). P. 13, Available at : https://bit.ly/2SiwZin

من خلال هذا المخطط فانه يمكن قول :

- للبنائية بجوانبها الداخلية والخارجية تأثير على التحول في الهوية الوطنية التركية.
- تغير النخب كمقاربة مساهمة في تحريك تحول الهوية الوطنية وهنا فإن تغير الحكومة وصعود حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الاسلامية والذي جمع بين كل من المثل العلمانية و حرية التعبير عن الهوية الخاصة، وخاصة الإسلام، دفع بتحول الهوية التركية الى الهوية العثمانية الجديدة، كما كان فيما سبق للنخب الكمالية دور في تحويل الهوية الامبراطورة العثمانية الى الهوية العلمانية التركية ومن ثم تغيير توجهاتها نحو الغرب.
- وبهذا فإن تغيير نمط الحكم سيكون له تأثير بما لا يدع شك في رسم تنفيذ السياسات الخارجية ومن ثم على توجهاتها .

خلاصة الفصل الثاني:

كان التحول في الهوية الوطنية التركية من الهوية الاسلامية العثمانية الى الهوية الكمالية بعد قيام الجمهورية التركية والغاء الخلافة الاسلامة ، التي ركزت على العلاقات مع الغرب وتحييد الدول العربية والاسلامية واعتبارها الآخر، ثم تحول الهوية الى هوية عثمانية جديدة، تجمع بين قيم الغرب والشرق بين الديمقراطية والعلمانية والاسلام المحافظ هذا التوليف الهوياتي جعل من تركيا تنتهج سياسة متعدد الابعاد لا تقصي فيها أي طرف، ولكن علينا ان نعلم ان هذا التحول في الهوية لم يكن نتيجة عوامل داخلية فقط متمثلة في صعود نخب اسلامية الى سدة الحكم، بل هناك عوامل خارجية ايضا ساعدت على تكوين هوية جديدة متمثلة في تغير النسق الدولي والاقليمي و حالة الفراغ الاقليمي والتي حتمت على تركيا التدخل لاحداث حالة من التوازن في المنطقة اختيرت فيها تركيا كدولة نموذج بحكم تقاربها التاريخي والثقافي مع دول المنطقة . وبالتالي كان التوجه التركي نحو المنطقة العربية خدمة لمصالحها الوطنية بما فيها الاقتصادية بناءً على هويتها الوطنية التي سوف تساعدها في تحقيق أهدافها في المنطقة وهو ما سوف نتطرق له في النقطة التالية.

الفصل الثالث:

دور الهوية العثمانية الجديدة في بناء المصالح الاقتصادية في المنطقة العربية

لطالما كان لتحولات الهوية –الناتجة عن عوامل داخلية وخارجية– حسب المنظور البنائي– تأثير كبير على التوجهات الخارجية وبناء المصالح، فتحول الهوية التركية من الهوية الكمالية العلمانية الى الهوية العثمانية الجديدة أعاد تعريف تركيا بالنسبة لعوالمها، وأعاد تعريف هويتها الشرقية كما الغربية، وقد تجسد ذلك في سياسة خارجية متعددة الأبعاد بحكم تعدد هوياتها، والدول العربية ليست بمنأى عن هذا التعريف، وعليه أعادت تركيا روابطها التاريخية مع هذه المنطقة بناء على مجموعة من المصالح من بينها المصالح الاقتصادية، وبالتالي سوف نتطرق في هذا الفصل الى نقطتيين ففي المبحث الاول نتحدث على تأثير هذه الهوية الجديدة على السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية وقسمناه إلى ثلاثة مطالب، أما المبحث الثاني فنتناول البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية (2002–2018)، مقسم هو الآخر إلى ثلاثة مطالب.

المبحث الأول: تأثير الهوية العثمانية الجديدة على توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية

منذ وصول حزب العدالة والتنمية شهدت السياسة الخارجية التركية تحولات في مبادئها وتوجهاتها وأساليبها، بحيث قامت حكومة العدالة والتنمية بإتباع سياسة خارجية مستلهمة من أفكار أحمد داوود أوغلو صاحب كتاب "العمق الاستراتيجي"، سياسة تتناغم مع هوية تركيا وتاريخيا ووزنها الإقليمي ومصالحها الحيوية. وقد حققت تركيا بفضل هذه السياسة نجاحات كبيرة في علاقاتها الخارجية لاسيما مع الدول العربية، وذلك بالتزامن مع نجاحها الديمقراطي والاقتصادي داخليا.

وعليه فإننا في هذا المبحث سنتطرق في البداية خاصة وأن الفترة التي ركزنا عليها وهي بعد 2002 أي بعد صعود حزب العدالة والتنمية على رؤية هذا الأخير للسياسة الخارجية وللمرتكزات الجديدة التي تقوم عليها حتى يتسنى لنا في المطلب الثاني معرفة محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية، لتكون النقطة الأخير أدوات واستراتجيات التركية تجاه الدول العربية .

المطلب الأول: أسس ومبادئ السياسة الخارجية التركية الجديدة :

عرفت تركيا في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية منذ عام 2002، العديد من التغييرات في اتجاهات السياسة الخارجية، والتي استندت على عقيدة " العمق الاستراتيجي " " Strategic Depth"، فبالرغم من أن الرؤية العثمانية الجديدة تم بناؤها من قبل الرئيس السابق "تورغوت أوزال" والتي تقتضي إعادة اكتشاف إرث الإمبراطورية العثمانية والعمل لإجماع وطني للهويات التركية العديدة التي يمكن أن تعيش مع بعضها جنبا الى جنب عن طريق التوليف التركي– الإسلامي[1]، وفتح أبواب تركيا للنظام الاقتصادي العالمي، فأطلقت بذلك حرية السوق وحررت نظام التجارة الخارجية، إلا أنه في نطاق السياسة الخارجية، استمر تأكيد انتماء تركيا إلى العالم الغربي، خصوصا طلب الانضمام إلى الأسرة الأوروبية، وذلك على الرغم من توثيق الروابط الاقتصادية بالعالم العربي و الإسلامي، وبذلك اعتمد "تورغوت أوزال" على رؤية اقتصادية للعلاقات الدولية [2].

1- Hasan Kosebalaban, "The Impact of Globalization on the Islamic Political Identity: The Case of Turkey," World Affairs, (Vol. 168,)p. 27.

2 - ميشال نوفل، المرجع السابق الذكر، ص 20.

إلا أن العثمانيون الجدد " neo-Ottomans " بقيادة حزب العدالة والتنمية يعتقدون أن تركيا يمكن أن تكون المركز "center " في النظام الفرعي الإقليمي "the regional subsystem " ثم في النظام الدولي" the international system"، وذلك من خلال تبني رؤية واسعة للسياسة الخارجية والتي تتطلب استحضار إرث " القوى العظمى" العثماني وإعادة تعريف هوية البلاد الاستراتيجية والقومية، مع الاعتماد على القوة الناعمة سياسيا واقتصاديا في الولايات العثمانية السابقة وفي المناطق الأخرى حيث لتركيا مصالح قومية واستراتيجية، مع التمسك بهدف الانفتاح على الغرب على غرار ما كانت تفعله اسطنبول في العهد الامبراطوري، مراعية موضعها بين أوروبا وآسيا، وملمحين إلى الابتعاد على السياسة الخارجية الانعزالية السابقة ذات البعد الواحد[1] والتي وضع أسسها كمال أتاتورك منذ قيام الجمهورية التركية في عام 1923، والتي كانت تستند على:

1- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول منطقة الجوار
2- عدم التدخل في النزاعات بين دول المنطقة وقوف على حياد تجاه الأزمات .
3- العمل على استمرار انقسام العرب دون التدخل في النزاعات العربية العربية
4- فصل الشرق الأوسط عن دور تركيا في التحالف الغربي.
5- توازن دقيق في موقف تركيا من القضية الفلسطينية بعد اعترافها بإسرائيل 1949.

بالإضافة إلى هذه المبادئ انتهجت تركيا بعد الحرب الباردة المبدأين التاليين:

1- ملء الفراغ: وهذا المبدأ يعني أن تركيا بعد حسمها في الخيار الغربي سعت إلى أن تجد محيطا أخر في انتظار عضوية الاتحاد الأوروبي بحيث سعت إلى تكوين تحالفات مع دول أوروبا الشرقية وأسيا الوسطى ودول البلقان خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وذلك لتعويض الفراغ في أوروبا الشرقية، أسيا ومحيطها العربي في الشرق لأوسط.[2]
2- سياسة المساومة: لطالما اعتمدت تركيا في سلوكها السياسي الخارجي على مبدأ المساومة لتحقيق أهدافها باعتبار أن فن المساومة هو "حكمة سياسية" بحيث يحق للدول أن تنتقي

1 -Yucel Bozdaglioglu, "Modernity, Identity, and Turkey's Foreign Policy," *Insight Turkey*, (Vol. 10, No. 1, 2008), p. 70.

2- محمد عربي لادمي، "السياسة الخارجية التركية تجاه المشرق العربي بعد الحرب الباردة :المحددات والابعاد"، المركز الديمقراطي العربي . ديسمبر 2016، على الرابط، https://democraticac.de/?p=41433، تاريخ الدخول: 2017/02/15.

الوسائل التي تحقق عن طريقها أهدافها في التعامل الخارجي[1]، وهذا ما اعتمدت عليه من خلال استخدامها لورقة المياه للضغط على الدول العربية خاصة سوريا والعراق.

ركزت تركيا من خلال سياسة البعد الواحد على تحقيق عضوية الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال توطيد علاقاتها به ومحاولاتها بالإيفاء بشروطه واقامة تحالف استراتيجي مع إسرائيل كأثمن هدية مقابل اكتسابها عضويتها فيه[2]. وتكيفا مع التحولات الجيوسياسية، اعتمدت تركيا مقاربة جديدة في سياستها الخارجية –حتى تتمكن من لعب دور مهم في دوائرها الجغرافية – تقوم على توظيف موروثاتها التاريخية والجغرافية والثقافي (عمقها الاستراتيجي) التوظيف الأمثل أو بالأحرى هوياتها المتعددة داخل فضائها الجغرافي المتعدد الهويات، فتركيا بنسبة لعالمها الجغرافي نسخة مصغرة منه فهي تحتوي على جميع مكوناته[3].

فمنذ صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سنة2002، تبنت تركيا سياسة خارجية ذات رؤية و هوية جديدة، تقتضي ألا تكون دولة طرفا في أي محور، بل تسعي لتكون دولة مركزا بين كل المناطق المحيطة بها، وذلك من خلال الاستفادة من موقعها الجغرافي وأصولها التاريخية بمعنى آخر الاستفادة من "عمقها الاستراتيجي" وتوظيفه التوظيف الأمثل حسب تعبير وزير الخارجية التركية أحمد داوود أوغلو، لذا فإن هذا الأخير يضع عدة مبادئ أساسية يتعين على تركيا الالتزام بها حتى يتسنى لها تطبيق سياسة خارجية ايجابية و فعالة، وهذا بدوره يقتضي مؤهلات وأدوات دبلوماسية واقتصادية وثقافية يرى داوود أوغلو أن تركيا تملكها لتحقيق أهداف السياسة الخارجية في رؤيته الجديدة .

في ماي 2010، نشرت مجلة Foreign policy مقالا بقلم أ. داوود أوغلو أوجز فيه المبادئ التأسيسية للسياسة الخارجية التركية الحديثة، ثلاثة منها "منهجية" وستة مبادئ "تنفيذية" . ذكر داوود أوغلو نفس المبادئ في عام 2004 في مقابلة "نظرة على السياسة الخارجية التركية" لوسائل الإعلام التركية.

1- محمود سالم السامرائي: "المساومة في السياسة الخارجية التركية "، المجلة العربية للعلوم السياسية: الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 13، شتاء 2007 ، ص 77.

2- محمد عربي لادمي، مرجع سابق الذكر.

3- Ahmet Davutoglu, "Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007," Insight Turkey,(Vol. 10, No. 1, 2008),p 80.

1- المبادئ المنهجية للسياسة الخارجية التركية[1] :

المبدأ الأول: نهج متكامل للقضايا الدولية يستند إلى "مقاربة رؤيوية" ، بدلا من اختزال المشاكل التي واجهت تركيا خلال الحرب الباردة في مشكلة واحدة كالمشكلة الكردية في الشرق الاوسط فقط، عليها أن تتبنى رؤية شاملة تغطي جميع القضايا والظواهر الاقليمية بما في ذلك العلاقات مع ايران اسرائيل وسوريا ...

المبدأ الثاني: تستند سياسة تركيا الخارجية إلى مبدأ الآراء والأفكار المترابطة والمتسقة، يجب ألا تتعارض سياسة ونهج الشرق الأوسط مع سياسة البلقان أو آسيا الوسطى.

المبدأ الثالث: استخدام الخطابات الجديدة وأساليب الدبلوماسية، مما يسمح لتركيا بنشر "تأثيرها الناعم" في المنطقة، على الرغم من وجود جيش قوي.

2- المبادئ التنفيذية للسياسة الخارجية الجديدة قبل الانتفاضات العربية:

أما المبادئ التنفيذية للسياسة الخارجية الجديدة التي صاغها وزير الخارجية التركية "أحمد داوود أوغلو" والتي عرفت بالعثمانية الجديدة[2] فهي 6 مبادئ أساسية:

المبدأ الأول: التوازن السليم بين الحرية و الأمن

إذا لم تستطع دولة تحقيق توازن بين الحرية والأمن بداخلها، فإنها بلا شك لن تكون قادرة على التأثير في ضواحيها، كما أن شرعية أي نظام سياسي تتأتى من قدرته على توفير الأمن إلى مواطنيه كما لا يجب أن يكون هذا الأمن على حساب الحريات والحقوق الإنسان في البلاد، ما يمكن أن نقول أن الدول التي تحد من الحريات على الأقل جوهرها مقابل توفير الأمن تتحول مع الوقت إلى أنظمة استبدادية، وفي نفس الوقت فإن الدول التي تضحي بالأمن من أجل منح حريات أكثر تصاب بنوع من الاضطرابات الداخلية التي ستنعكس سلبيا على وضعيتها الخارجية .[3]

1- Davutoğlu Ahmet , Turkey's Zero-Problems Foreign Policy , Foreign policy.
available at : https://bit.ly/2GEAxKa

2- M. Hakan Yavuz, "Turkish Identity and Foreign Policy in Flux: The Rise of Neo-Ottomanism," Middle East Critique (7, iss. 12, 1998),p. 19.

1- Gulbahar Yelkan Aktas, Turkish foreign Policy: New Concepts and Reflections, A Master's Thesis, (The Department of international Relation, Middle East Technical University, Ankara, December 2010), p. 60.

و منذ 2002 أدركت تركيا أهمية توفير الحريات المدنية بدون تفويض الأمن في عملية الارتكاز وهذا الأمر جدير بالملاحظة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر أين اتجه العالم إلى تغليب الاعتبارات الأمنية على ما عداها.

ورغم التحديات التي تعرضت لها تركيا في 2001 المتمثلة في الكفاح ضد الإرهاب وتهديداته، إلا أنها حرصت على حماية الحريات المدنية، و العمل على عدم تضييق مجالها، ففي خريف2007 قام الجيش التركي بعملية عسكرية ضد التشكيلات الإرهابية في العراق لعدة أسابيع، ورغم هذا السلطات التركية لم تعلن حالة الطوارئ، كما أن الانتخابات أيضا لم تتأثر، هذه التجربة بينت أن الميزان بين الديمقراطية والأمن مستقر في تركيا، وأنها البلد الوحيد الذي نجح في التقدم على صعيد الإصلاح السياسي دون التفريط بالمتطلبات الأمنية وهو ما جعل تركيا نموذجا للبلدان الأخرى.[1]

المبدأ الثاني: تصفير المشكلات مع دول الجوار

وهو مبدأ تتضح نتائجه الإيجابية بجلاء لكل متابع، فعند مقارنة وضع تركيا الآن بما كانت عليه قبل سنوات سنجد أن علاقاتها مع كافة الدول المجاورة باتت علاقات وطيدة، وأبرز الأمثلة على ذلك علاقاتها وانفتاحها المثير على العالم العربي، وإنشاء أو تعميق العلاقات التجارية السياسية والاقتصادية على حد سواء مع لبنان، العراق، الأردن، ليبيا، السعوية، مجلس التعاون الخليجي، وكذلك سوريا التي توجت بإبرام عدد من اتفاقيات التجارة الحرة بين البلدين، وفتحت الطريق أمام علاقات اقتصادية ضخمة، وقد ارتقي مستوى علاقة تركيا بسوريا إلى حد أصبحت نموذج يحتذى به في المنطقة قبل الثورة، مقارنة بما كانت عليه قبل10 سنوات، وقد اقامت تركيا ايضا علاقات مع الفلسطنيين، مع كل من حماس وفتح، وتقيم الدول غير العربية في المنطقة، مثل اسرائيل وايران، علاقات جيدة مع انقرة على الأقل قبل حادثة سفينة مرمة و الحرب الأهلية في سوريا .[2]

وعلى النحو ذاته طورت تركيا علاقاتها مع جورجيا، فأصبح من الممكن لتركيا استخدام مطار " بتوم – Batum " كما لو كانت تستخدم أحد مطاراتها الداخلية، وأيضا إنشاء مشروع سكة حديد، **(باكو تبيليسي كارس)**. بالإضافة إلى ذلك عززت تركيا علاقاتها مع أرمينيا بالتوقيع على اتفاقيات تطبيع معها بعدها كانت العلاقة بينهما تتسم بالعداء على خلفية اتهام أرمينيا تركيا بارتكاب جرائم إبادة ضد الأرمن

2 -أحمد داوود أوغلو، المرجع السابق الذكر، ص. 612 .

2- موريال ميراك فايسباخ و جمال واكيم، السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ عام 2006،(ط2، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2014)، ص. 54.

أيام الدولة العثمانية، وهذا يعتبر إنجازا مهما لتركيا وكذلك الشأن بالنسبة لعلاقاتها مع روسيا حيث أصبحت علاقات تعاون وشراكة بعدما كانت علاقات تنافس على مناطق النفوذ ويتضح ذلك في اشراك روسيا في مشروع أنابيب نقل النفط **(باكو تبيليسي جيهان)**.

وفي منطقة البلقان عززت تركيا علاقاتها مع بلغاريا بعد انضمام هذه الأخيرة إلى الاتحاد الأوروبي، وهذا ما يبرز بشكل واضح مدى النجاح الذي تحققه تركيا في تطبيقها مبدأ تصفير المشاكل مع دول الجوار، وفي ظل حالة التوتر الدولي تجاه إيران بسبب الملف النووي، حافظت تركيا على علاقاتها مع إيران دون أن يعتريها أي اهتزاز، أما علاقات تركيا مع العراق فقد تطورت إلى حد كبير وملموس، إذ تم تشكيل مجلس استراتيجي رفيع المستوي من كلا الدولتين يستهدف عقد اجتماعات مشتركة يشارك فيها الوزراء المختصون بقيادة رئيسي وزراء الدولتين.[1]

وعليه يمكن القول أن مبدأ تصفير المشكلات يحاول الخروج بتركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات، والدخول في البلد ذو العلاقات الجيدة مع الجميع، وهذا إن تحقق يمنح السياسة الخارجية التركية قدرة استثنائية على المناورة .[2]

المبدأ الثالث: سياسة خارجية متعددة الأبعاد ومتعددة المسالك

هذه السياسة كانت ناجحة بشكل كبير، حيث أن العلاقات التركية الأمريكية مازالت مستمرة رغم المشاكل التي اعترتها، والتي كانت متوقع انهيارها بسبب التطورات المتعلقة بالقرار الأرميني والحالة العراقية،[3] كما وحافظت على علاقاتها مع إسرائيل برغم التوترات الشديدة التي شابت العلاقات في السنوات الأخيرة، المتزامنة مع الحرب على غزة وضرب أسطول الحرية، إلا أن العلاقات ما زالت مستمرة ومؤكدة على أن تركيا لا تبني علاقات أخرى على حساب علاقاتها التقليدية، وكذلك الشأن بالنسبة للاتحاد الأوروبي الذي ما زال يراوغ إلى الآن في قضية انضمام تركيا له، ومع هذا تحافظ تركيا على علاقاتها مع جميع الأطراف سواء في الشرق أو في الغرب، و الجنوب أو الشمال، إسلام أو غرب.

هذا المبدأ جاء لمحاولة استغلال السياسة الأتراك لهوية تركيا المتعددة معتمدين في ذلك على مبدأ النظرية البنائية التي تعتبر أن البعد الثقافي والديني والقيمي والتواصل الاجتماعي هي في الأساس

1−Gulbahar Yelkan Aktas, OP.CIT, p. 66.

2- محمد نور الدين، السياسة الخارجية التركية أسس و مرتكزات، المرجع السابق الذكر، ص. 138.

3− Ahmet Davutoğlu, Op .Cit, p.82 .

محددات للسياسة الخارجية، ولقد أعتمد بعد صراع داخلي كبير بين النخب التركية المتعددة التوجهات، العلمانية(هوية واحدة وهي الهوية الأوربية)، الإسلامية والوطنية(الهوية التركية متعددة بحكم الحضارة والتاريخ).

المبدأ الرابع: التأثير في الأقاليم الداخلية و الخارجية لدول الجوار

يمكننا هنا الحديث عن تأثير تركيا في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى، وقد كان للخارجية التركية في عقد التسعينيات اهتمام جاد ومؤثر في البلقان، لاسيما في أزمة البوسنة و الهرسك وكوسوفو، وهو اهتمام يرتكز على أسس راسخة، وقد ظلت قدرة تركيا على النفوذ إلى الشرق الأوسط محدودة في فترة التسعينات، مقارنة بما تتمتع به من تأثير داخل البلقان والقوقاز، وذلك لعدة أسباب منها: مشكلة حزب العمال الكردستاني، والأزمة السورية – التركية التي قد لعبت دورا كبيرا في تعطيل النفوذ التركي في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى وجود صورة سلبية متبادلة على كلا الجانبين، وتتجسد هذه الصورة في اتهام الأتراك العرب بالخيانة للدولة العثمانية، وكذلك اتهام العرب الأتراك بأنهم احتلوهم لأربعة قرون، ووقف ذلك حاجزا نفسيا أمام انفتاح كل من الطرفين على الآخر.

لكن هذه النظرة السلبية مع وصول حزب العدالة والتنمية 2002، الذي اتبع سياسة أكثر انفتاح وتأثير في منطقة الشرق الأوسط، قضت على بعض من هذه الموانع، كما وأصبحت تركيا تمتلك قدرات وقنوات اتصال تجعلها قادرة على متابعة كافة التطورات التي تحدث في الشرق الأوسط ساعة بساعة [1].

ولا تنحصر القدرة التأثيرية التي حازتها تركيا في بعض الدول فقط، بل تشمل كافة اللاعبين الآخرين في داخل الشرق الأوسط، فعلى سبيل المثال تعد تركيا أحد أبرز الفاعلين في لبنان، وقد كانت الزيارة التي قام بها "عبد الله غول" عام 2004 إلى لبنان، عندما كان وزيرا للخارجية، الزيارة الأولى التي يقوم بها وزير خارجية تركي للبنان منذ 25 سنة، ومثل هذه المبادرات هو ما وفر لتركيا دورا مؤثرا في الساحة الدبلوماسية في الشرق الأوسط [2].

1- Ibid ,p. 83.

2- أحمد داوود أوغلو، المرجع السابق الذكر، ص. 615.

المبدأ الخامس: الدبلوماسية المتناغمة :

وتعني تنسيق السياسات مع مختلف الأطراف والكتل الدولية، واستغلال تركيا لمكانتها في مختلف المنظمات الدولية والإقليمية لتفعيل العمل الدبلوماسي، والعمل على توثيق الروابط مع الدول الأعضاء في تلك المنظمات.

المبدأ السادس: أسلوب دبلوماسي جديد

فبعدما كانت تركيا في نظر العالم دولة جسرية ليس لها رسالة سوى أن تكون معبرا بين الأطراف الكبرى، أي جسرا بين طرف وآخر دون أن تكون فاعلا بين الطرفين، بدت تركيا لدى الشرقيين دولة غربية و لدى الغربيين دولة شرقية، لذا كان من الضروري إعادة رسم سياسة خارجية جديدة تجعلها مرشحة لأداء دور مركزي وفعال في المنطقة و أن تصبح دولة قادرة على إنتاج الأفكار و الحلول في محافل الشرق و منتدياته رافعة هويتها الشرقية دون امتعاض، ودولة قادرة على مناقشة مستقبل أوروبا داخل محافل أوروبا، ومنتدياتها من خلال نظرتها الأوروبية [1] .

ونتيجة لهذه الأسس والمبادئ التي وضعها أحمد داوود اغلو، حدث توجيه للبوصلة الفكرية لموقع تركيا وجعلها منسجمة مع عمقها التاريخي والحضاري والثقافي المتمثل في العالم الاسلامي والعربي، وبالتالي فإن السياسة الجدية تقتضي أن لا تكون تركيا دولة طرفا في اي محور، بل يجب أن تتحول إلى دولة مركز بين العوالم المحيطة بها، ومن خلالها حاولت تحقيق خمسة أهداف حيوية، وهي : انتقال بتركيا إلى مصاف الدول المتقدمة وجعلها دولة فاعلة في مركز الأحداث السياسية، زيادة فرص الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي في تركيا، تعزيز الوزن الاستراتيجي للاتحاد الاوروبي، المساهمة في بناء توازن استراتيجي بين أوروبا وآسيا، وأخيرا توجه تركيا إلى إقامة علاقات جيدة مع محيطها دون استقطابات. [2]

1- المرجع نفسه، ص .616 .

2– بن علي لقرع، "السياسة الخارجية التركية والثورات العربية، المراجعات، المخرجات، الأدوار"، مجلة العلوم السياسية والقانون، (المانيا: المركز الديمقراطي العربي، مجلد،2، عدد 08، أفريل 2018)، ص. 183.

3- مبادئ السياسة الخارجية التركية تجاه الانتفاضات العربية:

إن قيام الانتفاضات الشعبية في العديد من الدول العربية منذ سنة 2011، وما أفرزته من تداعيات على منطقة الشرق الأوسط، جعل الحكومة التركية تقوم بمراجعات لسياستها الخارجية في تعاملها مع الدول التي شهدت قيام هذه الانتفاضات. ومثلما كان له الفضل في رسم معالم السياسة التركية الجديدة، تولى أحمد داوود أوغلو صياغة مراجعات السياسة التركية بعد الانتفاضات العربية وفق المبادئ الآتية:

- **المبدأ الأول: التوازن بين تعزيز القيم الديمقراطية والدفاع عن المصالح الوطنية:**

دعا أحمد داوود اغلو إلى جعل تركيا من الدول التي لا تكتفي بالدفاع عن مصالحها الوطنية، بل تتبع سياسة خارجية على أساس القيم، وذلك بالدفاع عن القيم الإنسانية العالمية (حقوق الانسان، الديمقراطية، الحكم الراشد، الشفافية، وسيادة القانون). وضرورة مد يد العون للشعوب التي تنتفض للمطالبة بهذه القيم منع الصراعات والوساطة وتسوية النزاعات وتقديم المساعدة الانمائية لاسيما في أوقات الأزمات، والدعوة إلى صون حقوق الاتراك في الخارج، خاصة بعد تنامي خطاب الكراهية للاجانب من طرف بعض الدول الغربية و الأوروبية . [1]

- **المبدأ الثاني: استقلالية السياسة الخارجية التركية:**

أشار أحمد داوود أوغلو أن تركيا تعاني من تصور شائع بكون القوى العالمية هي التي تقرر السياسة الاقليمية وتركيا تؤدي الأدوار المنوطة بيا فقط. ذلك فتركيا بحاجة إلى التخلص من هذا الاحساس النفسي بالنقص الذي يسود بين النخب السياسية وبين شرائح واسعة في المجتمع التركي. إن تركيا هي التي تقرر رؤيتها، وتحدد أهدافها، وتنفذ سياستيا الخارجية وفقا لأولوياتها القومية بغض النظر عن النجاح أو الفشل. فتركيا لا تتلقى التعليمات من القوى الاخرى، وليست جزءا من مخططاتها، لكن في المقابل قام أوغلو بالتذكير أن تركيا ستستمر في التنسيق مع سياسات شركائها الغربيين حسبما تراه مناسبا ودون التأثير في علاقاتها بدول الجوار [2].

1- loannis N. Grigoriadis", Learning from the 'Arab Spring': Turkish Foreign Policy in Flux", Working Paper, (No 32/2013), p 7. Available at : https://bit.ly/2lDHjXr , accessed on : 14/01/2018.

2- بن علي لقرع، مرجع سابق الذكر، ص.ص. 185-186.

- **المبدأ الثالث: التوازن بين إدارة الازمات وإدارة الرؤية:**

جاء هذا التوجه استجابة لظروف الأزمة الاقتصادية العالمية والثورات العربية في نفس الوقت، حيث تدخلت تركيا لأداء دور فعال في الحراك السياسي العربي وفق دبلوماسية متعددة الأبعاد. فعلى الصعيد الاقليمي تريد تركيا إقامة نظام إقليمي يقوم على نظم سياسية ديمقراطية وتمثيلية تعكس المطالب المشروعة للشعوب العربية، وتساعد على التكامل الاقتصادي الحقيقي. أما على الصعيد العالمي، فتطمح تركيا إلى المساهمة في بناء نظام دولي جديد يقوم على ثلاثة أبعاد; نظم سياسية تقوم على الحوار والتعددية، نظام اقتصادي يقوم على العدل والمساواة، ونظام ثقافي يقوم على أساس الادماج والتوافق .[1]

- **المبدأ الرابع: التنسيق مع الشركاء الاقليميين والدوليين:**

ويظهر هذا جليا مع الأزمة السورية، والتي لم تستطع تركيا معالجتها بشكل فردي، وأما تفاقم الأزمة و تداعياتها السلبية على الأوضاع الداخلية في التركي، فكان عليها التنسيق مع القوى الاقليمية والدولية من أجل معالجة هذه الأزمة.

- **المبدأ الخامس: الدبلوماسية الانسانية:**

تأتي المراجعة الثانية لثوابت السياسة الخارجية التركية من قبل أحمد داوود اغلو سنة 2013، داعيا إلى تبني الدبلوماسية الانسانية التي تقوم على ثالثة أبعاد; الأولى هو إعطاء الأولوية للبعد المحلي من أجل حل مشاكل المواطنين الأتراك و إيجاد الفرص لديهم في الداخل والخارج. ويركز البعد الثاني على القيام بأعمال الاغاثة بسبب تأزم الأوضاع في سوريا والعراق وتدفق اللاجئين، وفي نفس الوقت يجب تقديم المساعدات الإنسانية لدول إفريقيا وآسيا الوسطى والبلقان، باعتبارها تمثل مناطق حيوية للمصالح التركية. أما البعد الأخير فيتجلى في العمل مع الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، ومحاولة التأثير في قراراتها وحشد التأييد للقضايا العادلة، إضافة إلى تسوية النزاعات.

-المبدأ السادس: إحياء دور تركيا:

على إثر تفاقم الأزمات الاقليمية في المنطقة العربية لاسيما في سوريا والعراق وتمدد تنظيم "داعش "وتشكيل تحالف دولي لمحاربته، أدى إلى تدفق كبير للاجئين على تركيا، وظهرت مخاوف كبيرة لدى الأتراك من إحتمال قيام كيان كردي في شمال سوريا. في ظل هذه الظروف، قدم أحمد داوود أوغلو مراجعته الثالثة للسياسة الخارجية التركية سنة 2014 تحت عنوان "استعادة تركيا"، وقد

1 - Ahmet Davutoğlu, Principles of Turkish Foreign Policy and Regional Political Structuring, Third Edition , (Ankara: International Policy and Leadership Institute , 2012), P.7

ركز فيها على ثلاثة مرتكزات; الأول هو ترسيخ الديمقراطية داخليا وحمايتها، ويتمثل المرتكز الثاني في ديناميكية الاقتصاد وانعكاس التنمية الاقتصادية إيجابا على المجتمع من خلال العدالة في توزيع الدخل، أما المرتكز الثالث فهو **الدبلوماسية النشطة** التي تضمن الهيبة والاحترام، فتركيا بتاريخيا وجغرافيتها السياسية لديها القدرة على لعب دور رئيسي إقليميا ودوليا، وبهذا أصبحت الدبلوماسية النشطة سمة أساسية لحزب العدالة والتنمية وفي نفس الوقت اكتسبت بعدا إنسانيا واسعا وعدم الإقتصار على الجوار الاقليمي.[1]

مثلت المبادئ السابقة الذكر منطلقا أساسيا للرؤية التركية في تعامها مع الانتفاضات العربية، والتي تجسدت في إحترام إرادة الشعوب العربية في التغيير والديمقراطية والحرية، ودعمها للتحولات الداخلية بحسب الظروف الخاصة بكل دولة مع رعاية المصالح الوطنية لتركيا، وفي مقدمتها الاستثمارات والمصالح االاقتصادية والحفاظ على أرواح الرعايا الأتراك وممتلكاتهم، والدعوة إلى الحفاظ على استقرار الدول وأمنها و التخفيض من التوترات الطائفية، وضرورة أن يحصل التغيير سلميا، فلا بديل عن الموازنة بين الأمن والحرية. وقد رفضت تركيا في البداية التدخل العسكري الأجنبي في الدول العربية كون أن مستقبل هذه المنطقة يجب أن يقرره شعبها، وتجنبا لتكرار مأساة العراق ، وتجنبا لخطر الاحتلال أو التقسيم، إلى جانب تأكيدها على عدم توجيه سلاحها الى أيا من الشعوب العربية ، واقتصار دورها على المهام الانسانية والمهام غير قتالية والقيام باعمال الاغاثة.. [2]

إن هذه المراجعات التي جاءت استجابة لما أفرزته الانتفاضات الشعبية في الوطن العربي، لا تعني بالضرورة أن حكومة العدالة والتنمية في تركيا قامت بتغيير جذري لسياستها الخارجية. وإنما حافظت على المبادئ الأساسية لسياستها الخارجية الجديدة التي بدأتها منذ بداية القرن الواحد والعشرين، وفي نفس الوقت حاولت تكييفها مع التحولات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة العربية من أجل تجنب إنعكاساتها السلبية وتعزيز دور تركيا كدولة مركز.

ومن خلال كل هذا تسعى تركيا بانتهاجها سياسة خارجية متعددة الأبعاد الى تحقيق جملة من الأهداف أولها : هي أهداف لتحقيق كل شروط العضوية وان تصبح دولة عضو في الاتحاد الأوروبي ولها تأثير في الاتحاد الأوروبي حتى 2023، ثانيا: هي ستواصل النضال من أجل تحقيق الاندماج

1- بن علي لقرع، مرجع سابق الذكر، ص. 187.

2- نفس المرجع، ص.188.

الاقليمي في شكل تعاون أمني واقتصادي، ثالثا: السعي للعب دور مؤثر في حل لنزاعات الاقليمية، رابعا: لعب دور محدد في المنظمات الدولية، و التحول الى واحد من اقوى عشرة اقتصاديات في العالم [1].

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية

يمكن إبراز المتغير والثابت في السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة العربية، من خلال التطرق إلى محددات الداخلية والخارجية خلال فترات مختلفة وهي أثناء الحرب الباردة وبعدها وكذا بعد الانتفاضات العربية، وهو ما سنبينه في العناصر التالية :

أولا: محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية أثناء الحرب الباردة :

إن الحديث عن فترة الحرب الباردة هو لإبراز وتحديد المتغيرات التي كانت تتحكم في السياسة الخارجية التركية، والتي تغيرت بعد الحرب الباردة ، لتتغير معها معالم السياسة الخارجية التركية. ففي الحرب الباردة كانت السياسة الخارجية التركية محكومة بعدة عوامل ومحددات فمن حيث المحددات الخارجية :

- شكل النظام الدولي، الذي كان يقوم على الثنائية القطبية أي الاستقطاب القطبي، أين كانت فيه تركيا جزء لا يتجزأ من المنظومة الغربي، وكان لها دور مهم كدولة مواجهة ضد المد الشيوعي، بحكم موقعها الجيو استراتيجي بعد الانضمام الى حلف لشمال الاطلسي (NATO) سنة 1953، وبالتالي كان عليها إلتزامات يجب أن تتماشى وسياسات الحلف والتوجه الغربي لتحقيق مصالحها، خاصة تطلعها إلى الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي والذي كان الشغل الشاغل لها، وبالتالي علاقتها بالغرب الاوروبي والولايات المتحدة الامريكية تعتبر من أهم محددات العلاقات التركية – العربية، فمنذ قيام دولة تركيا الحديثة، بدأت تركيا باتخاذ العديد من المواقف السياسية والاقتصادية الموالية للغرب، وقد تصورت أن إنفصال تركيا عن محيطها العربي والإسلامي، هو

1- Omair Anas, "Turkey's Soft Power Challenges in the Arab World", available at : https://bit.ly/2GXjxya , accessed on: 12/11/2018.

بمثابة جواز مرور لتركيا نحو الغرب التي أعلنت تمسكها بنهجه السياسي والاقتصادي والثقافي.[1]

- كذلك التحالفات الاقليمية مع إسرائيل والتعاون معها في مجالات مختلفة، في مقابل علاقاتها المشوبة بالتوتر مع دول المنطقة خاصة الصراع مع سوريا على لواء الاسكندرون، وغيرها، وبالتالي لم يكن موقف دول العربية إيجابي تجاهها .
- النظرة السلبية للطرفين تجاه الآخر، بحث كان العرب ينتقدون التوجه الراديكالي لتركيا الكمالية، وكانوا يلقون اللوم على الامبراطورية العثمانية بأنها سبب تخلفهم، في المقابل إتهم الأتراك العرب بأنهم سبب إنهيار الدول الاعثمانية بتحالفهم مع الغرب، وبانغماس الاتراك في عملية التحديث، اصبحت الطبقة المسيطرة غير مبالية بالعالم العربي، واتجهت نحو الابقاء على الوضع الاقائم، وهكذا فان شعورا بالبغضاء واللامبالاة سيطر على العرب والاتراك حتي نهاية الحرب العالمية الثانية وخاصة السوريين والأتراك. [2]

أما بالنسبة للمحددات الداخلية والتي كان أبرزها:

- محدد القيادة: الذي كان له تأثير بالغ في توجيه السياسة الخارجية التركية، كأي دولة من دول غير الديمقراطية، حيث كانت توجات المؤسسة العسكرية توجهات علمانية، تخلت فيها عن الهوية الإسلامية مقابل تبني الهوية العلمانية، اذ غلب على النخبة التركية السياسية والحاكمة توجه عنوانه: ان تكون علمانيًا يعني أن تتوجه أكثر نحو أوروبا والغرب والابتعاد عن المحيط العربي، بحجة أن هذا المحيط هو محيط غير علماني، محيط ذو جذور دينية وغير حداثية.

1– منير الحمش، "وجهة نظر عربية في واقع وأفاق العلاقات الاقتصادية بين العرب وتركيا" ، أتيان محجوبيان وآخرون، الحوار العربي– التركي ببين الماضي والحاضر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص. 220.

2 – Yucel bozdaglioglu, op.cit. p. 126.

ثانيا: محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية بعد الحرب الباردة .

لم تأت السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الدول العربية من فراغ بل تبلورت كاستجابة لتأثيرات المحددات الداخلية والخارجية، والتي كان لها شأن كبير رسم هوية جديدة لسياستها الخارجية، وتتمثل هذه المحددات في:

1- **المحددات الخارجية** : العديد من المتغيرات الخارجية كان لها تأثير على هوية تركيا ومن ثم على توجيه السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية كان أبرزها :

- تغير بنية النظام الدولي : حيث أدى إنتهاء الحرب الباردة بعد إنهيار وتفكك الاتحاد السوفياتي في التسعينات من القرن 20، إلى بروز نظام دولي جديد بزعامة الوأم ، تراجعت معه أهمية تركيا كدولة مواجهة ضد المد الشيوعي وتركت فراغا هوياتي كبير في السياسة الخارجية التركية، وبالتالي ضرورة ايجاد هوية ومركز جديد لتركيا، يجعلها تبرز في ظل نظام دولي جديد. [1] فالتغيرات في بينة النظام الدولي ساعدت تركيا على تفعيل الطموحات الجيوبوليتيكية لنخبها ومنحت لها حرية فعل أكثر في سياستها الخارجية للعب دور محوري على المستوى الاقليمي والدولي. وذلك بصياغة مقاربة جيو–ثقافية تعمل على توظيف تاريخها الامبراطوري العثماني و ميزات موقعها الجيو سياسي المحوري كرصيد إيجابي في مرحلة إعادة بناء نظرية سياسية جديدة للدولة.
- استمرارية حلف الشمال الأطلسي بالرغم من زوال حلف وارسو، وتبدل استراتيجياته من مواجه لتهديدات المد الشيوعي إلى الاهتمام بمفاهيم جديدة للتهديدات التي تستوجب استمرار الحلف وهى قضايا عدم الاستقرار السياسي، قضايا الإرهاب، التطرف، المخدرات، الهجرة غير المشروعة، وحقوق الإنسان و مسؤولية الحماية التي طرحت في إطار مستوجبات الأمن الانساني المتعلقة بحماية الافراد وجماعت السكان من أي تهديدات. فكان لتركيا حتى تبرز دورها أن تتكيف مع هذه المستجدات بما أنها عضو في حلف الناتو، والمشاركة في تحركات الحلف منها التدخل في البلقان في أزمة كوسوفو 1999، كذلك المشاركة في الحرب الخليج الأولى 1991، والحرب على أفغانستان وقيادة قوات الايساف في 2001، والمشاركة مع قوات اليونفيل في جنوب لبنان 2006

1- عبد الله تركمان،"تعاظم الدور الإقليمي لتركيا (مقوماته و أبعاده و مظاهره و حدوده)"، ترجمة: الهادي غيلوفي، مجلة المستقبل العربي، (السنة 33، عدد384، فيفري 2011)، ص. 15 .

على إثر الحرب الاسرائيلية اللبنانية، والمشاركة في اطار مسؤولية الحماية في ليبيا 2011. كذلك انضمام تركيا للعديد من المنظمات الدولية والإقليمية واكتسابها فيها مكانة هامة تجعلها تقوم بدور فاعل على مستوى سياستها الخارجية، فبالاضافة إلى حلف شمال الأطلسي، تنتمي تركيا إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، كما أنها أصبحت عضوا مراقبا في الاتحاد الإفريقي وعضوا مراقبا في جامعة الدول العربية، وهذا ساعد تركيا في تحقيق توجهها الجديد في سياستها الخارجية.

- أما وعلى صعيد النظام الاقليمي : فإن الحرب على العراق في 2003 وما نتج عنها من سقوط لنظام صدام حسين الذي كان يمثل قوة إقليمية بارزة ، وقيام إقليم **مستقل للأكراد** في شمال العراق، كان من شأنه أن يمس الأمن القومي التركي، ما جعلها تغير وجهتها نحو المنطقة، التي كانت علاقاتها مشوبة بالتوتر مع دولها خاصة الصراع مع سوريا على لواء الاسكندرون، وغيرها، وبالتالي لم يكن موقف الدول العربية ايجابي تجاهها. فالمشاكل الحدودية بين تركيا والدول العربية بالرغم من تراجع حدتها منذ اعتلاء حزب العدالة والتنمية السلطة، على غرار ملف **قضية لواء الاسكندرون** (هاتاي) الذي لم يفتح رسميا، وقضية **الموصل** إلا أن هذه القضايا تبقى من المحددات الرئيسية لإقامة علاقة صحية بين سوريا وتركيا، ونفس الشيء بين العراق التركيا وبالتالي بين العرب وتركيا .[1] اضافة الى ذلك حالة الفراغ الكبير التي تشهدها المنطقة حاليا جراء الانتفاضات العربية وهو فرصة لتركيا للقيام بأدوار وفرض نموذجها السياسي، زد على ذلك ظهور ايران كقوة اقليمية شكل تحديا لبعض دول المنطقة و ما فاقم من مخاوفها تدخلاتها في الشؤون الداخلية لا سيما في العراق، البحرين، اليمن ولبنان، وبالتالي فان هذا التغلغل يعد نقطة مهمة في التحرك التركي في المنطقة وذلك بتشجيع من دول المنطقة والقوى الدولية.
- الصورة الإيجابية التي اكتسبتها تركيا بعد مواقفها من عدة قضايا عربية في العقدين الأخيرين باعتبار أن العرب يشكلون الأغلبية في منطقة الشرق الأوسط، وتجلت في الترحيب غير المسبوق من أوسع القطاعات العربية بدور تركي في المنطقة لأول مرة منذ قيام الجمهورية عام 1923، بل أكثر من ذلك فقد بلغ الإعجاب بالنموذج التركي إلى الدعوة إلى تطبيقه في الدول العربية من خلال إدماج التيارات الإسلامية في العملية الديمقراطية . كما أن الدور الذي تلعبه في المنطقة

1 – محمد عربي لادمي، مرجع سابق الذكر.

لاقى تأييدا ودعما من قبل الدول الكبرى، وأيضا تأييدا كبيرا من قبل الدول الاسلامية والعربية خاصة بعد الحرب الاسرائيلية على غزة في 2008 .

من خلال هذا العنصر فإن المحددات الخارجية والمتمثلة في تغير النظام الدولي والتهديدات الأمنية في المنطقة بعد قيام اقليم كردستان، والرغبة في لعب دور اقليمي لحماية مصالحها وأمنها، أثرت كثيرا في صياغة سياسة خارجية جديدة .

2- **المحددات الداخلية:** أما عن المحددات االداخلية، فإننا بصدد مجموعة من العوامل الداخلية التي تؤدي دورا مؤثرا على السياسة الخارجية التركية ، كان أبرزها:

- **هوية النخب السياسة الحاكمة** : وهو صعود حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في 2002، والذي يمثل الاسلام المعتدل، وتغيير نظرته لدور تركيا من دولة جسر ومواجهة في الحرب الباردة إلى دولة محورية ومركز في محيطها، وإدراكه لأهم مقومات الدولة –خاصة الموروث التاريخي والجغرافي– وكيفية إستثمارها للعب دور على الساحة الدولية، كذلك الإصلاحات التي قام بها الحزب على جميع النواحي السياسية والاقتصادية ...، وإعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية التركية وتسطير الأهداف المرجوة، الذي يملك النية والارادة السياسة الفعلية من أجل إحداث التغيير، وتحقيق هذه الأهداف بما فيها تحقيق التنمية الاقتصادية والمصلحة الاقتصادية – التي لا ترتبط فقط بالغرب بل بآسيا وأفريقيا، وهي محاولة لإحياء المحاور الجيوبوليتيكية التي تمركز فيها الاتراك تاريخيا– ليصبح التوجه نحو الشرق بما فيه المنطقة العربية أداة ووسيلة لتحقيق هذا الهدف .

وبالتالي شهد الموقف التركي بعد صعود حزب العدالة والتنمية تحولا تدريجيا نحو تعزيز العلاقات مع العالم العربي ولقد ساعد على هذا التحول صعود نخب اقتصادية جديدة متمثله نمور الاناضول(رجال الاعمل من مناطق وسط تركيا ذو التوجهات الاسلامية). و نخب جديدة من البرجوازيين الاسلاميين (الذين يمثلون الهوية الليبرالية) و الذين أرادوا علاقات تجارية مع الدول العربية وليس مع الاتحاد الاوروبي، هذا اللوبي كان قريب جدا من حزب العدالة والتنمية، و كل هذه الظروف هي التي خلقت التقارب مع الدول العربية .

وبهذا تعتبر الهوية محددا أساسيا في السياسة الخارجية التركية، واتضح ذلك بشكل لا يمكن الشك فيه بعد صعود حزب العدالة والتنمية وتوليه الحكم، إذ تحولت السياسة الخارجية

التركية من توجه ذو بعد واحد نحو الغرب إلى توجه متعدد الأبعاد نحو الدول الإسلامية والعربية ودول آسيا الوسطى والقوقاز.

- **المحدد التاريخي والثقافي:** وما ساعد على التقارب التركي ودول العربية هو ذلك التاريخ والثقافة والدين المشترك، هنا برز العامل الحضاري في توجهات السياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية، وإدراك قادة الحزب لأهمية المنطقة بوصفها مجالا جغرافيا يقع بالقرب من تركيا يمكن أن تلعب فيه دورا اقليميا محوري دون الاصطدام بالقوى الكبرى .

فقد ارتبط الجانبين بعلاقات تاريخية منذ عصر ما قبل الإمبراطورية العثمانية، كما أن المذهب السني الذي تتبناه تركيا هو المذهب الذي تتبعه الدول العربية، فتاريخ العلاقات بين الترك والعرب يمتد إلى عهد عمر بن الخطاب، عندما بدأ أول اتصال مباشر بين القومين بعد فتح إيران إثر معركة نهاوند في سنة 642 [1]. وقد شهدت الفتوحات الإسلامية في عهد عمر بن الخطاب حروبا عديدة بين الأتراك وبين الفاتحين العرب في خراسان وما وراء النهر والقوقاز، وفي العهد الأموي تم فتح معظم المدن التركية من أمثال بخارى، سمرقند، فرغانا، طاشقند، قاشقار، مما يشير إلى أن عدداً كبيراً من الأتراك عرفوا الإسلام في عهد الأمويين.

أما اعتناق الأتراك الإسلام كجماعات، فكان في عهد الخليفتين العباسيين المأمون (813م- 833) والمعتصم (833م- 842م). ولا شك أن سياسة عدم التفرقة والحرص على وحدة الجماعة، التي اتبعتها الدولة العباسية، لعبت دوراً هاماً في اعتناق الأتراك الإسلام، فضلاً عن العلاقات التجارية والدينية المتزايدة آنذاك بين الترك والعرب.

بيد أن العلاقات بين الترك والعرب التي توثقت بشكل مكثف في العهد العباسي الأول، أصبحت أكثر وثوقاً في فترة السلطنة السلجوقية، التي سيطرت على أغلب الشرق العباسي[2]، ثم وصلت هذه العلاقات ذروتها في العهد العثماني، الذي سيطر على كل المجال الناطق بالعربية، واستمر في أغلب الولايات العربية لأكثر من 400 سنة، ضم العثمانيون بلاد الشام (1516) ومصر (1517) والحجاز (1517) والجزائر (1518) وتونس (1534) واليمن (1538) وطرابلس الغرب (1551) والعراق (1534).

1- Ahmet Serdar Akturk," Arabs in Kemalist Turkish Historiography", Middle Eastern Studies, (Vol. 46, No. 5, September 2010), P .638.
2 -Ibid, P.643.

وبهذا دخلت معظم البلاد العربية تحت الحكم العثماني في النصف الأول من القرن السادس عشر، وظلت عثمانية حتى بداية القرن العشرين[1].

وبالرغم من تأثر العلاقات بعد تفكك الامبراطورية العثمانية، وانتهاج كمال اتاتورك للنهج الغربي، إلا أن ملامح تشكل العثمانية الجديدة في الثمانينيات وتدعيمها في فترة حكومة حزب العدالة والتنمية، أعادت مكانة الأساس التاريخي والديني في العلاقات التركية العربية.

خريطة رقم (3) توضح حدود الامبراطورية العثمانية

Source : https://bit.ly/2U3jzYX

- **محدد النظام سياسي:** إن قوة النظام السياسي تعكس قوة الدولة وسياستها الخارجية، فطبيعة النظام السياسي التركي جعل منها تسوق نفسها إلى المنطقة كنموذج سياسي علماني بخلفية إسلامية معتدلة، يمكن أن يمثل حلا للعلاقة المتوترة بين الدين و السياسة في كثير من البلاد العربية، وكذلك تمثل تركيا نموذجا للتناوب على السلطة بين الأحزاب المختلفة وادماج التيار الاسلامي في العملية الديموقراطية ، فدولة كتونس، على سبيل المثال، يمكن أن تحتذي بالنموذج التركي لتقوية الضمانات الدستورية والمؤسساتية للعلمانية، والأحزاب الإسلامية مثل حركة النهضة، والإخوان المسلمون في مصر أيضا، وحزب العدالة والتنمية في المغرب، في المقابل، يمكن يستفيدوا من الاستراتيجيات السياسية والانتخابية التي انتهجها حزب العدالة والتنمية التركي،

1- مصطفى اللباد،" تركيا والعرب شروط التعاون المثمر"، من كتاب: تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج،(قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009) ، ص. 214.

كما يمكن أن تكون نموذج بالنسبة للعلاقات المدنية العسكرية في الدول التي يلعب فيها الجيش دورا سياسيا رئيسا، فإن تطور العلاقات المدنية العسكرية في تركيا (خاصة في الآونة الأخيرة بالمقارنة مع ما كان في المرحلة السابقة) يمكن أن يلهم الديمقراطيين في شمال افريقيا وخاصة في دول مثل مصر والجزائر [1].

وأيضا هي نموذجا للتوفيق بين الحداثة والمعاصرة ومقتضيات المجتمع المدني من ناحية ومسألة الهوية بجذورها الثقافية والتاريخية والدينية في إطار مقبول دوليا واقليميا،[2] وقد أوضح رجب طيب أردوغان إلى أن بلاده أصبحت " نموذجا" للدول الاسلامية منذ أن زاوجت بين المعطيين الديني والسياسي، في قوله:" تركيا نموذج لمنطقة الشرق الأوسط، فهي بلد تتعايش فيه الثقافة الاسلامية والثقافة الديموقراطية بسلام، ومن الطبيعي أن تبرز الهوية الاسلامية بشكل طاغ، وأن تبرز كهوية بديلة، وعلينا أن نؤمن بذلك، ليس فقط بالنسبة إلى الشرق الأوسط، وإنها أيضا بالنسبة إلى القوقاز وآسيا الوسطى وشمال افريقيا "[3].

- **المحدد الاقتصادي:** عامل أخر لا يقل أهمية وقد أخذه حزب العدالة والتنمية ضمن أجند سياسته الخارجية هو عامل التنمية الاقتصادية، وانتهاجها سياسة الانفتاح الاقتصادي، فتركيا دولة سريعة النمو، إن هذا التطور يدفعها للبحث عن أسواق جديدة، صحيح أن دخولها للسوق الأوروبية مهم لكن أسواق الجوار خاصة الشرق الأوسط مهمة أيضا، لأنها لا تحظى فيها بالتنافسية. بالإضافة إلى فتح أسواق جديدة، تعتبر قضية تأمين الطاقة أولوية من أولويات السياسة الخارجية التركية بسبب تعاظم قدرتها الاقتصادية، والمنطقة العربية تمثل منطقة جذب لما تتمتع به من طاقات هائلة من البترول والغاز بالنسب لتركيا التي يتزايد الطلب على هذه الموارد الحيوية لضمان استمرار النمو الاقتصادي، فتركيا هي الدولة الوحيدة إلى جانب إسرائيل في المنطقة غير منتجة للطاقة[4])، ثم رغبة تركيا لأن تصبح معبرا لإمدادات الطاقة إلى أوروبا بما يعزز من وضعها

1- ناتالي توتشي، " تركيا والربيع العربي: الاثار المترتبة على السياسة الخارجية التركية من منظور عبر اطلسي"، على الرابط: http://www.nama- center.com/ActivitieDatials.aspx?ID=79

2- مصطفى اللباد، المرجع السابق الذكر ، ص. 218.

3 - عقيل سعيد محفوض، مرجع سباق الذكر، ص. 161.

4– بشير عبد الفتاح، " السياسة الخارجية التركية، وقضية تأمين الطاقة"، **مجلة السياسة الدولية**، (العدد 182، مجلد 45، أكتوبر 2010)، ص. 118.

الاستراتيجي وبالتالي استغلالها للعامل الجغرافي ولوقعها المتميز الذي تحتله في قلب منطقة أوراسيا.

- **محدد المياه** : كما يعتبر محدد المياه من أهم محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية لاستحواذ تركيا على مياه نهري دجلة و الفرات اللذان ينبعان من أراضيها و يمدان العراق و سوريا بالمياه، إضافة إلى مشروع "**أنابيب السلام**" لنقل المياه إلى الخليج العربي، و بتأسيس على مبدأ "**المياه مقابل السلام**"، وأيضا يمثل النموذج الاقتصادي الذي تقدمه تركيا باعتبارها أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط في الوقت الذي لا تمتلك فيه موارد الطاقة على عكس من غالبية الدول العربية.
- **المقدرات العسكرية:** تتوفر تركيا على ثاني أكبر جيش في حلف شمال الأطلسي، ويعتبر من أقوى الجيوش حجما وكفاءة، وتقدر القوة العددية للقوات المسلحة التركية ب1.206.700جندي منهم 639 ألف من القوات العاملة و387 ألف في الإحتياطي و180 ألف من القوات شبه عسكرية(درك وحرس وطني) و30 ألف جندي في قبرص الشمالية، واكتسب تركيا هذه القوة العسكرية المميزة إثر تحالفها الاستراتيجي مع الولايات الأمريكية وإسرائيل خاصة خلال فترة الحرب الباردة وما كان لتركيا من دور أساسي في ردع المد الشيوعي إلى الشرق الأوسط. وقد استعملت تركيا جيشها في خدمة سياستها الخارجية خاصة بعد حسم توجهها نحو الغرب، فانضمت إلى الحلف الأطلسي، والذي أصبحت أحد أهم أركانه .[1]

وللإجابة عن سؤال أي من هذه العوامل كان الأكثر تأثيرا على توجه السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط عامة والدول العربية خاصة، يمكن القول أن السياسة الخارجية التركية ما كان لها أن تتغير تجاه الدول العربية لولا أن هناك تفاعل بين عدة من المحددات والعوامل الداخلية والخارجية، فلا يمكننا الجزم بأن صعود حزب العدالة والتنمية بأنه هو المتغير الرئيسي في التحول، فحزب العدالة والتنمية ما كان له العمل دون الظروف الخارجية الملائمة(التحولات العميقة التي طرأت على خريطة سياسية الدولية والاقليمية) والتي مكنته من لعب أدوار محورية في المنطقة العربية، تهدف من خلالها إلى تحقيق أهدافه ومصالحه، وكذا العكس صحيح، لولا صعود حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الاسلامي المعتدل، وانتهاجه للديمقراطية المحافظة، والواعي بإمكانيات و مصالح البلاد وتبني مشروع العمق الاستراتيجي ليكون المرشد والموجه لتركيا نحو سياسة خارجية أكثر استقالية، ممكن أنها لم تتغير.

1-محمد عربي لادمي، مرجع سابق الذكر .

وعليه كل هذه المحددات كان لها تأثير على رسم هوية تركيا الجديدة والتي على اساسها تم تحديد المصالح وبالتالي توجيه السياسة الخارجية التركية نحو المنطقة العربية، وتتمثل المصالح التي تم تحديدها إضافة إلى المصلحة الاقتصادية التي تحدثنا عنها في المحدد الاقتصادي وسوف نتطرق لها بشيء من التفصيل في المبحث الثاني– :

1– حماية أمنها القومي والحيلولة دون قيام أقاليم أخرى للأكراد مستلقة، مما يؤثر على أكراد تركيا الذين يمثلون الأكثر عددا في المطالبة بالانفصال، لذا بنت تركيا علاقات جيدة مع الدول التي فيها الاقلية الكردية وهي ايران وسوريا، لمنع تكرار ما حصل في العراق. ومحاربة حزب العمال الكردستاني . [1]

2– أما وعن المصالح السياسية فهي ملئ الفراغ السياسي الذي أحدثة سقوط نظام صدام حسين، كما أن منطقة الشرق الاوسط هي المنطقة التي يمكن أن تلعب فيها تركيا دورا مهما يكون موازيا للدور الايراني والاسرائيلي وبسط نفوذها، خاصة بعد رفض إنضمامها إلى الاتحاد الاوروبي . [2]

1– سالم بول: "سقوط النظام العراقي قدم لتركيا مجالا أرحب لتوسيع نفوذها "، **مجلة الرأي**، (العدد 1059، 10 نوفمبر 2009)، ص. 38.

2– نتالي توتشي :" أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، (عدد 182، مجلد 45، أكتوبر 2010)، ص.102 .

المطلب الثالث: استراتيجيات و أدوات السياسة الخارجية التركيا تجاه الدول العربية (القوة الناعمة والدبلوماسية العامة):

هناك استراتيجيات وأدوات جديدة تتبعها تركيا تجاه الدول العربية تقوم على تفعيل القوة الناعمة القائمة على الهوية والدبلوماسية العامة والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أولا: صياغة سياسة حضارية جديدة، خطاب انساني قيمي(الضوابط و القيم الانسانية حقوق الانسان، الديمقراطية)

1- انتقاد الممارسات الاسرائيلية : تعي تركيا جيدا أن القضية الفلسطينية هي المفتاح للولوج إلى العالم العربي والاسلامي، وهي تلعب دور كبير في تشكيل الرأي العام العربي، فالطريق إلى عقول الدول العربية والاسلامية أو الشعوب تمر من خلال غزة، لذا عملت تركيا على تقدم نفسها على أنها صوت غزة وفلسطين في المنطقة، فالخطاب التركي لا ينای في كل مناسبة عن ذكر القضية الفلسطينية والتذكير بأنها قضية الجميع لا تخص الفلسطينيين فقط، ، ويمكننا ذكر أهم المواقف التركية تجاه القضية الفلسطينية وانتقاداتها للممارسات الاسرائيلية كالتالي:

- الموقف الأول: مواقف رئيس الوزراء الأسبق " رجب طيب أوردغان" الداعمة للقضية الفلسطينية و المنددة بسياسات إسرائيل بدءً بوصف أعمال إسرائيل في فلسطين بالإرهابية بعد اغتيال" الشيخ أحمد ياسين" [1]. و " عبد العزيز الرنتيسي"[2] في سنة 2004 ;
- الموقف الثاني في مؤتمر دافوس الاقتصادي سنة 2009: وهو انسحاب رئيس الوزراء السابق رجب طيب اردوغان من المؤتمر بعد أن قدم انتقادات شديدة اللهجة تنديدا بالعدوان الاسرائيلي على غزة في 2008 واستعمالها للاسلحة البيولوجية، والخطاب الذي وجهه أردوغان لشيمون بيراز بأنه إرهابي، وبأن السياسات الإسرائيلية سياسات عنصرية و ارهابية، دفع ايضا أن العدوان الاسرائيلي على غزة في ديسمبر 2008 إلى الغاء مناورات" نسر الاناضول" التي تشارك فيها" اسرائيل"، مقابل قيام تركيا باجراء مناورات مع سويا لأول مرة في تاريخ العلاقات بينهما، هذا

1-هو مؤسس حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، قامت إسرائيل باغتياله سنة 2004 للمزيد من المعلومات انظر: فراس البيطار، الموسوعة السياسية و العسكرية، (الأردن: أسامة للنشر و التوزيع، 2003)، ص. 362 .

2- (23 اكتوبر 1947 – 17 ابريل 2004) فلسطيني أحد مؤسسي حركة المقاومة الإسلامية حماس، وقائد الحركة في قطاع غزة قبل اغتياله.

الموقف حظي بإشادة جماعية في انحاء العالم العربي كافة، وخصوصا أن الطابع الهجومي للدبوماسية التركية كان يكشف العجز والصمت لدى زعماء الدول العربية ;

- الموقف الثاني: إدانة الهجوم الاسرائيلي الذي استهدف أسطول الحرية في 2010، الذي حاول كسر الحصار المفروض على غزة وتقديم المساعدات الانسانية [1] .

أدت هذه المواقف في كثير من الأحيان إلى توتر العلاقات الدبلوماسية التركية الاسرائيلة غير أنها رفعت من الرصيد الشعبي لأردوغان الذي أطلقت عليه الصحافة العربية لقب زعيم العرب وعبد الناصر الجديد .

2- تعزيز أو ترويج نظام جديد (Promote A New Order) أكثر عدلا متمثل في التوازي بين المصالح و المبادئ الأخلاقية، كما ونستطيع أن نقول أيضا أن مكمن تحول النظام السياسي التركي إلى أداة من أدوات " القوة الناعمة" (Soft Power) على الصعيد الإقليمي هو أنه:

- يمثل نموذجا للإسلاميين لمعرفة كيف يتعاملون مع الأوضاع الداخلية في بلدانهم من خلال نهج الواقعية والبراغماتية والإعتدال.
- يمثل نموذجا للديموقراطية الإسلامية المعتدلة التي تسعى الولايات لمتحدة الامريكية تعميم تجربتها.
- يمثل نموذجا لقدرة الهوية الاسلامية على التكيف وتقدير القيم الأساسية في المجتمع مع حرية وحكم القانون وعدالة واصلاح وشفافية.[2]

3- الخطابات ذات البعد القيمي والديني:

ناهيك عن الخطابات شديدة اللهجة التي هاجمت بها تركيا السياسات الاسرائيلية تجاه فلسطين، ووقوفها الداعم لها، ففي كل مناسبة يتم التذكير بمآسي ومعاناة الشعب الفلسطيني، إهتمت تركيا بالقضايا العربية الأخرى خاصة بعد الانتفاضات العربية، فكانت خطاباتها ذات بعد قيمي أيدت من خلالها مطالب الشعوب بالتغيير منادية باحترام إرادتهم و تحقيق الديمقراطية واحترام حقوق الانسان.

1- ميشال نوفل، "تركيا في العالم العربي: الاطار المفاهيمي لإعادة توجيه السياسة التركية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، (عدد 92، خريف 2012)، ص. 36 .

2 -علي حسين باكير، "تركيا الدولة والمجتمع- المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية" (تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج)، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2009)، ص. 27.

ففي الانتفاضة المصرية دعا رجب طيب الرئيس المصري إلى التنحي والاستجابة لرياح التغيير، الملاحظ أن هذه الخطابات قد إنطوت على صيغ ذات صبغة دينية تنطلق من تصور العقيدة الاسلامية للحياة عموما بأنها مؤقتة وأن الدنيا لن تدوم لاحد، ولعل أبرز هذه العبارات قوله، " إرحل فكلنا بشر زائلون.. عليك أن تستجيب بدون تردد لصيحات التغيير، إن مصر بلد الحضارة قادر على تلبية المطالب المشروعة والمبررة والملحة بحيث لا تحتمل التأجيل"، وأضاف أردوغان مخاطبا الرئيس المصري:" سيد حسني مبارك، أريد أن أقدم توصية خالصة للغاية، كلنا سنموت وسنسأل عما تركناه وراءنا"، وأردف قائلا " نحن كمسلمين سنوضع في حفرة حجمها لا يزيد عن مترين مكعبين" [1]، والجدير بالذكر أن الهوية الاسلامية للنخب التركية وبالأخص أردوغان قد انعكست في خطاباته واستطاع من خلالها التأثير على مواقف وحتى سلوكات الدول العربية تجاهها، حتى أنه استعمل اللغة العربية في كثير من المناسبات، ففي خطاب له بالقاهرة بعد الاطاحة بحسني مبارك أكد على حرص بلاده على دعم مصر في الأفراح والأتراح مرددا باللغة العربية : "مصر وتركيا يد واحدة.. مصر وتركيا شقيقتان كما أن القاهرة واسطنبول شقيقتان" ... كما ونوه بمقولة الخطاطين الشهيرة " القرآن نزل في مكة ، وقرئ في مصر وكتب في اسطنبول"[2] .

وفيما يتصل بالمسألة السورية عاود أردوغان استخدام عبارات ذات صبغة دينية في سياق دعوته الرئيس السوري إلى التنحي، إذ وجه إليه خطاب قائلا:" نحن فانون جميعا .. وإنا الله وإنا إليه راجعون" .. وتساءل :" هل بقيت الدنيا لفرعون.. ويجب ألا ننسى أن قدرة الله التي حمت موسى عليه السلام في قصر فرعون قادرة على كل شيء.. ويجب علينا أن ننتبه لذلك فنحن لن نبقى في هذه الدنيا". [3]

الملاحظ ان تركيا بدأت في استخدام خطاب ذو لهجة اسلامية لفتح مساحة لنفسها في المنطقة العربية. هذا يهدف إلى كسب تعاطف الشعوب الإسلامية في المنطقة . كذلك تم استخدام سياسة الخطاب الشعبوي بالفعل من أجل كسب قلوب وعقول الرأي العام العربي.

1- أحمد محمد وهبان، السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الاوسط – صراع الهوية و البراجماتية والمبادئ الكمالية، (الجمعية السعودية للعلوم السياسة، 2013)، ص. 37 .

2- المرجع نفسه، ص. 36 .

3- المرجع نفسه، ص. 38.

ثانيا:الانفتاح الاقتصادي والثقافي:

لم تستخدم تركيا القوة الناعمة كخطاب فحسب ، بل اتبعت أيضًا سياسة القوة الناعمة مع إجراءات أخرى. ضمن هذا الإطار استعملت الأداتين الإقتصادية والثقافية. فبخصوص الانفتاح الاقتصادي التركي على الدول العربية، المعلوم أن معظم التعاملات الاقتصادية التركية كانت تتم مع الاتحاد الأوروبي، حيث كان حجم تجارتها الخارجية يقدر بـ 52%، كما مثلت روسيا الشريك التجاري الأول لها، لكن زاد حجم التجارة التركية مع الدول العربية خلال حكومة حزب العدالة والتنمية بمقدار 8 اضعافمن 8 مليارات دولار إلى 64.2 مليار دولار في 2018، من خلال اتفاقيات التجارة الحرة ومجالس الأعمال. [1]

كما وقعت تركيا اتفاقيات تعاون مع العديد من الدول العربية كالاتفاقيات الاستراتيجية التي وقعت بين تركيا وسوريا وقد ألغى البلدان تأشيرات التنقل بينهما، بالإضافة إلى عشرات الاتفاقيات الاقتصادية و الأمنية التي وقعتها مع العراق(2) وفي ذات السياق، تم توقيع اتفاقيات التجارة الحرة مع تونس وفلسطين في عام 2005، والمغرب (2006) مع سوريا ومصر في عام 2007 ومع الأردن في عام 2011. بالإضافة إلى ذلك، استخدمت الحكومات الحاكمة استراتيجية لزيادة القوة الناعمة من خلال التجارة في المنطقة العربية و إنشاء مجالس أعمال داخل دول المنطقة. كما تم تأسيس مجالس الأعمال في لبنان عام 2002 ، والمملكة العربية السعودية في عام 2003 ، والبحرين في عام 2005 ؛ قطر ، الكويت ، عمان في 2006، ليبيا وإسرائيل في عام 2007، و بعض المنظمات الإقليمية العربية كإتفاقية التي وقعتها تركيا في 2005" اتفاقية إطار التعاون الاقتصادي" مع دول مجلس التعاون الخليجي، وبالمثل، اعترف مجلس التعاون الخليجي بتركيا كشريك استراتيجي في عام 2008،[3] و سوف نفصل في هذه النقطة في المبحث الثاني من هذا الفصل.

1-Muharrem EKŞİ , Mehmet Seyfettin EROL, "The Rise and Fall Of Turkish Soft Power and Public Diplomacy", journal of gazi acadimic view, (Vol. 11, Issue 23, Winter 2018), p. 9, available at : https://bit.ly/2nF5uWD

2– القوة الناعمة التركية تتمدد أفقيا باتجاه العالم العربي، المرجع السابق الذكر.

3-Muharrem EKŞİ , Mehmet Seyfettin EROL,Op. Cit. p.9

أما الانفتاح الثقافي فتمثل من خلال أداتين مهمتين هما التعليم و الإعلام ;

1- التعليم: فمن خلال التعليم أنشأت تركيا في 2004 برنامج جديد يدعى turkey burclar (turkish scholairship)، وقد استفاد من هذا البرنامج 1100 طالب من العالم العربي خاصة (العراق، سوريا، الاردن، قطر، لبنان الاردن، الكويت)، كذلك في 2007 تم إنشاء معهد يونس إيمري (YEI) ، وهو مؤسسة ذات قوة ناعمة ودبلوماسية ثقافية تعادل المركز الثقافي الفرنسي، و الأمريكي والمجلس الثقافي البريطاني ومعهد جوته، ينص القانون الأساسي للمعهد على أن هدف المؤسسة هو "الترويج لتركيا ولغتها وتاريخها وثقافتها وفنونها ... وتنمية الصداقة مع البلدان الأخرى لزيادة التبادل الثقافي وتقديم المعلومات والوثائق ذات الصلة داخل البلد وخارجه استخدام العالم ، وتزويد الأشخاص الذين يرغبون في التدريب على اللغة التركية والثقافة والفن بالخدمات في الخارج "[1]. واليوم يوجد أكثر من 33000 طالب يدرس اللغة التركية، هذا كله يخلق نخب تركوفونية (turkofail /turkofone) في العالم العربي. ومن جانب أخر عملت تركيا على إقامة وتطوير مراكز بحثية ومعاهد أكاديمية ينصب إهتمامها على متابعة وتقييم التطورات الاقليمية وخاصة في المنطقة العربية، وتقديم التصورات و السيناريوهات بقصد التعامل معها.[2]

نقطة مهمة وجب التركيز عليها وهي تعلم اللغة العربية وأهميتها كأداة للتقرب من الشعوب العربية، حيث أن التقدم في العلاقات التركية مع الدول العربي، دفع تركيا إلى إحياء اللغة العربية والاهتمام بتدريسها بمختلف المراحل التعليمية.

الملاحظ في السنوات الأخير أن العلاقات الثقافية بين تركيا والدول العربية ازدادت بشكل كبير، وذلك بتنظيم الاجتماعات والحفلات والعروض الفنية وإقامة المعارض، وما شابه ذلك من الأنشطة الثقافية. ناهيك عن زيادة التعاون العلمى بينما، من الزيارات العلمية وعقد الندوات والمؤتمرات وتبادل الطلبة والأساتذة .[3]

2- **الإعلام و المواقع الالكترونية كأداة من أدوات القوة الناعمة:** ما أن أظهرت تركيا اهتمامها بالدول العربية في إطار سياستها الخارجية الجديدة التي تقوم على العمق الاستراتيجي، حتى

---

1 -Ibid, p. 30

2-Jana Jabbour," Turkey in the middle East", available at : www.youtube,com/ watch ?v=c636y44 fr.feature=youlu.be. Accessed on : 14/05/2018

3 – بدر محمد رشيد البدور، مرجع سابق الذكر، ص. 235.

أخذت تعزز أدواتها الإعلامية للتأثير في الشعوب العربية. فمن المسلسلات والأفلام (التي تسعى إلى نشر الثقافة التركية الشعبية والتعريف بتاريخ تركيا العريق وتحسين صورتها)، و محطات التلفزيونية ووكلات الانباء، إلى العديد من المواقع الالكترونية الناطقة باللغة العربية والتي معظمها ذات توجه إسلامي، و معظمها يتشابه في التوجه السياسي حد التطابق مع رؤية حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، حيث نجد مثلا موقع " ترك برس" يفرد بشكل دائم ملفات خاصة لقضايا متنوعة، ك" الارمن واحداث 1915" و " الدولة العثمانية" " الدراسة في تركيا" وغيرها. كما يعمد إلى بث صور" انفوغرافية" بشكل يومي، تركز بمعظمها على قوة تركيا الاقتصادية والعسكرية، كما منحها الاجتماعية الكبيرة للاجئين السوريين، وهي توجهات يسعى الحزب الحاكم الى إبرازها بشكل دائم في وسائل اعلامه المحلية، العربية والعالمية .

مواقع الكترونية أخرى على غرار موقع "تركيا نيوز 2023" – الذي ينشر اخبار تتعلق بالشؤون الدينية العربية والتركية، فيها خطابات ونشاطات رئيس الجمهورية رجب طيب اردوغان– وموقع اخبار العالم الذي يقدم صورة مثالية عن واقع تركيا الحالي، كما يقدم دعما اعلاميا للمعارضة السورية و حركة الاخوان المسلمين المصرية، موقع "تركيا بوست" يتميز بمقالاته المترجمة عن الصحف التركية، انتقاد سياسة ايران الهدامة في الشرق الاوسط، اضافة الى تحفيز السياحة في تركيا واظهار صورة براقة لشؤونها الثقافية والفنية والادبية." لا معنى للعالم بدونكم، والآن علينا أن نعي أن جذورنا متشابكة". هذه الجملة وجهها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى العالم العربي أثناء إطلاقه النسخة العربية لموقع تي آر تي (TRT)التابع للتلفزيون التركي الرسمي.

ارتفاع عدد هذه المواقع والصفحات العربية هو ما يعكس تزايد الاهتمام التركي بالدول العربية، فبعد أن كانت محصورة في منبرين قبل الربيع العربي جرى تدشين العديد من الصفحات باللغة العربية، فضلاً عن اهتمام الرئيس التركي بزيادة التوجه إلى العالم العربي عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مطلقاً حسابات خاصة به باللغة العربية على موقعي فيسبوك وتويتر.[1]

أدركت حكومة العدالة والتنمية أهمية توظيف الاعلام التركي للصفحات العربية وغيرها كأدوات فعالة تم توجيهها منذ 2004 إلى عقول وقلوب العرب، الغاية منها خدمة الهدف الأول والأخير لتركيا:

1- سمير مجدي، "الصفحات العربية" أداة تركيا لاختراق العالم العربي"، على الرابط : https://bit.ly/2EoViHF ، تاريخ الدخول: 2018/07/11.

زيادة التأثير والنفوذ في المنطقة العربية .[1] خاصة عقب الانتفاضات العربية وما صاحبها من تغيّرات سياسية واجتماعية.

ثالثا: قوة المبادرة الدبلوماسية:

في ظل التحولات الدولية والإقليمية الخطيرة، خصوصا الواقعة في إقليم تركيا والتي تؤثر فيها وتتأثر، بها فالإحتلال الأمريكي للعراق كان مثالا على مدى التأثير والتأثر المتبادلين، فقد كان "أردوغان" يتبع دائما شعارا أن تركيا لا يمكن أن تجلس في المدرجات وتتفرج على اللعبة، بل يجب أن تكون لاعبا على أرض الملعب، [2] لذلك فقد اتجهت تركيا إلى انتهاج آلية " القوة الناعمة " حتى تتكمن من الدخول في إقليمها بسلاسة وهدوء دون إثارة حساسيات القوى الدولية والإقليمية مستفيدة من الأوضاع الإقليمية و الدولية، وكذا التوازنات القائمة، واعتمدت على سياسة تصفير النزاعات مع دول الجوار الجغرافي لترقى علاقاتها من القضايا الحساسة إلى المصالح، وهو ما يجعل تركيا دولة مركزية فاعلة في إقليمها [3].

فقد اختارت تركيا أن تضطلع بدور المبادر لا المتفرج على ما يحدث أو ما سيحدث، وأول هذه المبادرات هي فكرة اجتماع دول الجوار الجغرافي للعراق في فيفري 2003 قبل إحتلاله وتواصلت هذه الاجتماعات الدورية حتى بعد الاحتلال [4]، إن هذه الفكرة مثلت أول دخول لتركيا في الساحة الشرق أوسطية بطريقة لم تعتمد من قبل بتبنيها دور الوسيط الذي يسعى لحل المشكلات عن طريق الحوار والتعاون بين الأطراف المتنازعة والمختلفة، بعدما كانت تعتمد القوة العسكرية تجاه الأكراد المسلحين في العراق والتوجه نحو التحالف مع إسرائيل في إطار تهديدها لدول الجوار [5]. وعلى الرغم من أن الأحداث اللاحقة جمدت تقدم بعض المبادرات، فقد بذلك محاولات جادة للتغلب على الخلافات أو بدء المفاوضات بين حماس وفتح وسورية واسرائيل والسنة والشيعة العراقيين، تعاولت تركيا مع جامعة الدول العربية، وسعت للوساطة في النزاع السوري منذ عام 2012، لكنها فشلت. كذلك كانت أول دولة تتوسط في حل ملف النووي الايراني 2010، وهو ما أظهر إمكانات هذه الدبلوماسية الجريئة. [6]

1– جو حمورة، " الاعلام التركي بالعربية.. اردوغان" ، جريدة المدن الالكترونية، تم التصفح يوم 2018/12/31. على الرابط: https://bit.ly/2T8w9sR

1- محمد نور الدين، السياسة الخارجية أسس و مرتكزات، المرجع السابق الذكر، ص. 139.

2- القوة الناعمة التركية تتمدد أفقيا باتجاه العالم العربي، مركز الحقيقة الدولية للدراسات، على الرابط الإلكتروني: تاريخ الدخول: 2016/04/22. http : // www.facejo.com/studies details.aspx?id140

3- محمد نور الدين، السياسة الخارجية التركية أسس و مرتكزات، المرجع السابق الذكر، ص. 139.

4- وائل محي التمامي، "القوة الناعمة "،على الرابط الإلكتروني: تاريخ الدخول: 23/ 2016/04 http://www.youm7news.asp?news

6- موريال ميراك فايسباخ و جمال واكيم، مرجع سابق الذكر، ص. 55.

هدف تركيا من لعب دور الوسيط في منطقة الشرق الاوسط والازمات العربية بصفة خاصة فعلى المستوى الاقليمي تحقيق السلام في الشرق الأوسط بما يسهل التعاون و تحقيق المصالح ، أما على المستوى الدولي تريد تركيا أن تبين للغرب أن هناك مشاكل عديدة في الشرق الأوسط وأنها تستطيع مساعدتهم لحل أغلب هذه المشاكل فقط ينبغي الاعراف بها كقوة اقليمية.

رابعا: التقسيم دبلوماسي split diplomacy:

نقصد بالتقسيم الدبلوماسي قدرة تركيا على خلق علاقات قوية مع الدول العربية، وفي ذات الوقت خلق علاقات جيدة مع الدول الغربية، علاقات متنوعة وعلى مسافة واحدة من الأطراف، كما يقصد بها أن تكون تركيا مركزا للحوار بين الحضارات إضافة إلى أن تكون جسرا بين العالم الاسلامي والغربي، وفي هذا أدت تركيا دورا في الحوار بين منظمة المؤتمر الاسلامي والاتحاد الاوروبي في اسطنبول سنة 2002، وحوار تحالف الحضارات سنة 2009. [1] فقد مثلت مبادرة تحالف الحضارات "The Initiative of Alliance of Civilizations" [2] فرصة لتركيا لتلعب دبلوماسية عالمية لمحاولة ان تصبح قائدا للعلم الاسلامي، وهكذا اتبع حزب العدالة والتنمية سياسة بناء هويتها الجديدة من خلال التركيز على الفكرة القائلة بأن تركيا كانت تاريخياً مهد الحضارات المختلفة بتراثها العثماني المتعدد الثقافات. في هذا السياق، قدمت الحكومة هويتها الديمقراطية الإسلامية كنموذج لكل من الغرب والعالم

1- محمد السيد سليم، " الأدوار التركية الجديدة في الوطن العربي: البديل والنموذج الاستراتيجي" ، من كتاب، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل،(بيروت: المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية، 2012)، ص. 501.

2-بدأت مبادرة تحالف الحضارات، في عام 2005 تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، والرئيس أردوغان ، ورئيس الوزراء الأسباني خوسيه لويس رودريغيز زاباتيرو. استند السياق التاريخي للمبادرة إلى مناقشات "صدام الحضارات" التي أصبحت حجر الزاوية في أجندة الرأي العام الدولي خلال التسعينيات. تم طرح حجة صراع الحضارات على الراي العام الدولي بموجب مقالة صامويل هنتنغتون ، واعتمد على افتراض أن الديناميات الأساسية للصراع بعد الحرب الباردة ستكون الصراعات بين الثقافات والأديان كتهديد جديد. أسس هنتنغتون حجته بشكل أساسي حول الصراع بين الغرب والإسلام بدلاً من جميع الحضارات الأخرى. نتيجة للجدل المتصاعد والمخاوف بشأن صراع الحضارات ، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1998 و عام 2000 عام الحوار بين الحضارات" بناءً على اقتراح الرئيس الإيراني خاتمي. ومع ذلك ، فقد صنفت إدارة بوش الهجمات الإرهابية التي وقعت في الولايات المتحدة في 11 سبتمبر 2001 على أنها "إرهاب إسلامي" وبدأ حربًا ضد الإرهاب "الإسلامي" الذي تسبب في تصور أن نبوءات صراع الحضارات بدأت في الظهور. بعد الهجوم الإرهابي في مدريد عام 2004 ، بدأت مبادرة تحالف الحضارات (IAC)في عام 2005. وهكذا ، برزت(IAC)كنقض للهجمات الإرهابية وصراع الحضارات.

كانت الأهداف والغايات الرئيسية للمبادرة هي ايجاد الحل لاستقطاب الإسلام والمسيحية / الشرق والغرب والبيئة التاريخية للتحامل المتبادل والشك والخوف وفك الارتباط بين المجتمعات الإسلامية والغربية من خلال التوفيق بينها. في إطار هذه المبادرة ، خططت تركيا لمشاريع مثل مؤتمرات الإسلام وحقوق الإنسان ، وتنظيم ندوات لمحاربة الاسلامو فوبيا وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان والحريات ، والندوات التعليمية لتحالف الحضارات ، والندوات الخاصة والدورات التدريبية للمسؤولين الدينيين لتكون تم تعيين اجتماع الأناضول الكبير للثقافات والشباب العالميين في البلدان الأجنبية - ورشة عمل لتحالف الحضارة ، ورشة عمل لدور وسائل الإعلام في الحفاظ على التراث الثقافي ونقله ، وفي ضمان الحوار بين الثقافات ، يسافر الشباب الأوروبي إلى تركيا.، وعليه فقد حاول الحزب الحاكم أن عكس صورة البلد النموذجية لتركيا أمام الجمهور العالمي من خلال الاستثمار الكبير في المبادرة، للمزيد انظر : Muharrem EKŞİ , Mehmet Seyfettin EROL,Op. Cit. p10.

الإسلامي. بالإضافة إلى ذلك، أراد قادة الحزب العدالة والتنية لعب دور الممثل الذي يمكنه حل مشاكل الثقافات باستخدام الوساطة.[1]

ومن جهة أخرى، أدركت تركيا أهمية دور المنظمات الإقليمية في الحفاظ على الاستقرار والتعاون في المحيط الإقليمي، لذلك فقد ركزت على تفعيل منظمة المؤتمر الإسلامي نظرا للأوضاع و التطورات المهمة في المنطقة الإسلامية خاصة بعد غزو أفغانستان والعراق بالرغم من عضويتها في منظمات غربية أخرى، وقد اتضح اهتمامها بالمنظمة من خلال سعيها لانتخاب أمين عام لها يكون تركيا وهو ما حصل مع " أكمل الدين إحسان أوغلو " وقد كان هذا الأخير يحمل رؤية تشبه الرؤية التي يتبناها حزب العدالة و التنمية من حيث تفعيل دور المنظمة وأهميتها. كذلك تم انتخاب رئيس الجمهورية التركية السابق(عبد الله غول) رئيسا للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري في منظمة المؤتمر الاسلامي .

حصلت أيضا على مقعد غير دائم في مجلس الأمن، ومركزِ ملاحظٍ في الاتحاد الإفريقي وجمعية دول الكاريبي ومنظمة الدول الأمريكية و بالإضافة إلى هذا فإن تركيا أصبحت من بين الأعضاء المراقبين في جامعة الدول العربية كما ساهمت في تأسيس ملتقى تحالف الحضارات بالشراكة مع إسبانيا، وشاركت في مشروع " الاتحاد من أجل المتوسط" الذي دعا إليه الرئيس الفرنسي " نيكولا ساركوزي" [2]. من جانب أخر تم تشكيل المجلس التركي – السعودي للعمل عبر اتفاقية وقعت في 2003، وفعلت في 2004، وتشكيل مجلس التعاون الاستراتيجي عالي المستوى مع سوريا والعراق لاعطاء طابع هوية مؤسساتية للعلاقات بين الاطراف.

وقد عملت تركيا لأن تكون من بين الفواعل الحاضرة في بعض مناطق التوتر، حيث كانت من المشاركين في قوات اليونيفيل في لبنان بعد حرب تموز 2006، كما كانت تستعد لإرسال قوات سلام إلى الصومال بعدما وافق البرلمان على ذلك في فيفري 2009، كما تشارك تركيا في عمليات مكافحة الإرهاب في أفغانستان مع قوات حلف الأطلسي [3].

1−Muharrem EKŞİ , Mehmet Seyfettin EROL,Op. Cit. p.11

2− **بولنت أراس،** "داود أوغلو والسياسة الخارجية الجديدة لتركيا"، **ترجمة: الطاهر بوساحية،** على الرابط الإلكتروني: www.aljazeera.net/NR/exeres/d31688A9-C958 . تاريخ الدخول: 2016/01/12،

3- محمد نور الدين، السياسة الخارجية التركية أسس و مرتكزات، المرجع السابق الذكر، ص 141.

إضافة إلى تزايد النشاط الدبلوماسي الثنائي في الفترة المتأخرة من حزب العدالة والتنمية والذي يمكن تفسيره بعوامل محفزة مثل العلاقات التجارية والقرب الجغرافي والهوية المشتركة .إلا التقلبات في التوجهات الإقليمية للسياسة الخارجية التركية يمكن أن تقترن بردود فعل مفاجئة وغير محسوبة على حالات الأزمات السياسية الدولية أو المحلية والتي سوف نفصل فيها في الفصل الثالث.

خامسا: الدبلوماسية الانسانية:

تعتبر المساعدات الانسانية عنصر أساسي في الدبلوماسية العامة وقد ساهم النفوذ المتزايد لوكالات الدولة في اطار الدبوماسية العامة في الترويج للقوة الناعمة التركية في الخارج، وأهمها الوكالة التركية للتعاون والتنسيق (TIKA) و الصليب الاحمر التركي (TRC)الذي اعتبر كمنظمة للدبلوماسية العامة تساهم في قوة تركيا الناعمة ، اللذان يلعبان دورًا أساسيًا في خلق صورة إيجابية لتركيا في الرأي العام الخارجي. في هذا السياق، أشار التقرير العالمي للمساعدات الإنسانية لسنة 2013 إلى أن تركيا قد إحتلت المرتبة الرابعة عالميا بعد الولايات المتحدة الامريكية والمؤسسات الاتحاد الاوروبي وبريطانيا، في تقديم المساعدات التي زادت قيمتها بين عامي 2002 و 2013 من 73 مليون دولار الى 3.3 مليار دولار[1]، ومنذ الانتفاضات العربية عمدت تركيا على إستخدام قوتها الناعمة من خلال تقديم المساعدات الانسانية إلى مناطق شرق ليبيا التي تعرضت للقصف، كما عمدت على نقل المصابين والجرحة الى تركيا، وساهمت في حل أزمة العمالة المصرية في ليبيا، وفي نفس السياق أرسلت تجهيزات على الحدود المشتركية مع سوريا من أجل إيواء المواطنين السوريين، ناهيك على أن تركيا تستضيف الآن أكثر من 3 ملايين من اللاجئين السوريين على أراضيها .[2] هذا ولم تكن اليمن استثناء من الاهتمام التركي بدول الانتفاضات العربية، حيث حرصت تركيا على المشاركة بمؤتمر المانحين (أصدقاء اليمن) الذي عقد في 27 سبتمبر بنيويورك، وقدت مساعدات إقتصادية لليمن قدرها مائة مليون دولار.

ومن الأحداث بالغة الدلالة بصدد التغيير الكبير الذي طرأ على السياسة الخارجية التركية إزاء المنطقة العربية مبادرة رئيس الوزراء التركي بزيارة الصومال في 19 أوت 2011 للوقوف على الأوضاع المتردية التي تعاني منها الصومال، كما يشار أن تركيا قد شكلت مع كازاخستان والسعودية والسنغال و

1 - Emrah Ayhan, "The New Public Diplomacy and Soft Power in Developing Countries: The Case of Turkey", The Journal of MacroTrends in Social Science (JMSS), (Vol. 4, Issue 1 , 2018) , p58

2 – بن علي لقرع، "السياسة الخارجية التركية والثورات العربية: المراجعات، المخرجات، الادوار"، مجلة العلوم السياسية والقانون (العدد08 أفريل/نيسان2018– مجلد02 – تصدر عن المركز الديمقراطي العربي ألمانيا–برلين)، ص. 186.

منظمة التعاون الاسلامي مجموعة خاصة من أجل متابعة الوضع في الصومال وتنسيق حملات المساعدات، كما قامت بحملة انسانية ودبلوماسية للتصدي للجفاف في الصومال، إلى جانب تقديمها لعشرات الأطنان من المواد الغذائية والدوائية لأبناء الشعب الذين يعانون والفقر والمجاعة.[1]

أكد حزب العدالة والتنمية على أصول القوة الناعمة في تركيا من خلال استخدام التعاون الثقافي والتعليمي، والدبلوماسية العامة، وتحرير التأشيرات، والمساعدة الإنمائية، والاستثمار والتجارة – وليس أقلها – مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة والوكالات ، وقد نشطت بشكل متزايد في الترويج للقوة الناعمة لتركيا في البلدان المجاورة (اضافة الى قرارات السياسة الخارجية ابتدء من الغزو العراقي الى المواقف المنددة للكيان الصهيوني التي زادت من شعبية الحزب). ويتضح من الأهمية التي يوليها حزب العدالة والتنمية لهذه الجهود من خلال الموارد المتزايدة التي خصصها للوكالات الرئيسية مثل الوكالة التركية للتعاون الدولي والتنسيق، كانت الحكومة نشطة أيضا في الدبلوماسية الثقافية والدينية[2].

فعلى غرار مركز "**يونس أمري الثقافية**" الذي يروج للغة والثقافة التركية تعمل تركيا على تقوية الروابط الثقافية خاصة مع الدول العربية يشمل هذا التعاون الثقافي مجموعة كبيرة من الإصدارات التي تتراوح بين تصدير الخدمات التعليمية من خلال افتتاح المدارس التركية في هذه البلدان، وإطلاق الحكومة التركية للطلاب الأكاديميين من هذه البلدان منح دراسية لجميع المستويات، وتوسيع نطاق السلع الثقافية مثل البرامج التليفزيونية التركية و اوبيرا الصابون (Soap Opera)، والتي بات لها تاثير كبير على الشارع العربي واصبحت أهم عامل جذب للثقافة والتعريف بصورة تركيا وبهويتها المتميزة . كذلك فإن محاولات تركيا لزيادة وجودها في المنظمات الدولية ومطلبها لتحويلها إلى أدوات فعالة للحل السلمي للنزاعات يُشار إليها أيضًا على أنها أبعاد مهمة لاستخدام القوة الناعمة. [3]

1- احمد محمد وهبان، مرجع سابق الذكر، ص.ص.42- 43.

2- Tozun Bahcheli," Turkey Under the AKP: Axis Change or Pragmatic Activism**?"**, Chapter in, The International Relations of the Contemporary Middle East:Subordination and Beyond , by Tareq Y. Ismael and Glenn E. Perry (eds),(Routledge, slated for publication in fall 2013).p 10.

3 - Aylin Aydın Çakır & Gül Arıkan Akdağ, "An empirical analysis of the change in Turkish foreign policy under the AKP government", Turkish Studies, 2016, p.6, Available at : http://dx.doi.org/10.1080/14683849.2016.1261021, accessed on : 12/04/2018

من بين جميع أدوات القوة الناعمة هذه ، يبدو أن الأدوات الاقتصادية مثل التجارة والاستثمار هي الأدوات الأكثر استخدامًا في ظل حكومة العدالة والتنمية، اضافة الى الاستخدام المكثف للإغراءات الإيجابية مثل المساعدات الخارجية والعلاقات الدبلوماسية مع الدول العربية.

ولكن على عكس كل ذلك ، بدأ بعض الباحثين مؤخرًا في التأكيد على أدوات القوة الصلبة التي تستخدمها حكومة حزب العدالة والتنمية في المنطقة العربية . وأفضل مثال على ذلك هو البحث الذي أجرته أوزبك وديميري"Özpek and Demirağ " والذي يقارن بين مواقف تركيا في أفغانستان وليبيا والعراق وسوريا. يذكر الباحثون إعادة الأمننة في السياسة الخارجية التركية، مع تحول واضح من معارضة التدخلات العسكرية إلى الدعوة إلى التدخل العسكري بعد انتشار الانتفاضات العربية إلى سوريا.[1]

ما يمكن ان نقوله هو أن كل هذه الاستراتيجيات ليست بخاصية لتركيا فحسب، بل أيضا للدول الصاعدة كدول البريكس يمكنها استعمالها كذلك، و تحول الاستراتيجة التركية نحو الدول العربية بما يخدم المصالح التركية بما فيها الاقتصادية التي سوف نتحدث عنها في النقاط التالية، أصبحت فيها هوية تركيا التي ترتكز على الديمقراطية الاسلامية المحافظة و القيم الليبرلية، وعلاقتها مع الغرب، نموذج للعالم العربي ولكن الانتفاضات العربية شكلت تحديا لتركيا في علاقتها تجاه الدول العربية وفرضت واقعا مغايرا لما كان متوقعا وهذا ما سوف نفصل فيه في الفصل الرابع.

1 - Loc.Cit.

المبحث الثاني: البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية (2002-2018) .

يحتل البعد الاقتصادي مكانة هامة في العلاقات التركية العربية، فتركيا تبحث لأن تكون قوة إقليمية فاعلة في المنطقة، وهذا يحتاج إلى قاعدة إنتاجية، وتأسيس نظام اقتصادي إقليمي هي مركزه، وهي تعي تمامًا أن التحولات في النظام العالمي وتحولات الاقتصاد الدولي انعكست على البيئة المحلية والإقليمية والدولية، ففرضت عليها تبادل المصالح والاعتماد المتبادل .من هنا بدأت تركيا تطرح على العلن توجهاتها الاقتصادية الجديدة من خلال الانفتاح على المنطقة العربية، والاستفادة من أسواقه، وبناء مصالح اقتصادية واسعة، وهي توظف عمقها التاريخي وتقاربها الثقافي إضافة إلى ثروتها المائية ومشاريعها الزراعية العملاقة، وإنتاجها الصناعي، وبيئتها السياحية وموقعها الجغرافي كخط ترانزيت دولي لتعزيز مسعاها لتكون شريكا اقتصاديا قائدا في المنطقة.

المطلب الأول: تطور البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية حيال الدول العربية

عندما ينظر إلى التغيرات السريعة في السياسة الخارجية التركية، وإلى دراسة اهتمامها بالمنطقة العربية اصبح من الضروري التطرق للبعد الاقتصادي، فنظرا للتقدم الكبير والتطور السريع الذي حققته تركيا على المستوى الاقتصادي، أضحت حاجتها للطاقة تزداد سنة بعد سنة، لتصبح من أهم المستوردين للطاقة في المنطقة، فهذا النمو السريع لاقتصادها ونظرا لهدف تركيا الذي رسمته لسياستها الخارجية والمتمثل في أن تصبح من الدول العشر الأولي اقتصاديا على المستوى العالمي ، لذا أصبح لزاما عليها تأمين مصادر الطاقة، والبحث عن أسواق لصادراتها، وهذا ما دفع تركيا الى تبني سياسة خاصة تجاه المنطقة العربية لتعزز تركيا علاقتها بالدول العربية بعد 2002 موظفة بذلك كل مقومات هويتها الوطنية، ومن خلال ملاحظة السياسة التركية في الوطن العربي بعد 2002 يظهر جليا مدى الأهمية التي توليها تركيا للدول العربية، بحيث اتهجت سياسة ذكية تعتمد على القوة الناعمة على الأقل حتى قبل الانتفاضات العربية، بتركيزها على العامل الاقتصادي والثقافي لتحقيق مصالحها في المنطقة، والتي

تربطها بها روابط تاريخية وثقافية، هوية مشتركة و القرب الجغرافي وهو ما يساعد في تحقيق التعاون الاقتصادي .[1]

وهذا ليس بالغريب إذا علمنا أن الوطن العربي يعتبر أكبر منتج للطاقة في العالم بنسبة 30%، وهي تشكل 57.8% من إجمالي احتياطي البترول العالمي، كما أن احتياطي الغاز بهذه المنطقة يقدر ب 28.9% من الاحتياطي العالمي. وتنتج المنطقة ما قدره % 14 من الانتاج العالمي وعليه يعتبر الوطن العربي مصدرا استراتيجيا للطاقة في العالم، كما أن سعر انتاج البترول والغاز في المنطقة منخفض مقارنة بدول مناطق أخرى في العالم، ومن جهة أخرى يجد الوطن العربي الذي يصل عدد سكانه أكثر من 340 مليون نسمة، وتصل ضخامة اقتصاده إلى تريليوني دولار تقريبا. [2] وبالتالي يشكل العالم العربي فرصة لتركيا لتأمين حاجياتها من الطاقة التي وصلت فاتورتها سنة 2017 إلى 37 مليار دولار، بالاضافة الى تأمين أسواق الواسعة لاستعاب منتاجاتها .

إن تركيا دولة نامية يوصف اقتصادها على أنه من بين العشرين الأوائل بإحتلالها المرتبة السادسة عشر، لقد ادركت تركيا أن تحقيق المكانة ولعب أدوار مهمة، مما يسهل عليها الانضمام إلى الاتحاد الاوروبي، لا يتم إلا باقتصاد قوي ومتقدم ما دفعها إلى اتخاذ تدابير وإجراءات و كذا إصلاحات هامة في منظومتها الاقتصادية في بداية الثمانينيات، حيث انتهجت سياسة الانفتاح التي كان لها فوائد كبيرة على الاقتصاد التركي، فتركيا لديها أسرع معدلات النمو حيث بلغ في سنة 2017 نسبة 7.5%، متفوقة بذلك على الاتحاد الاوروبي والعديد من الدول، فقد لعبت سياسة الانفتاح في الانتقال بالاقتصاد من وضع الفتور إلى إزدهار ونمو هائل، حيث بلغ اجمالي الناتج المحلي 850 مليار دولار سنة 2017، وقد بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة لنفس السنة نحو 10.9 مليار دولار، ونسبة الصادرات سنة 157 مليار دولار، وبالمقابل بلغت نسبة الواردات 233 مليار دولار[3]، واستطاعت تركيا أن تقفز الى المرتبة 16 عام، كما وظفت السياسة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية، لقد أدركت القيادة وخاصة

1 – غوفين صاق، "وجهة نظر تركية في واقع وافاق العلاقات الاقتصادية بين تركيا و العرب"، من كتاب، الحوار التركي العربي بين الماضي والحاضر، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص. 205.

2 – منير حمش، "وجهة نظر عربية في واقع العلاقات الاقتصادية العربية – التركية"، من كتاب العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، بيروت، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2012، ص. 232.

3 - UN Comtrade database.

حزب العدالة والتنمية خلال هذه المرحلة أهمية الانفتاح على العالم الخارجي وضرورة توفير بيئة سلمية لتحقيق مصلحتها الاقتصادية وتعظيم مكاسبها.

و بالعودة تاريخ العلاقات الاقتصادية بين تركيا والدول العربية ،علينا معرفة أنه قد كان للولايات العربية الخاضعة للابراطورية العثمانية، علاقات اقتصادية وثيقة فيما بينها، وبين المركز الامبراطوري، وفق ما تسمح به ظروف وطبيعة الاقتصادات المكونة للامبراطورية في ذلك الوقت، ولكن مع نهاية القرن الثامن عشر، بدأت هذه العلاقات تضعف نتيجة تغلغل رأس المال الاوروبي والنفوذ الاوروبي في المنطقة، مع تنامي ضعف الامبراطورية وبداية تفككها أصبحت الولايات العثمانية تخضع على نحو أو اخرلمقتضيات تطور واحتياجات الغرب الاوروبي، بحيث أدى ذلك إلى تخصص اقتصادات الامبراطورية في ولاياتها المختلفة، بانتاج المواد الأولية والمنتوجات الزراعية، بما يلبي حاجة اوروبا واحتاجات مصانعها للمواد الاولية، وبحث تظل سوق للمنتوجات الاوروبية الصناعية، في اطار مصالحها وبما يخدم هذه المصالح وادى ذلك الى نتيجتين هامتين:

- الأولى: اضعاف التكامل الاقتصادي فيما بين الولايات العثمانيية المختلفة، بما في ذلك علاقاتها مع المركز العثماني.
- الثانية: ارتباط اقتصادات الولايات العثمانية، بما فيها دولة المركز بالدول الاوروبية فرادى.

وبعد تفكك الامبراطورية العثمانية، سعت الجمهورية التركية الى اتباع سياسة اقتصادية تقوم على الاكتفاء الذاتي، في حين زاد ارتباط البلدان العربية بحكم وقوعها تحت الاحتلال الاوروبي بالاقتصادات الاوروبية فرادى. [1]

وبعد الحرب العالمية الثانية، نالت البلدان العربية استقلالها السياسي تباعا، ولكنها بقيت على ارتباطاتها الاقتصادية مع الغرب الاوروبي ثم مع الولايات المتحدة و أوروبا، ولم تتمكن البلدان العربية من تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، فضلا عن اخفاقها في تحقيق التنمية، مما زاد من تبعيتها الاقتصادية للأسواق الخارجية التي تسيطر عليها الدول الصناعية المتقدمة. وبقيت العلاقات الاقتصادية العربية – التركية في أدنى المستويات حتي مطلع السبعينيات من القرن الماضي، حيث طرأت بعض المتغيرات

1– منير الحمش، "وجهة نظر عربية في واقع وافاق العلاقات الاقتصادية بين العرب و تركيا"، من كتاب، الحوار التركي العربي بين الماضي والحاضر، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص. 235.

التي لعبت دورا في دفع تلك العلاقات. وقد تمثلت هذه المتغيرات في الارتفاع الحاصل في أسعار النفط، بعد حرب عام 1973 بين العرب واسرائيل، وكان من نتائج ارتفاع اسعار النفط، ارتفاع قيمة الفاتورة النفطية التركية، فظهرت الحاجة التركية إلى زيادة صادرات الى البلدان العربية عموما، وإلى البلدان العربية المنتجة للنفط على وجه الخصوص، بهدف السيطرة على العجز التجاري التركي مع هذه البلدان، خاصة أن المنتجات التركية كانت تعاني صعوبات في الاسواق الاوروبية.

وعلى إثر تطبيق تركيا سياسات اقتصادية جديدة عام 1980 من خلال البرنامج الاقتصادي الذي يقوم على تخفيض جديد لقيمة العملة، تقييد نمو السيولة النقدية، إلغاء تثبيت الأسعار، خضوع مشاريع الدولة الاقتصادية لصندوق النقد الدولي، منح تركيا مبالغ تعادل 625 بالمئة من حقوق السحب الخاصة، اضيفت لها بنود جديدة في عام 1983 وهي تبسيط اجراءات العملة، انهاء الحظر على سفر المواطنين الى الخارج ، وتحفيز للاستثمار الاجنبي، وأخيرا فتح الباب أمام العمليات النقدية للبلدان الاسلامية والخدمات المالية الغربية، كل هذا ساعد تركيا لأن تتجه نحو خلق مناخ استثماري مناسب لتشجيع رأس المال الاجنبي، ومنه رأس المال العربي، للاستثمار في تركيا، كما نجم عن البرنامج الاقتصادي في البلدان العربية المنتجة للنفط، الحاجة الى المزيد من المستوردات السلعية الاستهلاكية، وإلى المزيد من اليد العاملة، فكانت هذه فرصة مناسبة للصادرات التركية والعمالة التركية في أن واحد. [1]

لكن مع الاصرار التركي على أولوية العلاقة مع الاتحاد الاوروبي، وفي ظل التقسيم العالمي للعمل، ومع استمرار الأوضاع المتخلفة في البلدان العربية وعدم تحقيقها للتنمية، ومع استمرار العلاقات بين الاقتصادات العربية والاوروبية وباقي دول العالم من حيث طبيعتها، فإن نتائج محسوسة لتطور العلاقات الاقتصادية العربية – التركية لم تتحق إلا في السنوات الاخيرة، وفي ظل مجموعة جديدة من المتغيرات الاقتصادية العالمية، أهمها إحداث منظمة التجارة العالمية، والدعوة إلى العولمة و تحرير التجارة الدولية، وتصاعد العوامل المتصلة بالتنافسية، والتطورات الحاصلة في التكتلات الاقتصادية الاقليمية، لكن أهم المتغيرات الجديدة تلك المتعلقة بالاوضاع الداخلية في تركيا، وتصاعد الدعوة الى التوجه نحو العالم الاسلامي و البلدان العربية على وجد الخصوص، وتزايد التفاعل التركي مع مشكلات المنطقة العربية خاصة بعد الاخفاقات المتوالية لانضمامها إلى الاتحاد الاوروبي.[2]

1- منير الحمش، مرجع سابق الذكر، ص. ص 226-227.

2- المرجع نفسه، ص. ص. 236.

إن مرحلة الاصلاحات التي بدأ بها رئيس الجمهورية "طورغوت أوزال" في عقد الثمانينيات هو الموضوع المهم الذي يجب أن نتحدث عنه، فعندما ينظر إلى تركيا قبل عقد الثمانينيات نرى أن الصناعة متجمعة في مناطق معينة من الأناضول، وبالضبط في اسطنبول، أزمير، أضنة و بورصة، لكن التصدير أصبح عنصرا مهما بالنسبة إلى تركيا بعد دخولها مرحلة سوق التجارة الحرة بسرعة، وذلك بعد تطوير سياستها الاقتصادية بشكل شامل في عقد الثمانينيات، وقد رأت الجهات المختصة أن التجارة المتحررة ضرورة وذات فعالية هامة لاكتساب تركيا عملة صعبة، لذلك تم التركيز على التحرر في هذا المجال.

هذا التحرر لم يقتصر فقط على زيادة الصادرات في تركيا، بل أدى إلى انتشار وتطور الصناعة في عدة مدن تركية صغيرة، كما حدث تحول مهم في البنية الصناعية أيضا، من خلال التحول من القطاعات التقليدية كالنسيج والألبسة الجاهزة، الى قطاعات جديدة كالمكننة وصناعة السيارات .

اذا يرجع اهتمام تركيا بمحيطها الاقليمي والعربي خاصة إلى مرحلة التحول الاقتصادي الذي شهدته تركيا في عقد الثمانينيات، وهو ما أفرز تحولا مهما في السياسة الخارجية التركية موظفة بذلك مقومات هويتها الوطنية والتي ساعدتها على الانفتاح الاقتصادي .

و الجدير بالذكر أن الشرق الوسط هو النقطة الأساسية لصراعات السيطرة في النظام الدولي. وهو الأرضية الاقليمية لظهور جميع التوترات الأساسية، وقد تنعكس التوازنات الدولية على العلاقات، وأن هذه التوازنات تحدد السياسة الدولية بشكل مباشر في المرحلة الجديدة، إن المقارنة بين انعكاس التوازنات الدولية لمرحلة الحرب الباردة على العلاقات الاقتصادية والسياسية التركية– العربية بين المشهد ما بعد عام 2000 تقدم لنا معطيات تكفي لفهم واقع العلاقة ، مثلا عدم تطور العلاقات مع سورية بشكل ملائم حتى نهاية الحرب الباردة له علاقة مباشرة بتوازنات تلك المرحلة، وهي علاقات أخذت شكلها في إطار نقط حدودية لمعسكرين خلال الحرب الباردة..[1]

1– غوفين صاق، "وجهة نظر تركية في واقع وافاق العلاقات الاقتصادية بين تركيا والعرب"، في اتيان محجوبيان واخرون، الحوار العربي– التركي بين الماضي والحاضر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 213.

ما يمكنا قوله هو أن التحول السياسي الذي حدث نتيجة وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في الوقت الحالي نتيجة طبيعية للتحول الاقتصادي، وهو ما يعطينا إجابة لماذا التوجه نحو منطقة الشرق الاوسط وبالاخص المشرق والمغرب العربي موضوع دراستنا، هو أن رجال الاعمال الاتراك (الطبقة البرجوازية) نشيطون الى أبعد الحدود في هذه المنطقة ويعملون بكثافة ، ونرى أنهم يمكنهم العمل أكثر في حال تم فتح الطريق أمامهم، خاصة إذا ما اقترن ذلك بالقرب الجغرافي والهوية المشتركة . [1]

وبالتالي يوضح العديد من الباحثين أهمية البعد الاقتصادي للعلاقات مع الدول العربية من خلال تحليل العلاقة بين حزب العدالة والتنمية ودوائر الأعمال التركية ودورها في زيادة حجم التجارة بين تركيا ودول المنطقة العربية، وهذا أدى إلى تزايد ارتباطها مع جيرانها، حتى أن تركيا أصبحت تعرف على أنها بأنها "دولة تجارية" علاوة على ذلك ، تتولى تركيا إطارًا وظيفيًا باستخدام الفرص الاقتصادية والاعتماد المتبادل لإضفاء الطابع المؤسسي على علاقاتها مع البلدان المجاورة وتخفيض القوة العسكرية لصالح التفاعلات الاقتصادية–الاقتصادية.[2]

المطلب الثاني: التقارب الهوياتي وتفعيل العلاقات الاقتصادية:

بعد الحرب الباردة، بدأت الهوية الكمالية لتركيا التي انفصلت عن المنطقة العربية لعقود طويلة، تفسح المجال أمام هوية عثمانية جديدة، خاصة في ظل حكم حزب العدالة والتنمية(AKP)، الذي وصل إلى السلطة في 2002، واتبع سياسة تصفير المشاكل، تهدف الى تسهيل الصادرات المتنامية لنمور الاناضول، وتصدير مشروع السلام الليبرالي.

وعليه، فقد ازداد الحضور التركي في العالم العربي بشكل متسارع في فترة حكم حزب العدالة والتنمية، الذي أعاد بناء الأواصل بين الشعوب العربية والتركية، وقد ساعد على ذلك عدة عوامل أهمها يتعلق بالقرب الجغرافي، الارتباط التاريخي، الارث الديني والثقافي المشترك الذي لا يمكن تجاهله، وهو ما فرض تقوية العلاقات بين الطرفين لتحقيق المصالح المتبادلة، فالانفتاح التركي على المنطقة العربية تتحكم فيه تصورات وإدراكات هوياتية ترتبط بالارث العثماني في المنطقة وبعوامل أخرى تتعلق بالقيم والمعايير وهو ما يشكل الهوية التي تحدد المصلحة كما يرى البنائيون الذين يرون أنه لا يمكن النظر الى

1- نفس المرجع، ص. 197.

2- Aylin Aydın Çakır & Gül Arıkan Akdağ, "An empirical analysis of the change in Turkish foreign policy under the AKP government", Turkish Studies, 2016, p.5, Available at : https://bit.ly/2k5Jcf1 , accessed on, 12/11/2018.

المصلحة كمعطى مسبق وانما هو معطى يتم بناءه. وبالتالي، احتل البعد الاقتصادي مكانة هامة، خاصة مع الزيادة الكبيرة في المبادلات التجارية والاستثمارات. فقد استطاعت تركيا زيادة حجم التبادل التجاري مع الدول العربية من لا شيء تقريبا في بداية الثمانينيات من القرن العشرين إلى 6.7 مليار دولار أمريكي عام 2002 ومن ثم الى 22.3 مليار دولار عام 2007، الى 29.5 مليار دولار عام 2010، ليصل الى 48.9 مليار دولار عام 2017، من اجمالي التبادل التجاري مع العالم يقدر ب 390.8 مليار دولار أمريكي، أي أن التبادل التجاري التركي العربي يمثل 12.5% من اجمالي التبادلات التجارية التركية . [1]

وقد رافق هذا الانفتاح الاقتصادي العمل على التأسيس للحرية التجارية بين تركيا والدول العربية وتوسيعها من خلال اتفاقيات تجارة حرة ثنائية وصولا الى السعي نحو انشاء منطقة تجارة حرة عربية تركية. ولدى تركيا 6 اتفاقيات تجارة حرة مع دول المشرق والمغرب العربيين .

سوف نتناول في النقاط التالية حجم التبادل التجاري بين تركيا والدول العربية كل على حدة من خلال الجدول أسفلة ثم في النقطة الأخيرة نحاول عرض حجم الاستثمارات بين الجانبين.

أولا- الواردات التركية من الدول العربية:

يبين الجدول أدناه الواردات التركية من الدول العربية ونسبتها الى اجمالي الواردات التركية من العالم:

1- ITC calculations based on UN COMTRADE statistics.2018

جدول رقم (6): تطور الواردات التركية من الدول العربية و العالم (الوحدة : بالألف دولار امريكي)

	الواردات من العالم	الإمارات	السعودية	مصر	العراق	قطر	البحرين	الكويت	لبنان
2002	51,270,196	100,493	788,004	117,896	0	10,659	18,943	26,521	41,922
2003	69,339,692	113,597	969,127	189,397	112,601	8,310	15,173	15,909	71,710
2004	97,539,766	183,485	1,231,507	255,242	467,588	17,727	18,101	25,694	147,355
2005	116,774,151	205,442	1,888,784	267,246	458,690	50,725	18,929	41,604	144,973
2006	139,576,174	352,284	2,252,139	392,524	375,937	66,411	44,852	56,038	126,685
2007	170,062,715	470,092	2,439,988	679,932	645,111	29,643	119,423	90,488	116,014
2008	201,963,574	691,202	908,917	886,237	133,056	159,353	95,516	80,638	178,781
2009	140,928,421	667,857	775,784	641,552	120,558	85,652	24,289	184,219	108,800
2010	185,544,332	698,421	1,380,601	926,476	153,476	177,046	71,682	214,515	228,536
2011	240,841,676	1,649,456	2,001,529	1,382,216	86,753	481,018	111,454	270,446	282,744
2012	236,545,141	3,596,545	2,171,043	1,342,051	149,328	466,499	158,922	278,464	176,393
2013	251,661,250	5,384,468	2,014,870	1,628,868	145,684	373,923	172,478	290,613	187,740
2014	242,177,117	3,253,024	2,343,144	1,434,472	268,544	394,552	294,342	196,245	139,960
2015	207,206,509	2,008,690	2,117,220	1,215,905	296,505	360,978	104,471	141,425	67,228
2016	198,618,235	3,701,153	1,835,229	1,443,397	836,298	271,083	127,780	110,703	81,805
2017	233,791,662	5,546,932	2,110,170	1,997,503	1,527,573	264,126	186,776	169,403	131,205

جزر القمر	جيبوتي	الصومال	السودان	اليمن	فلسطين	سوريا	عمان	الاردن								
6	0	124	0	341	13	506,247	72	18,382								
2	124	1822	0	130	454	413,349	1,293	16,851								
1836	228	928	0	1,226	545	357,656	1,387	14,156								
602	100	839	0	3,085	304	272,180	3,871	28,321								
1740	196	2549	0	439	501	187,250	2,113	9,319								
12733	201	1815	0	458	762	376,959	24,334	11,597								
6024	375	1423	0	703	429	323,697	10,611	25,289								
8103	1062	164	0	310	274	221,454	16,584	20,354								
2873	387	1361	0	1,044	576	452,493	39,464	42,450								
13397	232	2465	0	464	271	336,646	56,558	66,480								
10534	89	1163	11171	368	464	67,448	52,849	95,996								
5850	334	1052	26330	206	1,134	84,909	150,394	70,573								
1013	81	1523	12150	5,325	2,502	115,499	101,364	126,068								
776	113	1343	24607	10,951	2,343	51,506	60,169	127,919								
46	149	2156	49636	21	3,364	65,389	49,087	102,259								
3311	406	1030	86167	675	4,975	70,561	95,049	112,644								

Source: ITC calculations based on UN COMTRADE statistics.2018

جدول رقم (7) : الواردات التركية من دول المغرب العربي:

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
اتحاد المغرب العربي	1,974,444	2,331,159	2,980,128	3,945,844	4,486,087	2,944,036	2,657,593	1,596,783	2,172,991	1,974,885	1,970,381	1,883,156	2,017,200	1,803,927	1,772,517	2,190,701
المغرب	68,315	76,990	105,778	143,231	173,902	198,460	360,520	234,729	396,798	419,945	429,482	572,206	639,849	710,636	918,164	924,062
الجزائر	1,079,515	1,081,586	1,255,679	1,694,989	1,864,526	2,108,491	1,587,506	768,995	1,068,380	1,150,325	924,934	714,092	920,989	740,547	463,820	766,804
ليبيا	754,042	1,072,548	1,514,125	1,989,269	2,297,351	399,720	336,325	357,417	425,652	139,763	416,152	303,957	243,756	195,796	161,021	248,253
تونس	71,801	98,140	100,410	117,372	150,094	229,788	365,381	234,980	280,720	249,790	195,624	289,268	196,697	144,077	214,383	206,471
موريتانيا	771	1,895	4,136	983	214	7,577	7,861	662	1,441	15,062	4,189	3,633	15,909	12,871	15,129	45,111

Source: ITC calculations based on UN COMTRADE statistics.2018

رسم بياني رقم (5) لقيمة الواردات التركية من دول المغرب العربي: الوحدة / الف دولار

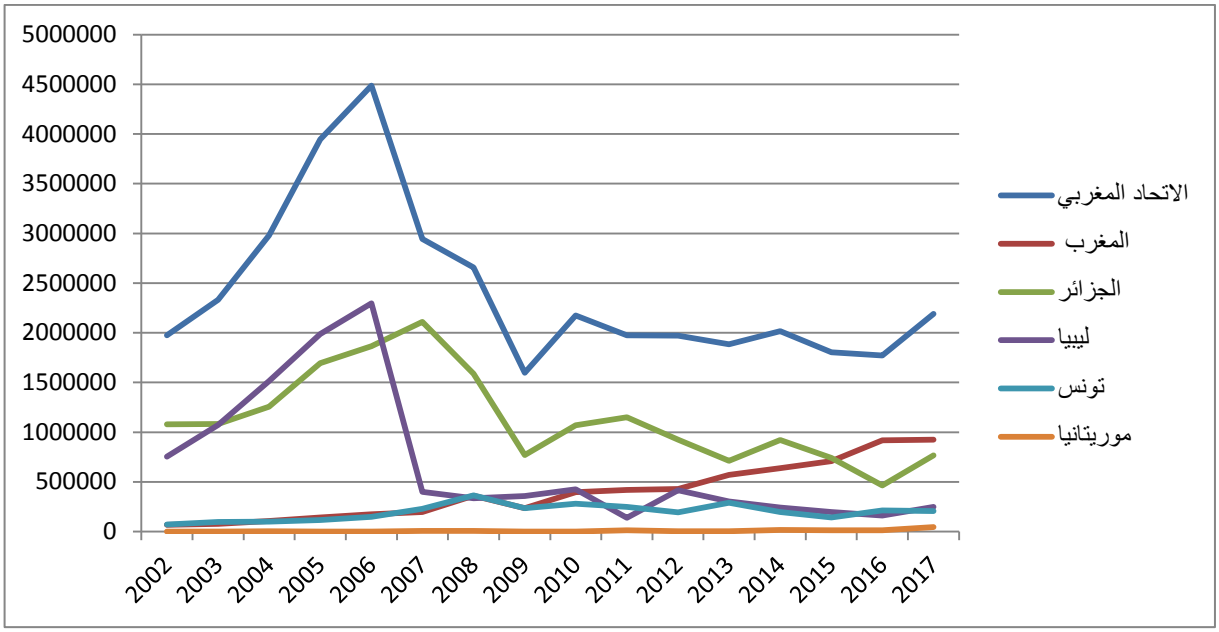

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على الجدول اعلاه.

من خلال هذا الجدول يتبين أن هناك تطور ملحوظ للواردات التركية من الدول العربية والتي وصلت إلى اكثر من 14 مليار دولار سنة 2017 بالتحديد (14.499.207.000)، بعد أن كانت حوالي 7.9 مليار دولار سنة 2007 (بالتحديد 7.962.576.000)، وقبلها في 2002 كانت حوالي 3.6 مليار دولار، ولكن رغم هذه الزيادة إلا أن نسبة الواردات التركية من الدول العربية بالنسة لاجمالي الواردات التركية من العالم تبقى منخفضة جدا أي أنها تمثل 6.2 % فقط من إجمالي الواردات التركية . بمعنى أن الدول العربية لم تستطع الاستفادة من التطور الحاصل في الواردات التركية من العالم التي وصلت في 2017 الى 233 مليار دولار، وذلك لأن أن اغلب صادرات الدول العربية لتركيا من المنتجات النفطية حيث تستحوذ على نحو 89% من إجمالي الواردات التركية من الدول العربية خلال سنة 2005، وبالنظر الى التوزيع الجغرافي للواردات التركية من الدول العربية نرى أن هناك تركيز جغرافي شديد حيث تستحوذ كل من الامارات، السعودية، الجزائر، العراق ومصر على نحو 80% من إجمالي قيمة الواردات التركية من الدول العربية خلال عام 2017. وهو ما يبينه الجدول اعلاه.

احتلت الإمارات المركز الأول في التوزيع الجغرافي للواردات التركية من الدول العربية بقيمة 5.5 مليار دولار لسنة 2017، تليها السعودية بحصة 2.1 مليار دولار، في حين تراجعت كثيرا حصة

الجزائر الى 766 مليون دولار، بعدما كانت تحتل المرتبة الثانية سنة 2007 بقيمة صادراتها لتركيا أكثر من 2 مليار، ودخلت مصر واحتلت المركز الثالث خلال عام 2017 ب 1.9 مليار دولار، لتليها في المرتبة الرابعة العراق بقيمة صادراتها 1.5 مليار دولار لنفس السنة.

ثانيا- الصادرات التركية للدول العربية :

جدول رقم (8): يبن تطور الصادرات التركية للدول العربية و العالم:

(الوحدة: ألف دولار امريكي)

	العالم	الإمارات العربية المتحدة	العراق	السعودية	مصر	سوريا	لبنان
2002	35,761,981	452,391	0	547,324	325,097	262,868	185,946
2003	47,252,836	702,908	829,058	741,475	345,779	410,755	148,126
2004	63,120,949	1,139,465	1,820,802	768,519	473,145	394,783	234,401
2005	73,476,408	1,675,187	2,750,080	962,156	687,299	551,627	195,910
2006	85,534,676	1,985,696	2,589,352	983,227	709,353	609,417	240,599
2007	107,271,750	3,240,940	2,844,767	1,486,918	902,703	797,766	393,217
2008	132,027,196	7,975,400	3,916,685	2,201,875	1,426,450	1,115,013	665,055
2009	102,142,613	2,896,572	5,123,406	1,768,216	2,599,030	1,421,637	688,681
2010	113,883,219	3,332,885	6,036,362	2,217,646	2,250,577	1,844,605	618,318
2011	134,906,869	3,706,654	8,310,130	2,763,476	2,759,311	1,609,861	718,257
2012	152,461,737	8,174,607	10,822,144	3,676,612	3,679,195	497,960	845,970
2013	151,802,637	4,965,630	11,948,905	3,191,482	3,200,362	1,024,473	818,643
2014	157,610,158	4,655,710	10,887,826	3,047,134	3,297,538	1,800,962	782,586
2015	143,850,376	4,681,402	8,550,947	3,472,634	3,124,968	1,522,627	722,646
2016	142,529,584	5,406,993	7,636,670	3,172,081	2,732,926	1,321,981	734,686
2017	157,054,789	9,183,685	9,056,661	2,734,958	2,359,655	1,364,612	889,426

جزر القمر	جيبوتي	الصومال	السودان	الدولة الفلسطينية	عمان	البحرين	الكويت	اليمن	قطر	الأردن
20	3770	399	0	4,668	31,163	16,908	136,934	116,422	15,496	115,181
47	5363	220	0	6,489	22,484	28,856	165,941	156,069	15,688	149,618
1997	8573	758	0	9,025	29,111	54,416	265,777	203,945	35,026	229,464
1650	7128	2207	0	9,401	39,959	41,915	210,349	197,193	82,045	288,648
1685	10559	2020	0	21,154	71,000	35,303	219,017	197,869	342,147	321,661
2431	45388	2320	0	21,247	91,831	76,651	221,292	274,289	449,963	389,305
4032	40274	8422	0	20,690	215,755	308,223	493,035	353,605	1,074,013	460,738
2813	42282	3546	0	29,523	105,518	113,628	211,242	379,263	289,361	455,352
3077	30788	4810	0	40,305	129,311	172,024	395,051	330,392	162,549	571,334
15200	45491	39548	0	49,092	214,651	160,418	297,207	272,733	188,138	506,839
5367	88690	43751	279612	62,696	268,460	208,520	290,582	485,937	257,329	770,982
5031	67091	58315	268662	75,507	373,988	199,065	334,938	605,214	244,077	744,193
6799	59712	62119	307872	90,945	491,049	204,085	372,320	643,827	344,713	907,021
4721	98249	71035	424555	82,224	324,914	225,298	482,582	395,764	423,097	834,760
4827	77898	115887	460474	94,372	243,798	193,281	431,310	535,505	439,142	710,799
6124	102506	143026	395264	87,493	221,444	227,303	439,940	572,917	649,489	682,664

Source: ITC calculations based on UN COMTRADE statistics.2018

جدول رقم (9): يبن تطور الصادرات التركية لدول المغرب العربي و العالم

(الوحدة: ألف دولار امريكي)

الدول	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
اتحاد المغرب العربي	942,261	1,232,831	1,734,544	1,866,980	2,395,137	3,137,737	4,438,972	4,839,436	4,811,993	4,016,929	5,874,858	6,944,648	6,552,190	5,499,899	5,095,340	5,256,674
الجزائر	510,837	573,002	806,115	807,138	1,020,696	1,231,725	1,613,644	1,777,198	1,504,590	1,470,547	1,813,037	2,002,689	2,078,889	1,825,988	1,736,371	1,713,169
المغرب	136,875	180,779	330,059	370,825	551,377	721,595	957,769	598,541	623,957	920,896	1,014,906	1,192,900	1,406,566	1,337,571	1,469,043	1,660,587
تونس	119,832	220,015	255,637	294,785	324,893	530,277	778,098	645,767	713,632	802,302	796,738	892,157	915,041	819,094	910,613	915,215
ليبيا	163,081	254,741	337,204	384,167	489,261	643,150	1,074,288	1,795,117	1,932,370	747,629	2,139,440	2,753,096	2,059,898	1,420,087	906,107	880,868
موريتانيا	11,636	4,294	5,529	10,065	8,910	10,990	15,173	22,813	37,444	75,555	110,737	103,806	91,796	97,159	73,206	86,835

Source: ITC calculations based on UN COMTRADE statistics.2018

رسم بياني رقم (6) لقيمة الصادرات التركية لدول المغرب العربي : الوحدة: بألف دولار

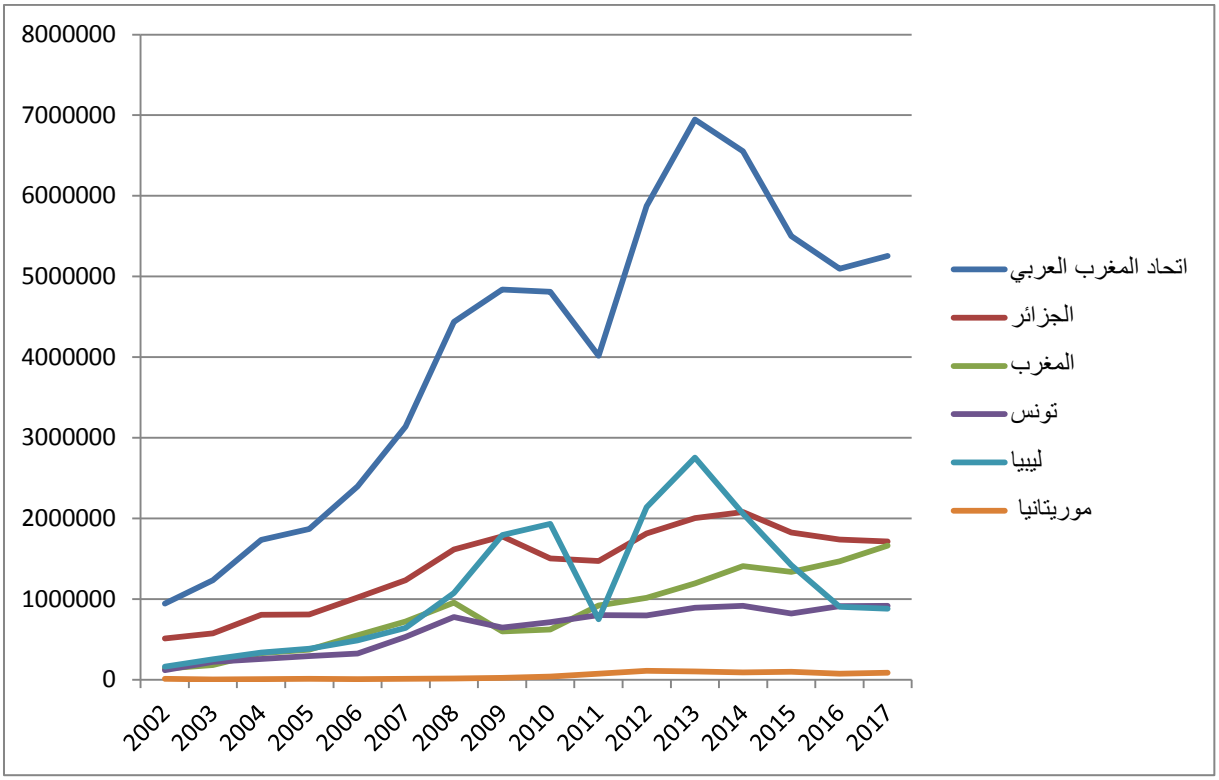

المصدر: إعداد الباحثة من الجدول رقم (09) أعلاه.

يبين الجدولين تطور الصادرات التركية لدول العربية والعالم، فمن خلال الجدول تبين أن تركيا استطاعت تحقيق العديد من الأهداف من الأسواق العربية، حيث ارتفعت حصتها في الأسواق العربية فبينما كانت نسبة صادراتها الى الدول العربية من اجمالي الصادرات التركية الى العالم 8.8 % عام 2002، أصبحت 13.4% في عام 2007، ثم 20.1% في 2010، إلى أن اصبحت 21.9% في 2017، أي ما يعادل بالتقريب 34.3 مليار دولار من إجمالي 157 مليار دولار.

الملاحظ من خلال الجدولين أعلاه أن الصادرات التركية تتركز حول مجموعة محددة من الدول العربية، حيث أن الأسواق التي تحتل المراكز الأولى خلال فترة 2010 –2017 تستحوذ على 80 % من إجمالي قيمة الصادرت التركية الى الاسواق العربية، فنجد أن الامارات تحتل المرتبة الاولى في صادرات تركيا بقيمة 9.1 مليار دولار وهذا في سنة 2017، تليها لعراق بقيمة 9 مليار دولار، أما المرتبة الثالثة لنفس السنة فكانت للسعودية بقيمة 2.7 مليار دولار، لتحتل مصر المركز الرابع بقيمة وارداتها من تركيا 2.3 مليار دولار، وهنا فقد استفادت تركيا مما وقعته من اتفاقيات اقتصادية وتجارية مع مصر،

حيث أصبحت من أهم الاسواق استيرادا من تركيا. لتكون المرتبة الخامسة للجزائر بقيمة وارداتهامن تركيا تصل الى 1.7 مليار دولار .

الملاحظ كذلك من خلال الجدولين تراجع واردات بعض الدول مثل سوريا الى المرتبة السابعة بعد المغرب، وحتى ليبيا تراجعت وارداتها بعد 2010، لتعود الى الارتفاع بعد 2012 بقيمة تصل الى 2.1 مليار، إلا أنه في السنوات الاخيرة تراجعت نسبيا وهذا ما سوف نتناوله بالتحليل في الفصل التالي بالتعرض الى الانتفاضات العربية وتأثيرها على العلاقات التركية العربية في بعدها الاقتصادي.

تتميز الصادرات التركية إلى الدول العربية بالطابع الصناعي المتنوع من منسوجات الى الاكترونيات الى صناعة الدفاع، كما برزت في الفترة الأخيرة صناعة البناء كلاعب أساسي، فقد استفادت دول الخليج من مواد البناء التي تقوم تركيا بانتاجها بمختلف أنواعها، خاصة في ظل الطفرة العمرانية التي تشهدها منطقة الخليج، ذلك أن تركيا هي ثاني أكبر منتج لصفائح الزجاج في العالم، سادس أكبر منتج للاسمنت، علاوة على كونها تحتل المرتبة الثالثة ضمن افضل لائحة المتعهدين للانشاءات عالميا، بعد الولايات المتحدة والصين.[1]

ثالثا- الاستثمارات التركية – العربية:

تعتمد العديد من دول العالم في مصادر تمويلها للشاريع على رؤوس الاموال الاجنبية كسبيل لدعم التنمية فيها باللجوء الى الانفتاح على العالم الخارجي، سواء في مجال التجارة الخارجية او الاستثمار الاجنبي، وذلك نتيجة للدور الذي يلعبه هذا الاخير في التمويل اللازم لاقامة المشاريع الانتاجية وكذلك نقل التكنلوجيا والمعرفة ورفع مستوى معيشة الافراد، وما زاد من اهمية الاستثمارات الاجنبية انها تسهم في توطيد العلاقات الاقتصادية بين الدول وتساعد على انعاش المستوى العام للاقتصاد الوطني، وتسهم في بعض الحالات في معالجة ازمة الديون الخارجية بتحويلها الى استثمارات، وهذا على العموم يتطلب بيئة استثمار مواتية وحوافز وضمانات تعمل على جلبها.

وبالحديث عن تركيا او أي دولة في العالم فان الاستقرار السياسي الامني يلعب دورا مهما في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، حيث وفر استقرار الوضع السياسي والامني بيئة مواتية جاذبة للاموال الاجنبية منذ 2002، وتعكس الارقام في الجدول أسفله تزايد الاستثمارات الاجنبية بشكل تدريجي حيث

1- رائد مصباح ابو داير، مرجع سابق الذكر، ص 314.

كانت في 2002 بحدود 1.082 مليار دولار امريكي وتزايدت الى ان وصلت في 2007 الى 22.047 مليار دولار ، وبسبب الازمة المالية العالمية 2008 تراجعت ارقام الاستثمارات الاجنبية حتى وصلت في عام 2013 الى 12.868 مليار دولار امريكي، ثم الى 13.024 مليار دولار امريكي في 2018، بالرغم من ان هذه الارقام تراجعت عما كانت عليه في 2015 حيث وصلت الى 19.274 مليار بسبب محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة. [1]

جدول رقم (10) حول الاستثمار الاجنبي المباشر في تركيا من (2002 الى 2018)

(بالمليار دولار امريكي)

	الاستثمار الاجنبي المباشر في تركيا
2002	1.082
2003	1.702
2004	2.785
2005	10.031
2006	20.185
2007	22.047
2008	19.762
2009	8.629
2010	9.058
2011	16.171
2012	13.224
2013	12.868
2014	13.337
2015	19.274
2016	13.950
2017	11.546
2018	13.024

Source: Foreign Direct Investment In Turkey. available at : https://bit.ly/2k4iKT2

إن الانفتاح التركي على الدول العربية من جديد جاء بعد انفتاح تركيا على الدول التركية التي استقلت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. ولدى تركيا سياسة متمرسة ومستقلة، لذا رأت من المصلحة الانفتاح على المنطقة العربية التي تمثل سوقا استهلاكية كبيرة، بالاضافة إلى حاجة المشاريع العربية إلى رجال الانشاءات التركية، لهم القبول الافضل، نظرا إلى تماثل التجربة التاريخية، وبخاصة العقيدة الاسلامية التي تجمعهم مع العرب.

1– خضير عباس أحمد النداوي،" التحولات السياسية والتطورات الاقتصادية التركية المعاصرة الخلفيات و التجليات والضمانات المستقبلية"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، (مجلد 22 العدد 88، 2016)، ص 361.

زادت الشركات التركية ذات القدرة التنافسية العالية من صادراتها في جميع أنحاء جوارها الاقليمي، فبينما تلتمس تركيا استثمارات من دول الخليج ، نمت الاستثمارات التركية في الدول العربية "ستة أضعاف إلى أكثر من 30 مليار دولار في عقد"، وفازت الشركات التركية بعقود تبلغ قيمتها حوالي 20 مليار دولار في بعض أكبر المخططات الإنشائية في الخليج، لقد اعتمدت تركيا على قروض من صندوق النقد الدولي للحفاظ على اقتصادها في الماضي. ولكن، في تبادل الأدوار، أصبحت جهة مانحة، حيث وافقت في عام 2012 على تقديم ملياري دولار في شكل ائتمانات لمصر. [1]

ونظرا لعدم توفر أرقام دقيقة عن حجم الإستثمارات التركية في الوطن العربي فسيتم إلقاء الضوء على الإستثمارات التركية من خلال استثماراتها في بعض الدول العربية :

ففي مصـر بلغت الاستثمارات التركية المباشرة في السوق المصري 3.1 مليار دولار، و فاق عدد الشركات التركية 423 شركة في السوق المصري، و هناك 60 مصنعا تركيا تحت الانشاء مؤكدا انها تصدر منتجاتها للخارج لسيتفيد منها مليار و 600 مستهلك في أرجاء العالم المختلفة بما فيها بلدان الاتحاد الاوروبي . وتعمل هذه الشركات و المصانع بالغزل و النسيج و الملابس الجاهزة و الصابون و المنظفات و الكيماويات والدهانات و الزيوت و المواد الغذائية و الصناعات الزجاجية و الحافلات و الإسمنت، ويعمل بها أكثر من 70 ألف عامل مصري .

و في سلطنة عمان فيبلغ حجم الاستثمارات التركية في السلطنة 8 مليار دولار أمريكي تقوم بها 20 شركة في مجال البناء و التشيد، كما أن الاستثمارات العمانية في تركيا لا تتعدى 10 ملايين دولار أمريكي تقوم بها 11 شركة في مجال التعدين و الاستيراد و التصدير والعقارات. أما في ليبيـا فتنشط حوالي 120 شركة تركية في مجلالت متعددة خاصة في التشييد والبناء تبلغ حجم استثماراتها نحو 16 مليار دولار ، كذلك يوجد ليبيا قرابة 25 ألف مواطن تركي. كما يشكل السوق الليبي السوق الثاني للمتعاقدين الأتراك في الخارج بعد روسيا.

و في الأردن هناك حوالي 22 استثماراً تركياً ناجحاً في الأردن وفرت 37 ألف فرصة عمل حتى الآن، و يتدارس رجال الأعمال الأردنيين والأتراك إقامة مشروع مشترك لإنتاج الأسمدة للسوق التركي كذلك تقوم شركة جاما التركية ضمن إئتلاف دولي بتنفيذ مشروع جر مياه الديسي إلى عمان و

1- Tozun Bahcheli, "Turkey Under the AKP: Axis Change or Pragmatic Activism**?"**, Chapter in, The International Relations of the Contemporary Middle East:Subordination and Beyond , by Tareq Y. Ismael and Glenn E. Perry (eds),(Routledge, slated for publication in fall 2013),p. 13.

بكلفة 600 مليون دولار و على نظام البناء والتشغيل . كما يجري العمل في الأردن على إنشاء منطقة صناعية حرة في منطقة المفرق ومنطقة تجارة حرة في العقبة لإقامة المصانع التركية التي ستصدر إلى منطقة الخليج وشرق إفريقيا، و قد تم توقيع عدد من الإتفاقات الإقتصادية و تبادل الإستثمارات خلال شهر ماي 2013.

ومن جانبها تكشف غرفة التجارة والصناعة القطرية أن الشركات التركية متواجدة بكثرة في قطر، وتعمل في مجال البناء والانشاءات، وتقوم الشركات التركية الآن في تنفيذ مشاريع في مجال بناء الطرق، ومد أنابيب الغاز والمياه، وبناء الجسور، ولها حصة كبيرة في الاستثمار بقطر، مؤكدة على أن أكبر الشركات التي تعمل في قطر في الوقت الحالي، هي شركات تركية و حسب معلومات فهناك أكثر من 25 شركة تركية تعمل في قطر اليوم، وأن حجم الأعمال التركية في قطر بلغ نحو 20 مليار دولار أميركي. [1]

وإلى جانب أن تركيا تعتبر دول الخليج أحد المداخل الرئيسية للخروج من كبوتها الاقتصادية، حيث الاستثمارات الجديدة ومصادر الطاقة الرخيصة والمتوافرة، وتأسيسا على ذلك، عمدت تركيا إلى جذب الاستثمارات الخليجية، فالرغم انه ليس هنالك ارقام دقيقة عن حجم الاستثمارات الخليجية في تركيا، و لكن الأرقام التي أعلنت في الملتقى الخليجي التركي الأول للإستثمار و التطوير العقاري في أولى جلساته عن حجم الإستثمار الخليجي في تركيا تشير إلى أنه بلغ 175 مليار دولار تستحوذ السعودية على 68 % من هذه الإستثمارات ، كما كشف عن أن 30 مليار دولار منها إستثمارات عقارية خليجية [2]، فالقطاع العقاري يعد من القطاعات الواعدة والجاذبة للاستثمارات العربية بعد إدخال الحكومة تعديلات قانونية سمحت بموجبه لمواطني الدول العربية و بالذات الخليجية بالتملك المباشر والحر للعقارات بعدما كان التملك مقصورا على مواطني الدول التي تتعامل مع المواطنين الاتراك بالمثل، وهذا يشجع على جذب الإستثمارات الى قطاعات أخرى.

1–الإستثمارات البينية بين تركيا و العالم العربي، على الرابط الالكتروني:
https://bit.ly/2lFvDU2 تاريخ الدخول : 2019/09/01

2–المرجع نفسه.

المطلب الثالث: الهوية الجيوبوليتيكية لتركيا والسياسات الريعية

تعرف تركيا أهمية الاستفادة من هويتها الجيوبوليتيكية التي تركز على البعد الحضاري والتي تتميز بأنها مركز العالم بسبب هويتها الثنائية (الاسيوية والاوروبية) والتي تجمع بين الروابط الثقافية والاستراتيجية، هذه الهوية أتاحت لها فرصة توظيفها من حيث الثروات المائية او الموقع الاستراتيجي أو ما تشتمل عليه من مقومات للسياحة، لمباشرة السعي لتحقيق مصالحها الاقتصادية وزيادة الروابط الاقتصادية مع الدول العربية باعتبارها أهم أداة من أدوات قوتها الناعمة تجاه دول المنطقة.

أولا: تركيا و جيوبوليتك الطاقة

تقع تركيا في قلب المدى الجغرافي لمبادراتها في السياسة الخارجية ، فهي تقع فيما يسمى "افرو–أسيا" من جهة، و " أوراسيا" من جهة اخرى، ومن ثم فهي في " قلب العالم" النشط والفاعل، وليس المنعزل و الخامل، ويحدد أحمد داوود أوغلو مفهومه للدولة المركزية بأرع سمات رئيسة هي: العمق الجغرافي، الاستمرارية التاريخية، التأثير الثقافي المتبادل، الترابط الاقتصادي المتبادل.[1]

شكل رقم(6): مفهوم الدولة المركزية حسب احمد داوود اغلو

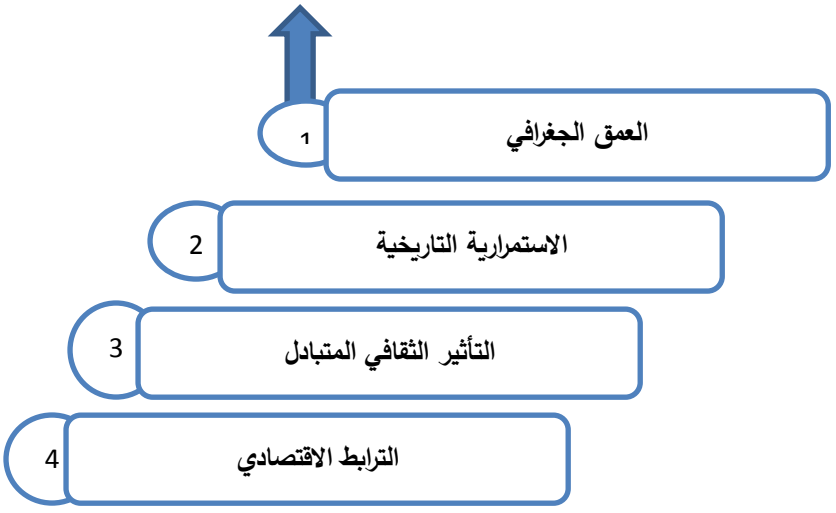

المصدر: أحمد داوود اغلو، مرجع سابق الذكر، ص.35.

1- أحمد داوود اوغلو، مرجع سابق الذكر، ص 35.

وهي سمات لا تنطبق على تركيا وحسب بل دول أخرى مثل المانيا، روسيا، ايطاليا، ايران، و مصر كذلك، يقوم احمد داوود أغلو:" تركيا ليست دولة أوروبية وحسب، بسبب موقعها المركزي، بل هي دولة أسيوية أيضا، وليست آسيوية وحسب، بل هي دولة أوروبية أيضا، وهي ليست دولة واقعة ضمن حوض البحر الأبيض المتوسط وحسب، بل هي واقعة في حوض البحر الأسود أيضا، كما يوجد أجزاء من تركيا في البلقان والقوقاز والشرق الأوسط فتركيا، والحالة هذه، تمتلك القدرة على التأثير و التأثر بالدول المحيطة بها، وإذا ما ألقينا نظرة تاريخية، نجد أن تركيا تقع وسط المكان الذي تكون فيه تاريخ الحضارات الموجودة في المنطقة. وعندما نلقي نظرة على حضارة مابين النهرين والحضارات المصرية واليونانية والاسلامية والرومانية والعثمانية، نجد أن تركيا ليست دولة أطراف، بل هي دولة تؤثر في حضارات عدة، وتتأثر بها في الوقت نفسه، فهي دولة مركز من الناحيتين التاريخية والثقافية،هذا من جهة، ومن جهة اخرى، فاذا ما ألقينا نظرة إلى خطوط تدفق الطاقة، نجد أن هذه الخطوط تتوه وتضيع طريقها إذا ما حذفتم تركيا عن الخريطة، إذ أنه يمر من تركيا خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي، وخطوط نفط باكو–تبليسي– جيهان، وخطوط أنابيب كركوك– يمورتالك، وخطوط أخرى" [1]

تركيا إذن، قد تعلمت الاستفادة من موقعها على النحو الذي يجعل الأتراك الآن على "مفترق طرق الحضارات". في حين أن القيادة التركية كانت في الماضي ترى في كثير من الأحيان هذا الموقع كنقطة تفصل بين طريقان ، لكن تركيا اليوم تبدو أكثر قبولا لفكرة نقطة الالتقاء هذه. هذا جعلها قوة أقوى وأكثر جاذبية، وشكلت الأساس لفكرة "النموذج التركي." وقد شكلت أيضًا الأساس لما وصفته ليرنا يانيك بـ "الاستثنائية التركية" ، والتي تؤكد على التهجين " Hybridity " الجغرافي والتاريخي لتركيا، على الرغم من أن التركيز على التعددية الثقافية والتهجين ليس جديدًا تمامًا في السياسة التركية ، فقد أصبح الآن في الوقت نفسه وسيلة وسمة تركيا في السوق العالمية وأداة للسياسة الخارجية. [2]

وبالتالي فإن العمق التاريخي والجغرافي فتح لتركيا فرص عديدة للعب دور مركزي والاستثمار في مقومات هويتها الاستثمار الأمثل لتحقيق مصالحها بما فيها المصالح الاقتصادية. ففيما يتعلق بالطاقة، تعتبر الجغرافيا أحد الأمور الأساسية، حيث تُسيطر تركيا على مضيقي البوسفور والدردنيل، وهي مضائق تركية تربط بين البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، حيث تم من خلالهما عبور ما معدله 3 ملايين

1- عقيل سعيد محفوض، مرجع سابق الذكر، ص.ص.58–59.

[2] -Rebecca Bryant and Mete Hatay, "Soft Politics and hard choices An Assessment of Turkey's New Regional Diplomacy", PCC Report 2/2013, p. 7.

برميل من النفط في اليوم عام 2013، وبالتالي يعني هذا سيطرة تركيا على المضيق الذي يقع على أحد طرق التصدير البحرية الثلاث للنفط الخام في روسيا .

وعلاوة على ذلك، فإن حقيقة مشاركة تركيا حدودها البرية مع العراق وإيران وسوريا وأرمينيا وجورجيا إلى الشرق، وبلغاريا واليونان من الغرب تعني أن البلاد تعمل بشكلٍ فريد على ربط مراكز الموارد في الشرق الأوسط بأسواق الطاقة في أوروبا. التي تحتاج لها بشدة بحيث يمكن لها أن تقلل من اعتمادها على الغاز الروسي مقابل زيادة العامل العربي .

فإمكانية توفير تركيا في نهاية المطاف نظام خط أنابيب للتصدير بديل لخطوط أنابيب نقل الغاز الروسي يعتمد بشكل كبير على مسرح الطاقة العالمي. يضمن هذا الاحتمال المكانة البارزة لتركيا في مجالات العرض والطلب وعبور الشحنات. والخريطة سفله تبين أهم مشاريع خطوط انابيب نقل الطاقة المتنافسة والمارة عبر تركيا:

خريطة رقم(4): مشاريع خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي المتنافسة والمارة عبر تركيا

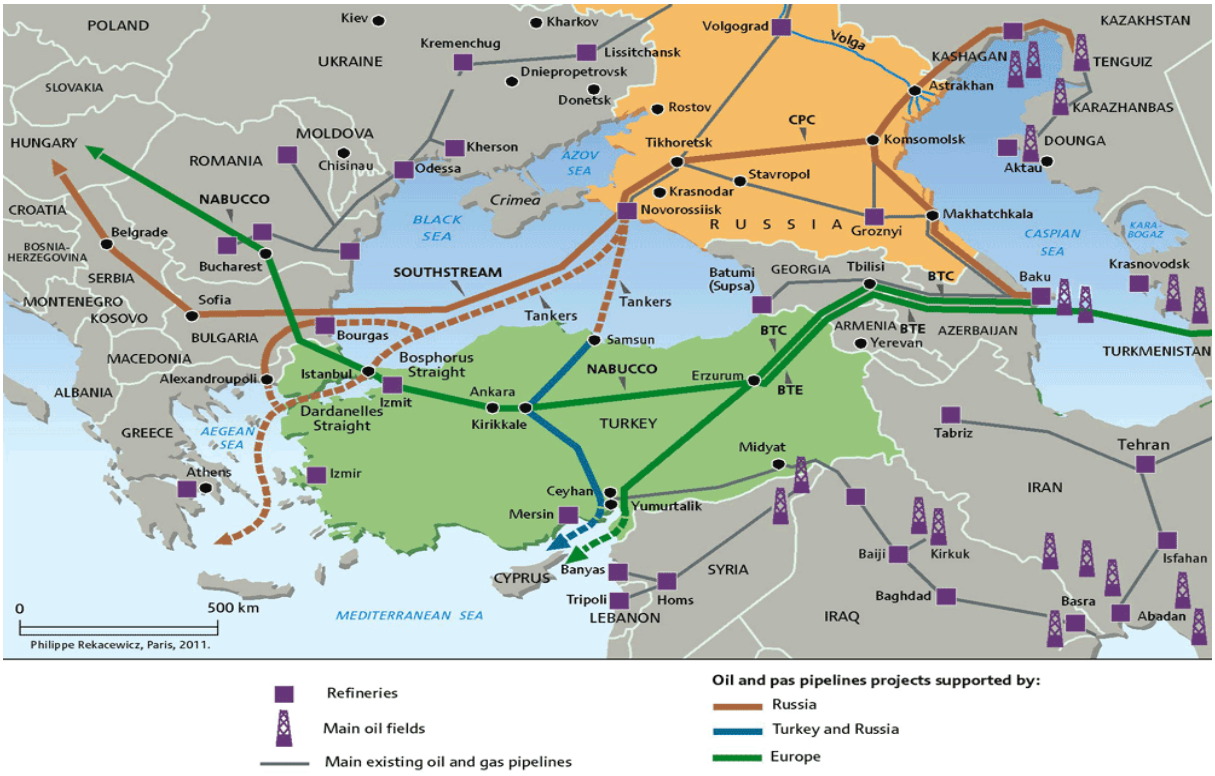

Source : Pyotr Iskenderov , "Balkans and Geography of Turkish Stream ", Strategic Culture Foundation online Journal, 21.03.2015 . available at : https://bit.ly/2Jl8QIB , accessed on : 14/12/2018

من المميزات الجغرافية للتعاون التركي– العربي على صعيد الطاقة هو مجاورة تركيا لدولة غنية بالنفط وموارد الطاقة مثل العراق، كما تختزن سورية إمكانات كبيرة في هذا المجال.و تتطلع تركيا إلى أن يكون نفط العراق من المصادر الأساسية لرفد خط نابوكو للطاقة المزمع انشاؤه، فضلا عن وجود خط كركوك– يومورطاليق، إنشاء خطوط لربط الطاقة بما فيها مشروع شبكات الغاز[1] بين الدول العربية وأوروبا يشكل تحديا تتطلع تركيا لتجسيده، الذي يمكن أن يحاكي الربط الموجود في قطاع آخر وهو شبكة الربط الكهرائية بين مصر والأردن وسورية ولبنان وتركيا التي تعد من المشاريع النموذجية للعلاقات التركية– العربية.[2]

إذا الموقع الاستراتيجي لتركيا ساعدها في أن تكون جسر بري بين البلدان العربية وآسيا و أوربا، لتسهيل مرور خطوط الطاقة من جوارها الجغرافي الغني بالنفط والغاز، فضلا عن تجارة النقل والترنزيت، مقابل دفع جباية رسوم العبور أو تحصيل ايرادات أو عائدات الترانزيت، إضافة إلى السياحة، و الاستثمار في الثروة المائية التي سوف نتكلم عليهما في النقاط التالية.

ثانيا: الشبكة الهدروغرافية:

إلى جانب الموقع الجيواستراتيجي المتميز لتركيا الذي يجعل بالامكان استخدامه كبلد عبور لانابيب النفط والغاز، فإن وفرة المياه المتجددة من تركيا، وتضاريسها الطبيعية وطبيعة أراضيها، يجعل بالامكان إقامة العديد من السدود، ليس للاغراض الزراعية، وانما أيضا من أجل توليد الكهرباء، من المصادر المائية المتراكمة في السدود التركية، وتصدير الفائض منها إلى دول الجوار العربية، وهكذا تولت العديد من المشاريع المشتركة بين تركيا والدول العربية، حيث مثل مشروع الربط الكهربائي الثماني أحد هذه المشاريع الذي يهدف إلى ربط الشبكات الكهربائية لكل من (الأردن – سوريا – العراق – لبنان –

1- يهدف المشروع إلى تصدير الغاز الطبيعي المصري إلى تركيا وأوروبا مع إمداد كل من الأردن وسورية ولبنان باحتياجاتها من الغاز الطبيعي، حين يحظى هذا المشروع بدعم وتاييد الاتحاد الاوروبي في ضوء سياسته الجديدة لتنويع مصادر الامدادات من الطاقة. للمزيد انظر:

– طارق المجذوب، "التعاون العربي–التركي في مشاريع المياه والطاقة"، من كتاب: الحوار العربي– التركي بين الماضي والحاضر"، مرجع سابق الذكر، ص. 300.

2 – محمد نور الدين، "وجهة نظر عربية في التعاون والتنسيق العربي– التركي"، من كتاب: الحوار العربي–التركي بين الحاضر والماضي"، مرجع سابق الذكر، ص. 147.

فلسطين – مصر – ليبيا – تركيا)[1]، وقد تم حتى الآن ربط الشبكات الكهربائية في كل من الأردن ومصر وسورية وليبيا ولبنان. أما مشروع الربط بين تركيا وسوريا وتركيا والعراق مزال ضمن المشاريع قيد التنفيذ نظرا لارتباطها بالأوضاع المضطربة في سوريا والعراق.

إلا أن العراق يرتبط حالياً بتركيا بشكل منعزل من خلال خط ربط 400 ك.ف يعمل على جهد 154 ك.ف. يجري العمل حالياً على إنشاء خط آخر 400 ك.ف بين البلدين لتعزيز الربط حيث تم إنجاز 90 % من الخط من الجانب العراقي إلا أنه لم يباشر بعد بالتنفيذ على الجانب التركي. أما على الجانب السوري والتركي فقط جرى استغلال خط الربط القائم بين البلدين من خلال تزويد الشبكة السورية بالكهرباء من الشبكة التركية بشكل منعزل.[2]

شكل رقم (7)مشروع الربط الكهربائي الثماني:

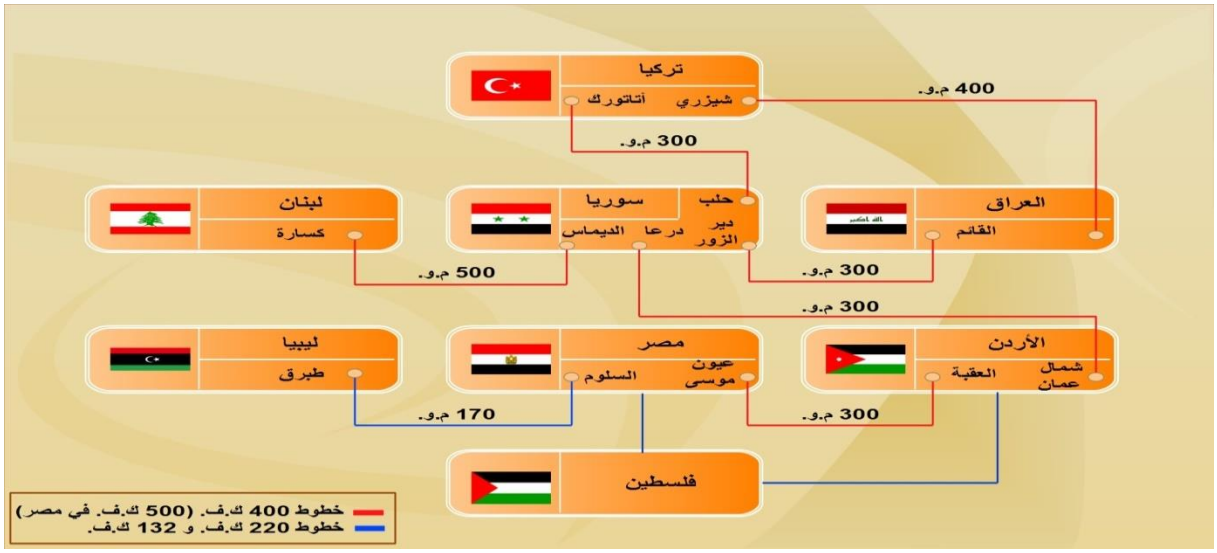

المصدر: موقع شركة الكهرباء الوطنية (الاردن): http://www.nepco.com.jo/electrical_interconnection_ar.asp

إلى جانب أهمية الطاقة الكهرمائية التي ازدادت من خلال زيادة الاستثمار في القطاع، فإن الثروة المائية التي تتوفر عليها تركيا جعلت منها مورد استراتيجي وورقة ضغط مهمة في يدها، لبناء مصالحها في المنطقة العربية ومنها المصالح الاقتصادية، خاصة اذا ما نظرنا إلى أن قضية المياه في الوطن العربي، تعتبر من القضايا الحساسة و المتعلقة بالأمن القومي والأمن الغذائي، وهي تشكل نقطة ضعف في الوطن العربي نتيجة جملة من العوامل الذاتية والموضوعية، فالطبيعة تلعب دورا هاما هنا في الميزان المائي. وبالتالي تسعى تركيا لاستغلال هذا المورد الحيوي و إدماجه ضمن استراتيجيات تركيا

1- منير الحمش، مرجع سابق الذكر، ص.252.

2 – شركة الكهرباء الوطنية، الموقع الرسمي ، http://www.nepco.com.jo/electrical_interconnection_ar.aspx

تجاه المنطقة، فندرة المياة في المنطقة و الطبيعة الجافة والصحراوية التي تعرفها دول المنطقة خاصة دول الخليج جعل تركيا تفكر في انشاء مشاريع تمويل المنطقة بالمياء .

وبالرغم من اشتراك سوريا والعراق مع تركيا في نهري دجلة والفرات إلا أن هذه الأخيرة تعبرهما نهرين تركيين عابرين للحدود، وترفض تدويلهما حتى أن بعض المسؤولين في تركيا يرددون:" **سوف نبيع المياه، كما يبيع العرب النفط**" هذا الأمر دفع تركيا إلى إقامة وتطوير مشروعات جنوب الأناضول (GAP)، وتشييد سلسلة من السدود ومنظومات الري، وفي هذا السياق تطرح تركيا مشروع أنابيب السلام لتزويد البلدان العربية واسرائيل بالمياه من نهري سيحان وجيحان التركيين.[1]

فمن المعروف أن تركيا تستورد اكثر من 90% من احتياجاتها النفطية، وبما قيمته 20 مليار دولار، هذا في الوقت الذي تحتوي فيه المنطقة الخليج على 65 % من احتياطي النفط العالمي، 38.8% من الاحتياطي العالمي للغاز، فيما تعاني دول الخليج من أزمة مائية خانقة تسهم تركيا في حلها من خلال مشروع " انابيب السلام" الذي يؤمن 4 ملايين متر مكعب من المياه يوميا لدول مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي يصبح الماء مقابل النفط هو استراتيجية تركيا تجاه منطقة الخليج.[2]

لواء الاسكندرون أو هاتاي من القضايا التاريخية المشتركة بين تركيا وسوريا ما دفع تركيا بضرورة بناء علاقات ودية معها، علاقات تسمح لها ببناء مصلحتها المتعلقة بالاستثمار إضافة الى نهري دجلة والفرات بنهر أخر لطالمة وتر العلاقة بين الطرفية وهو نهر العاص الذي ينبع من لواء الاسكندون أو هاتاي ويصب في البحر الابيض المتوسط، هذا التوتر شهد انفراج بعد التوقيع على اتفاقية أضنة في اكتوبر 1998، تحسنت بعدها العلاقات بين البلدين إلى حدٍ كبير، على الصعيدين السياسي والاقتصادي. وخلال زيارته لسوريا عام 2004، اقترح رجب طيب أردوغان، الذي كان يشغل آنذاك منصب رئيس الوزراء التركي، بناء سدٍ متعدد الأغراض على نهر العاصي.

وفي عام 2009، وقع وزير الري السوري ووزير البيئة التركي مذكرة تفاهم لبناء "سد الصداقة" على الحدود التركية– السورية. التقت الجهات المسؤولة– المديرية العامة التركية للدولة للأشغال المائية (DSİ) والشركة السورية العامة للدراسات المائية– في جانفي 2010، وتم الاتفاق على أنّ دراسة الجدوى

1– منير الحمش، مرجع سابق الذكر، ص. 256.

2– رائد مصباح ابو داير، استراتيجية تركيا شرق اوسطيا ودوليا في ضوء علاقتها باسرائيل 2000– 2011، (باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، 2012)، ص 314.

والتصميم النهائي المقترح سيجهزان بحلول أكتوبر 2010. وفي 6 فيفري 2011، احتفل رؤساء وزراء البلدين بوضع حجر الأساس لمشروع سد الصداقة. ومع ذلك، توقف المشروع في مارس من نفس العام بسبب الانتفاضة السورية[1]. وبعد ثمانية سنوات، ومع عدم وجود نهاية للنزاع السوري، يبدو اليوم أنّ مستقبل هذا المشروع غير مؤكد.

خريطة رقم (5) تبين موقع نهر العاص أو orontes الاسم الانجليزي للنهر

Source: AQUASTAT (www.fao.org/nr/water/aquastat/basins/asi-orontes)

ثالثا– السياحة والاستثمار في مقومات الهوية الوطنية التركية :

ما ساعد على تنامي السياحة في تركيا من جانب الدول العربية هي القرب الجغرافي، سياسات الحكومة و مواقفها الايجابية التي لاقت قبولا كبيرا من طرف الشعوب العربية، ناهيك عن الرابط التاريخي و التراث الحضاري و الثقافي الذي تتمتع به تركيا، ولا ننسى دور السنما والاعلام التركي في بث الصورة الايجابية لتركيا و ثقافتها، وهذا ما ولد حب الاكتشاف والاستطلاع، ويكفي القول أن اعداد السائحين العرب إلى تركيا قد ضرب أرقاما قياسية من السياحة عام 2009 فقط بسبب عرض المسلسلات التركية والجذب الذي شجع هؤلاء على القدوم. وبالتالي لا يمكننا اغفال اهمية المكونات الثقافية والحضارية والجغرافية المشتركة في تشكيل الحافز في زيادة السياحة نحو تركيا وحتى في بناء تعاون واسع في شتى المجالات، وما ساعد على ذلك تسهيل الفيزا أو حتى إلغاءها في كثير من الدول العربية. والجدول أسفله يبين عدد السائحين من جميع الدول العربية خلال الفترة من 2002 الى 2018 .

1-Tugba Evrim Maden, The Asi River and the Turkey-Syria Friendship Dam , available at ; https://water.fanack.com/specials/asi-river-turkey-syria-friendship-dam/ , accessed on :26/12/2018

جدول رقم (11) عدد السياح العرب إلى تركيا (2002- 2018)

	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	موريتانيا	السودان	مصر	الصومال	جيبوتي	جزر القمر
2002	41473	12 643	51 271	29 970	114	2 210	21 583	67	42	175
2003	42 140	13 794	46 718	28 185	277	1917	30556	125	46	235
2004	44 124	15 987	52 470	27 846	150	2 382	34454	122	50	275
2005	44 854	24 914	61 093	29 327	151	2 897	43149	86	201	113
2006	38 542	30 410	47 984	31 497	168	4 383	42686	193	44	240
2007	45 006	37 788	41 890	33 700	240	5 989	52946	291	90	66
2008	63 904	44 023	42 840	43 779	418	8 987	57994	489	128	397
2009	91 222	65 875	56 707	64 721	576	10 581	66912	957	229	598
2010	67 954	57 447	57 855	60 917	682	6 634	61560	850	105	459
2011	84 844	645 68	63 176	53 562	833	7 458	79665	1608	186	1020
2012	104 489	77 884	86 595	213 890	1333	8 161	112025	3501	286	783
2013	118 189	82 579	91 683	264 266	1600	9 319	107437	3357	646	989
2014	160 052	89 562	100 612	267 501	1744	10 714	108762	3737	916	1196
2015	171 873	109 775	102 341	234 762	1742	11 434	100040	4502	1199	1210
2016	176 233	87 660	100 185	72 014	1742	10 562	94871	3496	1463	983
2017	**213 333**	114 155	111 627	99 395	1831	12 162	**100971**	5290	1665	1209
2018	**288208**	176538	142372	188312	/	15661	148943	/	/	/

	السعودية	العراق	سوريا	قطر	الامارات	اليمن	فلسطين	عمان	لبنان	الكويت	البحرين	الاردن
2002	25 657	15 765	126 323	824	4 977	1 810	2 456	1 206	31 298	6 989	4 569	33 130
2003	23 676	24 727	154 447	1210	6 717	2 141	3 028	1 298	35285	8 210	4 133	37 449
2004	25 197	111 475	193 961	1414	7 213	2 221	2 938	944	36298	7 198	3 154	39 985
2005	36 328	107 968	288 625	1955	8 814	2 529	3 282	763	41074	11 086	4 201	43 700
2006	38 890	123 118	277 779	2585	12 153	2 931	3 163	233	35 995	11 823	4 254	46 518
2007	41 490	180 217	332 840	3783	13 005	4 027	3 634	399	45461	12 589	5 829	61 002
2008	55 636	250 130	406 935	4862	19 676	4 971	4 130	5 904	53948	22 084	8 081	74 340
2009	66 938	285 229	509 679	4902	22 051	6 181	5 402	5 203	71771	26 801	9 090	87 694
2010	84 934	280 328	899 494	6043	30 480	6 344	4 685	5 408	134554	27 281	9 375	96 562
2011	116 711	369 033	974 054	7661	35 579	8 066	5 447	5 998	137110	41 617	9 712	94 914
2012	175 467	533 149	730 039	13 971	48 071	11 826	6 327	7 959	144491	65 167	13 342	102 154
2013	234 220	730 639	**1 252 826**	18 630	52 424	17 354	7 971	8 956	143629	88 238	16 230	102 871
2014	341 786	857 246	**1 176 490**	29 743	53 736	26 033	11 435	14 283	161274	133 128	24 305	131 329
2015	450 674	**1 094 144**	847 275	35 832	51 600	24 237	16 218	18 787	197552	174 486	32 476	162 866
2016	530 410	420 831	291 754	32 681	38 315	25 325	19 353	13 891	191642	179 938	41 505	203 179
2017	651 170	896 876	404 203	48 764	49 360	28 491	32 339	25 234	237 476	255 644	59 442	277 729
2018	747233	**1172896**	/	96327	43292	39545	/	/	338837	298620	77075	406469

Source : Republic of turkey, Ministry of Culture and Tourism, available at :

https://bit.ly/2QxLj5V

بدأت تركيا تجني ثمارها في القطاع السياحي، من خلال ممارستها لسياسة متوازنة في الشرق الأوسط وإلى جملة من العوامل الثقافية، التاريخية، و الجغرافية، حيث ارتفعت نسبة السياح العرب القادمين إلى تركيا حسب الاحصائيات المقدمة في الموقع الرسمي لوزارة الثقافة والسياحة للجمهورية التركية والمبينة في الجدول أعلاه إلى 4 ملايين و 180 ألف و 328 سائح من إجمالي 39 مليون و 488 ألف و 401 سائح في سنة 2018 ، فيما كانت تصل في 2017 إلى3 ملايين 628 ألف و 366 سائح، من إجمالي 32 مليون و58 الف و 216، نلاحظ أنه منذ اعتلاء حزب العدالة والتنمية للحكم بدأ عدد السواح العرب في التصاعد ،وهو ما يبينه الرسم البياني أسفله، إلا أننا نلاحظ من خلال المنحنى البياني انخفاض عددهم سنة 2016 إلى نسبة لا تتعدى 2.5 مليون في حين أنها كانت قبل بسنة فقط بالتقريب 3.9 مليون سائح، وهذا راجع إلى الظروف الداخلية التي كانت تشهدها تركيا بعد محاولة الانقلاب الفاشلة واعلان حالة الطوارئ. إلا أنه ما لبث أن عاد العدد إلى الارتفاع في السنوات التالية، لتكون العراق من أكثر الدول العربية التي يصل عدد سائحيها إلى تركيا بالتقريب 1.2 مليون سنة 2018 تليها السعودية بالتقريب 748 ألف سائح لنفس السنة. أما في منطقة المغرب العربي فتتصدرها الجزائر بالتقريب 289 ألف سائح .

رسم بياني رقم (7) يبين عدد السواح العرب من 2002 إلى 2018 (500 ألف سائح)

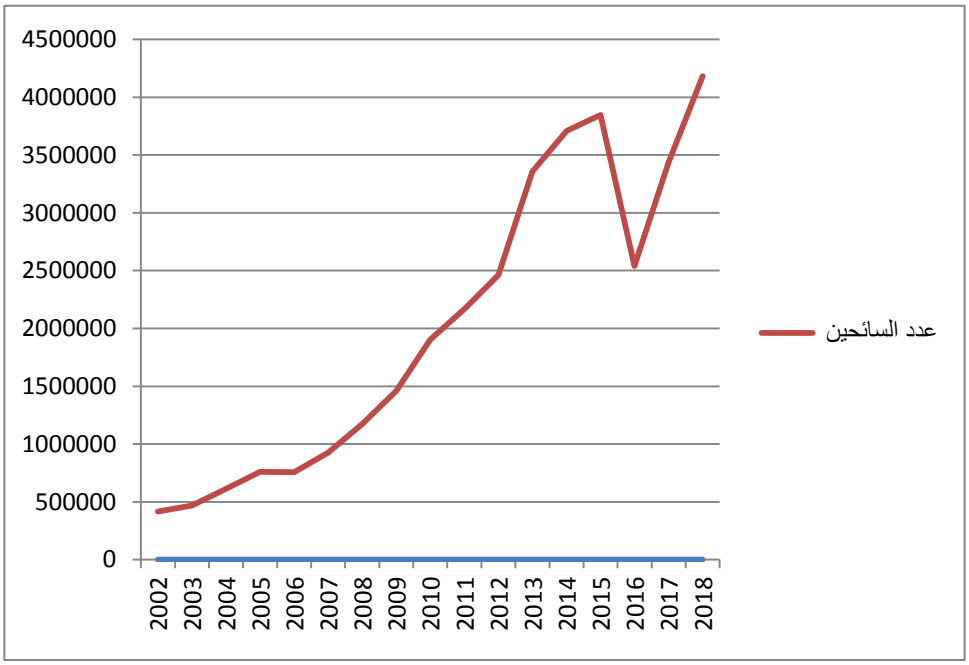

المصدر: إعداد الباحثة من الجدول أعلاه

خلاصة الفصل الثالث:

يعتبر البعد الاقتصادي من أهم الابعاد الرئيسية في توجيه السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية، ساعد على بناءه عوامل مثل الهوية والبعد الجغرافي والتاريخي وعوامل ثقافية مشتركة، نمت العلاقات اقتصادية بين الدول العربية وتركيا من أجل تحقيق المصلحة المشتركة، استطاعت تركيا من خلالها توظيف مقومات هويتها الوطنية التوظيف الامثل لتحقيق مصالحها الاقتصادية، ما يمكن قوله أن تحول الهوية التركية حمل معه نظرة جديدة لطبيعة المصالح التركية و طبيعة التهديدات، حيث تغيرت نظرة تركيا للمنطقة العربية من منطقة للامننة ومصدر للتهديد الى منطقة للتعاون والتبادل التجاري والاستثمار وبناء مشروع السلام الليبرالي.

ثم أن الوضع المتميز لتركيا في جزيرة العالم الافرواوراسي، يفرض عليها لعب أدوار أكثر أهمية في السياسة الدولية واكثر فعالية والذي لن يتحقق إلا بالالتزام بالمبادئ الاساسية التي وضعتها في سياستها الخارجية، توازن فيها تركيا بين هويتها الشرقية والغربية وذلك استخدامها للقوة الناعمة و الدبلوماسية العامة التي من خلالها يمكنها ان ترسم صورة ثقافتها وهويتها المتيمزة للاخرين، إلا أنها تراجعت عن استخدام هذه الأدوات وتراجعت معها صورتها بعد 2013 وهذا ما سوف نتناوله في الفصل الأخير.

الفصل الرابع:

ديناميات التغيير والتكيف في السياسة الخارجة التركية

تجاه دول الانتفاضات العربية

شكلت الانتفاضات العربية اختبارا حقيقيا للسياسة الخارجية التركية ولأهم مبادئها، ومدى قدرتها على التكيف مع المستجدات، التي اعتبرتها مفاجئة وغير متوقعة، هذه الأحداث شكت فعلا تحديات لتركيا ما جعلها تعيد صياغة سياستها الخارجية ومواقفها، من أجل تفادي الأخطار المحتملة وهو ما كشف قابلية تركيا للتعرض للمخاطر سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، ما سوف تناوله في هذا الفصل هو التعرض لهذه التحديات في المبحث الأول التي خلقتها الانتفاضات العربية خاصة في الحالة السورية و سوف نقسمها إلى ثلاثة تحديات، أما المبحث الثاني فكان عبارة عن تقييم للسياسة الخارجية التركية بعد الانتفاضات العربية، و المبحث الأخير عبارة عن دراسة استشرافية لمستقبل السياسة الخارجية التركية في المنطقة .

المبحث الأول: تركيا وتحديات الانتفاضات العربية

شكلت الانتفاضات العربية تحديا حقيقيا للسياسة الخارجية التركية التي تقوم على مبدأ تصفير المشاكل مع جيرانها و التحدي الأهم الذي تواجهه تركيا هو تحديد دورها في "النظام العربي الجديد" كقوة ناعمة إقليمية والتي تراجعت إلى استخدام القوة الصلبة. علاوة على ذلك، جعلت الانتفاضات العربية تواجه معضلة المواءمة بين القيم الاخلاقية التي تنادي بها وتسعى لتحقيقها في المنطقة العربية و بين المصالح الذاتية والأمن القومي، هذه هي أهم التحديات التي خلقتها الانتفاضات العربية والتي سوف نتناولها في النقاط التالية.

المطلب الأول: من تصفير المشاكل إلى تعميق المشاكل

تعكس سياسة صفر مشاكل التي تهدف بطبيعتها إلى تقليل المشكلات الأمنية، وجهة نظر حكومة الحزب العدالة والتنمية تجاه المنطقة العربية، فبدلاً من وجهة النظر التقليدية للحكومات السابقة التي كانت قائمة على الأمن والتي تجنبت التدخل في المنطقة التي تعتبرها مستنقعًا، فضلت الحكومة سياسة حل المشاكل واستراتيجية اللاأمننة. تبنت من خلالها مقاربة التغلب على المشاكل أولاً، ثم تطوير العلاقات التجارة و السياسية.

في هذا الإطار، اتبعت الحكومة سياسة التوسع الاقتصادي من خلال توقيع اتفاقيات التجارة الحرة مع الدول العربية. وهكذا، فقد أحدثت تحولا نموذجيا في السياسة الخارجية التركية التقليدية، وبالمثل، تم استبدال مفاهيم سياسة تركيا في المنطقة العربية مثل التهديد والعسكرية والقوة والأمن بمفاهيم ليبرالية مثل التعاون والتكامل والتنمية والشراكة واستراتيجية رابح – رابح.

لم يقتصر هذا التغيير على الخطابات أو المفاهيم الجديدة فحسب، بل حوّل السياسة من خلال تولي دور الوسيط والميسر. وبالتالي، اتخذت الحكومة دور قوات حفظ السلام في محادثات "السلام" بين سوريا وإسرائيل، في الصراع الفلسطيني والإسرائيلي، بين حماس وفتح، في البرنامج النووي لإيران ، وفي الأزمة السياسية في لبنان. [1]

1-Meliha Benli Altunışık," Turkey After The Arab Uprisings:Difficuties of hanging in in there", ISPI Analysis, (No. 223, December ,2013), p. 3. Available at : https://bit.ly/2n3eC7x , accessed on, 14/05/2018.

إذا، كانت السياسة الخارجية التركية قبل الانتفاضات العربية، و أثناء حكم حزب العدالة والتنمية، مبنية على مبدأ المكاسب المتبادلة عبر الاعتماد المتبادل الاقتصادي، وروابط سياسية مبنية على الانجذاب الثقافي والأخوة الإسلامية االتي سماها الباحث "بينار بيلغين، Pinar Bilgin " بالجيوبوليتيك الحضارية" "Civilizational Geopolitics "، لقد كانت هذه السياسة الخارجية مرتكزة على افتراض وظيفي القائل بأن تزايد الاعتماد المتبادل الاقتصادي، ونظام التأشيرات المرن الذي يساعد بدوره على التدفق الحر لليد العاملة بين الدول المجاورة، سوف يؤدي بدوره إلى سقوط الأنظمة الاستبدادية. [1] وتكون هذه اللبنة الأساسية لتحقيق إستراتيجية صفر مشاكل مع الجيران .

إلا أن الانتفاضات العربية، وخاصة الأزمة السورية غيرت من الساحة الجيوبوليتيكية لتركيا ووضعت أمامها عددا من التحديات الجديدة، اضطربت علاقات تركيا مع جيرانها مرة أخرى، على الرغم من تمكنها في السابق من الإبقاء على علاقات جيدة مع الجميع، وربما ينتج عن هذا خسارة أنقرة لنفوذها في المنطقة بناءً على كيفية تطور الأحداث في المنطقة العربية. فعدم الاستقرار الإقليمي ومطالب الشعوب العربية بالديمقراطية وحقوق الإنسان. جعلت من غير الممكن الاستمرار في صفر مشاكل مع الانظمة الاستبدادية .[2]

واجهت السياسة الخارجية التركية تحديات خطيرة في حالة سوريا. إن سوريا مهمة بمعنى أنها كانت تقدّم في كثير من الأحيان كقصة نجاح حقيقية لاستراتيجية أحمد داوود اوغلو" صفر مشاكل مع الجيران"، تحسنت العلاقات مع سوريا، التي كانت سيئة للغاية بسبب المشاكل التاريخية في مقاطعة هاتاي (الاسكندرون)، ونهر الفرات ونهر دجلة، و كان البلدان على وشك الدخول في الحرب في عام 1998 بسبب حقيقة أن سوريا استضافت منظمة إرهابية "حزب العمال الكردستاني" وقادتها الذين كانوا مسؤولين عن الهجمات الإرهابية في تركيا. لكن العلاقات تحسنت بعد توقيع بروتوكول التفاهم في أضنة في أكتوبر 1998، استخدمت الحكومة هذا البروتوكول لمتابعة سياسة التغلب على المشاكل مع سوريا وتحسين علاقاتهم. لذلك، شرع قادة الحزب العدالة والتنمية في وصف المجتمعين بأنهما أخوان لإظهار التغيير في العلاقة بين البلدين. علاوة على ذلك، أطلقت تركيا مبادرات الوساطة اعتبارًا من عام 2003

1- ZİYA ÖNİŞ, "Turkey and the Arab Spring: Between Ethics and Self-Interest", Insight Turkey, (Vol. 14 / No. 3 / 2012), p. 46. Available at : https://bit.ly/2nWWVq8.

2 -Georgios Protopapas ,"Turkey's Geopolitical Interests and Middle East Revolts", Russian Journal of International Affairs , 2013, available at : https://bit.ly/2nYc7Dz , accessed on : 14/05/2018.

لإصلاح العلاقات السورية الإسرائيلية. افترضت تركيا أيضًا وساطة لحل النزاع السوري العراقي في عام 2009. كانت العلاقة بين البلدين تتعافى بسرعة، ثم زادت أكثر بين عامي 2003 و 2010، فقد حولت الدولتان الاعتماد المتبادل بين الدول الذي كان في السابق مصدرًا للصراع إلى مناسبات من التعاون المتزايد، حيث تم إلغاء تأمين الحدود، وبدأت إدارة مياه النهر المشتركة وتطورت التجارة والاستثمار بسرعة. فكانت العلاقات التركية السورية تعيش عصرها الذهبي في الفترة مابين 2010/2003. وحتى أنها لخصت المبادئ التي استندت إليها السياسة الخارجية التركية "الجديدة"، وهي مزيج من الترابط الاقتصادي والتقارب الثقافي، لذلك من المدهش أن العلاقات التركية السورية في عام 2011 تدهورت بسرعة وبشكل كامل، فبعد بضعة أشهر من اندلاع الانتفاضة السورية، تحولت الصداقة إلى عداء. [1]

أدت الأزمة السورية التي لا تزال مستمرة الى اليوم إلى تورط تركيا في مشاكل ووضعت استراتيجية صفر مشاكل على المحك، و دخلت العلاقات التركية السورية تدريجيا مرحلة التأزم، اذ انخرطت السياسة الخارجية في سلسلة من السياسات التكيفية ثم نقطة انعطاف بعدها، شجعت المقاربة التركية في بدايتها الاصلاح عبر النظام القائم، في ظل العلاقات الجيدة التي تجمع النظامين، و كان من المفترض أن تقوم تركيا بدور الوساطة، وتستخدم قوتها الناعمة لاحداث الانفتاح السياسي تدريجيا في سوريا، ولكن التوقعات كانت مخيبة، فشل تركيا في إحداث الاصلاح في ظل تعنت وتحدي نظام الأسد للضغوطات الخارجية، ومباشرته في السياسات القمعية ضد المعارضة.

مع زيادة مستوى عنف الحكومة السورية ضد المحتجين وتدفق اللاجئين لتركيا، زادت الحكومة التركية من الضغط على الأسد: حتى عندما كان يحث على إجراء إصلاحات عليه، سعى حزب العدالة والتنمية إلى التأثير عليه من خلال استضافة قادة المعارضة، لا سيما جماعة الإخوان المسلمين، و قدمت ملاذاً للهاربين من الجيش السوري وساعدتهم على تشكيل أنفسهم كجيش سوري حر. [2]

تصاعدت العلاقات بين الطرفين بعد ما سمح بشار الأسد للحزب الكردي السوري(حزب الاتحاد الديمقراطي) المنتمي لحزب العمال الكردستاني بالسيطرة على جزء من الحدود السورية المأهولة بالسكان

1 -Raymond Hinnebusch, "Back to Enmity Turkey-Syria Relations Since the Syrian Uprising", Orient, Journal of German Orient Institute , vol. 56 , no. 1,2015, p 20. Available at : https://bit.ly/2nVsVuW

2- Kürşad Turan, "Changes in Turkish Foreign Policy: A Shift or a Passing Interest?", Akademik Bakış, (Vol. 6, Issue,11, Winter 2012), p 81. Available at : https://bit.ly/2mnGsuE

الأكراد مع تركيا. كما حذرت صحيفة سورية مؤيدة للحكومة، تركيا من أنها ستهدد روابطها الاقتصادية بالعالم العربي الذي يمر عبر سوريا. من جهتها انهت تركيا كرد على دعم سوريا للمنظمة –التي تصنفها على أنها ارهابية– المجلس الاستراتيجي الرفيع المستوى الذي سهل التعاون بشأن قضايا مثل المياه، وفرضت عقوبات اقتصادية على سوريا والتي بالمثل انهت ترتيبات التجارة الحرة التي كانت لصالح تركيا، وطرد المستثمرين الأتراك وعرقلة روابط النقل التركية إلى الخليج. الحدود السورية التركية، التي كانت قد فتحت خلال التقارب، و سمحت للعلاقات الأسرية والتجارية الكثيفة، أعيدت الآن عسكرتها وعانت المناطق الحدودية من خسائر اقتصادية وتدفق للاجئين. [1]

كان منعطف تركيا ضد الأسد متسقًا مع مصالحها، حيث إن استخدام النظام السوري للعنف ضد المتظاهرين العزل كان يُنظر إليه على أنه يتعارض مع السلام الليبرالي الذي تريد تركيا تصديره إلى جوارها. وكذلك ادراك الحزب أن الاستمرار في الموقف المؤيد للنظام سوف يقوض على نحو متزايد مكانة تركيا الدولية، وهذا ما دفعها الى دعم المعارضة، ومن جهة فان هذا المنعطف والذي أدى في النهاية إلى التدخل العسكري في سوريا يمكن أن يفسر أن بقاء الأسد أصبح يهدد الأمن الهوياتي التركي وهي التي تسعى الى نظام يقوم على تحقيق الاستقرار وكبح جماع الاكراد الذين يريدون حكما ذاتيا. والاكيد، أن المعارضة من الإخوان الاسلاميين الذين يتقرابون مع هوية تركيا في نظرها الأصلح للنظام القادم بما يسمح لتركيا بتحقيق مصالحها .

والنتيجة هي أن العلاقات مع سوريا قد تدهورت بشكل خطير. على المدى الطويل، إذا إنهار النظام الحالي واستعيض عنه بقوات مؤيدة للديمقراطية، فقد يتم تنشيط علاقات تركيا مع سوريا. ومع ذلك، إذا تمكن النظام الحالي من التمسك بالسلطة ومقاومة التغيير، فستكون هذه ضربة قوية للتحسن الكبير في الروابط الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية التي تطورت بطريقة مدهشة خلال العقد الماضي.[2]

1 -Raymond Hinnebusch, Op. Cit, p.p. 14-20
2 -ZİYA ÖNİŞ, Op.Cit ,p. 55.

جدول رقم (12) : مبادرات السياسة الخارجية التركية في سوريا مع بدايتها [1]

المبادرات التركية	سوريا
درجة التناسق	مواقف واضحة
التغير في طبيعة الاستجابة	كان الموقف سلبي في البداية ؛ عرف تشجيع النظام الحالي على إصلاح النظام السياسي
درجة التعاون مع الفواعل الخارجية	– دعم جماعات المعارضة التي تشير إلى عدم الاتساق؛ مقاربة أحادية بالدرجة الأولى. – انتقاد الاتحاد الأوروبي تركيا لفشلها في إتخاذ موقف أكثر صرامة
الرغبة في أداء دور قيادي	التأثير المباشر مع نتائج غير متوقعة
نموذج النفوذ	– الاعتراف بأن الضغط من أجل الإصلاح من خلال نظام الأسد سوف لن ينجح ؛ – تبني موقف المواجهة تجاه النظام والتاكيد على سجله في مجال حقوق الإنسان ؛ – تنفيذ العقوبات خلال المرحلة الأخيرة.

لم تقتصر التحديات التي فرضتها الانتفاضات العربية في الازمة السورية فحسب، فالتطورات التي حصلت في مصر في صيف 2013 والتي أدت إلى الإطاحة بالرئيس مرسي من قبل الجيش، قوضت موقع تركيا في المنطقة. منذ البداية، انتقدت تركيا الانقلاب ودعت إلى إعادة مرسي. لم يؤد هذا الموقف إلى عزلة تركيا إقليمياً ودولياً فحسب، بل تسبب أيضاً في أزمة في العلاقات بين تركيا ومصر، استدعت القاهرة سفيرها، واحتجزت بعض المواطنين الأتراك بتهم التجسس، وقامت بعض القنوات الفضائية حتى بمقاطعة المسلسلات التركية التي كانت تحظى بشعبية كبيرة في مصر. نتيجة للمشاكل بين البلدين، تأثرت بشكل سلبي التجارة التركية مع مصر وبقية العالم العربي، والتي تم تغيير مسارها مؤخرا عبر مصر بسبب الأزمة السورية. وهكذا ، من الحديث عن شراكة استراتيجية ، تحولت العلاقة الثنائية إلى أزمة. [2]

1- Ibid, p. 54 .
2-Meliha Benli Altunışık, Op.Cit , p. 5.

إن تكثيف الروابط بين حزب العدالة والتنمية وجماعة الاخوان المسلمين في دول الانتفاضات العربية، لم يؤد الى توتر العلاقة مع مصر فحسب بل حتى مع دول الخليج على رأسها السعودية، التي اتهمتها تركيا بالوقوف وراء الإطاحة بالاخوان المسلمين في مصر، كذلك قلق العرب ومخاوفهم من تركيا ليس من استعادة أمجاد الابراطورية العثمانية ولا من أردوغان الراعي العثماني الجديد في المنطقة، ولكن من دعم تركيا للجماعات الاسلامية وللاسلام السياسي بشكل حقيقي (في الخليج) لانهم يجدون الاسلام السياسي يهدد أمنهم القومي ومشروعتهم السياسية كدول وأنظمة سياسية (الاردن الكويت الامارات ثم مصر لاحقا)) هذا الخوف والقلق من تحركات تركيا في المنطقة لم يكن ظاهرا قبل الانتفاضات العربية التي أتاحت فرصة للاسلاميين والجماعات الاخوان أن تظهر في ميادين الانتفاضات العربية..[1]

أما بالنسبة للعلاقات مع العراق، و على خلفية العلاقات التركية مع اقليم كردستان العراق، التي تحسنت كثيرا بعد عام 2008. فقد عمدت تركيا فصل الصراع مع حزب العمال الكردستاني و العلاقات مع الاحزاب السياسة الكردية العراقية من أجل تطوير التبادلات التجارية عبر الحدود، وحتى اليوم يوفر التجار الأتراك 80٪ من المواد الغذائية والموارد في شمال العراق .مع وجود 12000 مواطن تركي يعملون في العراق، معظمهم في منطقة الحكومة الإقليمية الكردية، وآلاف الشاحنات التي تجلب البضائع عبر الحدود يوميًا، ونتيجة لهذا الانفتاح، بدأت تركيا تتمتع بعلاقات جيدة مع جميع العناصر الفاعلة الرئيسية في السياسة العراقية. فالتجارة تمهد الطريق للسلام مع الجماعات الكردية، هذا مثال إيجابي على الترابط الاقتصادي الذي كان "داوود أوغلو" يرغب في استخدامه كحجر الزاوية لسياسته "صفر مشاكل". [2]

ومع ذلك، أدى تزايد الاستثمارات التركية في المنطقة الكردية، وكذلك انتقادات الحكومة التركية لمعاملة الحكومة المركزية للأقليات، إلى التوتر بين أنقرة وبغداد. والى توجس الحكومة العراقية من الدعم التركي الضمني لإقليم كردي يتمتع بحكم ذاتي في شمال العراق، حتى مع استمرار الصراع المسلح مع التمرد الكردي.[3]

1 -Edip Asaf Bekaroglu, "Justice and Development Party and Muslim Brotherhood in the "Arab Spring": A Failed Post-Islamist Interaction to Transform the Middle East", PESA International Journal of Social Studies, (vol.2, feb. 2016),p. 12. Available at : https://bit.ly/2oKe9HJ

2- Rebecca Bryant and Mete Hatay, Soft Politics and hard choices an assessment of Turkey's New Regional Diplomacy, PCC Report 2/2013, p.21. Available at : https://bit.ly/2o3FWlT

3 -Ibid.

ومن العناوين الخلافية كذلك، أنه ضمن الاستراتيجية الجديدة التي أعلنتها تركيا على إثر المحاولة الانقلابية الفاشلة، أعلن الرئيس التركي أردوغان عن عزم قوات بلاده على المشاركة في معركة استعادة السيطرة على مدينة الموصل العراقية التي تخضع لسيطرة ما يعرف بتنظيم الدولة منذ سنة 2014، وسط رفض تام من الحكومة العراقية التي اعتبرته "تدخلا سافرا" في شؤونها الداخلية و خرقا لمبدأ السيادة، و يعكس هذا التشويش العراقي على الدور التركي قلقا شديدا لدى بغداد بخصوص نوايا انقرة– الدولة ذات الأغلبية السنية–فالحكومة العراقية الشيعية المدعومة من ايران تتعرض لضغوط شديدة حتى لا تسمح لقوات تركيا بالوجود على الاراضي العراقية. و يتعلق القلق العراقي بالاهداف المستقبلية لتركيا بشأن منطقة شمالي العراق إذ يطالب بعض السياسيين القوميين الأتراك الذين نما نفوذهم بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة، بالحق التاريخي لتركيا في مدن الموصل و كركوك و مناطق اخرى شمالي العراق التي كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية. [1]

أدت كذلك المقاربة التركية للأزمة السورية، إلى توتر العلاقات مع فواعل مهمة داعمة لنظام بشار الأسد، المتمثلة في ايران و روسيا : في الأساس كانت هناك مخاوف مطروحة بخصوص القيادة الاقليمية والتأثير في المنطقة بين الفواعل الأساسية، خاصة بعد حالة الفراغ التي خلفها انسحاب الأمريكي من العراق في 2011، وقد تسبب ذلك في أثرين على السياسة الخارجية التركية: تزايد المخاوف بخصوص النفوذ الايراني في العراق وكذلك النفوذ الروسي في سوريا، ثانيا الدرع الصاروخي "باتريوت" الذي طالبت تركيا بنشره للحماية من العدوان المحتمل للأسد اعتبرته ايران تهديدا لها، وهو ما وتر العلاقات بين الاطراف وأدى الى نتائج سلبية خاصة على الطرف التركي، فالتدخل العسكري المباشر لروسيا في سوريا اوجب على تركيا التحرك ميدانيا، والقيام باسقاط طائرة روسية الأمر الذي أزم العلاقة بين الطرفين، وفرضت على إثره روسيا عقوبات اقتصادية شبه شاملة على تركيا بفرض حظر على استيراد المنتجات التركية، ومنع عمل الشركات التركية في روسيا، ووقف ذهاب السائحين الى تركيا الذين بلغ عددهم 5 ملايين سائح في 2014 . [2]

1 –أحمد حلواني واخرون، حالة الأمة العربية 2015–2016 العرب وعام جديد من المخاطر، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2016)، ص 63.

2 - جلال خشيب، "جدلية القيم والمصالح في السياسة الخارجية التركية تجاه بلدان الربيع العربي، الواقعية في مواجهة البنائية و المعيارية"، مركز ادراك للدراسات و الاستشارات، 2018، ص 23. على الرابط الالكتروني: https://bit.ly/2mozipZ

وبشأن العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، فالأزمة السورية وضعت العلاقات التركية-الأمريكية تحت ضغط كبير نتيجة لتباين مصالح الدولتين؛ ففي حين تسعى أنقرة إلى إسقاط نظام الأسد باعتباره يشكل خطرا محدقا، حدّدت واشنطن أهدافها بمحاربة ما يعرف بتنظيم داعش إضافة إلى دعم الأكراد الذين يمثلون أكبر تحد للأمن القومي التركي، مما ساهم في اتساع الهوّة بين البلدين اذ ترى تركيا أن السياسات الامريكية هي السبب الرئيس وراء قيام حكم ذاتي كردي منذ حرب الخليج. وتعددت العناوين التي أثرت سلبا في العلاقات بين واشنطن و انقرة، منها الاسلوب القمعي لاردوغان والتضييق على الحريات في الداخل على خلفية احتجاجات "غيزي بارك" في عام 2013، التي وضعت اصلاحات اردوغان على المحك وهو الذي تعتبره واشنطن مضرا بصورة تركيا كحليف للغرب ونموذج للمنطقة، ومن العناوين الخلافية أيضا العلاقات التركية الاسرائيلية المتأثرة سياسيا على خلفية عدم اعتذار اسرائيل عن حادثة السفينة مرمرة، وما زادتها توترا اتهام انقرة لليهود بالوقوف وراء انتفاضة تقسيم ، وغيرها العديد من العناوين الخلافية كان أكثرها وقعا على العلاقات رفض الولايات المتحدة تسليم فتح الله غولن الذي تعتبره تركيا الشخص الأساسي الذي يقف وراء محالة الانقلاب الفاشلة في جويلية 2016، واشتباه تركيا في معرفة الولايات المتحدة الامريكية مسبقا بهذا الانقلاب قبل وقوعه.[1]

أما العلاقات مع الدول الاوروبية، فقد عرفت اهتزازات متعددة مع الانتقادات الاوروبي لطريقة تعامل أردوغان مع الحريات والقضاء خلال انتفاضة تقسيم، وانفجار فضيحة الفساد في ديسمبر 2013، وما زاد هذه التوترات تجاهل وسائل الاعلام الأوروبية لمحاولة الانتقلاب الفاشلة و روجت لعمليات اعتقال الانقلابيين على انها "غير إنسانية" و "انتهازية" بما يتنافى و مبادئ الاتحاد الاوروبي . و هو ما ادى الى مهاجمة الرئيس التركي اردوغان للغرب واصفا إياه بازدواجية المعايير و مطالبا اياهم ب"الكف عن توجيه النصائح المغلفة بغلاف الديمقراطية الزائفة الى تركيا التي لم تعد بحاجة لمثل تلك النصائح"، تصريحات قوبلت بمهاجمة إعلامية و رسمية من الجانب الاوروبي تنفي اي فرصة لتركيا للانضمام حاليا الى الاتحاد الأوربي خاصة اثر انفصال بريطانيا .[2]

1- جلال خشيب، "اثر الصعود الاوراسي الجديد على التوجهات الكبرى للاستراتيجية التركيا"، مركز ادراك للدراسات والاستشارات، جانفي 2018. ص 20. على الرابط: https://bit.ly/2nd8fOU

2-أحمد حلواني وأخرون، مرجع سابق الذكر، ص 70.

المطلب الثاني: معضلة المواءمة بين الاخلاق و المصالح الذاتية والأمن القومي

مثلت أحداث ما يسمى بالربيع العربي تحديًا حقيقيًّا آخر أمام السياسة الخارجية التركية، حيث أوقعتها في مأزق خطير كان عليها فيه المواءمة ما بين مصالحها الاقتصادية و أمنها القومي وعلاقاتها السياسية مع الدول العربية من جانب، والتزامها الأخلاقي تجاه نصرة الديمقراطية وحقوق الشعوب في نظم سياسية ديمقراطية تحقق العدالة والإنصاف لمجتمعاتها وتقضي على سنوات القمع والاستبداد. فمع بداية الانتفاضات العربية، من حيث المبدأ، رحبت النخب السياسية التركية بالتحديات العميقة الصاعدة ضد الانظمة الاستبدادية. ومع ذلك، في الممارسة العملية، برزت مفاضلات كبيرة بين الحاجة إلى تحقيق الاستقرار في المدى القصير في ضوء المصالح الاقتصادية الجادة، التي تربط تركيا مع دول الانتفاضات العربية، مقابل الحاجة إلى الدفاع عن قضية الديمقراطية وتغيير النظام، والذي من شأنه أن يعرض تلك المصالح الاقتصادية للخطر بشكل واضح .

بمعنى آخر، واجهت تركيا تحديًا حقيقيًا الاخلاق في مواجهة المصالح الذاتية . فالسياسة الخارجية الأخلاقية أو القائمة على القواعد تتطلب دعمًا وحيدًا لإرساء الديمقراطية وتشجيع حركات المعارضة الصاعدة، مقابل استراتيجية قائمة على المصالح تتطلب تعزيز عملية تحول تدريجية، تكون متوافقة مع درجة معينة من الاستقرار والنظام، حاسمة لمصالح تركيا الاقتصادية الحيوية في المنطقة.[1]

إن عدم وجود تماسك أو تضارب في السياسة الخارجية التركية خلال عام 2011 له علاقة كبيرة بمعضلة القيم في مواجهة المصلحة التركية. هذا ما يمكن أن يفسر الاختلافات في مواقف حكومة حزب العدالة والتنمية تجاه التطورات في الدول العربية الرئيسية مثل مصر وليبيا وسوريا.

[1] -ZİYA ÖNİŞ, Op. Cit, p. 49.

جدول رقم (13): مراحل استجابة تركيا للانتفاضات العربية في بدايتها حسب "زيا أونيش" [1]

المرحلة الأولى الحذر	• الترحيب بانتشار الثورات العربية وفرص التحرر السياسي والإصلاح. • توخي الحذر بشأن تقديم دعم صريح لأن المصالح الاقتصادية المهمة معرضة للخطر ونظراً لوجود تركي كبير في المنطقة ، لا سيما في ليبيا ؛ • مترددة في تأييد الضغوط الدولية من أجل تغيير النظام وينتقد تماما تدخل الناتو في المراحل الأولية.
المرحلة الثانية المشاركة المترددة	• المشاركة بطريقة مترددة في تدخل الناتو في ليبيا تحت ضغط دولي متزايد وخطر فقدان دعم الإصلاحيين العرب ؛ • لا يأخذ جزءًا نشطًا ويفترض عمومًا موقفا سلبيا في ليبيا ؛ • أكثر نشاطًا في سوريا ولكن بشكل أساسي من خلال الضغط على النظام الاستبدادي الحالي لتقديم تنازلات. • يتم تحويل الانتباه عن الربيع العربي من قبل العناصر المحلية ، ولا سيما الانتخابية التنافسية التي أدت إلى الانتخابات العامة في يونيو 2011.
المرحلة الثالثة النزعة النشطة الاحادية	• خروج حزب العدالة والتنمية من الانتخابات العامة بثقة كبيرة وهذا ما انعكس على موجة جديدة من النزعة النشطة في سياسته الخارجية ؛ • محاولة كسب مركز الصدارة في مسار الربيع العربي من خلال انتقادات شديدة لإسرائيل ، خاصة فيما يتعلق بنشر تقرير الأمم المتحدة المتحيز حول أزمة الأسطول ؛ • استخدام الخطاب المعادي لإسرائيل ودعم الفلسطنيين كوسيلة للحفاظ على شعبية تركيا في العالم العربي ؛ • قام بزيارة مصر ومزيد من الانتقادات الشفهية لبشار الأسد
	• العودة إلى مقاربة أكثر حذرا وخفوتا مع نهاية السنة • التكاليف الاقتصادية للنهج الفعلي في سوريا مما أدى إلى رد

1- Ibid. p. 51

المرحلة الرابعة العودة إلى مقاربة أكثر حذرا وترددا متعددة الاطراف	فعل عنيف من النظام القائم ؛ • عدم اليقين الشديد في حالة سوريا منذ أن ظلت نتيجة المنافسة بين النظام الحالي والقوى المعارضة غير مؤكدة إلى حد كبير؛ • اتساق تركي مع الاتحاد الأوروبي في تنفيذ العقوبات ضد سوريا وتقبل مبادرات الناتو الموجهة لإيران. • في حين أن العلاقات مع الولايات المتحدة تسير على الطريق الصحيح، العلاقات مع الاتحاد الأوروبي والفرنسيين، على وجه الخصوص، تسير بشكل سلبي متزايد. • ربما يعكس الاتجاه الحذر إدراكًا محزنًا من جانب صانعي السياسة الخارجية بأنهم قد اقحموا انفسهم في سياسات المنطقة بشكل مفرط، في حين انهم لا يمتلكون النفوذ والموارد الكافية، الامر الذي يورطهم هناك

مع بداية الانتفاضات العربية كان الموقف التركي حذرا للغاية، حتى أنه كما وصفه الباحث التركي والبروفيسور بجامعة كوتش التركية زيا اونيش ZİYA ÖNİŞ، بكونه موقف براغماتي، حتم على تركيا أن تجد مقاربة حذرة بين القيم التي تدعو اليها في محيطها الاقليمي من جهة، والمصالح الذاتية من جهة اخرى، بشكل جعل تركيا تعيش معضلة حقيقية خصوصا في علاقتها مع سوريا وليبيا، نظرا لوجود مصالح اقتصادية جدية من حيث التجارة و روابط الاستثمار التي تم بناؤها مع هذه الدول خصيصا، كجزء من سياستها الخارجية النشطة .

مع الانتفاضة في مصر، كان موقف حكومة حزب العدالة والتنمية اكثر وضوحا لصالح القوى المؤيدة للديمقراطية في مصر، خاصةً بعد خلع الرئيس مبارك من السلطة. حتى قبل سقوط مبارك ، حثه رئيس الوزراء التركي أردوغان بشكل قاطع على ترك مقعده. عبر أردوغان خلال زيارته التي تحظى بشعبية كبيرة في القاهرة، بوضوح عن دعمه للتحول السياسي في مصر في اتجاه نظام سياسي منفتح وتعددي، مشيرا إلى أهمية التجربة التركية في إقامة نظام سياسي "علماني". [1]

1- ZİYA ÖNİŞ, Op. Cit. p. 52

في حالة ليبيا، كانت الحكومة التركية مترددة في تقديم نفسها كقوة نشطة لتغيير النظام بالنظر إلى حقيقة أن معمر القذافي لم يكن مستعدًا للاعتراف بهزيمته بسهولة مثل نظيره المصري حسني مبارك.

علاوة على ذلك، فإن مصالح تركيا الاقتصادية وتجارتها واستثماراتها التي لاتقل عن 30 مليار دولار وأكثر من 150 شركة تعمل في ليبيا فضلا عن وجود القوى العاملة التركية ، إضافة إلى أن تركيا تصدر ما قيمته مليار دولار الى ليبيا، مما استلزم بوضوح اتباع نهج أكثر حذراً، في المراحل الأولية، كانت تركيا مترددة في تأييد عملية الناتو في ليبيا، ونتيجة لذلك تعرضت لانتقادات شديدة من قبل قوى المعارضة في ليبيا وكذلك من المجتمع الدولي لكونها سلبية للغاية ومتسامحة ضد النظام الحالي. مع إدراك أن البقاء خارج التحالف الغربي الواسع سيكون مكلفاً، كان هناك تحول في السياسة التركية تجاه ليبيا وغيرت موقفها الداعم لمبادرة الناتو. خشية ان تفقد استثماراتها وخشية ان تفقد وجودها في هذا البلد المهم في منطقة البحر المتوسط.

أما بالنسبة لليمن فلم تحظ بأي اهتمام تركي مقارنة بانتفاضات مصر وتونس وليبيا، وذلك لكون مصالح تركيا مع اليمن ليست كبيرة، لذلك يمكن القول، أن الثورة اليمنية لم تلق اهتماما حقيقيا من قبل القيادات والنخب التركية كما لقيت ليبيا الغنية بالنفط، ففي ليبيا وحدها يوجد تقريبا 25 الف مواطن تركي، كما يشكل السوق الليبي السوق الثاني للمتعاقدين الاتراك في الخارج بعد روسيا، كما يوجد في ليبيا تقريب 150 شركة تركية، أو كمصر " الغنية بالعمالة والسوق الستهلاكية الكبيرة والنفوذ الاستراتيجي المحوري، أو تونس بما تتمتع به من أهمية استراتيجي، وفي ذات السياق أيضا فقد لعبت الاعتبارت الأمنية دورا أساسيا في صوغ الموقف التركى حيال كل من البحرين واليمن، حيث برز المحدد الأمني في تشكيل السياسة لخارجية التركية حيال الملفين، إذ بدأت تخوفات تركيا من تحول الأزمة في الدولتين إلى صراع طائفي ومذهبي يكون له امتدادات اقليمية. [1]

كان الموقف التركي من الأزمة السورية يتحرك ببطء ولكن في الوقت نفسه تصاعدي في الضغط على الأسد، فلدى انقرة مخاوف مشروعة وتعتمد في الوقت نفسه على عدد من المعطيات الموضوعية في رسم مسار موقفها من الازمة السورية، فحساباتها دقيقة جدا ومعقدة، وهي تحاول ان توازن بين اعتبارات

1- محمد عبد القادر خليل ، مرجع سابق الذكر، ص25.

حساسة متعددة في آن واحد اثناء اتخاذها لموقفها [1]. فمن جهة، المصالح الاقتصادية التي يمكن أن تتضرر نتيجة لتدهور الاوضاع وعدم الاستقرار، فتركيا وسوريا ترتبطان بعلاقات تجارية قوية عرفت نموا مطردا خاصة بعد التوقيع على انشاء اتفاقية للتجارة الحرة بين البلدين عام 2007، وانشاء مجلس التعاون الاستراتيجي عام 2009 [2]، ومن جهة الاعتبارات الامنية وذلك في ظل تنامي التخوفات من تأجج المشكلة الكردية خصوصا في ظل اتساع مساحة الحدود المشتركة مع سوريا(877 كلم)، وسعي اكراد سوريا الى تأسيس إقليم حكم ذاتي على غرار اقليم كردستان العراق، كما تخوفت من تدفق الأعداد الهائلة للاجيين السوريين إلى الاراضي التركية، أين ساد القلق التركي من تأثير الازمة بملفاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، على الوضع الداخلي وأيضا احتمال انتقال الازمة الى الحدود الجنوبية اذا ما خرج الأمر عن السيطرة، أو تطور الى مواجهة عسكرية بين القوى الغربية وسوريا كما حدث في ليبيا. [3]

المتتبع للمواقف التركية في الحالتين الليبية والسورية يجد أن تركيا تغلب في كثير من الأحيان المصالح الذاتية والأمن القومي على البعد الاخلاقي، إلا أننا في الحالة المصرية حتى وبعد الانقلاب على الرئيس الشرعي مرسي، بقيت حكومة حزب العدالة والتنمية متمسكة بموقفها الأخلاقي الرافض للانقلاب والداعي إلى إنصاف الديمقراطية ومطالب الشعب، فمن خلال اعتماد نهج غير مرن، ربما تكون الحكومة قد فقدت مكانتها القيّمة المتمثلة في قدرتها على الوصول إلى **حلول وسط** التي قد لا تمنع المزيد من إراقة الدماء (الأخلاق) فحسب، بل ربما تكون قد ساعدتها أيضًا على تحقيق أهداف (مصالح) السياسة الخارجية.[4]

ما يمكن أن نقوله من خلال ما سبق أن تركيا حاولت تغليف مواقفها ازاء الأحداث " الربيع العربي" بطابع اخلاقي يستند إلى أنها تنبع من انحياز إلى حقوق الشعوب العربية في الاصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، وعلى الرغم من أن هذه المواقف بدأت واضحة في الحالتين المصرية والتونسية، إلا أن تركيا تعرضت إلى مازق كبير حينما تداخلت الاعتبارات الامنية والمصالح الاقتصادية مع الدوافع الاخلاقية التي صاغت سلوك تركيا مع بداية الانتفاضات العربية ، ترتب على ذلك أن تصاعدت بعض الأصوات

1–نغم نذير شاكر، الدور التركي والتغييرات في المنطقة العربي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، (عدد44، ب.س.ن)، ص.ص. 81– 83.

2– صدام مرير الجميلي، "الموقف التركي من التحولات السياسية في المنطقة العربية، مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية"، (مجلد 3، عدد 12)، ص. 239.

3– محمد عبد القادر خليل ، مرجع سابق الذكر، ص25

4- Meliha Benli Altunışık, Op. Cit, p .9.

الداخلية وتبلورت بعض الاتجاهات في تركيا التى تعارض توجهات السياسة الخارجية التركية، كونها تهدد سلامة مصالح تركيا ليس مع دول الربيع العربي فحسب حتى مع الدول الخليجية وايران، كما اعتبرت بعض هذه الاتجاهات أن مواقف تركيا قد تحولها من دولة مركز لانهاء التوترات والصراعات في المنطقة الى دولة طرف في هذه الصراعات، بما قد يعرض تركيا الى مشكلات اقتصادية وتداعيات أمنية قد تهدد سلامة واستقرار الوضع الداخلي في تركيا . [1]

المطلب الثالث: تآكل القوة الناعمة وصعود القوة الصلبة

لم يكن إتجاه تركيا نحو تعزيز قوتها الناعمة، إلا احدى أدواتها المرنة والعصرية في تحقيق ذلك الهدف الأسمى المرتبط بالقيادة الاقليمية، من خلال استخدام هويتها الجديدة والتي تم الترويج لها باستعمال القوة الناعمة والدبلوماسية العامة، فالنمو الاقتصادي السريع والاستقرار السياسي و الاصلاحات المؤيدة للديمقراطية، وتحقيق المصالح القومية بالوسائل غير العسكرية، وجعل من تركيا منارة للحرية والديمقراطية وتجسيد للقيم الليبرالية، في إقليم ينخره الاستبداد منذ عقود، ودفعها إلى موقع قوة إقليمية حيث احتلت المرتبة 25 في العالم وفقًا لمؤشر القوة الناعمة لعام 2010، والتي انتقلت إلى المرتبة 20 في عام 2012. [2]

و خلافا لما توقعته تركيا، لم تستمر الأثار الايجابية للقوة الناعمة على نفس الوتيرة، كما لم تستمر الانجازات المتتابعة للسياسة الخارجية التركية في محيطها من دون عوائق، فالانتفاضات العربية وخاصة الازمة السورية، شكلت تحديا حقيقيا لقوتها الناعمة في المنطقة، ما دفعها الى إعادة أمننة المنطقة واستعمال القوة الصلبة في سياستها الخارجية . وهو ما أدى إلى تراجع صورة تركيا، فوفقًا "لمسح مونوكل" " Monocle's Survey" للفترة 2015/2014، تحتل تركيا المرتبة 26 بين 30 دولة ، بينما تحتل المرتبة 14 بين 15 دولة في "مسح إلكانو" "Elcano's Survey" لعام 2015. من ناحية أخرى ، يبدو أن تركيا فقدت معظم صورتها الناعمة حتى عام 2018 لأن استطلاعات "Monocle" و "Portland " في عام 2018 تظهر أن تركيا ليس لها مكان في 30 دولة من حيث القوة الناعمة. [3]

1- محمد عبد القادر خليل ، مرجع سابق الذكر، ص25

2- Rebecca Bryant and Mete Hatay, Op. Cit, p. 8

3- Emrah Ayhan, The New Public Diplomacy and Soft Power in Developing Countries: The Case of Turkey, The Journal of MacroTrends in Social Science (JMSS),(Vol. 4, Issue 1, 2018), p56. Available at : https://bit.ly/2oK6IAm

فبالرغم من أن الانتفاضات العربية في بدايتها خاصة خلال الفترة الممتدة من2011 الى2013 وفرت فرصة لتركيا لتقديم دورها كنموذج، وفتحت جدلا واسعة حول كيفية الاستفادة من الخبرة التركية، ويظهر هذا الجدل من خلال ايجاد آليات ضبط حراك الاسلام السياسي وضمان علمانية / مدنية الدولة، تحديد العلاقات المدنية العسكرية، من خلال دور الجيش، ترتيبات دستورية ومؤسسية وحوافز وضغوط الأطراف الخارجية، كذلك جدل حول دلالات نجاح الاسلام السياسي التركي ونجاح حزب العدالة والتنمية في ايجاد صيغة توافقية داخليا وخارجيا .

إلى جانب الدور التركي كنموذج، أتاحت الانتفاضات العربية مجالا واسعا لنشاط تركيا في طرح نفسها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية، ومحاولة الحد من امتداداتها الاقليمية والتدخلات الدولية فيها، مع تركيزها على المداخل السياسية الدبلوماسية، سواء في صورة ضغط على الحكومات بصورة متباينة، أو باستضافة مؤتمرات لبعض قوى المعارضة(خاصة في سوريا وبدرجة اقل ليبيا)، واقتراح مبادرات توازن بين اعتبارات الحرية والحفاظ على الامن والاستقرار ; من خلال وقف العنف وبدء عمليات اصلاح قد تصل الى ترتيبات نقل السلطة . وظهر هذا النهج من خلال ما أعلنه أردوغان في افريل 2011 عن " خريطة طريق"، لمعالجة الوضع في ليبيا من خلال 3 نقاط: وقف فوري لاطلاق النار، وانسحاب القوات الحكومية من المدن وإعادة امدادات الاعاشة لها بتشكيل نطاقات انسانية آمنة توفر تدفق المساعدات الانسانية للجميع، واطلاق فوري لعمية شاملة للتحول الديمقراطي تستوعب جميع الاطراف. [1]

هذا في الجانب السياسي، أما الجانب الاقتصادي صحيح أن تركيا تكبدت بعض الخسائر في الأشهر الأولى من بداية الانتفاضات، إلا أن هذه الأوضاع فتحت المجال لاستحضار دور تركي في انقاذ اقتصاديات هذه الدول في إطار الحديث عن مشروعات تعكس سعي تركيا لتنشيط علاقاتها التجارية معها.

إلا أن هذا الدور طرح تساؤلات حول مدى فاعليته في تحقيق أهداف السياسة الخارجية التركية بالاستخدام الحصري للقوة الناعمة، فتزايد حدة الاستقطابات بين الاطراف المتصارعة واستخدام السلاح، كلها عوامل تقيد من فاعلية الدور التركي في اظهار نجاحته سواء في معالجة الأزمات أو حتى توظيف القوة الناعمة المتمثله في قوة المبادرة من خلال النشاط السياسي والدبلوماسي و الاقتصادي الذي يعزز من مكانة تركيا .[2]

1- نغم نذير شكر، مرجع سابق الذكر، ص.ص. 79 -80.

2- صدام مرير جميلي، مرجع سابق الذكر، ص.ص. 241- 243.

فتفاقم المخاطر الجيوبوليتكية والجيو–أمنية وحالة اللاستقرار في المنطقة خاصة بعد الازمة في سوريا، والتي انعكست على الداخل التركي عجل بتآكل القوة الناعمة، وتراجع دور تركيا المؤثر في المحيط الاقليمي، أصبحت هي متأثرة به إلى حد كبير، وقد انعكس ذلك على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني كذلك.

فسياسيا، تفاقم الانقسام السياسي بين السلطة والمعارضة حيال النظرة الى التطورات الاقليمية وطريقة التعامل معها، حتى أن الصراع إنتقل إلى الجهات الداعمة للحزب والمتمثلة في جماعة فتح الله غولن، و حتى داخل الحزب في حد ذاته، فأدى إلى تهميش شريحة واسعة من العناصر الفاعلة في الحزب على غرار الرئيس السابق عبد الله غول ومهندس السياسة الخارجية التركية وصاحب نظرية العمق الاستراتيجي أحمد داوود أوغلو. هذا وقد أدت التطورات الاقليمية وصعود الاسلاميين الى ظهور شريحة المحافظين داخل الحزب نفسه، و داخل مؤسسات الدولة، وقد تسارع هذا النمط بشكل كبير بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في جويلية 2016، والتي أدت إلى تغليب معيار الولاء على معيار الكفاءة في المناصب الحزبية والحكومية وتلك التابعة للموسسات الرسمسة للدولة. [1]

من الناحية الأمنية، شهدت تركيا منذ اندلاع الانفاضات العربية وصولها الى سوريا، اي خلال الفترة منذ 2011 الى 2018، تنفيذ حوالي 87 عملية ارهابية نفذتها منظمات ارهابية، ابرزها حزب العمال الكردستاني وجميع فروعه، وتنظيم داعش، أدت الى مقتل حوالي 956 شخصا واصابة 4717 اخرين، عدد كبير من هذه العمليات لم تشهد تركيا لها مثيل منذ تأسيسها سواء من ناحية الأماكن التي تم فيها تنفيذها أو عدد الضحايا الذين سقطوا جراءها، كالتفجيرات التي ضربت العاصمة انقرة، كما شهدت تركيا أيضا في جويلية 2016 أعنف محاولة انقلاب عسكري في تاريخها الحديث جرى على اثرها قصف مؤسسات رسمية للبلاد من بينها البرلمان، ومقر للقوات الخاصة والشرطة وسقوط 249 شخصا وجرح حوالي 2195 مواطن. [2]

أما على المستوى الخارجي، فإن زيادة الاستقطاب وسياسة المحاور خاصة مع نهاية عام 2014، وتزايد الارهاب العابر للحدود داخل تركيا، لا سيما من قبل حزب العمال الكردستاني واذرعه الاقليمية،

1– علي حسن باكير، "تركيا في ظل التحولات الجيوبوليتيكية في الشرق الاوسط، أفول القوة الناعمة، وصعود القوة الصلبة"، الباب للدراسات الاستراتيجية والاعلامية، (مركز الجزيرة للدراسات، عدد صفر، نوفمبر 2018)، ص. 180.

2– المرجع نفسه، ص. 181.

إضافة إلى داعش والقاعدة، ترافق ذلك مع تصاعد الهواجس التركية المتعلقة بامكانية حصول تغيرات جغرافية في محيطها نتيجة تحول الدول المجاورة الى دول فاشلة لاسيما سوريا والعراق، ما يساعد على على حصول أكراد سوريا على حكم ذاتي على كما هو عليه في كردستان العراق، مما قد يؤدي إلى مطالبة أكراد تركيا وأقليات الأخرى بالحصول على الحد الأدنى على الأقل من حقوقهم وهو " حكم ذاتي " وهذا ما ترفضه تركيا رفضا باتا وترى فيه إنقاصا لسيادتها وخطرا على أمنها القومي وعلى هويتها الوطنية، لذا عملت على مقاومة أي اتجاه يهدف إلى تقسيم العراق أو سوريا سواء على أساس طائفي أو اثني، يمكن أن يمهد الى إنشاء كردستان العظمى المستقلة ، كما هو مبين في الخريطة أدناه.

خريطة(6) تبين الموقع الجغرافي لمنطقة كردستان

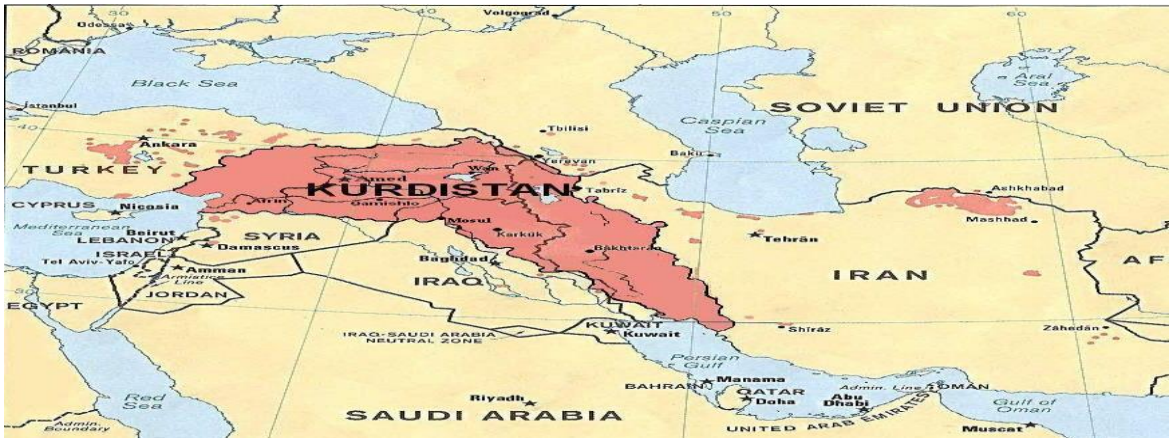

Source : **Le Kurdistan**, available at : https://bit.ly/2mpXN6l

كل هذا دفع بتركيا إلى إعادة مراجعة حساباتها والتفكير جديا في اللجوء إلى القوة الصلبة، من أجل إعادة تفعيل دور البلاد في المنطقة الذي تراجع حسبها نتيجة اعتمادها الحصري على القوة الناعمة في ظل بيئة اقليمية مضطربة. وعلى إثره برز الاهتمام التركي بانشاء القواعد العسكرية، ثم تبعه تدشين لحملات عسكرية في عدد من المسارح الاقليمية، بالاضافة الى تكثيف الانتشار العسكري الاقليمي بشكل غير مسبوق، في أواخر 2014، وقعت تركيا وقطر اتفاقا دفاعيا، تلاها اتفاقيات اخرى في 2015، 2016، وهي الاتفاقيات نفسها التي خولت لانقرة ارسال قواتها المسلحة الى الدوحة إبان الازمة الخليجية وفرض الحصار على قطر، وأن تلعب قوتها الصلبة في منطقة الخليج لأول مرة منذ انهيار السلطنة العثمانية، ناهيك عن عدد من الاتفاقيات العسكرية الأخرى بين السودان والصومال كذلك .

لم يتوقف الاعتماد على القوة الصلبة عند حدود إنشاء القواعد العسكرية و إبرام اتفاقيات التعاون العسكري فقط، فلأول مرة منذ اندلاع الانتفاضة في سوريا في 2011، استخدمت تركيا القوة العسكرية في شمال سوريا بعد موافقة البرلمان التركي على قرار يخول الجيش التركي العبور إلى سوريا، فاطلقت في أوت 2016، عملية عسكرية تحت اسم" **درع الفرات**"، ما لبثت ان تبعتها عملية أخرى عسكرية تحت اسم " **غصن الزيتون**" في جانفي 2018، وذلك بموازة انشاء القواعد العسكرية في عمق الشمال العراقي وعمليات متزايدة في المنطقة[1]. وما كان هذا الأمر ليتم لولا وجود امكانية للاعتماد على القدرات الدفاعية المحلية، وكذلك وجود القدرة المالية لدعم التوسع في العمليات العسكرية، وزيادة حجم الانفاق العسكري التي وصلت **سنة 2018 إلى 19 مليار دولار** حسب قاعدة بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام(**SIPRI**) أي ما نسبته 2.5% من الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، بعدما كان 14.3 مليار دولار في 2015، واحتلت بذلك المرتبة الثانية في منطقة الشرق الاوسط بعد السعودية و المرتبة 18 عالميا .[2]

شكل رقم (8):حجم النفقات العسكرية في الشرق الاوسط لسنة 2018

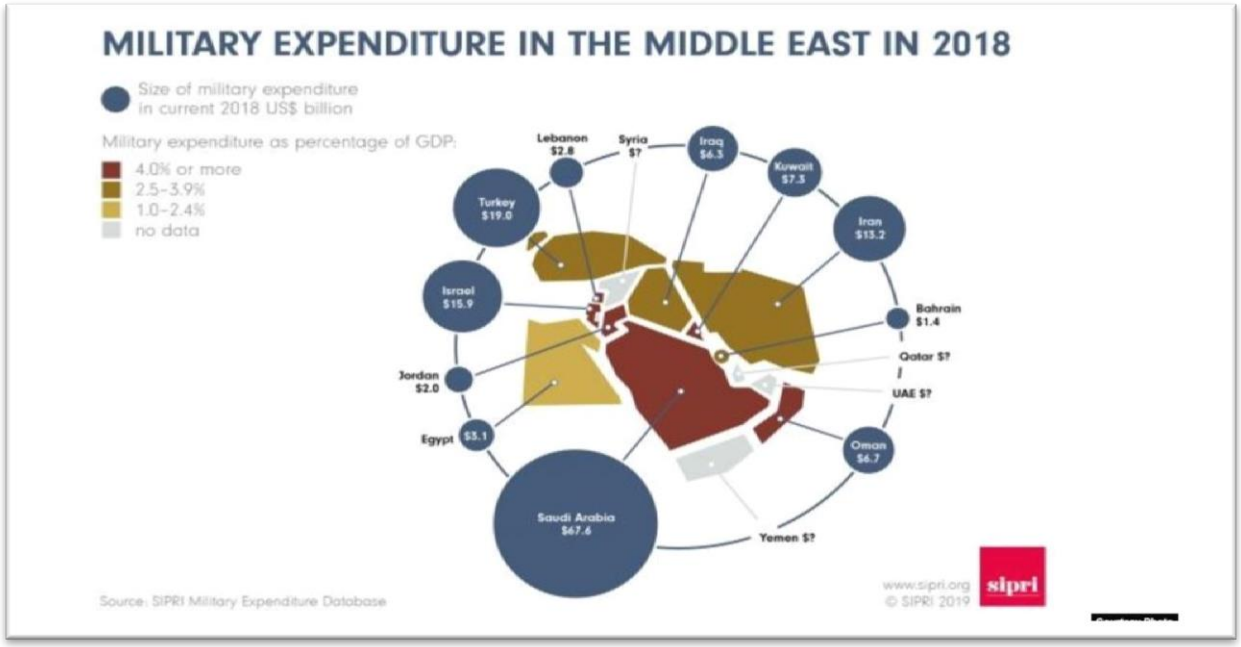

Source : SIPRI Military expenditure database

[1] – علي حسن باكير، "تركيا في ظل التحولات الجيوبوليتيكية في الشرق الاوسط، افول القوة الناعمة، وصعود القوة الصلبة"، الباب للدراسات الاستراتيجية والاعلامية، (مركز الجزيرة للدراسات، عدد صفر، نوفمبر 2018)، ص. 183.

[2] - Military expenditure by country, in constant (2017) US$ m, 1988-2018, SIPRI 2019 , available at : https://bit.ly/2ISonhR , accessed on : (17/09/2019)

اللافت أن الانتفاضات العربية وخاصة الأزمة السورية، أعادت إحياء الأدوار الأمنية لتركيا لم تكن معهودة طيلة حكم حزب العدالة والتمنية، والذي أراد التركيز على القوة الناعمة في المنطقة من خلال المبادلات التجارية والنشاط الدبلوماسي وغيرها، كما كشفت عن حدود قدرة تركيا على الحد من التدخلات العسكرية الاجنبية في المنطقة، وعليه يتضح أن مصطلحات "الأمن" و "التهديد" و "استخدام القوة" تهيمن على أجندة السياسة الخارجية. فقد أصبحت تركيا تميل إلى استخدام أدوات القوة الصلبة بدلاً من المشاركة الاقتصادية والدبلوماسية .علاوة على ذلك، تدعم تركيا بحماس مشاركة حلف الناتو في الأزمة السورية من أجل اسقاط النظام الذي بات يهدد تركيا، في حين أنها رفضت كونها قوة مقاتلة في العمليات في أفغانستان وليبيا. التزاما بمبدأ عدم استعمال القوة العسكرية، وشددت على مساهمة تركيا في التنمية في مرحلة ما بعد الصراع .المبدأ الثاني ينطوي على استخدام المنظمات والمنصات الدولية كأداة لصياغة أجندة التدخل الخارجي .في حين أن عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي (Nato) مكنت تركيا من وضع وتشكيل جدول الأعمال في أفغانستان وليبيا.[1]

وعليه فقد شكل الاعتماد على القدرات الدفاعية الذاتية، والانتشار الخارجي للقواعد لعسكرية، والعمليات العسكرية في المنطقة الاقليمية، الركيزة الأساسية في التحول العملي بإتجاه الركون المتزايد إلى القوة الصلبة، كأداة من أدوات السياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية، ولكن هذا لم يحل دون بقاء القوة الناعمة تركية لاسيما فيما يتعلق بالجانب الإنساني من السياسة الخارجية.

1 -Burak Bilgehan O¨ zpeka and Yelda Demirag˘b ،Turkish foreign policy after the 'Arab Spring': from agendasetter state to agenda-entrepreneur state, Israel Affairs, (Vol. 20, No. 3,2014), p. 345

المبحث الثاني: تقييم السياسة الخارجية التركية بعد االنتفاضات العربية

سوف نقوم بتقييم السياسة الخارجية التركية بعد الانتفاضات العربية من حيث القابلية للانكشاف والهشاشة، ثم تقييم العائدية الاقتصادية للسياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية، أخيرا تقييم تحليل السياسة الخارجية التركية من المنظور البنائي، هل يبقى التحليل البنائي هو المناسب للسياسة الخارجية التركية بعد الانتفاضات لعربية؟

المطلب الأول: القابلية للانكشاف و الهشاشة

التطورات الناتجة عن الإنتفاضات العربية وبخاصة الأزمة السورية أظهرت القابيلة للانكشاف في السياسة الخارجية التركية، كما أظهرت هشاشة القوة الناعمة وعدم قدرتها على مواكبة التطورات الإقليمة والأحداث، وهذا ما أدى إلى تراجع صورة تركيا النموذج في المنطقة خاصة بعد 2013، وهو ما سوف نفصل فيه النقاط التالية:

أولا: القابلية للإنكشاف في السياسة الخارجية التركية

إن التحولات والتغيرات على المستوى الاقليمي وحتى الدولي، أظهرت قابلية تركيا للانكشاف vulnerability[1] أو القابلية للتعرض للمخاطر وللتهديد على جميع المستويات، ما فرض عليها اعادة النظر في بعض مواقفها وسياساتها تجاه هذا المحيط المضطرب، وحتى في أساليب ومبادئ سياستها الخارجية، حيث أن قوتها الناعمة التي ارتكزت عليها منذ صعود حزب العدالة والتنمية 2002 محدودة وغير قادرة على توظيفها وأظهرت هشاشتها في مواجهة هذه البيئة المضطربة وبخاصة الأزمة السورية، التي فرضت على تركيا واقعا مغايرا عما كانت تتوقعه تركيا منذ بداية الانتفاضات العربية .

---

[1]- ميز روبرت كيوهان "Robert Keohane" وجوزيف ناي " Joseph Nye" بين جانبين من الاعتماد المتبادل " الحساسية "Sensitivity" والانكشافية "Vulnerability " فالحساسية تشير الى سرعة وحجم التغيير الذي ينتج في دولة جراء تغير ظروف الاخرين، أما الانكشافية فتشير الى مدى قدرة فاعل مقاومة تغييرات يحدثها فاعل اخر، او هي احتمال التعرض لمخاطر التقلبات ذات المصدر الخارجي مرتفعا. كما تحسب الانكشافية التكاليف التي يتعرض لها الفاعل عن طريق الاحداث الخارجية، وتعتبر عاملا رئيسيا في كيفية استجابة الدول للاحداث الخارجية للمزيد انظر:

- Keohane, Robert and Nye, Joseph, power and interdependance, 3rd ed.(new york, press, 2001), p.10.

يدفع هذا الواقع إلى ضرورة إعادة تقييم قضية التغيير والاستمرارية في السياسة الخارجية التركية لحزب العدالة والتنمية، بناءً على المبادئ والاستراتيجيات يمكن تقسيم فترة حكومة العدالة والتنمية الى ثلاثة مراحل مهمة في سياستها الخارجة تجاه الدول العربية تنطوي كل منها على ظروف محلية ودولية مختلفة. تشمل الفترة الأولى السنوات ما بين 2002 و 2009 التي تشهد فيها التحرير والاستيلاء المدني على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية. في هذه الفترة، لا يمكن فصل القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية عن صراعات القوة الداخلية بين المؤسسات المختلفة.

الفترة الثانية بين عامي 2009 و 2013، والتي شكلت السنوات الذهبية لقيادة حزب العدالة والتنمية[1]. في هذه السنوات، اتخذت السياسة الخارجية التركية شكلًا أكثر طموحًا ونشاطًا، حيث أتاحت التطورات المحلية والدولية لحكومة حزب العدالة والتنمية فرصة لتحقيق هدفها المتمثل في جعل تركيا قوة إقليمية وعالمية. كانت أدوات السياسة الخارجية الرئيسية في تركيا هي الدبلوماسية الاستباقية والتوسط لحل النزاعات والتعاون والقوة الناعمة. في الواقع، كانت هذه الأدوات اللازمة لتطبيق سياسة "صفر مشاكل مع الجيران". ابرزت هذه الفترة جاذبية تركيا كنموذج للدول العربية خاصة بعد لانتفاضات العربية الاستفادة منه في جوانه الثلاثة القيم الديمقرطة، التنمية الاقتصادية وعلاقته بالدول الغربية .

تبدأ الفترة الأخيرة بعد عام 2013 عندما تغير المناخ المحلي والدولي بشكل كبير في حين اتخذت أهداف السياسة الخارجية وطرق حكومة حزب العدالة والتنمية شكلاً أكثر تعقيدًا، اظهرت هذه المرحلة تراجع القوة الناعمة لتركيا على خلفية تردي الأوضاع الداخلية بعد احداث "غيزي بارك" في 2013 و مواقفها تجاه دول الانتفاضات العربية والتحديات الأمنية التي فرضت نفسها على تركيا ما تطلب الرجوع الى المقاربة الامنية في السياسة الخارجية واستعمال القوة العسكرية خاصة في 2015/ 2016.[2]

من الواضح أن السياسة الخارجية التركية وعلى هذا الاساس خضعت لإعادة التقييم وإعادة التكيف فيما يتعلق باستراتيجية تركيا الكبرى تجاه المنطقة. نظرًا لأن التحولات الهائلة في العالم العربي أدت إلى تغيير ملحوظ في ميزان القوى الإقليمي، وجد صانع القرار في تركيا في هذه التطورات فرصة تاريخية

1- Murat Ülgül," Continuity or Change in Turkish Foreign Policy? Analyzing the Policy Fluctuations during the Justice and Development Party Era", Journal of Global Analysis, (Vol. 7, No. 1, January 2017), p 61. Available at : https://bit.ly/2o3yAPi
2- Ibid, p 61.

لدعم دور جديد لتركيا في المنطقة "قد" تربط المصالح بالقيم الديمقراطية وهذه هي المراجعة الأولى لمبادئ سياستها الخارجية التركية في 2012 وهي تحقيق التوازن بين تعزيز القيم الديمقراطية والمصالح الوطنية، يشير هذا بشكل قاطع إلى أنه يتعين على تركيا تقديم الدعم للتطلعات الديمقراطية للشعب العربي. ولكن في الممارسة العملية، تُرجمت هذه الاستراتيجية إلى تدخل مباشر في الشؤون الداخلية للدول العربية ودعم الإسلاميين المقربين من هوية النخبة الحاكمة في تركيا .[1]

وإن كان هذا من الناحية النظرية يعتبر خرقا لأهم مبدأ للسياسة الخارجة التركية في الشرق الأوسط عامة وهو الإبتعاد التام عن مشاكل الشرق الاوسط، ولكنه من الناحية العملية لا يمكن تطبيقة على أرض الواقع حاليا، فتركيا قد أضحت دولة وطنية قوية مرت بخبرات في الإدارة الديمقراطية، تمتلك جيش قوي لا يستهان به، اقتصاد متنامي تحتل به المرتبة السادس عشر عالميا، ضف إلى ذلك ماتملك من تجربة تاريخية ونسيج اجتماعي ثري وامتددات جغرافية تجعل منها نموذج مصغر للمنطقة، وبالنظر الى تداخل الروابط التاريخية والجغرافية، فعدم توجه تركيا إلى المنطقة يفتح المجال لاطراف أخرى لتوجيهيها نحو مصلحتها، وهذا ما سوف ينعكس سلبا على تركيا، وبالتالي فسلامة وبقاء تركيا مرهون بالأوضاع السياسية والاجتماعية في المنطقة وبما يمكن لتركيا أن تقوم به من دور ونشاط فعال فيها.

وهو ما أوضحه أردوغان في خطاب له في 2014عن دور تركيا الاقليمي المرتقب، أنه لا يمكن لأحد أن يستنكر تتدخل تركيا في العراق وسوريا ولفسطين وغيرها من المناطق، هو اعتبره محاولة احياء للدور التاريخي للدولة السلجوقية و العثمانية، بل والسعي ايضا لدور فاعل ومؤثر في هذه الدول في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية بما يضمن حماية الامن القومي لتركيا، وبما يعيد إحياء الدور التركي .

من المبادئ التي وضعها حزب العدالة والتنمية كسياسات تكيفية مع بداية الانتفاضات العربية والذي إتسق مع المراجعة الاولى في 2012، مبدأ الاستقلالية في السياسة الخارجية وحرية التحرك بشكل انفرادي، ولكن بينت لنا التجربة أن تركيا يمكنها أن تلعب الدور الذي تطمح إليه على نطاق محدود، وأنه إذا كانت المخاطر في النزاع تتحول إلى مستويات عالمية، فإن مشاركة الجهات الفاعلة غير الشرق أوسطية تضعف بشدة قدرة تركيا على المناورة. تبين لنا حالتا سوريا وليبيا أنه في مثل هذه الحالات، غالبًا

1- Fadi Elhusseini , "Tottering Foreign Policy: How the Arab Uprisings affected Policy-making in Turkey, chapter,16 in book, Turkish Studies from Different Perspectives,(Athens Institute for Education and Research, 2017), p.p. 249-250. Available at : https://bit.ly/2o5cxI3

ما تبقى تركيا بلا خيار سوى إتباع السياسات الغربية وعدم قدرتها على التصرف بشكل مستقل.[1] وهذا يعني ضرورة التنسيق مع الأطراف والفواعل الدولية، والعمل بفاعلية ضمن التحالفات الغربية والتنسيق معها في جوارها الاقليمي، بحثت هذه المراجعة الحاجة إلى تدخل الناتو من أجل التغيير وبخاصة بعد تفاقم الأزمة السورية، وأظهرت الدور الذي يمكن أن تلعبه تركيا عبر الحلف بوصفها عضوا فعالا.

تميزت كذلك مرحلة ما بعد 2013 بأنها مرحلة تراجعت فيها قوة تركيا الناعمة و تراجعت معها صورة تركيا كدولة قائد في الاقليم، دولة يمكن أن تكون نموذجا ملهما لحكومات المنطقة بعد الانتفاضات ما دفعها الى إعادة مراجعة سياساتها بإعادة تفعيل الدبلوماسية الإنسانية التي تقوم على إعطاء الاولوية للبعد المحلي، القيام بالمساعدات الانسانية مع التنسيق مع الأمم المتحدة وحشد التأييد للقضايا العادلة هذا من جهة ولكنها من جهة أخرى عمدت إلى استعمال القوة الصلبة منذ 2015، وتدخلها العسكري المباشر في في سوريا في 2016.

و من المراجعات التي عرفتها السياسة الخارجية التركية، هي **إعادة إستعادة تركيا وإستعادة الاصدقاء**، في ظل تضرر سياسة تصفير الشاكل مع الجيران وتحولها إلى علاقات متوترة تعمقت فيها المشاكل مع دول المنطقة، جاءت إعادة تغيير السياسة مباشرة بعد الانقلاب العشكري الفاشل في جويلية 2016 أدركت أنه لايجب الاحتفاظ بالعلاقات المتوترة مع الاطراف الفاعلة في المنتطقة وسرعت خطراتها نحو كسر العزلة عن نفسها، خاصة روسيا واسرائيل وايران، بعدما خيبت آمالها الولايات المتحدة الامركية والاتحاد الاوروربي، سياسة استعادة الأصدقاء التي أطلقها بن علي يلدرم وزيد الخارجية الذي خلف داود اوغلو تهدف إلى تقليل الأضرار التي نجمعت على سياسة الاحلاف والاستقطابات، قدمت تركيا إعتذارا لروسيا على حادثة إسقاط الطائرة الروسية وتطبيع العلاقة معها، وهذا لعودت التبادلات التجارية والمصالح بين الطرفين لأن تركيا لم تستطع تحمل الخسائر التي تجنها نتيجة القطية والعداء، نفس الأمر مع اسرائيل حيث أنه في إطار إستعادة الأصدقاء عمدت إلى التطبيع مع اسرائيل بالرغم من أنها لم تنفذ جميع الشروط التي وضعتها تركيا الاعتذار و التعويض ورفع الحصار على غزة . وذهب يلدرم إلى بغداد، رغم تمسكها بعراقية معسكر بعشيقة وتأكيدها على مطلب انسحاب القوات التركية منه، كما عاد

1- Kürşad Turan,Op. Cit, p 81.

السفير الإماراتي إلى انقرة بعد توتر استمر سنوات، فضلا عن تقاربها الشديد مع الرؤية الروسية للحل في سوريا على حساب رؤيتها السابقة ومصالحها ودعمها للمعارضة . [1]

تشير التطورات في المنطقة العربية إلى أن التغيير أمر لا مفر منه مما يستلزم بدوره التكيف مع هذا تغيير وليس مقاومة له، وهو ما جعل تركيا تقوم بالعديد من المراجعات في سياستها الخاجية طبقا للأحداث، لكن من جهة أخرى أبقيت الدبلوماسية الاستباقية والنشطة في المنطقة مستمرة منذ 2003 الى اليوم وهو ما يعكس الجانب المستمر في السياسة الخارجية تجاه المنطقة العربية، والتي يعتبرها داوود اغلو بأنها ضرورية في عالم متعدد الاقطاب، وأنه الأداة الأساسية للعب الدور المركزي والقيادة الاقليمة.

ما يمكن فهمه أن السياسة الخارجية التركية هي سياسة ظرفية و مرنة تغيب عنها الرؤية الواضحة، وهذا يمكن أن يثير مخاوف لدى العديد من الدول في المنطقة من شبح العثمانية الجديدة ومن أن تركيا تتبع سياسة توسعية كما هو الحال مع العراق، وتخوفها من أن تسطر تركيا على الموصل. كما أن أهم ما يميز هذه السياسة بما أطلق عليه عالم الأنثروبولوجيا "كلود ليفي شتراوس" Levi-Strauss "**bricolage**"، التي تعني الاستخدام العملي لأي مواد رمزية في متناول اليد. وهنا تستخدم تركيا الرموز التاريخية والثقافية، لإضفاء الشرعية على تدخلها في النزاعات الإقليمية و لعب دور القائد الإقليمي. [2]

إذا، يظهر أن ثوابت السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية هي متغيرات دينامية تتغير بحسب الظروف وبحسب تأثر المصالح الاقتصادية وأيضا الأمن القومي الذي تسعى تركيا لتحقيقهما من خلال لعب دور مركزي في المنطقة، وهذا ما يفسر الإخلال بمبادئ سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية وفقا لتغير استراتجياتها ومصالحها، وما يفسر أيضا المنحى البراغماتي في سياستها تجاه الدول العربية وفي نفس الوقت تتمسك بالقيم الاخلاقية والديمقراطية من أجل احداث التغيير في المنطقة العربية.

انطلاقا من الفكرة السابقة، كتب البروفيسور فؤاد كيمان استاذ العلاقات الدولية "بجامعة صابنجا التركية" يصف طبيعة السياسة الخارجية التركية في مرحلة ما بعد أحمد داوود أوغلو بأنها :" سياسة

1- سعيد الحاج، السياسة الخارجية التركية ، اسباب التحول وافاق المستقبل، على الرابط: https://bit.ly/2n1Kd9D

2- Rebecca Bryant and Mete Hatay, Op. Cit. p. 10.

واقعية أخلاقية نشطة (proactive moral Realism)، تقوم على الحفاظ على الاستباقية؛ مواصلة تعزيز أولوية المعايير الديمقراطية والمسؤولية الأخلاقية في حماية الأرواح البشرية؛ والاستجابة بفعالية وحزم للمخاطر والتحديات الأمنية من خلال القوة الصلبة .ويحاجج أنه منذ عام 2015 ، مع المقاربة الإنسانية لأزمة اللاجئين ومشاركتها العسكرية في سوريا لمحاربة كل من داعش وحزب العمال الكردستاني ونظيره السوري، حزب الاتحاد الديمقراطي، تمكنت تركيا من الجمع بين الإنسانية والواقعية، والتي يسميها " الواقعية الأخلاقية" .[1]

يقدم لنا البروفيسور كيمان جدول يقارن فيه بين حقبتين تبرز فيهما تغيرات السياسة الخارجية التركية بشكل واضح وهما فترة داوود اغلو ومابعد فترة داوورد اغلو:

جدول رقم (14) حول السياسة الخارجية التركية فترة أحمد داوود أوغلو ومابعد داوود أوغلو حسب فؤاد كيمان[2]

السياسة الخارجية التركية في فترة داوود اوغلو (2002-2010/2015	السياسة الخارجية التركية في فترة ما بعد داوود اوغلو 2015/ حتى الان
نزعة استباقية (نشطة-مبادرة)/ انخراط اقليمي وعالمي	نزعة استباقية / انخراط انتقائي
دولة محورية مع ارتكاز قوي على الاتحاد الاوروبي	دولة محورية من دون ارتكاز قوي
قوة ناعمة	قوة صلبة
تعددية الاطراف	تحالفات استراتيجية
تصفير المشاكل مع الجيران	استعادة الاصدقاء
نزعة مثالية / واقعية حضارية	الاخلاق / واقعية تقليدية
نزعة نشطة عامة	تحديد الأولويات
دولة تجارية / المساعدات الانسانية	دولة تدخل انسانية
قطب طاقوي	قطب طاقوي

1- E. Fuat Keuman, "A New Turkish Foreign Policy: Towards Proactive "Moral Realism", Insight Turkey, (Vol. 19 , No. 1 , 2017), p.57. Available at : https://bit.ly/2m7SLL6

- [2]- Ibid., p. 66.

كما يوضح الجدول، من الممكن تحديد السياسة الخارجية في حقبة ما بعد داوود أوغلو كواقع ناشئ يشكل هوية الدولة الإقليمية من خلال مجموعة من المعايير الجديدة هي الاستباقية الانتقائية والقوة الصلبة، استعادة الأصدقاء، والواقعية الأخلاقية، وتحديد الأولويات، والحالة الإنسانية ومركز الطاقة. وحسب الكاتب، أن هذه المعايير لم تكن كردة فعل بل هي معايير قد تم اختيارها بطريقة عقلانية من أجل تعزيز استجابة تركيا للمخاطر الأمنية الإقليمية الخطيرة والتحديات العالمية غير المسبوقة. نظرًا لأن البيئة أصبحت أكثر سلبية وخطورة وغير مؤكدة، فقد اضطرت تركيا إلى تعديل سياستها الخارجية وتفاعلها.

كما يتبين من خلال الجدول، أن تركيا فقدت عددا من الصفات المهمة والقيمة والتي أدت في السابق إلى زيادة الاهتمام والجاذبية لتركيا على الصعيدين الإقليمي والعالمي. بينما كان يُنظر إلى تركيا على أنها نموذج أو نقطة إلهام أو منارة على الأقل قبل تأزم الأوضاع في المنطقة أي قبل 2013، لسوء الحظ، فإن كل هذه الصفات القائمة على النماذج قد تضاءلت الآن. وبالمثل ، كان ينظر إلي تركيا كدولة تجارية كبيرة وناجحة مع دبلوماسية نشطة ومتعددة الاتجاهات، إلا أن قدرة الدولة التجارية التركية قد انخفظت جزئيا في المنطقة. كذلك تراجع دور الوساطة وحل الأزمات الذي يبرز الدور المبادر في السياسة الخراجية التركية .

الاضطرابات والأزمات التي تشهدها المنطقة تجعل من الصعب الحفاظ على القوة الناعمة لكن حسب البروفسور كيمان ينبغي لصانعي القرار وأصحاب النفوذ في تركيا أن يضعوا في إعتبارهم أن قدرة القوة الناعمة لها أهمية قصوى، ليس فقط في جعل الواقعية الأخلاقية الاستباقية مستدامة ولكن أيضًا في استعادة الصورة الإيجابية الإقليمية والعالمية لتركيا. [1]

بالنظر إلى الحجج التي أوردها الأستاذ كيمان، فالأكيد أنه في ظل الظروف التي فرضت نفسها على تركيا، والتي شكلت لها حساسية كبيرة تجاه ملفات خطرة خاصة الملف الكردي والأمن القومي وكذا الجانب الاقتصادي الذي تضرر في الأشهر الأولى للانتفاضات بحيث انخفضت الصادرات التركية إلى الدول العربية الخمس في عام 2011 من سبعة مليارات و 272.5 مليون إلى 6 مليارات و 323 مليون دولار، جعل من تركيا تتحرك بسرعة و تحاول تكييف سياستها مع هذه الأحداث الطارئة بما يضمن لها

1 - E. FUAT KEYMAN, Op. Cit. p. 67.

حماية أهدافها، لكن سياساتها كثيرا ما كانت عبارة عن ردود فعل تفتقد في كثير منها إلى العقلانية على عكس ما كتبه الأستاذ كيمان.

في البدايات الأولى عرف الموقف التركي نوعا من التردد والترقب لأن الاحداث كانت غير متوقعة ولم تكن في الحسبان وحتى المبادئ والاستراتيجيات التي اعتمدتها تركيا طيلة فترة 2002 إلى 2010 لم تستطع مواكبتها، هو ما دفع الى إحداث نوع من المراجعات على سياستها الخارجية بما يجعلها تتكيف مع الأوضاع ويحد من القابلية للانكشاف و التبعات والأخطار التي كانت يمكن أن تواجهها.

صحيح، ان المراجعات التي أجرتها تركيا لسياستها الخاجية اظهرت نوعا من الواقعية والأنانية وأولوية المصالح الذاتية، ولكن في مقابل ذلك لم تتخلى اطلاقا عن الجانب الاخر من قوتها وهو القوة الناعمة التي تجسدت في وقوفها مع المطالب الشعبية بالتغيير ومع القيم اليموقراطية، وسياستها الاستباقية تجلت قوتها أكثر في المساعدات الانسانية، وعليه فالمفهوم الذي طرحة الاستاذ كيمان " الواقعية الاخلاقية" لهو الوصف التقريبي للسياسة الخارجية التركية بعد 2011، حتى وإن لم يكن لها أساس نظري، ولكنها متجسدة واقعيا يجمع بين استعمال القوة الصلبة و الدفاع عن القيم الانسانية والاخلاقية. وهذا ما تقوم عليه فعلا السياسة الخارجية التركية منذ 2015 حتى حدود كتابة هذه الأسطر.

ثانيا: هشاشة "النموذج التركي":

أظهرت القوة الناعمة لتركيا هشاشتها "fragility" وعدم كفايتها في تحقيق أهداف السياستها الخارجية خاصة بعد 2013، ما طرح فكرة "المهمة المفقودة للقوة الناعمة التركية"، فالأدوات القوة الناعمة التي طالما سعت تركيا لتطويرها أظهرت محدودتها في إطار بيئة مضطربة وغير مستقرة أدت إلى تهديد الأمن القومي لتركيا وحتى تهديد حلم القيادة الاقليمية باستعمال الهوية الإسلامية، ما دفع تركيا للجوء إلى إستعمال قوتها الصلبة (القدرات العسكرية والاقتصادية) واعتقد هنا من الضروري الاحتفاظ بالقوة الناعمة الى جانب القوة الصلبة في مثل هذه الظروف الطارئة، وعليه وجب تعزيز عناصر القوة الناعمة.

ففي العقد الماضي، زاد انفتاح تركيا على المناطق المحيطة أيضًا من قوتها الناعمة التي تنبع من جاذبية ثقافة البلد والمُثُل السياسية والسياسات." كما تعتبر الدبلوماسية العامة التي تعتبر جزء مهم من القوة الناعمة، إلا أن الجاذبية عادة ما يتم نقلها من خلال وسائل ثقافية وأجتماعية أخرى، مثل الإعلام

والتعليم والمساعدات الإنسانية. تتزايد كذلك قوة تركيا من خلال المنتجات والمدارس والتلفزيون والمساعدات الإنمائية التركية والعلامات التجارية التي تغمر الأسواق في العراق ومصر وسوريا سابقًا.

و في جميع المنطقة العربية، يشاهد الناس الأفلام ووسائل الإعلام التركية، وتنتشر أوبرا الصابون التركية (Soap Opera) في جميع أنحاء المنطقة العربية، حيث ينشرون رؤية لطريقة الحياة التركية العصرية ولكن المسلمة. إضافة إلى مراكز يونس إمري التركية الثقافية، حيث تنظم دورات في اللغة والأحداث الثقافية. [1] إلا أن هذه المراكز تبقى محدود االنتشار في منطقتنا العربية، وضعف البحث العلمي والتكنولوجي وعدم إهتمام الأكاديميين والباحثين في المساهمة في نشر خطاب القوة الناعمة شكل عائقا، إضافة إلى عائق أخر هو برايي مهم جدا في التعريف بثقافة تركيا وتسهيل المعاملات مع الأطراف الخارجية هو عامل اللغة حيث نجد نسبة كبيرة من الأتراك متعصبين للغتهم ما يصعب على الطرف الأخر التعامل وأكبر دليل هو الصعوبات التي يتلقاها السائح في مناطق عديدة من تركيا، وهذا كله من شأنه أن يعيق تعزيز القوة الناعمة.

ومن جانب آخر وكما أظهرت القوة الناعمة [2] عدم تماسكها وهشاشتها، فخطاب النموذج التركي أظهر هو الآخر عدم قدرته على التماسك في ظل التحديات التي فرضتها مرحلة ما بعد 2013، في البداية، كانت الانتفاضات العربية موضع ترحيب في الغالب باعتبارها موجة ما بعد الإسلاميين، فمنذ إعلان آصف بياتAsef Bayat (1996) عن ظهور "مجتمع ما بعد الإسلام" "post-Islamist society"، فإن هذه هي المرة الأولى التي تحدث فيها بعض المؤشرات الواعدة للغاية، لتحقيق ما بعد الإسلام الذي طال انتظاره في المجتمعات العربية بعد الإسلام، على حد تعبير بيات، "يتم التعبير عنها

1- Rebecca Bryant and Mete Hatay, Op. Cit., p.p. 8 -9

2 - الفرق بين مضمون خطاب "القوة الناعمة" و "النموذج التركي"، الأول هو أكثر انتشارا على نطاق واسع سواء من حيث المناطق العالمية والمفاهيم المفاهيمية مع أوروبا والشرق الأوسط، وأفريقيا ، أما خطاب "النموذج التركي"، يهتم بالديمقراطية في المنطقة بعد الانتفاضات العربية مع إشارات موسعة إلى الإسلام والإسلاموية والعلمانية، ودور تركيا كمنسق، والذي بدا التركيز عليه بين عامي 2011 و 2013، للمزيد انظر:

-Yohanan Benhaïm and Kerem Öktem, "The rise and fall of Turkey's soft power discourse :Discourse in foreign policy under Davutoğlu and Erdoğan", European Journal of Turkish Studies(ejts), 21 | 2015.

Available at : https://bit.ly/2o20hbg

في فكرة الاندماج بين الإسلام (كإيمان شخصي) والحرية والاختيار الفردي؛ ومرحلة ما بعد الإسلاموية مرتبطة بقيم الديمقراطية وجوانب الحداثة ".

لم يكن المحللون وحدهم يُعلنون عن حزب العدالة والتنمية كنموذج للإسلاميين، ولكن أيضًا الفاعلون السياسيون الإسلاميون الرئيسيون في المنطقة يدلون بتصريحات مفادها أن تجربة حزب العدالة والتنمية هي شيء يجب النظر إليه والاستفادة منه. فالنموذج التركي يقوم على الديمقراطية و الاستقرار السياسي، والتنمية الاقتصادية، وأخيرا السياسة الخارجية النشطة وبخاصة علاقتها مع الاتحاد الاوروبي، كل هذا مكن تركيا من اعادة بناء صورة ايجابية بين العرب، أراد أردوغان أن يقول إن تركيا لا تهدف الى استرجاع أمجاد الامبراطورية ولا تحقيق تكامل إسلامي، ولكن تركيا تلعب دور الوسيط لدمج المنطقة العربية في المعايير والقيم العالمية.

وعليه، أقامت تركيا علاقات طيبة إلى حد ما مع الإسلاميين العرب الذين كانوا أكثر المرشحين على الأرجح للسلطة خلال الانتفاضات العربية، على الأقل قبل تراجع قوة تركيا الناعمة. كما اكتسب ما يسمى "النموذج التركي [(1)] " قوته عبر هذه العلاقات حيث كان توقع صناع السياسة الخارجية التركية أنه في حالة استمرار التفاعل بين حزب العدالة والتنمية و الإخوان المسلمين، فمن المحتمل أن يكون هناك تحول في منطقة الشرق الأوسط بأكملها حيث يمكن أن ترتقي تركيا كقائد إقليمي وتؤسس تكامل إقليمي يتماشى مع مصالحها. ومع ذلك، فان إحتمال أن تكون قائدا اقليميا يبقى صعبا، فعلى الرغم من أن حزب العدالة والتنمية اعتبر الربيع العربي فرصة لنشر هذا الفهم للإسلاموية (أو ما بعد الإسلام) وأخذ دور"الأخ الأكبر" و "النموذج" للعديد من الدول حديثة العهد بالديمقراطية والنامية في

1- من المهم أن نفهم ما اقترحه النموذج التركي على الإخوان المسلمين من حيث الإسلام. في الأساس ، يمثل حزب العدالة والتنمية تحولا في الإسلام فيما يتعلق بوجود نوع جديد من العلاقات مع الغرب. كما هو معروف جيدًا ، كان للإسلاميين تقليديًا طريقة معادية للعالم الغربي والقيم المرتبطة به. لمحاربة الغرب، استخدمت الإسلاموية الكلاسيكية استراتيجية يمكن صياغتها على أنها تأخذ التكنولوجيا الغربية (التي تجعل الغرب قويًا) ولكن لا تأخذ ثقافتها (التي تؤدي إلى تدهور العالم الإسلامي). أعاد حزب العدالة والتنمية تعريف هذه الطريقة للنظر إلى الغرب. بادئ ذي بدء، يتم التعبير عن نمط العلاقة مع مفهوم التعاون ليكون قويًا مثل الغرب. أما إعادة التعريف الثانية فتتعلق بماهية "التكنولوجيا الغربية" و "الثقافة الغربية". اعتقد الإسلاميون في المدرسة القديمة أن الديمقراطية والحريات الفردية واقتصاد السوق هي مكونات الثقافة الغربية. حزب العدالة والتنمية، من ناحية أخرى، يضع كل ذلك في سلة "التكنولوجيا الغربية" ، ويجادل بأن تبني هذه القيم سيعزز العالم الإسلامي. للمزيد انظر:

-Edip Asaf Bekaroglu,Op. Cit, p. 11

المنطقة، الذي ينبثق من ثقتها بنفسها الجديدة ومن دورها التاريخي، إلا أنه، منذ 2013 ومع إندلاع الصراع السوري والانقلاب في مصر قد غيّر بشكل كبير مسار تركيا. منذ ذلك الحين، فقدت تركيا تنوعها في علاقاتها الإقليمية والعالمية، والتي انتهت بتراجع جاذبية حزب العدالة والتنمية من حيث الخطاب ما بعد اسلاموي.[1]

علاوة على ذلك، غالبًا ما تبدو أن هذه النبرة الأبوية غير مبررة ومضللة عندما يتناقض خطاب تركيا حول الديمقراطية مع إخفاقات الديمقراطية في الداخل. [2] تظهر استطلاعات"TESEV " أن التصور الإيجابي لتركيا من قبل الشعوب العربية، بدأ في الانخفاض في عام 2013 ، بينما اعتبر 61٪ من المشاركين في عام 2011 تركيا "نموذجًا" للتنمية و دمقرطة ، انخفض هذا الرقم إلى 53 ٪ في عام 2012 وإلى أقل من 50 ٪ في عام 2013، و منذ عام 2013 كذلك، انخفض تصنيف تركيا في مؤشرات الديمقراطية مثل(مراسلون بلا حدود) بشكل كبير وهو اتجاه تسارع أكثر بعد الانقلاب الفاشل الذي حدث في 15 جويلية 2016 [3] والأسباب الرئيسية التي قدمها المشاركون تتمثل في العديد من المشاكل من حيث ضمان الاستقرار المحلي ومسار التحول الديمقراطي المتدهور في البلاد.

بدأت اذا العناصر الثلاثة – التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي وإرساء الديمقراطية – التي شكلت ما يسمى "بالنموذج التركي" للمجتمعات المجاورة، في مواجهة التحديات والمخاطر التي أدت بقوة تركيا الناعمة لتكون هشة بشكل متزايد منذ ذلك الحين. والذي أثر سلبًا على الاستقرار المحلي وصورة تركيا منذ عام 2013 ، كان :

- الاستقطاب الإيديولوجي المتنامي في البلاد، ويبدو أن المجتمع منقسم إلى عدة مجتمعات متصادمة ذات رؤى اجتماعية سياسية غير قابلة للتوفيق وقد أدى هذا إلى تكرار الاشتباكات العنيفة في شوارع تركيا – كما شوهد خلال احتجاجات غيزي بارك في صيف 2013، واحتجاجات كوباني 2014 – التي أدت إلى مقتل وإصابة العديد من المتظاهرين وأفراد الأمن.

1- Ibid., p. 12.
2- Emrah Ayham, Op. Cit, p.56

3- Michelangelo Guida and Oğuzhan Göksel, "Reevaluating the Sources and Fragility of Turkey's Soft Power after the Arab Uprisings ", Chapter 10 from book , Turkey's Relations with the Middle East, Political Encounters after the Arab Spring, (Springer International Publishing AG, 2018), p .165 Available at : https://bit.ly/2ndLJFC

- التضييق على الحريات وحقوق الانسان بعد حملة من الاعتقالات مع تشديد الرقابة على الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي .
- الانقلاب العسكري الفاشل في جويلية 2016، والذي أثار حلقة من التساؤلات حول الخطابات التي قيّمت الاستراتيجية السابقة لحزب العدالة والتنمية تجاه الجيش كقصة نجاح لإرساء الديمقراطية. [1]
- الفشل في التوصل إلى حل ديمقراطي دائم للقضية الكردية في تركيا وتجدد العنف من جانب حزب العمال الكردي إلى بروز أوجه القصور في تركيا لمعالجة حقوق الأقليات والتنوع العرقي، [2] كل هذا أثار مخاوف عديدة ، بما في ذلك أجندة العثمانيين الجدد ، وقوض قدرة تركيا على أن تكون "نموذجًا" أو "الأخ الأكبر" في المنطقة .

إن تأثر صورة تركيا للأسباب التي ذكرناها، إلا أن هذا لم يكن الحجة الأساسية للتراجع عن خطاب النموذج في المنطقة العربية، فقد طرح جدلا جوهري حول هل بالفعل هذه التجربة تصلح لأن تتكرر في المنطقة العربية؟

فعلى مدار التطورات الأخيرة، استضافت تركيا مجموعات معارضة من جميع البلدان تقريبًا التي عانت من الاضطرابات. من بين هذه المجموعات التي حظيت بأكبر قدر من الاهتمام ، كان ممثلو جماعة الإخوان المسلمين من تونس ومصر وجماعات المعارضة من سوريا ،على أمل أن يكونوا قد أبدوا اهتمامًا متزايدًا بالنموذج التركي، والذي سيكون بمثابة دليل لهذه الحركات الإسلامية التي بدا من المرجح أن تنجح بعد سقوط الأنظمة. من غير المرجح أن يكون للحزب العدالة نموذجا لهذه الحركات ، لسببين رئيسيين حسب أستاذ العلاقات الدولية كرداش توران "Kürşad Turan ":

- أولاً، تختلف الظروف التي أعدت البيئة لانتقال هذه الجماعات إلى السلطة. كان على حزب العدالة والتنمية أن يمر بفترة من الإصلاح غيرت الحركة من خط حزب الرفاهية الأكثر محافظة إلى حزب يرغب في التعاون مع الغرب. استغرق هذا التحول فترة طويلة نسبيا من الوقت. وجد

1-Muharrem Ekshi , Mehmet Seyfettin Erol ,Op. Cit. p.11
2- loannis N. Grigoriadis," Learning from the 'Arab Spring': Turkish Foreign Policy in Flux", Working Paper, (No 32/2013), p. 4 . available at : https://bit.ly/2lDHjXr

الإخوان المسلمون الفرصة أمامهم فجأة، وفي معظم الحالات لم يشاركوا بنشاط حتى في الاختبارات المؤيدة التي أسقطت الأنظمة القائمة.

- ثانياً، والأهم من ذلك، غير شبيه ببلدان الشرق الأوسط الأخرى، أن لدى تركيا تقاليد ديمقراطية ترسي قواعد اللعبة السياسية وتحترمها غالبية المشاركين. في مصر، على سبيل المثال، فغياب مثل هذه البيئة لعب دوراً في عدم احترام النظام الشرعي لمرسي وتم الانقلاب عليه. هذا يعني أن التأثير التركي على هذه الحركات سيبقى محدودًا في أحسن الأحوال، غير قادر على توجيه حكام المستقبل في هذه البلدان إلى السياسة المعتدلة. [1]

ما يمكن قوله أنه منذ بداية الانتفاضات العربية وحتى الأزمة السورية، عرف الدور التركي تصاعدا كبيرا، ويرجع فضل ذلك حسب العديد من الباحثين للقادة الأتراك، الذين في غضون عقد واحد حولوا تركيا إلى قدوة يمكن أن يحتذى بها في المنطقة العربية، لقد لعبت القوة الناعمة التركية التي تقوم على الهوية والدبلوماسية النشطة، التنمية الاقتصادية والسياسية، أدوار في تغيير صورة تركيا السلبية، وجعلتها نموذجا للعالم العربية، ومع ذلك لا تستطيع أن تكون نموذجا. عموما، التجربة التركية فريدة من نوعها، مع العلمانية، لها تاريخ وظروف اجتماعية وسياسية خاصة بها، و علاقات مع الغرب، كل هذه الاشياء ليست قابلة للتكرار في العالم العربي اليوم، إذا كان هناك أي نموذج يمكن لتركيا تقديمة، فهو نموذج حزب العدالة والتنمية نفسه، في هذا السياق، يمكن الاستفادة من تطور الحزب من حركة اسلامية الى حزب واقعي ومعتدل اندمج بشكل جيد في النظام العلماني والديمقراطي، ولديه نظرة تجاه الاسلام السياسي في الشرق الاوسط، ووفقا لعدد من الباحثين والاكاديميين الاوروبيين، فإن بامكان نموذج حزب العدالة والتنمية أن يكون مصدر إلهام لقاعدة عريضة من الحركات الاسلامية في العالم العربي، نحو الالتفاف حول منصة سياسية والتعبير عن أنفسهم من خلال قنوات ديمقراطية. [2]

1 -Kürşad Turan, Op.Cit. p 81.
2- Michelangelo Guida and Oğuzhan Göksel, Op. Cit., p 166.

المطلب الثاني: العائدية الاقتصادية للسياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية

يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية التركية التي تطورت وحصل فيها نوع من التغيير الواضح مع صعود حزب العدالة والتنمية منذ عام 2002، الذي اتبع خريطة الطريق التي وضعها أحمد داوود اغلو المعروفة "بالعمق الاستراتيجي"، التي تتطلب إلى جانب المكانة الاقليمية والدولية وبناء الثقة ... الموارد المادية، ويتطلب ذلك بدوره تفاعلات اقتصادية وتبادلات تجارية واستثمارات واسعة وشراكة مع الدول الأخرى، الأمر الذي ينعكس على التأييد الداخلي لسياسات الحزب، [1] ويساعده في تمكين سطلته والإمساك بالساسات العامة للدولة، وتدخل العملية في تغذية استرجاعية . إذا تقوم السياسة الخارجية تجاه المنطقة العربية بتحقيق اهداف ذات طابع اقتصادي، وذلك من خلال التفاعلات الاقليمية المتعددة مثل العلاقات مع كل من سورية العراق، دول الخليج ... يهدف تعظيم فرص التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة والتسهيلات الاقتصادية والمعاملات التفضيلية. ومن هنا يمكن رصد أهم انعكاسات هذه السياسة في النقاط التالية :

- زيادة جاذبية صورة تركيا بالنسبة للدول العربية، من خلال مجموعة من أدوات القوة الناعمة والدبلوماسية العامة على الأقل قبل 2013، وطرحها كنموذج يمكن الاقتداء به، و تصنيف هوية الحزب فكريا وسياسيا وثقافيا وفق مفهوم يمين الوسط، يعطي إشارة بأن الحزب يقود تركيا نحو الاتحاد الأوروبي. كذلك اعتماد الحزب على الدبلوماسية العامة ومقاربة القوة الناعمة كانت أداة مهمة لتعزيز الهوية الجديدة. من جهة وتحقيق المصالح الاقتصادية من جهة اخرى .[2]
- أدى ايلاء العمق التاريخي والحضاري، إضافة إلى الإعتبارات الجيو استراتيجية والاقتصادية، إلى ظهور دور مهم في سياسة تركيا الجديدة مع دول العربية والاسلامية، وقد عززت تركيا علاقتها مع هذا العمق الحيوي بالنسبة لسياستها الخارجية، من خلال اقامة علاقات تجارية واقتصادية مع الدول العربية.[3] تطورت من 29.5 مليار دلار في 2010 الى 48.9 مليار دولار في 2017، وكذا زيادة عدد السواح العرب إلى تركيا الذين وصلوا في 2017 الى 4 ملايين سائح ، وهو ما

1- عقيل سعيد محفوض، مرجع سابق الذكر ، ص. 101.

2- Muharrem EKŞİ ,The Rise and Fall of Soft Power in the Turkish Foreign Policy During AK Party Era The rise and fall of the turkish model in the muslim world , (Lap lanbert acadimic publishing , 2016). P.18 . Available at : https://bit.ly/2oN5dS5

3 - رايد مصباح ابو داير، استراتيجية تركيا شرق اوسطيا ودوليا في ضوء علاقتها باسرائيل (2000– 2011)، (بيروت، باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، 2013)، ص. 283.

انعكس على الإقتصاد التركي بالايجاب. كما أن نجاح معالجة اثار الازمة المالية العالمية على تركيا عزز الحكم وانطلاق تركيا نحو الاقليمية.

- تحسن صورة تركيا في الخارج وزيادة التنمية الاقتصادية أدت إلى حيازة حزب العدالة والتنمية على ثقة شريحة واسعة من الشعب التركي، جعلته يستمر من 2003 الى غاية 2018 اين فاز الحزب بنسبة 42% من الأصوات في الانتخابات البرلمانية في جوان 2018 وكذلك فور اردوغان بالرئاسيات التي أجريت في نفس السنة بنسبة 52%، للمرة الثانية على التوالي، بالرغم من التحديات المفروضة على تركيا، وبالرغم من التراجع النسبي للاقتصاد التركي إلا أن ما تم تحقيقه في السنوات السابقة كان قد بنى قاعدة شعبية متينة بمشروعية الحزب، وهو ما يظهر جليا في افشال الانقلاب العسكري أين تصدى الشعب للدبابات والاعتراف بشرعية اردوغان. ثم أن هذا التغير ساهم بالموافقة على الاستفاء تغيير الدستور والذي بالفعل كان أول العمل به مع الانتخابات البرلمانية والرئاسية في جوان 2018، تأتي أيضا أزمة الليرة التي إلتفى الشعب والمعارضة حول خطابات ونداءات الرئيس للحفاظ على المكتسبات ضد الحرب الاقتصادية، وهذا يعني أن اردوغان مازال يحوز على شرعية وشعبية كبيرة .
- ساعدت السياسة الخارجية التركية ومواقفها تجاه الدول العربية في جانب منه إلى الحصول على ريوع اقتصادية فمثلا حصول تركيا على فرصة للاستثمار في ليبيا ب 100 مليار دولار، كما أعلنت الحكومة الليبية عن منح الشركات التركية استثمارات في قطاع التشييد والبناء وصلت قيمتها إلى 15 مليار دولار، كذلك حصول تركيا عل ريوع متأتية من المساعدات الخارجية، ففي الوقت الذي فرضت فيه الولايات المتحدة الامريكية بالتعاون مع بعض دول الخليج بعضا من العقوبات على تركيا أدت الى سقوط الليرة، ارسل الأمير القطري مبلغا يقدر ب 15 مليار دولار لدعم الليرة التركية، الدعم المتبادل بين الدولتين حسب البنائيون راجع الى توافق "عالم الافكار" بين الدولتين، الأمر الذي أدى إلى توحيد تصوراتها الأمنية وتعزز روابطها الاقتصادية السياسية وحتى العسكرية.[1]

1-جلال خشيب، جدلية القيم والمصالح في السياسة الخارجية التركية "، مرجع سابق الذكر، ص. 20.

بالرغم من أن السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية انعكاسات ايجابية على الاقتصاد التركي وحتى على شرعية واستمرارية الحزب، الا أن هناك من النقاط الأساسية التي يجب ذكرها، فطوال غالبية العقد الأول من الألفية الثانية، كانت الاقتصاد التركي الأسرع نمواً في أوروبا. فقد تحدث " ظافر كاجلايان"، وزير الشؤون الاقتصادية السابق، فخراً بـ"المعجزة التركية"، مؤخراً في عام 2012.

ومع ذلك، منذ عام 2013، بدأت المعجزة التركية بالتلاشي. فقد أسفرت احتجاجات "حديقة جيزي" واسعة النطاق في صيف ذلك العام، والتي فسرها كثيرون باعتبارها تنامي استياء الطبقة الوسطى، عن انحرافٍ سلطوي أضر أيضاً باقتصاد البلاد. ويُعزى تباطؤ تركيا جزئياً إلى عوامل دولية، مثل ضعف النمو في منطقة اليورو، وتصويب السياسة النقدية الأمريكية، والركود الروسي والحروب في كلٍ من العراق وسوريا. وإلى جانب تصاعد المخاوف بشأن مزاعم الفساد والاستقرار السياسي وتدهور الوضع الأمني، أُعتم بريق النجاح الاقتصادي في تركيا. واليوم، وفي أعقاب محاولة الانقلاب الفاشل في جويلية 2016، أصبحت القضية أكثر إلحاحاً: إلى أين يذهب الاقتصاد التركي؟

يقول أحد الباحثين، كان الاقتصاد يواجه بالفعل رياحاً معاكسة مثل انخفاض الطلب المحلي، والتهديد المتزايد من قِبل تنظيم الدولة الإسلامية، وتجدد القتال مع حزب العمال الكردستاني." ويُضيف "عندما تُضيف إلى هذا صدمة خارجية كبرى مثل محاولة الانقلاب، فلا مناص من تعرض اقتصادك لضربة، وستعكس التصنيفات الائتمانية ذلك". فمثلا السياحة، والتي تمثل ما نسبته 4,4% من الناتج المحلي الإجمالي في تركيا، أحد الأمثلة على ذلك. ففي جويلية 2016، انخفضت أعداد السائحين الوافدين بما نسبته 37%. وإلى جانب التهديدات الأمنية المتزايدة، سببٌ آخر غاية في الأهمية لهذا التراجع هو التوتر مع روسيا. فقد انخفضت أعداد السياح الروس بنسبة 93% منذ أن أسقطت القوات الجوية التركية طائرة حربية روسية في نوفمبر 2015، مما اضطر أنقرة إلى رأب الصدع مع موسكو.[1]

وفي هذا الصدد تذهب أستاذة العلاقات الدولية بجامعة الشرق الاوسط التقنية بأنقرة مليحة ألتونيشيك، إلى القول بأن التورط التركي في المستنقع السوري نتيجة لحسابات غير عقلانية وعدم تفعيلها للآليات الدبلوماسية النشطة وعدم قدرتها على إحتواء الأزمة، إضافة إلى عوامل أخرى كان لها تبعات وتداعيات على الأمن القومي وعلى المصالح التركية في المنطقة وخاصة المصالح الاقتصادية أهمها:

1 -https://bit.ly/2ne2iBi

- المشكلة الكردية: حيث وجدت بعض الجماعات الكردية المقاتلة أو الارهابيين كما تعتبرها انقرة البيئة المناسبة للعمل ضدها والاستفادة من دعمم خصومها. وهذا يخلق بيئة غير مستقرة يكون تاثيرها أعمق على الاقتصاد التركي الذي تنامى بشكل كبير لوجود الاستقرار.
- أزمة اللاجئين: الفارين من مناطق الحروب تجاه حدود التركية اذ صارت تركيا اليوم غير قادرة على احتواءهم، فقد أدى تدفق أكثر من 3 ملايين لاجئ سوري في 2016-2017 إلى خلق متطلبات اجتماعية واقتصادية وسياسية جديدة ، لا سيما في المراكز الحضرية حيث استقر معظم اللاجئين .ستحتاج الحكومة إلى اتخاذ تدابير قوية لتنشيط الاستثمار الخاص، وتعزيز النمو واستئناف تقارب تركيا مع أوروبا، وعلى وجه الخصوص، هناك حاجة إلى زخم جديد لتحسين جودة التعليم وزيادة الإنتاجية من خلال المزيد من الابتكار.
- أثرت الأزمة السورية أيضا على الاقتصاد التركي، بحيث أفسدت هذه الأزمة العلاقات التجارية الواعدة بين تركيا وسوريا، أدى انعدام الأمن في الطرق والعقوبات المفروضة على سوريا إلى توقف العلاقات الاقتصادية بشكل فعال. كان لهذا تأثير سلبي على المدن التركية المجاورة مثل غازي عنتاب وهاتاي التي كانت تستفيد بشكل كبير من التجارة والسياحة عبر الحدود. كما عرقلت التجارة العابرة عبر الشام إلى العالم العربي. وهكذا، أعاقت الأزمة تجارة الترانزيت، والعديد من المشاريع الاستراتيجية منها مشروع البحار الخمسة، مشاريع خطوط نقل الطاقة عبر الأراضي السورية، وهي مشاريع واعدة كانت تركيا سوف تحقق من خلالها الريادة والمكانة الاقليمية والنمو الاقتصادي الهائل واستقلالية أكبر في سياستها الخارجية.[1]
- انتجت الأزمة السورية استقطابا اقليميا ودوليا تسبب في تزايد المنافسة الاقليمية بين تركيا وايران بسبب المصالح المتضاربة بينهما في سوريا، فقبل بدايات الأزمة كانت العلاقات التركية السعودية في طور الاصلاح، إلا أن الأزمة تسببت في اضطرابات بشكل غير مسبوق، كما جلبت سياسات تركيا الحاسمة تجاه النظام السوري عداء مع القوى الداعمة للنظام القائم على غرار روسيا التي لم تقدر انقرة منذ البداية حدود قوتها ودورها الاقليمي.
- سياسات تركيا تجاه الأزمة السورية، كان لها تداعيات خطيرة على الأمن الداخلي فمرورا بمظاهرات تقسيم وغيزي بارك التي وضعت اصلاحات ومشاريع اردوغان على المحك، فضلا

1- Meliha Benli Altunışık, Op. Cit . p. 5

عن التفجيرات التي مست مناطق من تركيا، ومشكلة انتقال المقاتلين السوريين والاجانب عبر الاراضي التركية وصولا الى محاولة الانقلاب الفاشل .

- المواقف الداعمة للاخوان المسلمين متمثلة في الموقف الداعم لمرسي في مصر والتي لم تستطع أن تحافظ على منصبه أو حتى حمايته بعد انقلاب العسكري لعبد الفتاح السيسي، ادخها في عزلة اقليمية وعكر علاقتها بمصر، السعودية، والامارات، كل هذا لانها لم تتصرف بطريقة براغماتية في هذه الحالة على غرار الحالات الاخرى التي اعطت فيها تركيا الأولوية للمصالح على حساب القيم والاخلاق [1] كما عرقل مشروع خط "RORO" الملاحي بين ميناء التركي والاسكندرية ، والذي يعتبره الاتراك أن من شأنه لن يجعل من مدينة الاسكندرية بوابة تركيا للدول العربية وافريقيا. [2]

هناك نقطة أخرى من الضروري إضافتها على مستوى هذا التحليل وهو أن السياسة الخارجية التركية تميزت بفك الارتباط النسبي، بين السياسة والاقتصاد لجهة أن التوتر في العلاقات السياسية لم يكن ينعكس على العلاقات الاقتصادية في كثير من الأحيان، كما يمكن تعزيز الارتباط بينهما – في حالات التواصل والعلاقات الجيدة و التفاعل الايجابي بين تركيا والدول العربية، أي وضع السياسة في خدمة الاقتصاد، فالاقتصاد هو المحرك للسياسة اللخارجية، وبالتالي خضوع السياسة للاقتصاد، فتركيا وسوريا مثلا انشأتا مجلس التعاون الاستراتيجي المشترك، الغرض منه جمع مستويات الوزارية والادارية العليا تحت رعاية ورقابة وتنسيق المستويات العليا للسلطة لدى الجانبين من اجل تجاوز العقبات الادارية والقانونية وغيرها التي يحتمل ان تعيق تطوير العلاقات بينهما.[3] وفي ما يلي بعض المؤشرات عن حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول الانتفاضات العربية وبعض الدول التي توترت العلاقات معها .

بالنسبة للعلاقات السياسية بين تركيا واسرائيل فقد شهدت حالة من التوتر والتصعيد والتراشق الإعلامي، وصولا إلى تجميد العلاقة بينهما، وذلك بسبب الممارسات الإسرائيلية ضد الجنوب اللبناني، والحرب على غزة 2008–2009، ومجزرة سفينة مرمرة 2010 التي اسفرت عن مقتل 9 مواطنين اتراك، واستمرار الحصار، وقد أدى ذلك إلى عدم تجاوب تركيا مع المطلب الامريكي بإعادة العلاقات مع

1– جلال خشيب ،" جدلية القيم والمصالح في السياسة الخارجية التركية "، مرجع سابق الذكر، ص ص 32–33.

2 –نفس المرجع، 82 83..

3–عقيل سعيد محفوض، مرجع سابق الذكر، ص 103

اسرائيل، إلى غاية استجابة اسرائيل للشروطها وهي الإعتذار والتعويض للضحايا الاتراك ورفع الحصار عن غزة. (1)

أما على الصعيد الاقتصادي فإنه بالنظر إلى زاوية الأرقام الاقتصادية بين البلدين يجد أن العلاقات بينهما تسير نحو التطور، وهذا يوضح أن السياسة الخارجية التركية تميزت ولا تزال " بفك الارتباط " النسبي بين السياسة والاقتصاد لجهة أن التوتر في العلاقات السياسية لم يكن ينعكس على العلاقات الاقتصادية، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين بنسبة 29.3% خلال عام 2011، بقيمة 4,448 مليار دولار، مقابل بالتقريب 3,440 مليار دولار عام 2010. وهو ما يوضحه الجدول والرسم البياني أسفله.

جدول رقم(15): بين صادرات تركيا وارداتها مع اسرائيل

الوحدة: ألف دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات	2,080,148	2,391,148	2,329,531	2,649,663	2,950,902	2,698,131	2,955,545	3,407,436
الواردات	1,359,639	2,057,314	1,710,401	2,417,955	2,881,262	1,672,501	1,385,605	1,505,113

Source: ITC calculations based on UN COMTRADE statistics

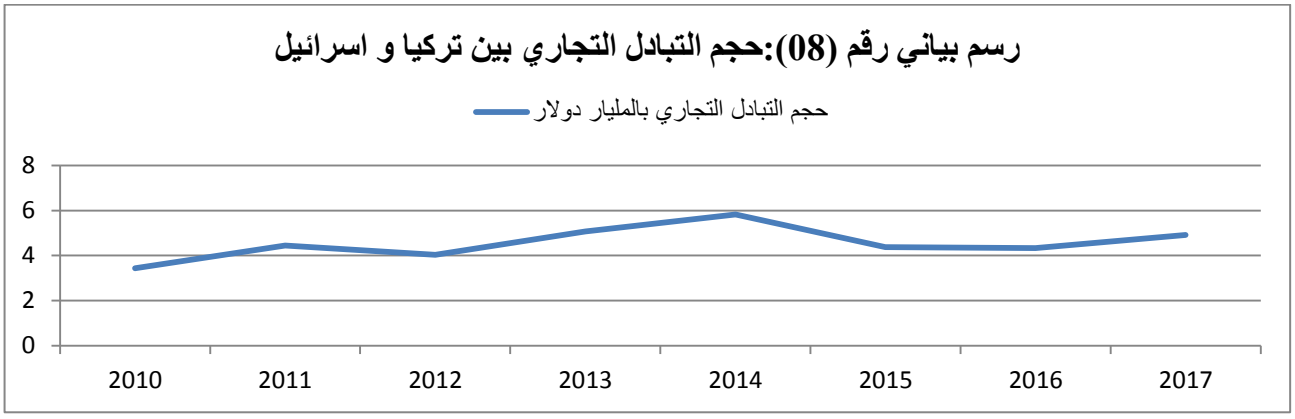

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الجدول أعلاه

كذلك الأمر بالنسبة لدول الانتفاضات العربية: (تونس، ليبيا، مصر، سوريا، اليمن) كما هو مبين في الجدول أدناه:

1 -رائد مصباح أبو داير، مرجع سابق الذكر،ص. 270.

جدول رقم (16) الصادرات و الواردات التركية من دول الانتفاضات العربية

الوحدة: الف دولار

الدول		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مصر	الصادرات	2,250,577	2,759,311	3,679,195	3,200,362	3,297,538	3,124,968	2,732,926	2,360,734
	الواردات	926,476	1,382,216	1,342,051	1,628,868	1,434,472	1,215,905	1,443,397	1,997,503
تونس	صادرات	713,632	802,302	796,738	892,157	915,041	819,094	910,613	912,703
	واردات	280,720	249,790	195,624	289,268	196,697	144,077	214,383	206,466
ليبيا	الصادرات	1,932,370	747,629	2,139,440	2,753,096	2,059,898	1,420,087	906,107	880,729
	الواردات	425,652	139,763	416,152	303,957	243,756	195,796	161,021	247,965
سوريا	صادرات	1,844,605	1,609,861	497,960	1,024,473	1,800,962	1,522,627	1,321,981	1,363,165
	واردات	452,493	336,646	67,448	84,909	115,499	51,506	65,389	70,561
اليمن	الصادرات	330,392	272,733	485,937	605,214	643,827	395,764	535,505	571,233
	الواردات	1,044	464	368	206	5,325	10,951	21	675

Source: ITC calculations based on UN COMTRADE statistics.

فبالرغم من أن تركيا تكبدت بعض الخسائر في الأشهر الأولى من بداية الانتفاضات، فالصادرات التركية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2011 تراجعت بنسبة 24 % لكل من مصر واليمن و 20 %لتونس و 43% لليبيا و 5 %لسوريا، إلا أن الجهود التي بذلتها تركيا من أجل اعادة تثمين العلاقات مع النظم العربية الجديدة في دول الربيع العربي أدت إلى تطورات إقتصادية إيجابية عام 2012، حيث شهدت الأشهر االثلاثة الأولى من العام انتعاش في الصادرات التركية إلى دول الربيع العربي، بعد فترة من الركود في العلاقات التجارية[1]، حيث سجلت الصادرات التركية الى البلدان الثلاثة (مصر تونس وليبيا) زيادة نسبية لترتفع من 4.309 مليار دولار في 2011 الى 6.661 مليار دولار في 2012 .

بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر وتركيا نحو 4 مليار و 358 مليون دولار خلال 2017، بعد أن كان 4.176 مليار دولار خلال 2016، بحسب بيانات مركز التجارة الدولي استنادا الى احصائيات

1- بتول هليل جبير الموسوي، "العثمانية الجديدة مواقف تركيا من قضايا الشرق الاوسط"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، عدد 45. ص 86. على الرابط: https://bit.ly/2mpAGIX

الأمم المتحدة. ورغم التوترات السياسية القائمة بين البلدين منذ عام 2013، لا تزال هناك علاقات تجارية واقتصادية تبادلية قوية بين مصر وتركيا.

نفس الأمر في الحالة السورية حيث وصل حجم التبادل التجاري إلى 1.433مليار دولار سنة 2017 في حين كان قبل الانتفاضة السورية 1.946 مليار دولار، أما سنة 2012 وهي عز الأزمة فقد انخفض حجم التبادل التجاري الى 565.418 مليون دولار ، ليعود الى الارتفاع في 2013 إلى 1.109 مليار دولار. وهذا يدل على أن هناك فك ارتباط نسبي بين السياسة والاقتصاد، جعل من العلاقات الاقتصادية لا تتأثر بشكل كبير بالمتغيرات الحاصلة. وقد يعزى هذا الارتفاع في حجم التبادل التجاري بعد عام 2012، إلى الصادرات التركية إلى مناطق المعارضة السورية في الشمال السوري أو إلى استمرار بعض العلاقات التجارية مع النظام–عبر وسطاء –برغم تدهور العلاقات. وهو ما يمكن أن نلاحظه في الرسم البياني الآتي:

رسم بياني رقم (09):حجم التبادل التجاري بين تركيا و دول الانتفاضات العربية
الوحدة:بالألف دولار

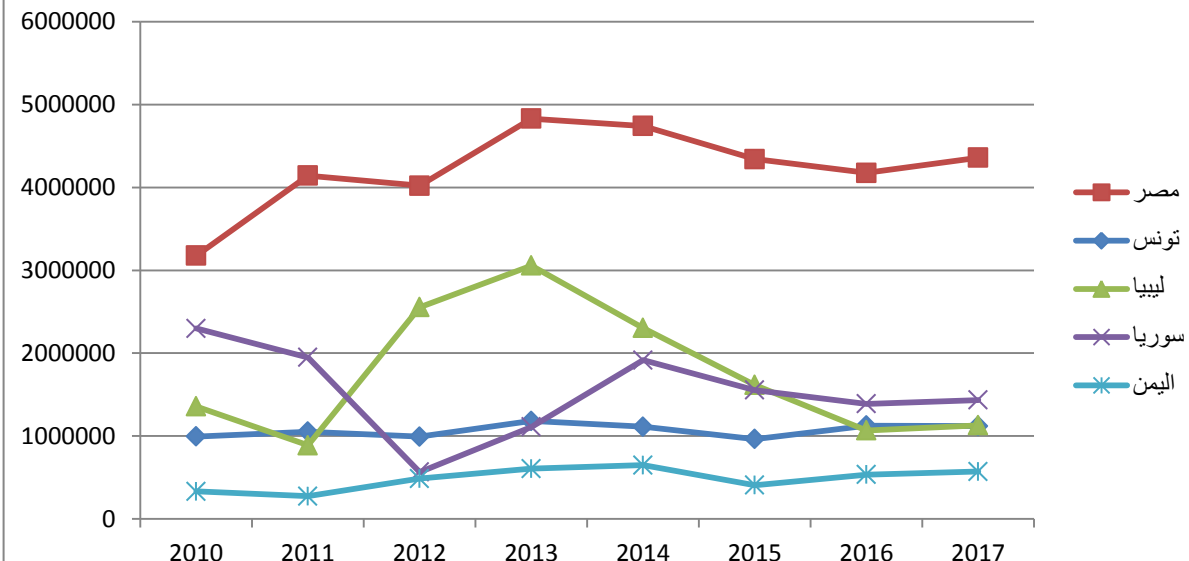

Source: ITC calculations based on UN COMTRADE statistics.

بالنسبة للعلاقات التركية الأمريكية فبالرغم من توترها على خلفية الأزمة السورية ودعم الاكراد ثم الموقف من الانقلاب الفاشل وتبعاته، حيث إتهمت انقرة أمريكا بالوقوف خلف الانقلاب وكذا عدم تسليمها "لفتح الله غولن"، إلا أن العلاقات الاقتصادية في تطور متزايد والجدول أسفله يبن ذلك، حيث وصل حجم التبادل التجاري في 2017 الى 20 مليار دولار والتي كانت مع سنة (2013) 18مليار دولار، وهذه الزيادة تدخل في إطار الموازنة للتراجع الذي عرفته مع بعض الدول خاصة روسيا :

جدول رقم (17): صادرات تركيا وارداتها من الولايات المتحدة

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات	3,766,034	4,585,849	5,606,487	5,641,170	6,342,194	6,396,332	6,623,716	8,654,623
الواردات	12,322,789	16,042,073	14,130,625	12,596,623	12,727,960	11,128,045	10,867,798	11,952,320

Source : Ibid.

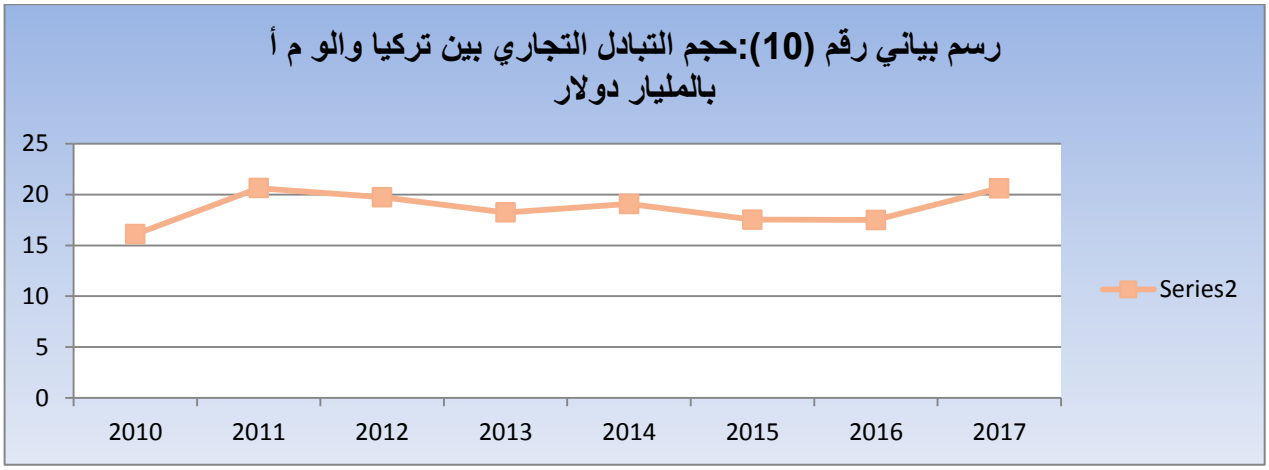

المصدر: إعداد الباحثة بناءً على الجدول أعلاه

لكن إذا ما اخذنا الحالة الروسية فهي تخلف هنا قليلا خاصة بعد أزمة اسقاط "طائرة السوخوي" وتغير السياسة التركية في إدارة الأزمة السورية، فهنا تأثرت المبادلات التجارية بين تركيا وروسيا كثيرا حتى أنها وصلت بعد تأزم العلاقات إلى 16.895 مليار بعدما كانت قبل 2014 بالتقريب 31.221 مليار دولار اي أن حجم التبادل تراجع بنسبة 50 %، وقبل بداية الأزمة السورية كان حجم التبادل التجاري في ذروته أي 33 مليار دولار، وأمام هذا الضرر فقد قامت تركيا بإعادة مراجعة سياستها الخارجية تجاه روسيا من خلال كسب الصديق الروسي وهو ما لاحظناه في حجم التجارة بينها كمؤشر على تحسن العلاقات.

جدول رقم (18) : صادرات وواردات تركيا من روسيا

الوحدة: الف دولار

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
2,734,316	1,732,954	3,589,464	5,943,014	6,964,209	6,680,777	5,992,633	4,628,153	**الصادرات**
19,514,094	15,162,386	20,399,806	25,288,597	25,064,214	26,625,286	23,952,914	21,600,641	**الواردات**

Source: ITC calculations based on UN COMTRADE statistics.

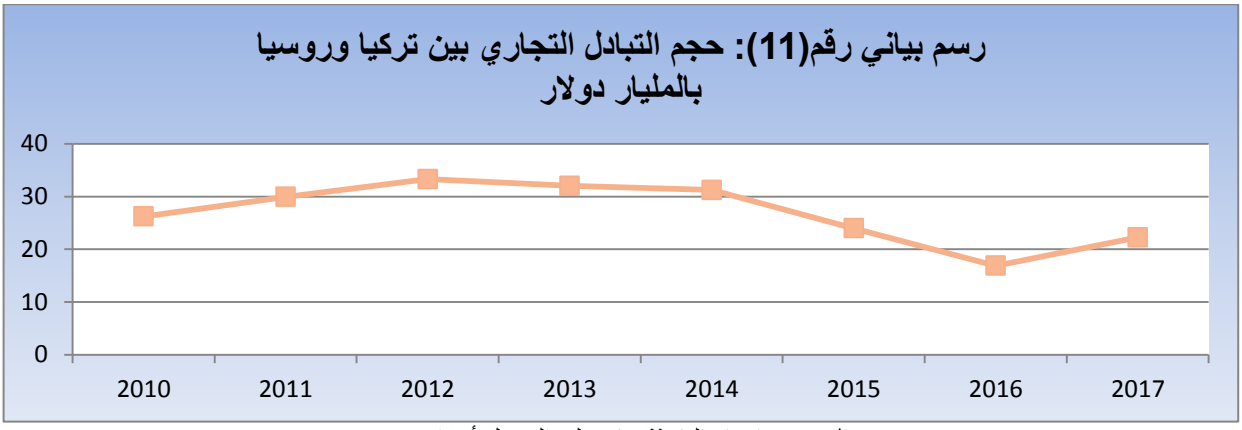

المصدر: اعداد الباحثة بناء على الجدول أعلاه

أما بالنسبة للدول الأخرى (سوف نركز على ايران العراق والامارات) التي كانت العلاقات التركية معها متوترة على خلفية التطروات التي حدثت في المنطقة وبخاصة الأزمة السورية ودخول تركيا على خط المواجهة واستعمال التدخل العسكري المباشر في سوريا، والدعم الكبير الذي قدمته للمعارضة السنية واتهمت على أنها تتبع سياسة طائفية، وكذلك الدعم الذي تقدمه تركيا لاقليم كردستان العراق والعلاقات الاقتصادية مع الحكومة الحكم الذاتي بصرف النظر عن الحكومة في بغداد، وهو ما ازعج كل من ايران والعراق، التوترات السياسية لم تنعكس كثيرا على الاقتصاد في حالة العراق ويلاحظ بعض التراجع خاصة بين عامين 2015 و 2016 ولكن سرعان ما يعود للارتفاع في 2017 ولكن حجم التبادل التجاري مع ايران يبدو أنه في تراجع مستمر منذ عام 2013 حيث كان في سنة 2012، 22 مليار دولار، وتراجع الى 14 مليار دولار بسبب الأزمة السورية والصراع على النفوذ في المنطقة وهو ما يمكن تفصيله في الجدول التالي للصادرات والواردات التركية مع كل من ايران العراق و الامارات :

جدول رقم (19): صادرات وواردات تركيا مع ايران العراق والامارات (2010-2017)

الوحدة: الف دولار

الدول		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ايران	الصادرات	3,044,177	3,589,635	9,921,602	4,192,511	3,886,190	3,664,228	4,966,176	3,259,270
	الواردات	7,645,008	12,461,532	11,964,779	10,383,217	9,833,290	6,096,242	4,699,777	7,492,104
العراق	صادرات	6,036,362	8,310,130	10,822,144	11,948,905	10,887,826	8,550,947	7,636,670	9,054,612
	واردات	153,476	86,753	149,328	145,684	268,544	296,505	836,298	1,527,573
الامارات العربية	الصادرات	3,332,885	3,706,654	8,174,607	4,965,630	4,655,710	4,681,402	5,406,993	9,184,157
	الواردات	698,421	1,649,456	3,596,545	5,384,468	3,253,024	2,008,690	3,701,153	5,546,921

Source: ITC calculations based on UN COMTRADE statistics.

ومن جانبها دخلت العلاقات تركيا الاماراتية مرحلة التصعيد والتوتر على خلفية الانقلاب العسكري ضد الرئيس المصري في 2013، بعد حملة من الاتهامات المتبادلة بين الطرفين تركيا تتهم الامارات بدعم الانقلاب بينما الامارات تتهم تركيا بالتدخل في الشؤون الداخلية لمصر، وزادا الاعلام من التصعيد بين الطرفين، وقد كان لهذا التوتر السياسي تأثيراته الملحوظة على العلاقات الاقتصادية التركية الإماراتية، وهو ما تؤكّده بيانات مركز التجارة الدولي استنادا الى احصائيات الأمم المتحدة. التي تقول إن هناك انخفاضا في العلاقات التجارية بين تركيا ودولة الإمارات العربية المتحدة بعد عام 2013. فبعدما بلغت صادرات تركيا للامارات في 2012 ذروتها حيث وصلت الى 8 مليار دولار وهذا راجع الى سياسة المرازنة للترراجع الذي عرفته مع دول الربيع العربي في بدايتها، الى انها في 2013، تراجعت الى 4.965 مليار دولار، إلا أننا نلاحظ أن هناك بداية انفراج في العلاقات مع 2016، لتصل في 2017 الى 14.731 مليار دولار محققة بذلك أكبر نسبة تبادل تجاري منذ 2010 . و هذا ما يمكن توضيحه أكثر من خلال الرسم البياني التالي حول حجم التبادل التجاري التركي مع كل من الامارات العراق و حتى ايران.

رسم بياني رقم (12): حجم التبادلات التجارية لتركيا مع ايران العراق والامارات
(الوحدة مليار دولار)

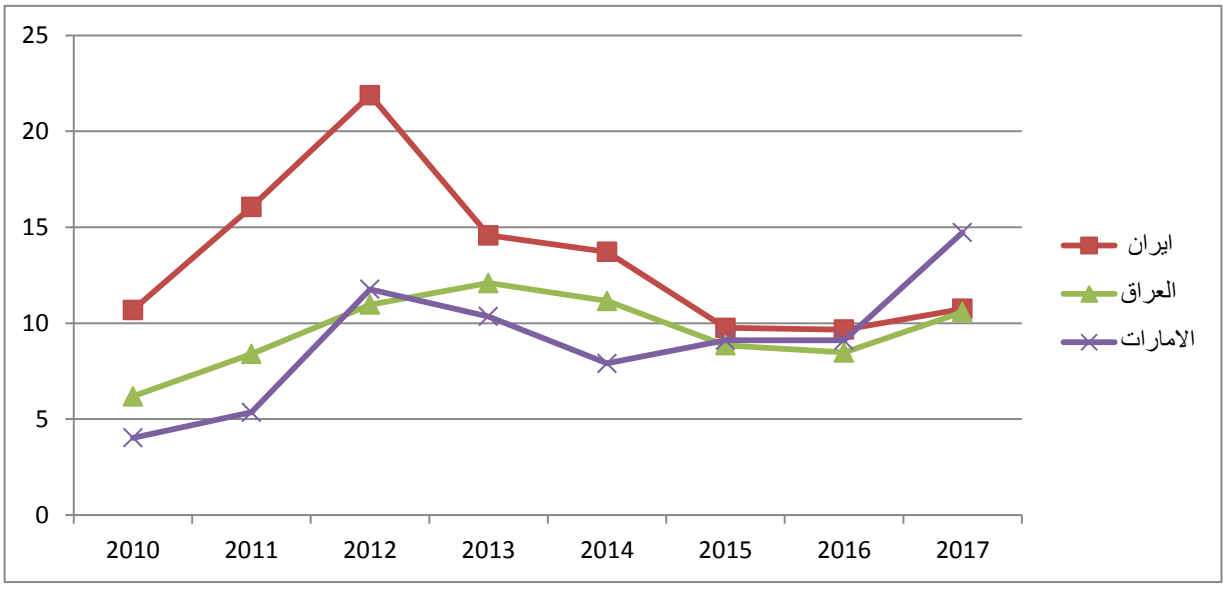

Source : Ibid

ما يمكن أن نستخلصة، هو أن الاضطرابات الاقتصادية لها تأثير على الهوية الوطنية : و للحفاظ على النظام القائم وتمرير مشاريعه يجب الحفاظ على النمو الاقصادي، حتى في عز الاضطرابات الاقليمية، اين تضرر فيها الاقتصاد التركي خاصة العلاقات التجارية بين تركيا وسوريا في بداية الازمة، فكان على تركيا في ظل بيئة اقليمية مضطرة ايجاد بدائل لتعزيز الاقتصاد، فكان التوجه الاوراسي نحو منظمة شنغهاي ، والصين وتحسين علاقتها مع روسيا وايران، كبديل عن منطقة الشرق الأوسط التي تعج بالنزاعات والمصالح المتضاربة. وهنا يمكن لتنويع البدائل الاقتصادية أن يجنب تركيا أزمة اقتصادية يمكن أن تحدث تغييرا حتى في هوية الدولة ذات النزعة العثمانية الجديدة .

ما يعني أن الاقتصاد القوي يدعم الهوية الوطنية، فهوية الدولة تتدعم كلما زادت قوتها، كذلك الإحساس بالتفوق يدعم الهوية، وسيكون من المثير الإهتمام أن نرى كيف لسياسات الاقتصاد التي تتطلب اتخاذ الخيارات بين الحفاظ على الهوية والثقافة والترويج لها، وجيل من الازدهار الاقتصادي على تطوير الهوية الوطنية .

المطلب الثالث: تقييم تحليل السياسة الخارجية التركية من المنظور البنائي.

لا يمكن تفسير التغير في السياسة الخارجية التركية بعد 2002، بدون التركيز على تحليل ملائم للهوية وتحولاتها وهو ما يعني الانطلاق من تفسيرات المقاربة البنائية .

يظهر التحول في السياسة الخارجية متزامن مع التحول في هوية الوطنية التركية، بعد قيام الجمهورية التركية مع مجموعة من الإصلاحات أدت إلى بناء هوية تركية جديدة وهي الهوية الكمالية العلمانية التي ركزت توجهاتها نحو الغرب وأهملت العالم الاسلامي واعتباره الأخر العدو، فهذه الهوية حددت مصلحة البلاد وربطتها بالتوجه نحو الغرب او ما يعرف بسياسة التغريب . امتدت هذه الهوية حتى 1980، حتى جاءت عثمانية طارغوت اوزال لترسم حدودا جديدة للهوية من الادرياتيك الى سور الصين، بعدها تم تعزيز هذه الهوية أو ما يسمى الهوية العثمانية الجديدة، مع حزب العدالة والتنمية الذي خلق نوع من التوليف الهوياتي الاسلامي والعلماني، وقد انعكست هذه الهوية في سياسة خارجية استباقية مرتبطة بالصفات الثقافية والسياسية والجغرافية لتركيا ومسؤليتها التاريخية تجاه المناطق التي كانت خاضعة للامبراطورية العثمانية بما في المنطقة العربية، وسياسة متعددة الابعاد بناء على هويتها المتعددة.

وفقاً لتفسير البنائي عن تحول السياسة الخارجية التركي، تحدد الهوية الإسلامية لحكومة حزب العدالة والتنمية علاقاتها مع الدول الإسلامية الأخرى خاصة الدول العربية. وبالتالي، ما يفسر سلوك السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية هو تكوين هوية حزب العدالة والتنمية ونخبه[1]، التي تم بناؤها عبر تنشئة اجتماعية ثنائية الأبعاد، الأولى نتيجة لعمليات التنشئة الاجتماعية المجتمعية التي تقوم على القيم والمرجعية الدينية والثقافية، إكسبت الحزب بذلك هوية إسلامية محافظة، وتم بناء البعد الاخر للهوية نتيجة لعملية التنشئة الاجتماعية عبر الوطنية وهذا يضمن لها الاعتماد على القيم الغربية الحديثة مثل اليدمقراطية احترام حقوق الانسان واللبرالية، والتي اصبحت جزء لايتجزء من هويتها، فنشأت بذلك هوية محافظة ديمقراطية ليبرالية تهدف الى دمج القيم الشرقية والغربية، وهو ما انعكس على سياستها الخارجية.

---

1 - Burak Bilgehan O¨ zpeka and Yelda Demirag.b ،"Turkish foreign policy after the 'Arab Spring': from agendasetter state to agenda-entrepreneur state" , Israel Affairs, (Vol. 20, No. 3, 2014), p.p. 328–346 , available at : https://bit.ly/2o00P1t

ثم أن هوية حزب العدالة والتنمية والمبادئ والمعايير القيم المرتبط بالديمقراطية، حقوق الانسان، السلام، الاسقرار والعدالة التي يؤمن بها ، والمصالح المرتبطة بهذه القيم، والتي تسعى تركيا من خلالها التأكيد على أنها لا تحقق مصالحها فحسب، وأنها مصالح الدول الاقليمية جميعا من خلال التركيز على تعزيز مفهوم الربح المتبادل (Win–Win situation)، وليس على مفهوم التنافس ذي الطبيعة الصفرية (Win– lose)، [1] كمدخل لبناء السلام في المنطقة .

بالإضافة إلى ذلك، من خلال التفسير البنائي، ترتبط الاستخدامات الخطابية للهوية والقيم المشتركة في جميع أنحاء المنطقة أيضًا بالأخلاق والأمن القومي حيث تسعى تركيا إلى بناء مسؤوليتها الأخلاقية وإضفاء الشرعية على تصرفاتها والسعي لتحقيق هدف تعزيز صورتها كممثل إقليمي، إن الخطاب المستخدم في المنطقة العربية يستفيد بشكل كبير من الخطاب الأوروبي حول القواعد والقيم؛ على سبيل المثال، كثيراً ما تؤكد وزارة الخارجية على الحريات والديمقراطية والتكامل الاقتصادي والأمن كأهداف مشتركة لتركيا في المنطقة العربية .

يقول البنيائيون، "تعمل الهويات على إبراز المصالح، والأفعال بدورها". وبالنظر إلى السياسة الخارجية التركية، فإن قرارات صانعي السياسة متأثرة بشكل عميق بكيفية رؤيتهم للعالم من خلال عدساتهم التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتعريفات هويتهم. وكما أشرنا أعلاه ، فقد حددت تركيا العلاقة الإيجابية بين وزن تركيا في الشرق و الغرب. ونتيجة لذلك، ووفقًا لمنهجية "منطق الملاءمة "logic of appropriateness " للبنائية، فقد اعتبرت النزعة الاستباقية وتعدد الابعاد proactivism and multi dimensionalism–سياسة مناسبة لدولة مركزية تتمتع بعلاقات تاريخية وثقافية عميقة بالإضافة إلى موقع جيوسياسي فريد.[2]

اعتقد أن التفسير البنائي للسياسة الخارجية التركية على الأقل قبل الانتفاضات العربية كان هو المسيطر وله الحجة الأكبر في التفسير، إلا أنه بعد الانتفاضات التي شملت العديد من الدول العربية تغير سلوك التركية وتصرفاتها ازاء منطقة محملة بالعديد من الازمات والتحديات بما يدفع بالتفسير

1 -Omer çelik, The Efficiency of Turkish Foreign Policy, Turkish Policy Quartery,(Vol. 9, Number 4 , 2011) ,p 34. Available at : https://bit.ly/2oEkeVY

2- Birce Altıok Karş ıyaka and Sinan Karş ıyaka, « Recalibrating Turkish Foreign Policy After the Arab Uprisings: From Pro-activism to Uncertainty by Easing Off Ideational and Liberal Goals », in Contemporary Turkey at a Glance II Turkey Transformed? Power, History, Culture, (sprinder vs, 2017), p 62. Available at : https://bit.ly/2o3aVik

الواقعي إلى الواجهة، فالتداخل الاقليمي للازمة السورية، يظهر القدرة التفسيرية للمنظور الواقعي، في شرح منطلقات كل طرف في هذه الازمة (فراغ القوة، ميزان القوة، الخوف المتبادل، التهديد المتبادل)، شرح كذلك منطلقات سلوك تركيا في تعاملها مع الأزمة، ويظهر المنطق الواقعي للدولة التي تكرس لأجل بلوغ مصالحها الكبرى بكل الأساليب والسلوكات، من زيادة حجم التسلح إلى الدفاع عن حلفاءها بقوة بارسال قواتها لحماية النظام القطري من السقوط بعد حصار جيرانها، إلى الحروب بالوكالة (تسليح المعارضة السورية، استخدام قوات البشمركة وبعض اللجماعات التركمانية[1]، ومحاولة كسب الخصوم كما فعلت عندما رفضت العقوبات التي دعا إليها ترامب ضد ايران .

أصبحت التفسيرات الليبرالية التي تقوم على التعاون والأمن المشترك والسلام الليبرالي والتفسيرات البنائية أقل فاعلية أثناء الانتفاضات العربية وبعدها. نظرًا لأن الجو السياسي أعطى الأولوية لبعض المخاوف مثل بقاء الأنظمة والأمن في البلدان التي حدثت فيها انتفاضات، فإن الخطاب الذي اعتاد أن يكون جزءًا مهمًا من برنامج السياسة الخارجية التركية أصبح ذا قدرة محدودة .

ولكن بالرغم من أن التفسير البنائي أصبح محدود، إلا أن البنائية تقدم جانبا آخر من تفسير سلوك تركيا تجاه الأزمة السورية بحيث تتبنى الحكومة التركية سياسة هوياتية باستخدامها لورقة الهوية وبالأخص ورقة السنة والشيعة معرفة المشكلة على أنها صراع بين السنة والشيعة والتعاون، وقد لاحظنا ذلك الدعم الذي قدمته تركيا للمعارضة السنية التي كانت مرشحة للفورز بعد سقوط الانظمة السابقة خاصة في تونس ومصر، ونفس الحالة بالنسبة لسورية فحكومة حزب العدالة والتنمية تهدف إلى استغلال فترة ما بعد الأسد من خلال الحفاظ على هذا التعاون .هذا يعني أن سياسة تركيا المتغيرة في المنطقة العربية تتوقع أن سقوط الأسد قد يخلق محورًا للأنظمة التي تتعاون مع تركيا على خلفية هوية الحزب الحاكم .[2]

كذلك سياساتها الواقعية بعد الانتفاضات العربية لم تقوض التزامها الاخلاقي والدعوة إلى تعزيز الديمقراطية وحقوق الشعوب وتقديم المساعدات الانسانية .

1- جلال خشيب، مرجع سابق الذكر، ص.23

2- Burak Bilgehan O¨ zpeka and Yelda Demirag˘b ،Op. Cit. p.p.328–346.

صحيح أن الواقعية كانت الإطار المفسر للسياسة الخارجية التركية منذ الأزمة السورية، ومع ذلك، فإن تحليل الفترة من منظور واقعي فقط من شأنه أن يقودنا في نهاية المطاف إلى تجاهل تركيز حزب العدالة والتنمية على الروابط الفكرية والثقافية والتاريخية لبناء صورة إيجابية لكل من بلدان المنطقة ودوليا. ما يمكننا قوله أن النظريات السائدة قد تساعدنا على شرح السياسة الخارجية التركية، ولكن هناك حاجة إلى **نهج انتقائي**. على الرغم من أن بعض العلماء يجادلون بأن تلك النظريات لن تكون متوافقة من الناحية النظرية، عندما يتم وضع النقاش حول الجذور الفلسفية لهذه النظريات جانباً والنظريات التي تعتبر أدوات تحليل مثالية، فإن الجمع بين النظريات المختلفة سيزيد من الفهم الشامل للواقع. وهكذا، سيكون من الصعب أن يكون هناك فهم شامل للسياسة الخارجية لبلد ما باستخدام منظور نظري واحد.[1]

وعليه فالجمع بين الواقعية والأخلاق التي تحدث عنها "البروفيسور كيمان" وتعرضنا لها في النقطة السابقة أمر لابد منه لفهم السياسة الخارجة التركية بعد الانتفاضات العربية، العلاقة إذا ليست إما واقعية وإما بنائية، ليس مسألة واحدة ضد الأخرى، وإنما لكل مقاربة مجالها التفسيري الذي لا يلغيه أي تفسير أخر مهما كان قيمته التحليلية، لذلك فإن تكامل التصورات مهم جدا لفهم الظاهرة السياسية. وهذه الفكرة هي التي تركز عليها النزعة البراغماتية [2] « Pragmatism »حيث أن الاستفادة من التعدد النظري هو محاولة للاستعاضة عن غياب نظرية شاملة من جهة والتركيز على المشاكل الواقعية من جهة أخرى وهو أمر مفيد لتفسير الظواهر، و التحرك ماوراء الحدود البراديغيمة .[3]

1 - Ismail E. Sula, "Power, Economic Interests and Ideational Attraction: A Theoretically Heterogeneous Approach in Understanding Turkey's Foreign Policy in the Early AKP era" , Available at : https://bit.ly/2oEwfuz

2- تنطلق البراغماتية من فكرة مفادها أنه لا يمكن لنظرية واحدة تحليل الظواهر الدولية في تعقيدها لان النظريات ترى سوى ما امكنها رؤيته "theories only see what they can see " أي أنها تقتصر على الجانب من الظواهر الذي ينسجم مع انطلوجيتها وعدتها المفاهيمية وميكانيزماتها السببية، فالنظريات تركز على نظريات دون أخرى من أجل أن تضمن الاتساق الداخلي، وهذا هو السبب الذي يجعل التحليلات "الاحادية " عاجزة عن الاحاطة بالواقع، وغير قادرة على التعاطي مع التعقيد الذي يميزه، للمزيد انظر:
-عبد الحميد مشري، "ما بعد النقاشات البراديغمية: البراغماتية وبناء جسور التواصل بين نظريات العلاقات الدولية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، (عدد 13، جوان 2013).

3- عبد الحميد مشري، مرجع سابق الذكر، ص. 181.

المبحث الثالث: مستقبل السياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية بعد الانتفاضات العربية

أمام التطورات الحاصلة في المنطقة العربية وغير المتوقعة والتي أدت إلى العديد من التحديات و التجاذبات السياسية على المستوى الداخلي والخارجي لتركيا، وعليه يمكن أن نحدد الدور التركي الإقليمي في المنطقة العربية مستقبلًا بثلاثة سيناريوهات رئيسية، وهي كما يلي:

المطلب الأول: سيناريو استمرارية الوضع الراهن (محدودية الدور)

سيناريو استمرارية الوضع الراهن، هو امتدادا للسياسة التركية التي تجلت في التعامل مع الثورات العربية، كشفت التطورات وتعامل تركيا مع الانتفاضات العربية خاصة السورية محدودية الدور التركي وعدم قدرته على التمتع بالاستقلالية الكافية لمعالجة الأزمة بشكل انفرادي فكان بحاجة إلى إعادة اتساق مع أدوار الحلفاء وحلف الناتو خاصة . كذا محدودية الاليات الدبلوماسية والوساطة في ايجاد مخرج للأزمة، وعلى هذا الاساس يمكن رصد النقاط التالية :

- في ظل استمرار الأزمة السورية، فهناك احتمال أن تبقى تركيا على أدوارها المحدودة والمرتبطة بالقوى الفاعلة في النظام السوري وكذا الحلفاء الغربيون، واستمرارية أمننة الازمة ما يتطلب تواجد عسكري واستعمال القوة العسكرية ضد أي تهديد للامن القومي .
- تبقى العلاقات مع دول الحدودية كالعراق بين جذب ومد، وما يبقيها هو النفوذ الايراني في العراق، و عمل الجماعات الارهابية النشطة بما فيها حزب العمال الكردستاني، وكذلك الحزب الديمقراطي السوري الكردي التابع له، وهو ما يزيد حالة اللااستقرا، ممكن ان يكون له تاثير على المدى القريب على الاقتصاد التركي بتعطل مصالحهافي المنطقة .
- ضمن سياسة استعادة الاصدقاء، تعود العلاقات التركية الروسية والعلاقات التركية الايرانية، التي توترت مع بداية الازمة السورية إلى التحسن نظرا لارتباط المصالح بينها والخسائر الاقتصادية التي تكبدتها جراء هذا التوتر، وهو ما سوف يدفع تركيا للاتفاق والتشاور مع الاطراف الفاعلة في الازمة السورية للوصول الى حل توافقي.
- استمرارية تحسن العلاقات التركية الخليجية خاصة بعد 2017، نظرا لأهمية الدور التركي بالنسبة للدول الخليجية للحد من النفوذ الايراني خاصة بعد محاولة الحوثيين المدعومين من

ايران للوصول الى السلطة في اليمن، ولكن مع بقاء التوجس الخليجي من من الادوار التركية الساعية الى دعم المعارضة السنية والاخوان المسلمين وهو ما يقلق هذه الدول .

- العلاقات التركية المصرية سوف تبقى متوترة مع تعنت الطرف التركي لرأيه الرافض للانقلاب العسكري على الشرعية، وهو ما يبقي الوضع الراهن ما لم تحدث انتفاضة ثانية في الحالة المصرية.
- ازدياد حساسيات القوى الإقليمية الأخرى، مثل إيران، ومصر، والسعودية سيحد من فاعلية الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط.
- قد يؤدي الانتقاد الشديد لإسرائيل إلى تحقيق مكاسب في السياسة الداخلية التركية والوصول إلى الشوارع العربية.
- فشل المحاولات التركية بالانضمام إلى الاتحاد الأوربي خاصة بعد ايقاف المفاوضات التي باشرها الاتحاد الاوروبي مع تركيا في 2013 على اثر التغيرات في الداخل التركي، وهذا سيكون عائقًا أمام بروز أي دور إقليمي تركي.

وبالتالي تبقى أدوار تركيا محدودة وهدف القائد الاقليمي مرهون بالتطورات القادمة في المنطقة ، ومع تراجع جاذبية النموذج التركي نظرا للتطروات على الساحة المحلية التي قوضت الديمقراطية والحريات وحقوق الاقليات وهنا خلل في تحقيق مبدأ التوازن بين الحرية والامن لصالح تحقيق الامن على حساب الحريات والحقوق.

يمكن أن نقول في هذا السيناريو أن تركيا سوف تحاول أن توزع اهتمامها للداخل والخارج بشكل متوازن حتى لا تخسر تواجدها المؤثر على المستوى الإقليمي بسبب انشغالها بالشأن الخاص، ويتضمن هذا السيناريو التوجه نحو الشرق (روسيا/ إيران) ليس بهدف التخلي عن الغرب وإنما بهدف جذب الأنظار وفق نظرية السهم والقوس التي نظر لها أحمد داوود أوغلو، فجغرافيا تركيا المتوسطة بين الشرق والغرب وقارات العالم القديم، إضافة لاقتصادها المعتمد بنسبة كبيرة على السياحة والاستثمارات الأجنبية، يفرضان عليها سياسة خارجية متوازنة قدر الإمكان .[1]

1- الهام الحدابي، "السياسة الخارجية التركية في النظام الرئاسي الجديد (رؤية وافا مستقبلية)"، ترك برس، (11.05.2017) على الموقع:
www.turkpress.Com ، تم التصفح: 11.12.2018.

وإلى ذلك الحين وربما بعده؛ ستظل تركيا بين مطرقة التحديات والأزمات المتراكمة والمتزامنة، وسندان الضغوط الخارجية الممارسة عليها، والتي تستهدف في المقام الأول التأثير على سياستها الخارجية.

المطلب الثاني: سيناريو تنامي الدور التركي في المنطقة العربية

تنامي الدور التركي في المنطقة العربية مرهون بتخطي الانكشافية والهشاشة التي فرضتها المنطقة، من تحديات ومخاطر باتت تهدد تركيا حتى في الداخل وتهدد علاقتها بالدول العربية وخاصة ما تم بناؤه في الجانب الاقتصادي من تعاون وشراكة وبالتالي يتوقف تنامي هذا الدور على:

- مع النظام الرئاسي الجديد الذي تم العمل به مع انتخابات الرئاسية والبرلمانية في جوان 2018، فإن عودة الاستقرار أمر محتمل جدا، مما يغلق باب التحديات التي تهدد الحياة السياسية الداخلية، ويؤثر هذا الاستقرار على أداء تركيا الايجابي في السياسة الخارجية من جديد.
- تفعيل تركيا بنود الدستور الجديد، بالاعتراف بالاقليات العرقية وتمكينهم من ممارسة حرياتهم الثقافية التي تعبر عن هوياتهم القومية، وتوسيع مشاركاتهم السياسية،
- استكمال الإصلاحات الداخلية في إطار حل المشكلة الكردية سلميًّا وتحقيق النجاح بعد ذلك.كما ان القاء حزب العمال الكردستاني السلاح والتحول الى حزب مدني دور في تحقيق الاستقرار وتقليص من النفقات العسكرية، والتحول الى القوة الناعمة و استعمال الدبلوماسية العامة .
- تعزيز الديمقراطية في الداخل وحرية التعبير من شأنه اعادة الصورة الجذابة للنموذج التركي.
- استمرار التأييد الشعبي لحكومة أردوغان في انتهاج السياسة الإقليمية بعد عدة نجاحات على المستوى الداخلي والخارجي.
- وبفعل النجاحات التي حققتها السياسة الخارجية التركية في بناء شراكة اقتصادية مع الدول العربية والهند والصين وروسيا بالاضافة الى دول البريكس، اعلن وزير الخارجية عن تخلي بلاده عن المطالبة بالانضمام الى الاتحاد الاوروبي والاكتفاء بوضع الشريك المميز ، بناء على النقاش يمكن وصف مكانة تركيا:
- قادت التطورات الكبيرة التي تحققت في مجمل جوانب الحالة التركية، على كافة الاصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية الى اعتراف المجتمع الدولي بها قوة اقليمية مهمة، مما جعلها

طرفا فاعلا في صنع القرارات الاستراتيجية ضمن محيطها الجيو استراتيجي خصوصا في المنطقة العربية.

- الوصول إلى تسوية سلمية للأزمة السورية تعيد مكانه تركيا كطرف فاعل في حل النزاعات، والتوصل إلى إتفاق حول الانتقال السلمي في سوريا اتفاق يرضي جميع الاطراف الفاعلة في الازمة ، وبالتالي القضاء على الاستقطاب وحالة الاحتقان التي واكبت الازمة.
- تنامي العلاقات العربية التركية على الصعيد الاقتصادي، إلا أنها لم تصل حد التحالف الاستراتيجي الذي كانت عليه العلاقات التركية السورية قبل الانتفاضة السورية، وتم التفاهم حول قضايا الامن والمياه والحدود.

- يمكن للتغييرات في المنطقة العربية تدفع الدول العربية لمراجعة سياستها الخارجية وزيادة استقلاليتها من خلال بدائل استراتيجية، وتمثل تركيا بديلا استراتيجيا مهما، وان كان تفعيل التعاون المتوازي يفرض على الدول العربية تنمية قدراتها، ومع السيطرة المتوقعة للقوى الاسلامية، بحيث تصبح نظم الحكم في المنطقة ذات وعي أكبر بهويتها الحضارية ومسؤوليتها تجاه شعوبها، واقل تبعية للخاج، بحيث تزداد امكانيات تفعيل المثلث المصري التركي – الايراني.[1]
- تزداد مركزية تركيا مع تنامي دور التيار الاسلامي في البلاد لعربية فيما بعد الانفاضات بحكم العلاقات التاريخية والثقافية بين البلاد العربية وتركيا، ومن الحتمل ان تقوم انتفاضة ثانية في مصر، يتم من خلالها اسقاط نظام السيسي واجراء انتخابات جديدة يكون المرشح القوي فيها جماعة الاخوان المسلمين التي تحظى بالدعم التركي، واسئناف تركيا مصالحها في مصر واعادة احياء مشروع خط "RORO" وهو ما زيد من تنامي الاقتصادي التركي.
- بالنسبة للدول الخليج سوف تقبل بالنظام المصري الجديد نتيجة الضغط التركي ولترابط المصالح و الدور المهم لتركيا في خلق التوازن الاستراتيجي والامن بعد زيادة الدور الاقليمي الايراني في العراق وسورية ولبنان وحتى اليمن، وهو ما اعطي فرصة لاستعادة دورها بعد سقوط الاخوان المسلمين في 2013 [2]، ولكن هذا القبول من طرف الدول الخليجية وحتى الدول التي دعمت السيسي مسبقا بما فيها الولاييات المتحدة، سوف يكون مع ضمانات ان النظام المصري الجديد لن يهدد مصالح هذه القوى، و يأتي الدور التركي من حيث جاذبية نموذجه الذي يمكن ان

1- صدام مرير الجميلي ، مرجع سابق الذكر، ص 246.

2 -Mahmoud Khalifa, Turkish Foriegn Policy in the Middle East After Arab Spring, international relations and diplomacy ,(vol. 5.no.2, 2017), p. 109 . Available at : https://bit.ly/2nX4ixZ

يحتذي به للنظام الجديد في مصر على الاقل في جعل الاخوان المسلمين حزب ديمقراطي علماني معتدل.

- ظلت تركيا تنطلق في علاقتها الخارجية من منطلقات براغماتية بعيدا عن الابعاد الفكرية والايديولوجية، بالاضافة الى توظيف التاريخ مع الشعوب الاخرى في خدمة مصالحها.
- حققت تركيا نجاحات كبيرة في مد انابيب النفط من الدول لعربية وإيران بالاضافة إلى الدول المجاورة، مما جعل تركيا ممرا لاكبر شبة انابيب لنقل النفط في العالم، مما ساعدها على سد أغلب احتاجاتها مقابل مرور هذه الانابيب عبر اراضيها.
- تخلصت تركيا من الاعتماد الكبير على كل من اسرائيل والولايات المتحدة في مجال التسليح، وذلك نتيجة توجيه جزء كبير من نفقاتها العسكرية لاغراض الصناعات العسكرية. [1]

وبالتالي اصبحت تركيا تلعب ادوارا اكثر اهمية خاصة وانها تحظى بدعم الولايات المتحدة لجعل تركيا وسيط يساعد على نقل القيم الغربية وربط الغرب بالدول العربية، وهنا يتحقق الهدف التركي من ان تصبح قائد اقليمي ودولة مركزية بنسبة لاقليمها وحتى للعالم.

المطلب الثالث: سيناريو تراجع الدور التركي

يعود تراجع وانكفاء الدور التركي في المنطقة العربية، والتي كانت للانتفاضات العربية وبالاخص الازمة السورية بالغ الاثر على سياسة تركيا في المنطقة، حتى أنها ادت الى تراجع القوة الناعمة والنموذج التركي الذي كان من الممكن ان تقوم الانظمة العربية الجديدة بالاقتداء به، إلا أن هذا لم يتحقق ويمكن ذكر انعكاس هذه الازمة على تراجع الدور التركي وأهميته في المنطقة العربية إلى :

- انخراط تركيا وتدخلها في السياسة الداخلية والإقليمية للدول العربية ، زاد احتمال مشاركتها في مزيد من عدم الاستقرار والانقسام في منطقة شديدة التقلب، بالفعل حيث التغيير السياسي في الوقت الحالي قد يؤدي إلى مزيد من الانقسامات والعنف الطائفي، في مقابل الانتقال السلس نسبيا إلى الأنظمة السياسية المفتوحة والتعددية.[2]
- تضاؤل الأهمية الإستراتيجية لتركيا لدى الولايات المتحدة، بعد تراجع صورة تركيا النموذج التي كانت تعول عليها الولايات المتحدة للقيام بدور الجسر للتفاهم بين الشرق والغرب.

1- بكر محمد رشيد البدو، المكانة الاقليمية لتركيا حتى عام 2020، (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016)، ص 313.
2- صدام مرير الجميلي، مرجع سابق الذكر، ص 244.

- قراءة المواقف التركية من الثورات العربية ونحيازها الى ميل سياسي معين او اديولوجية على حساب الاحزاب السياسية الاخرى والتوجهات للموقف التركي لتكون مترددة تجاه الثورات التي تهدد مصداقية بين الشعوب العربية، تعتمد تركيا على سياسة خارجية على مبادئ الحرية والعدالة الانسانية، المواقف الاخيرة تجاه ليبيا وسوريا وكذلك مصر بعد سقوط الاخوان المسلمين في 2013، الى توجس النخب السياسية في المنطقة من استعادة الدور التركي [1]، وهنا يأتي الرفض العربي للدور التركي برمته، وحدوث توافق عربي–عربي على رفض الدور التركي والاستغناء عنه.
- كذلك يمكن أن يكون سبب التراجع هو الاكتفاء الذاتي، والتركيز على إصلاح البناء الداخلي، والاقتصار في السياسة الخارجية على الملفات الساخنة في المنطقة كالملف السوري، ويرجح هذا السيناريو لأن الجدل السياسي القائم حالياً فضلا عن نتائج الانقلاب الفاشل في جويلية 2016 [2]، وقضايا الفساد التي تتابع اعضاء الحكومة وانتهكات ضد الصحفيين وقادة المعارضة، لا زالت أثارها كبيرة ومهددة للاستقرار الداخلي، بشكل سيؤثر على سير السياسة الخارجية في الظروف القادمة. اضافة الى إخفاق حكومة أردوغان في تحقيق المصالحة مع الأكراد وهذا يضع الحكومة أمام امتحان عسير مع المؤسسة العسكرية. [3]

سيناريو التراجع يمكن ان يكون اكثر احتمالية في حالة تعاظم تأثير المتغيرات ذات التأثير السلبي على حالة الدولة، ويمكن رصد لأهم مصادر الخطر على الحالة التركية:

- خطر التقسيم على أساس اثني (عرقي، طائفي) : التأثر بدول الجوار : إن ما يحدث في الدول العربية المجاورة قد يلقي بظلاله على الحالة التركية، فتمتع اقليم كردستان العراق بوضع الاقليم الفدرالي منذ 2003، و احتمالية حصول الاكراد في سوريا على وضع شبيه في اعقاب الثورة، سوف يساعدها حالة اللااستقرار على ذلك .
- عودة انقلاب عسكري يقود الى تغيير النظام السياسي (او انتفاضة تركية لاسقاط نظام ادروغان) وهو مرتبط بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد كيفية معالجة مشكلة الاقليات [4]

1 -Mahmoud Khalifa, Op. Cit, p. 108

2- الهام الحدابي، مرجع سابق الذكر.

3 -Mahmoud Khalifa, Op. Cit, p. 108

4–بكر محمد رشيد البدور، مرجع سابق الذكر، ص 314.

وعلى أساس الاحتمالين السابقين يمكن افتراض سيناريو اكثر تشاؤما، انه في ظل استمرار حالة اللاستقرار في الداخل وتزايد عمل الحركات الارهابية، وفي ظل انتقاد المعارضة لفشل حكومة اردوغان وللنظام الرئاسي الذي يؤسس لنظام استبدادي حسب رأي المعارضة، ومع تراجع الاقتصاد التركي في ظل التحولات الاقليمية والتطورات غير المتوقعة ، وزيادة التورط في المستنقع السوري، ومطالبة الاكراد الاتراك بحكم ذاتي وتزايد اعمال العنف واللامن وقمع حقوق الاقليات، تضطر تركيا لاستعمال القوة العسكرية لكبح جماح الاكراد، الذين اعلنوا دعمهم لحزب العمال الكردستاني.

في ظل هذا تتراجع صورة تركيا الديمقراطية تراجعا تاما، الاحتمال على الأرجح أنه لن يكون هناك انقلاب عسكري أخر في تركيا ولكن انتفاضة تركية تؤدي إلى الاطاحة باردوغان، وصعود المرشح الأقوى الحزب الجمهوري وهو حزب علماني، وبالتالي هوية هذا الحزب سوف تكون هوية الدولة، والتي سوف تحدد مصالح تركيا وتوجهاتها، وهنا من المحتمل ان تتراجع علاقات تركيا بالدول العربية لصالح تعزيز التعاون مع الدول الغربية وابداء الرغبة مجددا للانضام الى الاتحاد الاوروبي.

هوية الدولة الجديدة العلمانية سوف تحافظ على المكتسبات السابقة وتقوم بتعميق وتعزيز الديمقراطية وحرية التعبيير، تمهيدا للانضمام الى الاتحاد الاروبي، ولكنها لن تكون علمانية اتاتورك المتشددة، بل هوية علمانية معتدلة لا تنفي الهوية الاسلامية للمجتمع. سوف تركز على مبدأ اتاتورك سلام في الداخل سلام في الخارج، وبالتالي سوف لن تقحم نفسها في المشاكل الداخلية لدول المنطقة العربية، وتبني علاقات وفق ما تقضيه المصلحة .

من المرجح أن يزداد النمو الاقتصادي التركي خاصة بعد رفع حظر التنقيب على البترول و الاستفادة من عوائد الممرات البحرية في الذكرى 100 لقيام الجمهورية، سوف تتخلص تركيا من تبعيتها للبترول ومن حاجتها لنفط المنطقة العربية، والذي كان يمثل 80 % من واردات تركيا من المنطقة، أما عن مجمل التبادل التجاري بين تركيا والمنطقة العربية فهي لا تتعدى 12.5% من اجمالي تبادلاتها التجارية سنة 2017، والتي يمكن ان تعوضه تركيا بالاتجاه نحو دول البريكس ومنظمة شنغهاي .

خلاصة الفصل الرابع:

حالة الاستقرار السلبي التي كانت تتمتع بها المنطقة العربية ساعد تركيا على تحقيق سياستها المتمثلة في تصفير المشاكل مع الجيران والعمق الاستراتيجي، باستعمال أدوات القومة الناعمة والذي ساعد على ترسيخها الدبلوماسية العامة، إلا ان حالة اللااستقرار نتيجة لما يسمى "بالربيع العربي" جعل من الصعب تحقيق هذه السياسات، كان الحدث مفاجئا ولم تكن تركيا مستعدة ولا حتى تمتلك الأدوات اللازمة للتعامل معه أو قراءة تداعياته، فقد اعتمدت تركيا على رد الفعل في صياغة خطواتها وهو ما أدى الى تغيير مبادئها وحتى استراتيجياتها بالاعتماد على القوة الصلبة في سياستها تجاه محيطها الاقليمي وخاصة العربي.

لم تؤدِ الازمة السورية إلى خسارة مبدأ صفر مشاكل مع الجيران خاصة سوريا التي عدت أهم مكسب للعلاقات التركية السورية، بل أدت إلى كسر مبدأ آخر وهو استعمال القوة الناعمة وكذلك ومن بين المبادئ التي وضعتها عدم السماح بتدخل الخارجي في المنطقة او استعمال السلاح التركي فيها غير ان الاحداث الطارئة اوجبت اعادة تغيير هذه المبادي بما يحمي الأمن القومي التركي وهو أهم هدف لسياستها الخارجية ويحقق مصلحتها الخاصة على حساب المبادئ الاخلاقية والانسانية التي لطالما دأبت على احترامها وتجسيها على الأقل منذ بداية الانتفاضات العربية لتكون الأزمة السورية الاختبار الأساسي لهذه المبادئ التي فشلت تركيا في الإحتفاظ بها لصالح الواقعية السياسية.

خـــاتمة

يمثل فوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات البرلمانية عام 2002 بهويته الواضحة نقطة تحول كبيرة في سياسة تركيا حيال المنطقة العربية. فالنظر إلى السياسة الاقليمية للدول نجدها تبنى على ركائز محددة كالتحالفات الدولية، الموقع الجغرافي، الامكانات البشرية، والاقتصادية، إلا أننا لا يمكننا أن نقتصرها في ذلك فقط، بل حتى الروابط التاريخية و الثقافية تلعب دورها في رسم سياسات الدول، كما أن مسألة الهوية التي تمثل مدركات الدولة لنفسها في مواجهة محيطها الجغرافي تعد من أهم العوامل في رسم السياسة الخارجية للدول، إذ أن الهوية في أحد وجوهها هي مجموعة من القيم السائدة لدى النظام السياسي ونخبه الحاكمة، ومن الطبيعي أن تختلف مدركات الهوية من حزب لآخر و من نخبة حاكمة إلى أخرى وهو ما لاحظناه في تحولات الهوية التركية حيث يلعب عامل القيادة الى جانب عوامل أخرى دور أساسي في التعبير عن الهوية وحمايتها، وهذا الاختلاف يقود الى اعتماد توجهات سياسية داخلية وحتى خارجية مختلفة، وهنا ينبغي التنويه بالدور الكبير الذي لعبه حزب العدالة والتنمية على خلفية وضوح مسألة الهوية لديه، في فتح المجال لتجاوز العقبات أمام التعاون التركي العربي، وهو ما انعكس بشكل جلي على العلاقات الاقتصادية . ما يمكن ان نستشفه من خلال هذه الدراسة هو:

- بعد تأسيس الجمهورية التركية في 1923، عمدت النخب تحت قيادة كمال أتاتورك إلى إصلاحات لتحديث وتغريب الدولة، وكان الهدف الأساسي من هذه الاصلاحات، هو إعادة بناء هوية تركية للدولة وللشعب كذلك، تقضي باقصاء الاسلام من تحديد وتعريف الدولة، و قطع التحالفات مع الماضي الاسلامي واللامبالاة بجيرانها العرب، فبالرغم من أن المصلحة الوطنية تلزم تركيا بالحفاظ على علاقات مقربة مع جيرانها العرب، إلا أن تحديد المصلحة كان يرتكز على الهوية العلمانية التي حاول مؤسسي الجمهورية بناءها، والتي رسمت توجهها نحو الغرب.

- تحول الهوية التركية إلى الهوية العثمانية الجديدة التي تدعمت مع صعود حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الاسلامية، أدى إلى تغير السياسة الخارجية التركية وانفتاحها على العالم العربي والاسلامي، ولكن هذا لا ينفي علاقتها مع الدول الغربية واسرائيل، فهي تعتمد على سياسة خارجية متعددة الابعاد بناء على هويتها المتعددة التي تجمع قيم الغرب والشرق، فهي دولة اوروبية وأسياوية، وهذا ما اجتمع في الهوية الجديدة . وبالتالي التحول في السياسة الخارجية التركية لم يكن تحولا جغرافيا بل ثقافيا استنادا إلى هويتها الاسلامية .

- بعد وصول حزب العدالة والتنمية اعاد صياغة الدور التركي في المنطقة، بتبني رؤية تقوم على الاستثمار في مقومات الهوية الوطنية بموروثها الثقافي والتاريخي وامتداداتها الجغرافية، لكن هذا الدور طرح العديد من التساؤلات خاصة بعد التحولات السياسية التي وقعت في المنطقة العربية، حول طبيعة الدوافع المحركة له بين اتجهات تبرر الطابع البراغماتي للسياسة الخارجية التركية، وتركيزها على تحقيق المصالح الوطنية بما فيها الاقتصادية، وفقا لحسابات قصيرة المدى، وأخرى تبرر التحول نحو المنطقة في اطار استعادة تركيا لذاتها الحضارية والاسلامية واعادة بعث العثمانية الجديدة تحت قيادة حزب ذي مرجعية إسلامية، وثالث هذه الاتجاهات يؤكد على إستمارية التوجه التركي الغربي وارتباط مساعيها في المنطقة لزيادة أهميتها الاستراتيجية لتعزيز فرص الانضمام الى الاتحاد الاوربي .
- يعتبر البعد الاقتصادي من أهم الابعاد الرئيسية في توجيه السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية ساعد على بناءه عوامل مثل الهوية والبعد الجغرافي والتاريخي وعوامل ثقافية مشتركة نمّت العلاقات اقتصادية بين الدول العربية وتركيا من أجل تحقيق المصلحة المشتركة . استطاعت تركيا من خلالها توظيف مقومات هويتها الوطنية التوظيف الأمثل لتحقيق مصالحها الاقتصادية. وعلى هذا اثبتت هذه الدراسة فرضية جوهرية ومهمة، فإذا كانت الهوية تبني وتحدد مصالح الدول، فإنه كلما زادت قوة الدولة كلما تدعمت هويتها، فالانجازات الاقتصادية لتركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية والإحساس بالتفوق كان من شأنه أن يدعم ويطور هوية تركيا الوطنية.

– حالة الاستقرار السلبي التي كانت تتمتع بها المنطقة العربية ساعد تركيا على تحقيق سياستها المتمثلة في تصفير المشاكل مع الجيران والعمق الاستراتيجي، باستعمال أدوات القوة الناعمة والذي ساعد على ترسيخها الدبلوماسية العامة، إلا ان حالة اللااستقرار نتيجة لما يسمى "بالربيع العربي" جعل من الصعب تحقيق هذه السياسات، كان الحدث مفاجئا ولم تكن تركيا مستعدة ولا حتى تمتلك الأدوات اللازمة للتعامل معه أو قراءة تداعياته، فقد اعتمدت تركيا على رد الفعل في صياغة خطواتها وهو ما أدى إلى تغيير مبادئها وحتى استراتيجياتها بالاعتماد على القوة الصلبة في سياستها تجاه محيطها الاقليمي وخاصة العربي.

- لم تؤدِ الأزمة السورية إلى خسارة مبدأ صفر مشاكل مع الجيران فحسب بل أدت إلى كسر مبادئ أخرى وهي استعمال القوة الناعمة، و عدم السماح بتدخل الخارجي في المنطقة أو استعمال السلاح التركي فيها. فالأحداث الطارئة أوجبت إعادة تغيير هذه المبادئ بما يحمي الأمن القومي التركي، وهو أهم هدف لسياستها الخارجية ويحقق مصلحتها الخاصة على حساب المبادئ الاخلاقية والانسانية التي لطالما دأبت على احترامها وتجسيدها على الأقل منذ بداية الانتفاضات العربية، لتكون الازمة السورية الاختبار الأساسي لهذه المبادئ التي فشلت تركيا في الاحتفاظ بها لصالح الواقعية السياسية. وبالتالي اظهرت الانتفاضات العربية التناقض بين الخطابات السياسية ذات البعد القيمي والاخلاقي وبين السياسة الخارجية في بعدها الاقتصادي .
- كما بينت الإنتفاضات العربية قابلية تركيا للانكشاف وعلى أثرها عمدت تركيا منذ بداية الانتفاضات العربية الى إعادة صياغة سياستها الخارجية اكثر من مرة، كما كشفت الانتفاضات العربية أيضا هشاشة القوة الناعمة التركية، وهشاشة النموذج التركي بعد أحداث غيزي بارك التي أدت إلى تقويض الديمقراطية في الداخل وتراجع صورة تركيا في الخارج.

ما يمكن قوله، أن تحول الهوية التركية حمل معه نظرة جديدة لطبيعة المصالح التركية و طبيعة التهديدات، حيث تغيرت نظرة تركيا للمنطقة العربية من منطقة للأمننة ومصدر للتهديد إلى منطقة للتعاون والتبادل التجاري والاستثمار وبناء مشروع السلام الليبرالي. ثم أن الوضع المتميز لتركيا في جزيرة العالم الافرواوراسي، يفرض عليها لعب أدوار أكثر أهمية في السياسة الدولية وأكثر فعالية، والتي لن تتحقق إلا اذا إلتزمت بالمبادئ الأساسية التي وضعتها في سياستها الخارجية، توازن فيها بين هويتها الشرقية والغربية وذلك باستخدام القوة الناعمة و الدبلوماسية العامة، التي يمكن أن ترسم من خلالها صورة ثقافتها وهويتها المتميزة للاخرين، إلا أنها تراجعت عن استخدام هذه الأدوات وتراجعت معها صورتها بعد 2013.

فاعتماد تركيا على أجندة ايدولوجية في سياستها الخارجية تجاه دول الانتفاضات العربية، التي تقوم على دعم حركة إخوان المسلمين لكي تصل إلى السلطة على حساب القوى السياسة الأخرى، وكذا تأزم الأوضاع الاقليمية التي كان لها انعكاسات سلبية على الداخل التركي، والتدخل العسكري في سوريا وحتى في العراق، افقد تركيا صورتها الايجابية بين المواطنين العرب، وبدأت تفقد أيضا روابطها مع الدول العربية وهو ما أدى الى تراجع الدور التركي في المنطقة .

لذا فالتحليل البنائي للسياسة الخارجية التركية الذي كان هو الأفضل في التفسير قبل الانتفاضات العربية وحتى وصول الانتفاضة إلى سورية وتأزم الاوضاع هناك، إلا أنه بعد ذلك تراجعت القوة التفسيرية للمقاربة بما يدفع بالتفسير الواقعي الى الواجهة، فالتداخل الاقليمي للأزمة السورية يظهر القدرة التفسيرية للمنظور الواقعي، في شرح منطلقات كل طرف في هذه الأزمة (فراغ القوة، ميزان القوة، الخوف المتبادل، التهديد المتبادل)، وهو المنطلق الذي تعاملت به تركيا مع الأزمة، ولكن مع هذا يبقى للتفسير البنائي جوانبه الخاصة والذي لا يمكن أن نتجاوزه، لذلك فإن تكامل التصورات مهم جدا لفهم الظاهرة السياسية وتقديم تفسير أوضح وأقرب إلى الواقع .

في الختام، نخلص إلى أن الأحداث في المنطقة العربية، والتغيرات الطارئة على المستوى الاقليمي، أدت إلى تراجع القوة الناعمة التركية و تخوف من انكفاء دورها في المنطقة، وهو ما يدعو إلى طرح إشكالية ما مدى قدرة تركيا على تجاوز هذه الأزمات واستعادة دورها الاقليمي وتوظيف هويتها و قوتها الناعمة في المنطقة في ظل التناقض الصارخ بين الادعاءات الأخلاقية أو خطاباتها السياسية القيمية والمعيارية وبين السياسة الخارجية في بعدها الاقتصادي على أرض الواقع؟

قائمة المراجع

- **المراجع باللغة العربية:**

أ- الموسوعات:

1- الموسوعة التاريخية الجغرافية، الخوند مسعود .ج6، لبنان: الشركة العالمية للموسوعات، 2002.

2- موسوعة السياسة، الكيالي، عبد الوهاب. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج1، ط4، 1999.

3- موسوعة العلوم السياسية، ناظم عبد الواحد الجاسور. دار مجدلاوي، عمان2004.

ب-الكتب:

1- أحمد حسين، ياسر. تركيا: البحث عن المستقبل، القاهرة: مكتبة الاسرة، 2006.

2- الأقداحي، هشام محمود. العرق واللغة والهوية القومية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة،2010.

3- أوغلو، أحمد داوود. العمق الاستراتيجي (موقع تركيا ودورها في الساحة الدولي)، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

4- أوزتورك، ابراهيم. التحولات الاقتصادية التركية بين عامي2002-2008، قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009.

5- باكير، علي حسين . "تركيا الدولة والمجتمع- المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية" (تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج)، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2009.

6- البدور، بكر محمد رشيد . المكانة الاقليمية لتركيا حتى عام 2020، دراسة مستقبلية، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2016.

7- برايار، فيليب و جليل، محمد رضا. العلاقات الدولية، ترجمة: حنان فوزي حمدان. بيروت: دار مكتبة الهلال،2009.

8- بن نعمان، أحمد. الردود العلمية على الأطروحات العرقية وتعدد الهوية في الجزائر، الجزائر: دار الأمة، 2005.

9- (ـــــــ،ـــــــ). الهوية الوطنية، الجزائر: دار الأمة، 1996.

10- بوعمامة، زوهير. أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، بيروت: دار الكتاب، 2011.

11- الجميل، سيّار. العرب والأتراك، الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

12- جنسن، لويد. تفسير السياسة الخارجية، تر. محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم، الرياض: عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود،1989.

13- حافظ، عبد الرحيم. الزابونية السياسية في المجتمع العربي (قراءة اجتماعية _سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس)، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

14- الحروب، خالد. التيار الاسلامي والعلمنة السياسية: التجربة التركية وتجارب لحركات الاسلامية لعربية، فلسطين: جامعة بيرزيت، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية 2008 .

15- حسنين، حسن حنفي. الهويـــة، مصر: المجلس الاعلى للثقافة، 2012 .

16- حلوان، أحمد واخرون. حالة الامة العربية 2015-2016 العرب وعام جديد من المخاطر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.

17- الحمداني، قحطان احمد سليمان. الأساس في العلوم السياسة، عمان: مجدلاوي، 2001.

18- الحمش، منير. "وجهة نظر عربية في واقع العلاقات الاقتصادية العربية – التركية"، من كتاب العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، بيروت، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2012.

19- (ـــــــ، ـــــــ). "وجهة نظر عربية في واقع وافاق العلاقات الاقتصادية بين العرب و تركيا"، من كتاب، الحوار التركي العربي بين الماضي والحاضر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

20- دانيلوف، فلاديمير افانوفيتش. الصراع السياسي في تركيا: الاحزاب السياسية والجيش، تر. يوسف ابراهيم الجهماني، سوريا: دار حوران للنشر، 1999.

21- دلي خوشيد، حسين. تركيا و قضايا السياسة الخارجية، ب ب ن: دراسة من منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999.

22- السعيد، حبيب كمال. الأقليات والسياسة في الخبرة العثمانية من بداية الدولة البنيوية وحتى نهاية الدولة العثمانية (621م-1908م)، مصر: مكتبة مدبولي، 2002.

23- سليم، محمد السيد . تحليل السياسة الخارجية، ط2،القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1997.

24- (ـــــــ، ـــــــ). الأدوار التركية الجديدة في الوطن العربي: البديل والنموذج الاستراتيجي"، من كتاب، العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، بيروت: المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية، 2012.

25- السيد سليم، محمد و عابدين، وسيد صدقي. آسيا والعولمة، مصر: مركز الدراسات الأسيوية، 2003.

26- طالب، محمد سعيد. الدولة الحديثة والبحث عن الهوية، عمان: دار الشروق للنشر التوزيع، 1999.

27- عارف، محمد نصر. نظريات التنمية السياسية المعاصر(دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الاسلامي)، مصر: دار القارئ العربي، 1981.

28- عبد الحكيم، منصور. تركيا من الخلافة الى الحداثة، مصر: دار الكتاب العربي، 2013.

29- عبد الفتاح، سيف الدين و عابدين، سيد صدقي. الأفكار السياسية الأسيوية الكبرى في القرن العشرين ، مصر: مركز الدراسات الأسيوية ،2001.

30- عبد الكريم، منصور. تركيا من الخلافة الى الحداثة، دمشق: دار الكتاب العربي، 2013.

31- العروي، عبد الله. الايديولوجية العربية المعاصرة، المركز الثقافي العربي، 1995.

32- العلاف، إبراهيم خليل. "القومية بديلا للخلافة (تغيير مفهوم الامة في تركيا)"من كتاب، تركيا وصراع الهوية، تحرير: لقاء مكي، قطر: مركز الجزيرة للدراسات والبحوث، أكتوبر 2006.

33- ليون، برهان. مجتمع النخبة ، بيروت: معهد الإنماء العربي ،1986 .

34- غوفين، صاق. "وجهة نظر تركية في واقع وافاق العلاقات الاقتصادية بين تركيا و العرب"، من كتاب، الحوار التركي العربي بين الماضي والحاضر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

35- فوزي، سامح. المواطنة، مصر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2007 .

36- القصيبي، عبد الغفار رشاد. التطور السياسي والتحول الديموقراطي(الحراك السياسي وإدارة الصراع)، ط2، مصر: ب د ن.

37- كولو اوغلو، أورهان وآخرون. العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995.

38- اللباد، مصطفى. " تركيا والعرب شروط التعاون المثمر"، من كتاب: تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج، قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009 .

39- لبهارت، أرنت. الديموقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة: حسني زينه. بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006.

40- ليلة، علي. الأمن القومي العربي في عصر العولمة "اختراق الثقافة وتبديد الهوية"، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 2012.

41- مثلجي، حمد. "أزمة الهوية طرق جديدة للمعالجة"، من كتاب : تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2009.

42- محجوبيان، اتيان وأخرون. الحوار العربي- التركي بين الماضي والحاضر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

43- محفوظ، عقيل سعيد. جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسية العامة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008.

44- مصباح، رايد أبو داير. استراتيجية تركيا شرق اوسطيا ودوليا في ضوء علاقتها باسرائيل (2000- 2011)، بيروت: باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، 2013.

45- مهنا، محمد نصز. علم السياسة ، القاهرة: دار غريب للطباعة، ب س ن.

46- موريال ميراك، فايسباخ و واكيم، جمال. السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ عام 2006،ط2، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2014.

47- موسى، عبده مختار. دارفور : من أزمة دولة الى صراع القوى العظمى، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009.

48- (ـــــــ، ـــــــ). مسالة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

49- ميشال، نوفل. عودة تركيا الى الشرق(الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية)، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

50- ميكشيلي، أليكس. الهويـــة ، ترجمة: على وطفة. سوريا: دار وسيم للخدمات، 1993 .

51- نور الدين، محمد. تركيا الجمهورية الحائرة (مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية)، بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث و التوثيق، 1997.

52- (ـــــــ، ـــــــ). تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 1997.

53- (ـــــــ، ـــــــ). حجاب وخراب: الكمالية وأزمات الهوية في تركيا، دار رياض الريس للكتب والنشر، 2010.

54- هرتز، فردريك. القومية في السياسة والتاريخ، ترجمة: عبد الكريم أحمد. مصر: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2011.

55- الهرماسي، محمد صالح. مقاربة في إشكالية الهوية (المغرب العربي المعاصر)، لبنان: دار الفكر المعاصر، 2001.

56- هلال، رضا. السيف والهلال تركيا من أتاتورك الى أربكان: الصراع بين المؤسسة العسكرية والاسلام لسياسي، مصر: دار الشروق، 1999.

57- هلال، علي الدين ومسعد، نيفين. النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2000 .

58- ورغي، جلال. الحركة الاسلامية التركية (معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي)، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

59- وهبان، أحمد محمد. السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الاوسط – صراع الهوية و البراجماتية والمبادئ الكمالية، الجمعية السعودية للعلوم السياسة، 2013.

60- يوسف، شريف. "الوداع الاخير للحرس القديم"، الكتابة الأخرى، عدد 15/14، ماي 1996، نقلا عن : كتاب سؤال الهوية، الهوية وسلطة المثقف في عصر ما بعد الحداثة، ب ب ن: ب د ن ، ب س ن.

ب. المجلات و الجرائد

1- باكير، علي حسن. "تركيا في ظل التحولات الجيوبوليتيكية في الشرق الاوسط، أفول القوة الناعمة، وصعود القوة الصلبة"، الباب للدراسات الاستراتيجية والاعلامية، مركز الجزيرة للدراسات، عدد صفر، نوفمبر 2018.

2- بن علي، لقرع. "السياسة الخارجية التركية والثورات العربية: المراجعات، المخرجات، الادوار"، مجلة العلوم السياسية والقانون العدد08 أفريل/نيسان2018- مجلد02 – تصدر عن المركز الديمقراطي العربي ألمانيا-برلين.

3- بشارة، عزمي. "عن المثقف والثورة"، مجلة تبين، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ، العدد 04، ماي 2013.

4- بول، سالم. "سقوط النظام العراقي قدم لتركيا مجالا أرحب لتوسيع نفوذها "، **مجلة الرأي**، العدد 1059، 10 نوفمبر 2009 .

5- البيومي غانم، ابراهيم." الرؤية العربية لتركيا الجديدة"، مجلة السياسة الدولية، عدد169، مجلد 42، جوان 2007.

6- تركمان، عبد الله. "تعاظم الدور الإقليمي لتركيا (مقوماته و أبعاده و مظاهره و حدوده)"، ترجمة: الهادي غيلوفي. مجلة المستقبل العربي، السنة 33، عدد384، فيفري 2011.

7- توتشي، نتالي. أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، عدد 182، مجلد 45، أكتوبر 2010.

8- تشيبتار، عمر. "سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية و العثمانية الجديدة"، مركز الشرق الأوسط، ،العدد10، سبتمبر 2008.

9- الجميلي، صدام مرير. "الموقف التركي من التحولات السياسية في المنطقة العربية، مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية"، مجلد 3، عدد 12.

10- **حجازي**، سلافة. "مقدمات الهوية الوطنية الفلسطينية واشكالياتها 1871-1914"، مجلة رؤية، فلسطين: الهيئة العامة للاستعلامات، أوت 2001.

11- رميح، طلعت. "هل حسمت تركيا خيارها الحائر"، جريدة الشرق الأسبوعي، العدد 7653، 30 ماي 2009.

12- السامرائي، محمود سالم. "المساومة في السياسة الخارجية التركية "، المجلة العربية للعلوم السياسية: الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 13، شتاء 2007 .

13- شاكر، نغم نذير. الدور التركي والتغييرات في المنطقة العربي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، عدد44، ب.س.ن.

14- عبد العاطي، بدر. "اثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول"، مجلة السياسة الدولية، عدد،153، مجلد38، نوفمبر 2003. .

15- عبد لفتاح، بشير. " السياسة الخارجية التركية، وقضية تأمين الطاقة"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 182، مجلد 45، أكتوبر 2010.

16- عبد معوض، جلال. "صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية"، المستقبل العربي، العدد127، جانفي1998.

17- لقرع، بن علي. "السياسة الخارجية التركية والثورات العربية، المراجعات، المخرجات، الأدوار"، مجلة العلوم السياسية والقانون، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، مجلد،2، عدد 08، أفريل 2018.

18- ماركو، جون ."حول انتصار حزب العدالة و التنمية في الانتخابات التشريعية"، مجلة السياسة الدولية، مجلد 38، عدد 151، جانفي 2003.

19- محمد عبد، ابتسام. "دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في العراق ما قبل وبعد الاحتلال"، مجلة السياسة الدولة، عدد 35، 2011.

20- مشري، عبد الحميد. "ما بعد النقاشات البراديغمية: البراغماتية وبناء جسور التواصل بين نظريات العلاقات الدولية"، مجلة العلوم القانوية والسياسية، (عدد 13، جوان 2013).

21- مكرم عبد، منى. "المواطنة"، مجلة مفاهيم(الأسس العليمة للمعرفة) ، مصر: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ع15، السنة الثانية مارس 2006.

22- النصيرات، صالح و البديرات، باسم. "الهوية واللغة في البلدان العربية"، مجلة القراءة والمعرفة، مصر، عدد 133، 2013.

23- النداوي، خضير عباس أحمد. التحولات السياسية والتطورات الاقتصادية التركية المعاصرة الخلفيات و التجليات والضمانات المستقبلية"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، مجلد 22 العدد 88، 2016.

24- نوفل، ميشال. "تركيا في العالم العربي: الاطار المفاهيمي لإعادة توجيه السياسة التركية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 92، خريف 2012.

ج. المذكرات والاطروحات:

1- حداد، شفيعة." توجهات السياسة الخارجية التركية بعد للحرب الباردة"، مذكرة ماجستير ، باتنة: جامعة الحاج لخضر ، كلية الحقوق، قسم لعلوم السياسية، 2003.

2- شلبي، محمد . "السياسة الخارجية للدول الصغيرة: الأردن و عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي (1979- 1994)"، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية ، 2006.

3- العطري، ميلود. "السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة"، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2008.

4- قريقة، عبد السلام. "تطور مفهوم المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية الامريكية"، اطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2011-2012.

5- محرز، عبد المالك. " البعد الاقليمي للساسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الامنية الجديدة"، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولة، 2008-2009.

د. المواقع الالكترونية:

1- -أراس، بولنت . "داود أوغلو والسياسة الخارجية الجديدة لتركيا"، ترجمة: الطاهر بوساحية، على الرابط الإلكتروني:www.aljazeera.net/NR/exeres/d31688A9-C958 .

2- -الإستثمارات البينية بين تركيا و العالم العربي، على الرابط الالكتروني:
https://bit.ly/2IFvDU2

3- البكري، ياسين . الهوية الوطنية العراقية منظور المخاوف ومسارات البناء، الحوار المتمدن، ع 2576، 2009/03/5 على الرابط الالكتروني :https://bit.ly/2m17KHd

4- -تركيا النظام السياسي والتوجه الخارجي"، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، على الرابط:
www.fikercenter.com

5- -توتشي، ناتالي . " تركيا والربيع العربي: الاثار المترتبة على السياسة الخارجية التركية من منظور عبر اطلسي"، على الرابط:
center.com/ActivitieDatials.aspx?ID=79http://www.nama-

6- التمامي، وائل محي . "القوة الناعمة "،على الرابط الإلكتروني:
http://www.youm7news.asp?news

7- جوشكن، غمزة. "التدين في تركيا: الإيمان وأنماط الحياة من خلال التجاذبات الاجتماعية"، مركز الجزيرة للدراسات، 31 ديسمبر 2012، على الرابط:https://bit.ly/2T8Rimz

8- حيدر، ابراهيم علي. "الهوية والاندماج القومي"، على الرابط الالكتروني:
https://bit.ly/2oaAuxK

9- الحاج، سعيد. السياسة الخارجية التركية ، اسباب التحول وافاق المستقبل، على الرابط:
https://bit.ly/2n1Kd9D

10- حفيان، فيصل. " اللغة والهوية، إشكاليات المفاهيم وجدل العلاقات"، على الرابط الالكتروني:
www.lukah.net./literature_language/،http://

11- الحدابي، الهام. "السياسة الخارجية التركية في النظام الرئاسي الجديد (رؤية وافا مستقبلية)"، ترك برس، (11.05.2017) على الموقع: www.turkpress.Com.

12-حمورة، جو. " الاعلام التركي بالعربية.. اردوغان" ، جريدة المدن الالكترونية، على الرابط: http : // www.facejo.com/studies details.aspx?id140-

13- خشيب، جلال . "جدلية القيم والمصالح في السياسة الخارجية التركية تجاه بلدان الربيع العربي، الواقعية في مواجهة البنائية و المعيارية"، مركز ادراك للدراسات و الاستشارات، 2018. على الرابط الالكتروني: https://bit.ly/2mozipZ

14- (ـــــــ، ـــــــ). اثر الصعود الاوراسي الجديد على التوجهات الكبرى للاستراتيجية التركيا، مركز ادراك للدراسات والاستشارات، جانفي 2018. على الرابط: https://bit.ly/2nd8fOU

15- الربابعة، عبيدة. " تغيير الهوية الوطنية باستمرار أدى الى ضعفها وضبابيتها"، صحيفة بيلا الاخبارية، الاردن،2014/02/4، على الرابط الالكتروني: http://bellanews.net/index.php/

16- شبار، سعيد . "في مفهوم النخبة ... ودور الوسيط او المصادر الثقافي "، على الرابط الالكتروني :https://bit.ly/2nv8AfM

17- شركة الكهرباء الوطنية، الموقع الرسمي ، http://www.nepco.com.jo/electrical_interconnection_ar.aspx

18- لمحة عن تركيا، البنية القانونية والسياسية». نقلا عن موقع: https://bit.ly/2T8dNIt

19- لادمي، محمد عربي. "السياسة الخارجية التركية تجاه المشرق العربي بعد الحرب الباردة :المحددات والابعاد"، المركز الديمقراطي العربي . ديسمبر 2016، على الرابط، https://democraticac.de/?p=41433،

20-مجدي، سمير. الصفحات العربية" أداة تركيا لاختراق العالم العربي، على الرابط : https://bit.ly/2EoViHF،

21-المعيني، خالد. "القرن التركي الجديد"، مركز دراسات الاستقلال، على الرابط الالكتروني: www.istiqlal-cnt.com

22-الموسوي، بتول هليل جبير. "العثمانية الجديدة مواقف تركيا من قضايا الشرق الاوسط"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، عدد 45. على الرابط: https://bit.ly/2mpAGIX

23-قوة الناعمة التركية تتمدد أفقيا باتجاه العالم العربي، مركز الحقيقة الدولية للدراسات، على الرابط الإلكتروني:https://bit.ly/2T8w9sR

24- طارق، عبد الجليل. "قراءة في كتاب الجمهورية التركية الجديدة تركيا .....لاعب إقليمي متنامي"، على الرابط الالكتروني:

http://www.aljazeera.net/nr/exeres

25-وايت، جيني. "الاتراك الجدد: تأثير صعود لهوية الاسلامية على العلمانية التركية" ، على الرابط الالكتروني :

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/4/96/3142/

26- https://bit.ly/2ne2iBi

- المراجع باللغة الاجنبية:

A. Dictionary :

1-The Palgrave Macmillan, (Dictionary of political thought), 3ed edition, london ;roger scruton, 2007.

2-the oxford hand books of political science, Greenfeld , Liah & Eastwood, jonathan ,"national identity New_york :oxford,2007.

B. Books :

1- ¨Bahcheli, Tozun. "Turkey Under the AKP: Axis Change or Pragmatic Activism?", Chapter in, The International Relations of the Contemporary Middle East:Subordination and Beyond , by Tareq Y. Ismael and Glenn E. Perry (eds),(Routledge, slated for publication in fall 2013.

2- ¨Bozdaglioglu , Yücel. Turkish Foreign Policy and Turkich Identity (a Constructivist Approach), New York & London:Routledge, 2003.

3- -Burchill, Scott and others. Theories of International Relations, 3ed edition,. new york: palgrave macmillan, 2005.

4- -Cizre, Umit. Secular and Islamic Politics in Turkey; The making of the Justice and Development Party, London & new york; Routledge, 2008.

5- ¨Davutoğlu, Ahmet . Principles of Turkish Foreign Policy and Regional Political Structuring, Third Edition , Ankara: International Policy and Leadership Institute , 2012.

6- EKŞİ , Muharrem.The Rise and Fall of Soft Power in the Turkish Foreign Policy During AK Party Era The rise and fall of the turkish model in the

muslim world , Lap lanbert acadimic publishing , 2016, Available at : https://bit.ly/2oN5dS5

7- ¨EKŞİ, Muharrem .The Rise and Fall of Soft Power in the Turkish Foreign Policy During AK Party Era The rise and fall of the turkish model in the muslim world, Lap lanbert acadimic publishing , 2016.

8- ¨ElIgür, Banu .The Mobilization of Political Islam in Turkey, New York; Cambridge University Press, 2010.

9- Guida ,Michelangelo and Göksel,Oğuzhan. "Reevaluating the Sources and Fragility of Turkey's Soft Power after the Arab Uprisings", Chapter 10 from book (Turkey's Relations with the Middle East, Political Encounters after the Arab Spring, 2018), (Springer International Publishing AG 2018. Available at : https://bit.ly/2ndLJFC

10- Guzzini ,Stefano and Leander, Anna. Constructivism and International Relations (Alexander Wendt and his critics), London& new york: routledge, 2006.

11- Iyaka, Birce Altıok Karş and Iyaka, Sinan Karş. « Recalibrating Turkish Foreign Policy After the Arab Uprisings: From Pro-activism to Uncertainty by Easing Off Ideational and Liberal Goals », in Contemporary Turkey at a Glance II Turkey Transformed? Power, History, Culture, sprinder vs, 2017. Available at : https://bit.ly/2o3aVik

12- Keohane, Robert and Nye, Joseph. power and interdependance, 3rd ed. new york, press, 2001.

13- Maalouf , Amin. Les identités meurtrières, France : Edition grasset & fasquelle, 1998.

14- Mathias, albert & others. identities borders orders(rethinking international theory), vol.18, London:university of minnesota,2001.

15- McSweeney, Bill. Security, Identity and interests .a sociology of international relations, New York: Cambridge University Press, 2004.

16- Modelski, George, "A Theory of Foreign Policy Action, " in James Barber and Michael Smith (eds.), The Nature of Foreign Policy , Edinburg: Holmes Macdougall, 1974.

17- Nye Jr ,Joseph S.. soft power : the meaning to success in the word politics, Publicaffairs, New York, 2004.

18- O,Lesser, Stephane Larrabee Jan. . Turkish foreign policy in an age of uncertainty, RAND: the center for middle east public policy,2003.

19- Rosenau**,** James. "Comparing Foreign Policy : Why, What How, " in James Rosenau (ed**.),** Comparing Foreign Policies: Theories, Findings and Methods**,** New York: Sage Publications, 1974.

20- Salajan, Lorette. C. Discoursing on European Identity, a study of Romania's national identity and foreign policy in 1990-1996, Presa univirsitara clujeana, 2017.

21- Tehami ,Shibly, barm, Michael. ' Identity and foreign policy in the middle East' , cornell university press, USA.
22- Umit cizre, Secular and Islamic Politics in Turkey(The Making of Justice and Development Party) London & new york:routledge,2008
23- V Kubalkova, N. Onuf & Kowert, P (Eds.). International Relations in a constructed world, New York, M. E. Sharp.
24- Yavuz, Hakan. Secularism and Muslim Democracy in Turkey, Cambridge University Press, New York, 2009.

C. Periodicals:

1- Altunışık ،Meliha Benli". Turkey after the arab uprisings: Difficuties of hanging in in there", ISPI Analysis, No. 223, December ,2013. Available at : https://bit.ly/2n3eC7x ,
2- Ayhan , Emrah. The New Public Diplomacy and Soft Power in Developing Countries: The Case of Turkey, The Journal of MacroTrends in Social Science (JMSS), Vol. 4, Issue 1 , 2018.
3- Bekaroglu, Edip Asaf. "Justice and Development Party and Muslim Brotherhood in the "Arab Spring": A Failed Post-Islamist Interaction to Transform the Middle East", PESA International Journal of Social Studies, vol.2, feb. 2016. Available at : https://bit.ly/2oKe9HJ
4- Benhaïm, Yohanan and Öktem, Kerem. The rise and fall of Turkey's soft power discourse :Discourse in foreign policy under Davutoğlu and Erdoğan", European Journal of Turkish Studies(ejts) ,*No.* 21 | 2015.Available at : https://bit.ly/2o20hbg
5- Bilener, Tolga. les détroits atouts stratégique moyen de la turque", AFRI , volume VIII ,2007.
6- Bodaglioglu, Yucel. "Modernity, Identity, and Turkey's Foreign Policy," Insight Turkey, Vol. 10,No. 1, 2008.
7- Çakır, Aylin Aydın and Akdağ, Gül Arıkan. "An empirical analysis of the change in Turkish foreign policy under the AKP government", Turkish Studies, 2016. Available at : https://bit.ly/2k5Jcf1 ,
8- çelik, Omer. The Efficiency of Turkish Foreign Policy, Turkish Policy Quartery, Vol. 9, Number 4 , 2011. Available at : https://bit.ly/2oEkeVY
9- Davutoglu, Ahmet. "Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007," Insight Turkey, Vol. 10, No. 1, 2008 .
10- (———,———)".turkey's foreign policy vision ,an assessment of 2007", insight Turkey , vol. 10, N°1 2008 .

11- EKŞİ **,** Muharrem. Erol Mehmet Seyfettin , "The Rise and Fall Of Turkish Soft Power and Public Diplomacy", journal of gazi academic view, Vol. 11, Issue 23, Winter 2018

12- Elhusseini , Fadi . "Tottering Foreign Policy: How the Arab Uprisings affected Policy-making in Turkey, chapter,16 in book, Turkish Studies from Different Perspectives, Athens Institute for Education and Research, 2017. Available at : https://bit.ly/2o5cxI3

13- Emrah Ayhan. The New Public Diplomacy and Soft Power in Developing Countries: The Case of Turkey, The Journal of MacroTrends in Social Science (JMSS), Vol. 4, Issue 1, 2018. Available at : https://bit.ly/2oK6IAm

14- Faruk, Ertürk, Omer .Winner Pays It All: Who is Loser Then? The Current Parliamentarism In Search of Presidentialism in Turkey" **,** TJP Turkish Journal of Politics, Vol. 2 No. 1 Summer 2011.

15- Keuman, E. Fuat. "A New Turkish Foreign Policy: Towards Proactive "Moral Realism", Insight Turkey, Vol. 19 , No. 1 , 2017.. Available at : https://bit.ly/2m7SLL6

16- Kirisci, Kemel. "Turkey's foreign policy in turbulent times", chaillot paper, institute for security studies,N. 92, September 2006.

17- Kosebalaban, Hasan. "The Impact of Globalization on the Islamic Political Identity: The Case of

18- Köseoğlu , İsmail Hamdi. "Is a Two-Party System Possible in Turkey?"TJP Turkish Journal of Politics , Vol. 2 No. 1 Summer 2011.

19- Kürşad Turan. "Changes in Turkish Foreign Policy: A Shift or a Passing Interest?", Akademik Bakış, Vol. 6, Issue,11, Winter 2012. Available at : https://bit.ly/2mnGsuE

20- M. Hakan, Yavuz. "Political Islam and the Welfare (Refah) Party inTurkey", Comparative Politics, Vol. 30, No. 1, October 1997.

21- (————,————). "Turkish Identity and Foreign Policy in Flux: The Rise of Neo-Ottomanism,"Middle East Critique 7, iss. 12, 1998.

22- Mahmoud , Khalifa. Turkish Foriegn Policy in the Middle East After Arab Spring, international relations and diplomacy , vol. 5.no.2, 2017. . Available at : https://bit.ly/2nX4ixZ

23- Nilufer, Narh. "The Rise of the Islamist Movement in Turkey", Middle East Review of International Affairs**,** Vol. 3, No. 3, September 1999.

24- O. Zpeka, Burak Bilgehan and Yelda, Demirag˘b. Turkish foreign policy after the 'Arab Spring': from agendasetter state to agenda-entrepreneur state , Israel Affairs, Vol. 20, No. 3,2014. available at : https://bit.ly/2o00P1t

25- ÖNİŞ , ZİYA. "Turkey and the Arab Spring: Between Ethics and Self-Interest", Insight Turkey, Vol. 14 / No. 3 / 2012 .. Available at : https://bit.ly/2nWWVq8.

26- Protopapas, Georgios."Turkey's Geopolitical Interests and Middle East Revolts", Russian Journal of International Affairs , 2013, available at : https://bit.ly/2nYc7Dz .

27- Protopapas, Raymond. "Back to Enmity Turkey-Syria Relations Since the Syrian Uprising", Orient, Journal of German Orient Institute , vol. 56 , no. 1,2015, p 20. Available at : https://bit.ly/2nVsVuW

28- Salt, Jeremy. "Nationalism and the Rise of Muslim Sentiment in Turkey", Middle Eastern Studies, Vol. 31, No. 1, January 1995.

29- Serdar, Akturk ,Ahmet." Arabs in Kemalist Turkish Historiography", Middle Eastern Studies, Vol. 46, No. 5, September 2010

30- Türk,, Recep. Feasibility of Presidential System in Turkey", TJP Turkish Journal of Politics, Vol. 2 No. 1 Summer 2011, p 35.

31- Turkey," *World Affairs*, Vol. 168,.

32- Ülgül, Murat. Continuity or Change in Turkish Foreign Policy? Analyzing the Policy Fluctuations during the Justice and Development Party Era", Journal of Global Analysis, Vol. 7, No. 1, January 2017.. Available at : https://bit.ly/2o3yAPi

33- Wendt ,Alexander. "Anarchy is what states make of it: The social construction of power politics", International Organization, Vol. 46, N. 2, Spring 1992, p398, available at : https://bit.ly/2opIxXN

34- **(——, ————)**. " Collective identity formation and the international state", American political science Review ,(88/2, 1994), p.385.

D. Reports :.

1- Bryant, Rebecca and Hatay, Mete. Soft Politics and hard choices an assessment of Turkey's New Regional Diplomacy, PCC Report 2/2013. Available at : https://bit.ly/2o3FWlT

2- Grigoriadis, loannis N." Learning from the 'Arab Spring': Turkish Foreign Policy in Flux", Working Paper, No. 32/2013. . available at : https://bit.ly/2lDHjXr

3- Karakas, Gemal. Turkey :"Islam and Laicism Between the Interests of slate and Society", PRIF Reports ; Peace Research Institute Frankfurt, No 78, 2007.

4- Military expenditure by country, in constant (2017) US$ m, 1988-2018, SIPRI 2019 , available at : https://bit.ly/2ISonhR

5- Sami Zubaida, "Turkish Islam and National Identity", Middle East Report, April-June, 1996.

E. Theses;

1- Aktas, Gulbahar Yelkan. Turkish foreign Policy: New Concepts and Reflections, A Master's Thesis, The Department of international Relation, Middle East Technical University, Ankara, December 2010.

2- Kilinç, Ramazan . "The Place of Social Identity in turkey's foreign policy options in the Post-Cold War Era in the light of Liberal and Constructivist Approaches" , A Master's Thesis, Department of International Relations, Bilkent University, Ankara, September 2001.

F. Web Sites :

1- Alain de Benoist." Indéracinables Identités ", Available at : https://bit.ly/2myLXHd

2- Pyotr Iskenderov. "Balkans and Geography of Turkish Stream ", Strategic Culture Foundation online Journal, 21.03.2015 . available at : https://bit.ly/2Jl8QIB ,

3- farasin , Fadi." Turkey Needs a New Political System ", Daily Sabah, may 10,2016. Available at : https://bit.ly/2mJ8q4l

4- Foreign Direct Investment In Turkey. available at : https://bit.ly/2k4iKT2

5- I.J. Benney worth. "The Great Debates in International Relations Theory", E-International Relations, 2011, available at : https://bit.ly/2nEsSU0

6- Turkish statistical institute , see more in ; http://www.turkstat.gov.tr/UstMenu.do?metod=istgosterge

7- ¨"National Interest." International Encyclopedia of the Social Sciences. August 20, 2017. Available at : https://bit.ly/2mJuOub

8- ¨Davutoğlu, Ahmet . Turkey's Zero-Problems Foreign Policy , Foreign policy. available at : https://bit.ly/2GEAxKa

9- -E. Sula, Ismail. "Power, Economic Interests and Ideational Attraction: A Theoretically Heterogeneous Approach in Understanding Turkey's Foreign Policy in the Early AKP era" , Available at : https://bit.ly/2oEwfuz

10- https://bit.ly/2BN5p7f,

11- https://bit.ly/2lUKDxM

12- https://bit.ly/2BPNblM

13- https://bit.ly/2BN5p7f,

14- https://bit.ly/2o8Af6u .

15- https://bit.ly/2o8Af6u ,

16- https://fanack.com/ar/turkey/governance-and-politics-turkey

17- Hürriyet Daily News, "236 acquitted in Balyoz coup case", March 31, 2015. available at: https://bit.ly/2SX5P5T

18- ITC calculations based on UN COMTRADE statistics.2018

19- Jabbour, Jana," Turkey in the middle East", available at : www.youtube,com/ watch ?v=c636y44 fr.feature=youlu.be.

20- MPs Distribution in November 2015 General Election Parliament, available at : https://www.yenisafak.com/en/secim-2015-kasim/milletvekili-dagilimi ,

21- Nazaré Torrão. Culture et Identité nationales dans le monde globalisé, Available at :

22- Oga, Toru. From Constructivism to Deconstructivism : theorising the Construction and Culmination of identities, available at: https://bit.ly/2nGayKa

23- ˙Omair, Anas. "Turkey's Soft Power Challenges in the Arab World", available at :https://bit.ly/2GXjxya ,

24- ˙-Presidential Elections Turkey General Results", available at : https://bit.ly/2Xk5OqP,

25- Republic of turkey, Ministry of Culture and Tourism, available at : https://bit.ly/2QxLj5V

26- Restu, Dianty. "the dynamic national identity and the foreign policy in turkey under the AKP government".(2011). P. 13, Available at : https://bit.ly/2SiwZin

27- Shaheen , Hifza . "What do you mean by National interest? " Available at : https://bit.ly/2oguxQ9 ,

28- SIPRI Military expenditure database

29- The Pet Projects of a Sultan: Turkey's Mega Infrastructure Projects" , ; available at ; https://bit.ly/2SkyFYu .

30- Tugba, Evrim Maden. The Asi River and the Turkey-Syria Friendship Dam , available at ; https://bit.ly/2m6zo5f

31- UN Comtrade database.

32- Wanjohi ,Anthony M. "State's Foreign Policy: Determinants and Constraints ",2011, available at : www.kenpro.org/papers

33- Waxman, Dov." Islam And Turkish National Identity: A Reappraisal", The Turkish Yearbook, VOL. XXX, available at; arsiv.setav.org/ups/dosya/24678.pdf

فهرس الخرائط الجداول والأشكال

	عناوين الخرائط	ص
01	الموقع الجغرافي لتركيا	69
02	مشاريع البنية التحتية الضخمة	96
03	حدود الامبراطورية العثمانية	140
04	مشاريع خطوط الانابيب	177
05	نهر العاص	181
06	الموقع الجغرافي لمنطقة كوردستان	203

	عناوين الجداول	ص
01	معلومات جغرافية عامة	70
02	الاحصاء السكاني 2017	74
03	نسبة الاصوات التي تحصل عليها الحزب في انتخابات 2011	89
04	نسبة الاصوات التي تحصل عليها الحزب في انتخابات نوفمبر 2015	90
05	مؤشرات الاقتصاد التركي حسب احصائيات 2017	93
06	تطور الواردات التركية من الدول العربية	163
07	تطور الواردات التركية من المغرب العربي	165
08	الصادرات التركية من الدول العربية	167
09	الصادرات التركية من الغرب العربي	169
10	الاستثمار الاجنبي المباشر	172
11	عدد السياح من الدول العربية إلى تركيا(2002-2018)	182
12	مبادرات السياسة الخارجية التركية في سوريا مع بدايتها	191
13	مراحل استجابة تركيا للانتفاضات العربية في بدايتها	196
14	السياسة الخارجية التركية في فترة اوغلو وما بعدها حسب فؤاد كيمان	211
15	صادرات وواردات تركيا من اسرائيل	224
16	صادرات وواردات تركيا من دول الانتفاضات العربية	225
17	صادرات وواردات تركيا من روسيا	226
18	صادرات وواردات تركيا من الولايات المتحدة الامريكية	226
19	صادرات وواردات تركيا من (ايران، العراق و الامارات)2017/2010	227

تابع...

	عناوين الأشكال	ص
01	افتراضات المقاربة البنائية	57
02	موضع البنائية المتوسط بين الاتجاهات النظرية الوضعية و المابعد وضعية	59
03	التشكيلة الرئاسية للجمهورية التركية	81
04	نتائج الانتخابات البرلمانية التركية 7 جوان 2015.	90
05	ديناميكية الهوية الوطنية والسياسة الخارجية	118
06	مفهوم الدولة المركزية حسب احمد داوود وغلو	175
07	مشروع الربط الكهربائي الثماني	179
08	حجم النفقات العسكرية في الشرق الاوسط سنة 2018	204
	الرسومات البيانية	ص
01	المجموعات الدينة في تركيا	75
02	المجموعات الاثنية في تركيا	76
03	زيادة نسبة الصارات التركية من سنة 1980 الى غاية 2010	94
04	اجمالي الصادرات والوادرات التركية من 1995 الى غاية 2017	95
05	قيمة الواردات التركية من المغرب العربي	166
06	قيمة الصادرات التركية الى المغرب العربي	170
07	عدد السياح العرب من 2002 الى غاية 2017	183
08	حجم التبادل التجاري بين تركيا واسرائيل	224
09	حجم التبادل التجاري لتركيا مع دول الانتفاضات العربية	226
10	حجم التبادل التجاري بين تركيا و الو.م.أ	227
11	حجم التبادل التجاري بين تركيا وروسيا	228
12	حجم التبادلات التجارية لتركيا مع كل من ايران العراق والامارات	230

فهرس المحتويات

العنـــوان	الصفحة من
إهداء	
شكر	
خطة الدراسة	
مقدمة	أ-ش
الفصل الأول: البناء المعرفي والنظري لمتغيرات الدراسة	14
مقدمة الفصل الأول.	15
المبحث الأول: إطار متعدد الأبعاد للهوية الوطنية	16
المطلب الأول: الهوية الوطنية:من التعدد الإشتقاقي إلى التنوع الاصطلاحي	16
المطلب الثاني: التقاطعات الدلالية للهوية الوطنية	20
المطلب الثالث: الطبيعة المتغيرة والأساس الايديولوجي للهوية الوطنية	31
المبحث الثاني: المصلحة الوطنية كجوهر للسياسة الخارجية	38
المطلب الأول: المصلحة الوطنية: من التأسيس الدلالي إلى التكوين البنيوي	38
المطلب الثاني: السياسة الخارجية : من البسط المفهومي إلى المحددات البنيوية	44
المطلب الثالث:أساليب السياسة الخارجية لتأمين المصلحة الوطنية (القوة الناعمةوالدبلوماسيةالعامة	51
المبحث الثالث: دور الهوية الوطنية في تحديد المصلحة وتوجيه السياسة الخارجية :على ضوء المقاربة البنائية	56
المطلب الأول: التحولات الانطولوجية من منظور بنائي	56
المطلب الثاني: العلاقة بين الهوية الوطنية والسياسة الخارجية حسب "الكسندر وندت"	61
خلاصة الفصل الأول	63

الفصل الثاني: ديناميات الهوية الوطنية والسياسة الخارجية التركية:	64
مقدمة الفصل الثاني	65
المبحث الاول: العوامل المحدد للهوية الوطنية التركية	66
المطلب الاول: عوامل ثابتة (التاريخ والجغرافية)	66
المطلب الثاني: عوامل متغيرة نسبيا (العوامل الاجتماعية والثقافية)	73
المطلب الثالث: عوامل سريعة التغير: (العامل السياسي، الاقتصادي، والعامل الخارجي)	77
المبحث الثاني: تحولات الهوية الوطنية وانعكاسها على السياسة الخارجية التركية	100
المطلب الاول: الفترة العثمانية المتأخرة : السياسات والإصلاحات (1826-1923).	101
المطلب الثاني: تركيا من الهوية العثمانية الإسلامية إلى الهوية الكمالية العلمانية (1923-1980)	104
المطلب الثالث: الهوية العثمانية الجديدة (1980- إلى غاية اليوم)	109
خلاصة الفصل الثاني	120
الفصل الثالث: دور الهوية العثمانية الحديدة في بناء المصالح الاقتصادية في المنطقة العربية	121
مقدمة الفصل الثالث	122
المبحث الاول : الهوية عثمانية الجديدة وتأثيرها على السياسة الخارجية التركية	123
المطلب الأول : مبادئ و أسس السياسة الخارجية التركية	123
المطب الثاني : محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربي	134
المطلب الثالث: أدوات واستراتيجيات السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية	144
المبحث الثاني: البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية (2002-2018)	156

المطلب الأول: تطور البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية حيال الدول العربية	156
المطلب الثاني: التقارب الهوياتي وتفعيل العلاقات الاقتصادية	161
المطلب الثالث: الهوية الجيوبوليتيكية لتركيا والسياسات الريعية	175
خلاصة الفصل الثالث	184
الفصل الرابع: ديناميات التغيير والتكيف في السياسة الخارجة التركية تجاه دول الانتفاضات العربية	185
مقدمة الفصل الرابع	186
المبحث الاول: تركيا وتحديات الانتفاضات العربية	187
المطلب الاول: من تصفير المشاكل إلى تعميق المشاكل	187
المطلب الثاني: معضلة المواءمة بين الأخلاق و المصالح الذاتية والأمن القومي	195
المطلب الثالث: تآكل القوة الناعمة وصعودالقوة الصلبة	200
المبحث الثاني: تقييم السياسة الخاجية التركية تجاه الدول العربية بعد الانتفاضات العربية	206
المطلب الأول: القابلية للانكشاف والهشاشة.	206
المطلب الثاني: العائدية الاقتصادية للسياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية	219
المطلب الثالث: تقييم تحليل السياسة الخارجية التركية من المنظور البنائي.	231
المبحث الثالث: مستقبل السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية	235
المطلب الأول: سيناريو استمرارية الوضع الراهن (محدودية الدور)	235
المطلب الثاني: سيناريو تنامي الدور التركي في المنطقة العربية	237

المطلب الثالث: سيناريو تراجع الدور التركي	239
خلاصة الفصل الرابع	242
الخاتمة	244
قائمة المراجع	249
فهرس الخرائط، الجداول و الأشكال	266
فهرس المحتويات.	269
ملخص الدراسة	

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

منذ صعود حزب العدالة والتنمية في عام 2002، بدأت الهوية الوطنية التركية تعرف تحولات ملحوظة، من الهوية الوطنية الكمالية التي انشئت استنادا إلى ايديولوجية علمانية قومية منذ قيام الجمهورية، إلى الهوية العثمانية الجديدة التي برزت معالمها منذ عهد الرئيس "تورغوت أوزال" من خلال الاصلاحات الاقتصادية في ذلك الوقت، غير أنه في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية بدأت الهوية العثمانية الجديدة تظهر معالمها أكثر من خلال تطبيق مبدأ "العمق الاستراتيجي" الذي صاغه وزير الخارجية التركية "أحمد داوود أوغلو"، التي تركز على البعد التاريخي والجغرافي والثقافي في علاقتها مع دول الجوار.

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على دور الهوية الوطنية في تحديد المصلحة الاقتصادية وتوجيه السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية بعد 2002، أي بعد صعود حزب العدالة والتنمية، الذي تبنى هوية جديدة تقوم على توليف بين الاسلام والعلمانية، أو ما يمكن أن يسمى الهوية العثمانية الجديدة، وذلك بالاعتماد على المقاربة البنائية لشرح التغير في السياسة الخارجية التركية، والتي لا يمكن تفسيرها من دون تحليل ملائم لتحولات الهوية الوطنية التركية . تمحور هذا البحث حول إشكالية رئيسة مفادها ; إلى أي مدى ساهم بناء واعادة بناء الهوية الوطنية التركية في بلورة المصالح الاقتصادية ضمن السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية بعد 2002؟

وللاجابة عن هذه الاشكالية قسمنا الدراسة الى أربعة فصول، إهتم الفصل الأول بتوضيح الاطار المفاهيمي والنظري للدراسة، أما الثاني فكان حول ديناميات الهوية الوطنية والسياسة الخارجية التركية، لننتقل بعدها الى دور الهوية العثمانية الجديدة في بناء المصالح الاقتصادية في المنطقة العربية، لنصل في الاخير في الفصل الرابع الى ديناميات التغيير والتكيف في السياسة الخارجة التركية تجاه دول الانتفاضات العربية.

أما بالنسبة لأهم النتائج المتوصل إليها في هذا البحث; فقد تبين أن التفسير البنائي للسياسة الخارجية التركية أكثر فائدة من تفسير العقلاني على الاقل قبل 2015، لأن تركيا لا تتناسب مع النموذج الثابت للدولة مستقرة مع مصالح ثابتة نسبيا التي تميز النهج العقلاني، وبالتالي تلعب الهوية الوطنية دور في بناء التفضيلات والمصالح وعلى أساسها توجه السياسة الخارجية التركية.

Abstract :

Since the rise of the AKP in 2002, Turkey's national identity has undergone remarkable shifts ; from being built on the Kemalist secular ideology since the founding of the republic, to a reinvented Ottoman identity, that has emerged since the time of President Turgut Ozal through economic reforms. Under the AKP government, the new Ottoman identity was put into practice through the application of the "strategic depth" principle formulated by Turkish Foreign Minister Ahmet Davutoglu. This principle focused on the historical, geographical and cultural dimensions in its relations with neighboring countries.

Such a gradual transition has had a great effect on the political atmosphere in the region, especially the nature of the Turkish-Arab relations. This study aims to shed light on the role of national identity in determining economic interests and guiding Turkish foreign policy towards the Arab region. The shift became more apparent after the rise of the Justice and Development Party, which adopted a new identity based on a synthesis between Islam and secularism. Such a phenomenon can also be referred to as the new Ottoman identity. This research adopts a constructivist approach to explain the change in Turkish foreign policy, which can not be explained without a proper analysis of the shifts in Turkish national identity.

The research focused on the following main problematic ; To what extent has the building and rebuilding of turkish national identity contributed to the reshaping of economic interests within the Turkish foreign policy towards the Arab region after 2002?

And to answer this problematic , we devided this study into four chapters ; the first one was concerned the conceptual and theoretical framwork. The second one was about the dynamic between national identity and the turkish foriegn policy. After that, was the third chapter ; the role of the new ottoman identity in building economic interests in the arab region. The last chapter was entitled dynamics of change and adjustment in turkish foreign policy towards the arab uprisings.

concerning the results we reached in this study ; It appears that the constructivist explanation of Turkish foreign policy is more useful than a rational explanation , at least before 2015. This is due to the fact that Turkey does not fit the fixed model of a stable state, with relatively fixed interests characterizing the rational approach. Thus, national identity plays a role in building preferences and interests which guide turkish foreign policy.